

قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك  
وأسس الاعتراف والقياس  
المُعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري  
بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨

## قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

### المحتويات

#### رقم الصفحة

#### تقديم

#### الفصل الأول : القوائم المالية للبنوك

- ١ - الميزانية
- ٣ - قائمة الدخل
- ٤ - قائمة التدفقات النقدية
- ٦ - قائمة التغير في حقوق الملكية
- ٨ - قائمة بالتوزيعات المقترحة للأرباح

#### الفصل الثاني : نموذج للإيضاحات المتممة للقوائم المالية للبنوك

- ٩ - معلومات عامة ومُلخص السياسات المحاسبية
- ٥٢ - إدارة المخاطر المالية
- ٩٥ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة
- ٩٩ - التحليل القطاعي
- ١٠٤ - بنود قائمة الدخل
- ١٠٩ - بنود الميزانية

#### الفصل الثالث : قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك

- ١٦٢ - الاعتبارات العامة
- ١٧١ - الأصول
- ١٨٨ - الالتزامات وحقوق الملكية
- ١٩٩ - الالتزامات العرضية والارتباطات
- ٢٠٠ - بنود قائمة الدخل
- ٢١٢ - قواعد إعداد وتصوير قائمة التدفقات النقدية وإرشادات متعلقة بإعداد القائمة
- ٢١٨ - متطلبات الإفصاح عن المخاطر المالية والتحليل القطاعي

الفصل الرابع : أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات

- ٢٣٤ - الأصول
- ٢٤٤ - موجز لأسس حساب مخصص خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات  
واحتياطي المخاطر البنكية العام
- ٣٠٥ - الالتزامات
- ٣١٢ - قائمة الدخل
- ٣٣٠ - موجز قواعد الإعداد والقياس للأصول والالتزامات والأثر على بنود قائمة  
الدخل ذات الارتباط
- ٣٤٤ - موجز للمعالجة المحاسبية لاضمحلال الأصول أو التغير في قيمتها العادلة
- ٣٥٠ - اعادة تبويب الاصول المالية
- ٣٥٣ - الأحكام الانتقالية
- ٣٦٠ - الفصل الخامس : أساليب معالجة حالات خاصة بالقوائم المالية للبنوك
- ٤١٧ - الفصل السادس : قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية المجمعة للبنوك
- ٤٤١ - الفصل السابع : قواعد نشر القوائم المالية
- ٥٤٣ - فهرست بالبنود والموضوعات

## قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس تقديم

يسعى البنك المركزي المصري لقيام البنوك المسجلة لديه ، لدى إعداد قوائمها المالية ، بتطبيق معايير المحاسبة المصرية ، ولتحقيق هذه الغاية تم تعديل قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس التقييم المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٩٧ ، ٢٧ يونيو ٢٠٠٢ ، لتنسق ومعايير المحاسبة المصرية ولتصبح نموذجاً يوضح كيفية تطبيق هذه المعايير على القوائم المالية للبنوك ، وبحيث يحقق ذلك مزيداً من الإفصاح عن هذه القوائم ويتيح الشفافية الواجبة عن الأوضاع المالية للبنوك ونتائج أعمالها .

وقد شارك في هذا العمل لجنة شملت ، إلى جانب ممثلي البنك المركزي المصري والجهاز

المركزي للمحاسبات ، نخبه من السادة مراقبي الحسابات من المؤسسات المهنية التالية :

- |                       |                                     |                          |
|-----------------------|-------------------------------------|--------------------------|
| - KPMG حازم حسن       | - منصور وشركاهم برايس وترهاوس كوبرز | - BDO خالد وشركاه        |
| - د. عبد العزيز حجازي | - MAZARS مصطفى شوقي                 | - BAKER TILLY            |
| وشركاه Horwath        | وشركاه                              | وحيد عبد الغفار وشركاه   |
| - صالح وبرسوم         | - RODL زروق وشركاه                  | - ارنست ويونغ المتضامنون |
| و عبد العزيز Deloitte |                                     | للمحاسبة والمراجعة       |

وأنجزت هذه اللجنة المهمة المسندة إليها من خلال عقد العديد من الاجتماعات خلال الفترة

من يوليو ٢٠٠٦ إلى نوفمبر ٢٠٠٨ وخلصت إلى القواعد المرافقة التي اعتمدها مجلس إدارة

البنك المركزي المصري في اجتماعه بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ ، لتحل محل القواعد المثيلة

الحالية ، وألزم البنوك بإتباعها وفقاً لما يلي :

ب

- تسرى القواعد الخاصة بالاستثمارات المالية لدى إعداد القوائم المالية اعتباراً من السنة المالية التي تبدأ من أو بعد أول يناير ٢٠٠٨ وذلك باستثناء القواعد الخاصة بالاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة .
  - تسرى باقى القواعد لدى إعداد القوائم المالية اعتباراً من السنة المالية التي تبدأ من أو بعد أول يناير ٢٠١٠ .
- ويتعين على كل بنك فى جميع الأحوال أن يُعد قوائمه المالية المجمعة فى حالة وجود شركات تابعة له ويُصدرها مع القوائم المالية المستقلة المُعدة عن البنك وذلك وفقاً للأحكام الواردة بهذه القواعد.
- وعلى البنوك القيام خلال عام ٢٠٠٩ بتوفير البيانات والمعلومات الخاصة بفترات المقارنة بقوائمها المالية المرحلية أو السنوية - سواء المجموعة أو المستقلة - التي ستُعد وفقاً للقواعد المرافقة إعتباراً من السنة المالية التي تبدأ من أو بعد أول يناير ٢٠١٠ وبحيث يكون توفير البيانات والمعلومات الخاصة بفترات المقارنة على سبيل التجريب وتحت نظر السادة مراقبي حسابات البنوك وقطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري حتى تُتاح الفرصة للتطبيق السليم اعتباراً من السنة المالية التي تبدأ من أو بعد أول يناير ٢٠١٠ .
- وعلى البنوك الالتزام بإتباع قواعد الإفصاح الواردة بهذه القواعد وفى اطار أحكام المادة ٧٣ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بأن يتم الإعداد والنشر فى صحيفتين يوميتين للقوائم المالية للبنك كل ثلاثة أشهر ، ويرفق بهذه القوائم موجز لتقرير مراقبي الحسابات وفقاً لمعايير المراجعة والمحاسبة المصرية (النشر المُلخص) وأن يتم نشر القواعد المالية على الموقع الإلكتروني للبنك (النشر المُختصر)، وفى حالة عدم الالتزام يجوز لمجلس إدارة البنك المركزي المصري اتخاذ أى من الإجراءات الواردة فى المادة ١٣٥ من ذلك القانون.

ج

وتشمل القواعد المرافقة نموذجاً للقوائم المالية للبنوك ( الميزانية ، وقائمة الدخل ، وقائمة التدفقات النقدية ، وقائمة التغير في حقوق الملكية ، وقائمة التوزيعات المقترحة للأرباح والإيضاحات المتممة لها) ، وقواعد إعداد وتصوير هذه القوائم وأسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات ، وأساليب معالجة حالات خاصة بتلك القوائم ، إضافة إلى قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية المجمعة للبنوك ، وقواعد نشر القوائم المالية . ويتعين على كل بنك في جميع الأحوال أن يعد قوائمه المالية المجمعة في حالة وجود شركات تابعة له ويصدرها مع القوائم المالية المستقلة المعدة عن البنك وذلك وفقاً للأحكام الواردة بهذه القواعد\* وأن يراعى لدى إعداد القوائم المالية الالتزام بالإيضاحات المتممة الواردة بالنموذج كحد أدنى ، كل فيما ينطبق عليه وفقاً لطبيعة أنشطته وبما يتناسب مع أساليب إدارته لمخاطره المالية كما شملت هذه القواعد المعالجات المحاسبية الخاصة بالعديد من عقود المشتقات المالية واستخداماتها ، وفي هذا المجال يشير البنك المركزي المصري إلى ضرورة التزام البنوك بالضوابط الصادرة عنه لدخول البنوك في هذه العقود .

وقد تم تشكيل مجموعة عمل دائمة من السادة مراقبي الحسابات وممثلي البنك المركزي المصري ، تكون أمانتها بقطاع الرقابة والإشراف بالبنك ، وتتولى المجموعة تلقى أية استفسارات من البنوك والجهات ذات الصلة وإعداد رد موحد عليها يتم تعميمه على كافة البنوك والجهات المشار إليها إضافة إلى متابعة أية تعديلات ترد بالنسبة لمعايير المحاسبة المصرية واقتراح أسلوب إدخال آثارها على القواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري تمهيداً لاعتمادها ، وفي الإطار السابق يراعى أن تلتزم البنوك بالقواعد المرافقة وعدم تطبيق أية معالجة لأرصدة أو معاملات معينة غير واردة بها قبل العرض على مجموعة العمل المشار إليها واعتماد المعالجة أو المعاملة من البنك المركزي المصري .

\* إذا توافرت شركة شقيقة فقط دون شركة تابعة يتم قياس الشركة الشقيقة في القوائم المالية للبنك بطريقة حقوق الملكية .

## الفصل الأول

### القوائم المالية للبنوك



## القوائم المالية للبنوك

بنك .....

الميزانية في .....

سنة المقارنة جنه	السنة الحالية جنه	إيضاح رقم	
XX	XX	١٦	<b>الأصول :</b> نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
XX	XX	١٧	أرصدة لدى البنوك
XX	XX	١٨	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
XX	XX	١٩	أصول مالية بغرض المتاجرة
XX	XX	٢٠	قروض وتسهيلات للبنوك
XX	XX	٢١	قروض وتسهيلات للعملاء
XX	XX	٢٢	مشتقات مالية
XX	XX	٢٣	أصول مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
			<b>استثمارات مالية :</b>
XX	XX	٢٤	- متاحة للبيع
XX	XX	٢٤	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
XX	XX	٢٥	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
XX	XX	٢٦	أصول غير ملموسة
XX	XX	٢٧	أصول أخرى
XX	XX	٣٨	أصول ضريبية مؤجلة
XX	XX	٢٨	أصول ثابتة
xx	xx		إجمالي الأصول

الفصل الاول / ٢

سنة المقارنة جنيه	السنة الحالية جنيه	إيضاح رقم
-------------------------	--------------------------	--------------

الالتزامات وحقوق الملكية

الالتزامات :

XX	XX	٢٩	أرصدة مستحقة للبنوك
XX	XX	٣٠	ودائع العملاء
XX	XX	٤٠	التزامات مالية بغرض المتاجرة
XX	XX	٢٢	مشتقات مالية
XX	XX	٣١	أدوات دين مُصدرة
XX	XX	٣٢	قروض أخرى
XX	XX	٣٥	التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
XX	XX	٣٦	التزامات أخرى
XX	XX	٣٧	مخصصات أخرى
XX	XX		التزامات ضرائب الدخل الجارية
XX	XX	٣٨	التزامات ضريبية مؤجلة
XX	XX	٣٩	التزامات مزايا التقاعد

إجمالي الالتزامات

XX	XX
----	----

حقوق الملكية :

XX	XX	٤١	رأس المال المدفوع
XX	XX	٤٢	احتياطات
XX	XX	٤٢	أرباح (خسائر) محتجزة*

إجمالي حقوق الملكية

XX	XX
----	----

XX	XX
----	----

إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

\* تشمل صافي أرباح ( خسائر) السنة الحالية .

بنك .....

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ...

<u>سنة</u> <u>المقارنة</u> <u>جنيه</u>	<u>السنة</u> <u>الحالية</u> <u>جنيه</u>	<u>إيضاح</u> <u>رقم</u>	
XX	XX	٦	عائد القروض والإيرادات المشابهة
( XX )	(XX)	٦	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
			<b>صافى الدخل من العائد</b>
XX	XX		
XX	XX	٧	إيرادات الأتعاب والعمولات
(XX )	(XX)	٧	مصروفات الأتعاب والعمولات
			<b>صافى الدخل من الأتعاب والعمولات</b>
XX	XX		
XX	XX	٨	توزيعات أرباح
XX	XX	٩	صافى دخل المتاجرة
XX	XX	١٠	صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
XX	XX	٢٤	أرباح ( خسائر ) الاستثمارات المالية
(XX )	(XX )	١٣	(عبء) رد الاضمحلال عن خسائر الائتمان
(XX )	(XX )	١١	مصروفات إدارية
(XX )	(XX )	١٢	إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى
			<b>الربح ( الخسارة ) قبل ضرائب الدخل</b>
XX	XX		
(XX )	(XX )	١٤	(مصروفات ) إيرادات ضرائب الدخل
			<b>صافى أرباح ( خسائر ) السنة</b>
XX	XX		
			<b>ربحية السهم ( جنيه / سهم )</b>
XX	XX	١٥	- الأساسى
XX	XX	١٥	- المخفض

بنك .....

**قائمة التدفقات النقدية**  
**عن السنة المالية المنتهية في .....**

السنة الحالية	السنة المقارنة	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
جنيه	جنيه	
XX	XX	صافى الأرباح (الخسائر) قبل الضرائب
XX	XX	تعديلات لتسوية صافى الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
XX	XX	إهلاك واستهلاك
XX	XX	عبء (رد) اضمحلال الأصول
XX	XX	عبء (رد) المخصصات الأخرى
XX	XX	فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملة الأجنبية
(XX)	(XX)	(أرباح) خسائر بيع أصول ثابتة
(XX)	(XX)	توزيعات أرباح
XX	XX	المدفوعات المبنية على أسهم
XX	XX	أرباح التشغيل قبل التغييرات في الأصول والالتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل
XX	XX	<b>صافى النقص (الزيادة) في الأصول والالتزامات</b>
XX	XX	أرصدة لدى البنوك
XX	XX	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
XX	XX	أصول مالية بغرض المتاجرة
XX	XX	قروض وتسهيلات للبنوك
XX	XX	قروض وتسهيلات للعملاء
XX	XX	مشتقات مالية (بالصافى)
XX	XX	أصول مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
XX	XX	أصول أخرى
XX	XX	أرصدة مستحقة للبنوك
XX	XX	ودائع العملاء
XX	XX	التزامات مالية بغرض المتاجرة
XX	XX	التزامات مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
XX	XX	التزامات أخرى
XX	XX	التزامات مزايا التقاعد
(XX)	(XX)	ضرائب الدخل المسدده
XX	XX	صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل



بنك .....

### قائمة التغير في حقوق الملكية

الإجمالي جنيته	الأرباح المحتجزة جنيته	الاحتياطات جنيته	رأس المال المدفوع جنيته	إيضاح رقم
xx	xx	xx	xx	الارصدة في أول سنة المقارنة كما سبق إصدارها
xx		xx		أثر تغيير سياسات محاسبية (بعد الضرائب)
xx	xx	xx	xx	الارصدة في أول سنة المقارنة بعد التعديل
xx		xx		صافي التغير في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب
xx		xx		٤٢ فروق ترجمة عملات أجنبية
xx		xx		صافي الدخل المعترف به مباشرة في حقوق الملكية
xx	xx			صافي الربح
xx	xx	xx	xx	إجمالي الدخل لسنة المقارنة
	xx			توزيعات أرباح عن سنة المقارنة
	(xx)	xx		٤٢ المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام
	(xx)	xx		٤٢ المحول إلى الاحتياطي القانوني
	(xx)	xx		المحول إلى احتياطات أخرى
	(xx)	xx		٤٢ مكون حقوق الملكية من سندات قابلة للتحويل
xx		xx	xx	(شراء) بيع أسهم خزينة
				نظم خيار الأسهم للعاملين:
xx		xx		٤١ - قيمة خدمات العاملين
xx		xx		٤١ - المحصل عن إصدار الأسهم
xx	xx	xx	xx	الارصدة في آخر سنة المقارنة

الفصل الاول / ٧

الإجمالي	الأرباح المحتجزة	الاحتياطيات	رأس المال المدفوع	إيضاح رقم
جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	
xx	xx	xx	xx	الأرصدة في أول السنة الحالية كما سبق إصدارها
xx		xx		أثر تغيير سياسات محاسبية (بعد الضرائب)
xx	xx	xx	xx	الأرصدة في أول السنة الحالية بعد التعديل
xx		xx		٤٢ صافي التغير في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع - بعد الضرائب
xx		xx		٤٢ صافي التغير في تغطية التدفقات النقدية - بعد الضرائب
xx		xx		٤٢ فروق ترجمة العملات الأجنبية
xx		xx		صافي الدخل المعترف به مباشرة في حقوق الملكية
xx	xx			صافي الربح
xx	xx	xx	xx	إجمالي الدخل للسنة الحالية
	xx			٤٢ توزيعات أرباح عن السنة الحالية
	(xx)	xx		٤٢ المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام
	(xx)	xx		٤٢ المحول إلى الاحتياطي القانوني
	(xx)	xx		المحول إلى إحتياطيات أخرى
	(xx)	xx		مكون حقوق الملكية من سندات قابلة للتحويل
xx		xx	xx	(شراء) بيع أسهم خزينة
				نظم خيار الأسهم للعاملين:
xx		xx		٤١ - قيمة خدمات العاملين
xx		xx		٤١ - المحصل عن إصدار الأسهم
xx	xx	xx	xx	الأرصدة في اخر السنة الحالية

قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح  
عن السنة المالية المنتهية في .....

سنة المقارنة جنيته	السنة الحالية جنيته	
XX	XX	صافي أرباح السنة ( من واقع قائمة الدخل ) <b>يخصم :</b>
(xx)	(xx)	أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام القانون
(xx)	(xx)	احتياطي المخاطر البنكية العام
—	—	
XX	XX	صافي أرباح السنة القابلة للتوزيع <b>يضاف :</b>
XX	XX	أرباح ( خسائر ) محتجزة في أول السنة المالية
XX	XX	<b>الإجمالي</b>
XX	XX	<b>يوزع كالاتي :</b>
XX	XX	احتياطي قانوني*
XX	XX	احتياطي عام
XX	XX	احتياطي تدعيمي
XX	XX	احتياطيات أخرى **
XX	XX	تمويل صندوق تحديث أنظمة بنوك القطاع العام (وفقاً للقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ )
XX	XX	توزيعات للمساهمين
XX	XX	حصة العاملين
XX	XX	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
XX	XX	أرباح محتجزة في آخر السنة المالية
XX	XX	<b>الإجمالي</b>

\* يحسب الاحتياطي القانوني من صافي أرباح السنة مخصوماً منه أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الرأسمالي

\*\* تذكر بالتفصيل

## الفصل الثاني

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للبنوك



الإيضاحات المتممة  
للقوائم المالية للبنوك

بنك .....

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية  
عن السنة المالية المنتهية في .....

١. معلومات عامة

يقدم بنك ..... خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ... فرعاً ويوظف أكثر من ..... موظفاً في تاريخ الميزانية .  
تأسس البنك شركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم..... في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في [العنوان]. والبنك مدرج في بورصتي القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية وكذلك في بورصة ..... في الخارج  
تم اعتماد هذه القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس الإدارة في ..... (وللجمعية العامة للمساهمين الحق في تعديل تلك القوائم بعد إصدارها)\*.

٢. ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك .

---

\* فقرة تضاف للقوائم المالية السنوية ويتم استبعادها لدى إعداد الإيضاحات للنشر بكافة أغراضه ، ويضاف تاريخ الاعتماد من الجمعية العامة بعد الاعتماد .

## أ- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ المنقحة مع المعايير المشار إليها ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وجميع عقود المشتقات المالية .

وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة ، وأعد البنك أيضاً القوائم المالية المجمعة للبنك وشركائه التابعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي للبنك فيها ، بصورة مباشرة وغير مباشرة ، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الاضمحلال\* .

وتُقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمه المالية المجمعة ، كما في وعن السنة المالية المنتهية في ..... حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته\*\* .

---

\* يتعين في جميع الأحوال أن تُصدر القوائم المالية المجمعة مع القوائم المالية المستقلة للبنك ، وذلك في حالة وجود شركات تابعة له ، وإذا لم يتوافر لدى البنك شركات تابعة مع توافر شركات شقيقة تقاس الشركات الشقيقة وفقاً لطريقة حقوق الملكية سواء في القوائم المالية المجمعة أو قوائم البنك المستقلة .

\*\* تضاف هذه الفقرة في حالة وجود شركات تابعة للبنك يترتب عليها إصدار قوائم مالية مجمعة .

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ باستخدام تعليمات البنك المركزي المصري السارية حتى ذلك التاريخ ، التي تختلف في بعض الجوانب عن معايير المحاسبة المصرية الجديدة التي صدرت خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها . وعند إعداد القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ، قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية وأسس القياس بحيث تتفق مع معايير المحاسبة الجديدة ومع متطلبات إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .

#### - تعديلات تعليمات البنك المركزي المصري المنشورة السارية من أول يناير ٢٠١٠

قامت الإدارة بتطبيق تعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس ومعايير المحاسبة المصرية السارية المتعلقة بأنشطة البنك. وقد تم تعديل أرقام المقارنة لسنة ٢٠٠٩ حسب الأحوال وفقاً لمتطلبات تلك التعليمات والمعايير الجديدة .

وفيما يلي ملخص بأهم التغييرات التي طرأت على السياسات المحاسبية وعلى القوائم المالية

بسبب تطبيق هذه التعديلات المحاسبية\* :

-تغيرت متطلبات الإفصاح الخاصة بأهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطر المالية وإدارة كفاية

رأس المال وبعض الإيضاحات الأخرى\*\* .

\* تم اعداد هذا الايضاح على سبيل الاسترشاد ، حيث من المتوقع ان تختلف آثار تغيير السياسات المحاسبية المصرية من بنك الى آخر ، وعليه يجب على كل بنك ان يحدد بدقة تلك الآثار عند صياغة هذا الايضاح .

\*\* تشمل أهم التغييرات في معيار المحاسبة المصري رقم ١ متطلبات الإفصاح عن أسلوب ادارة مخاطر رأس المال ، ومن ذلك عرض مستوى معيار كفاية رأس المال على مستوى البنك ككل وفروعه الخارجية ، وفي كل دولة على حده وفقاً لمتطلبات السلطات الرقابية المضيفة ، وهذا بالنسبة للبنوك التي تتبع سياسات أكثر حيطة عن الضوابط والقواعد الصادرة من قبل البنك المركزي المصري فعليها الإفصاح عن تلك السياسات ، وإذا كان للبنك فروع خارجية تعمل في ظل متطلبات تختلف عن المتطلبات المحلية ، فيجب توضيح ذلك اما في القوائم المالية المجمعة ، فيُعد أهم التغييرات المؤثرة على عرض القوائم المالية أسلوب العرض والإفصاح عن حقوق الأقلية في الميزانية وقائمة الدخل .

- قام البنك بإعادة النظر في القيمة التخريدية للأصول الثابتة لتقدير أهمية تأثيرها على القيمة القابلة للاهلاك ، ولم ينتج عن ذلك آثار مادية على القوائم المالية . وبداية من عام ٢٠١٠ ، قام البنك بتحديد الأعمار الإنتاجية لإضافات الأصول الثابتة الجديدة على مستوى المكونات الهامة للأصل . ولم يتمكن البنك من تحليل مكونات الأصول الثابتة التي تم اقتناؤها قبل عام ٢٠١٠ إلى مكوناتها الهامة حيث لم يكن عملياً تقدير قيمة تلك المكونات في تواريخ الاقتناء .
- قام البنك بإعادة النظر في عملة التعامل لكل الفروع الخارجية في القوائم المالية . وقد وجدت عملة التعامل مماثلة لعملة القياس لكل فرع من فروع البنك \* .
- حدد البنك الأطراف ذوي العلاقة وفقاً للمتطلبات المعدلة وأضاف بعض الإيضاحات الجديدة بخصوص هذه الأطراف .
- تم تجميع جميع المنشآت التي يسيطر عليها البنك بطريق مباشر أو غير مباشر بغض النظر عن نشاط تلك المنشآت التابعة . فيما سبق ، لم يكن يتم تجميع المنشآت التي لا تعمل في الأنشطة المصرفية أو المالية . وعلى مستخدمي هذه القوائم المالية المستقلة قراءة القوائم المالية المجمعة للبنك ، كما في وعن السنة المالية المنتهية في ..... ، حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق الملكية .

\* قد يؤثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ( ١٣ معدل ) على اختيار عملة التعامل للبنك في حالة كون عملة التعامل المستخدمة قبل تطبيق ذلك المعيار تختلف عن الجنيه المصري ولم يكن هناك مبرراً منطقياً في ظل المعيار المعدل الاستمرار في استخدام العملة الأجنبية عملة للقياس وفي هذه الحالة قد تكون هناك تغيرات جوهرية في الأرقام المعروضة في القوائم المالية ، وقد يستمر البنك في استخدام العملة الأجنبية عملة لعرض القوائم المالية إذا كان هناك أسباب واضحة للقيام بذلك .

- قام البنك في القوائم المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية على الشركات الشقيقة بدلاً من طريقة التكلفة. ولغرض تطبيق طريقة حقوق الملكية، قام البنك بمقارنة تكلفة الاقتناء مع القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المستثمر فيها في تاريخ الاقتناء وتحديد الفرق على أنه شهرة . وفي الحالات التي لم تتوافر فيها القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المستثمر فيها في تاريخ الاقتناء، فقد تم اعتبار القيمة الدفترية لصافي الأصول تساوي قيمتها العادلة وتحديد الشهرة على هذا الأساس . بعد ذلك، تم أخذ التغييرات في حقوق الملكية للشركة الشقيقة اللاحقة لتاريخ الاقتناء لتعديل القيمة الدفترية في الميزانية. وقد ترتب على ذلك تعديل الأرباح المحتجزة في أول يناير ٢٠٠٩ بمبلغ ..... جنيه يمثل صافي الأرباح والخسائر الناتجة من تطبيق طريقة حقوق الملكية حتى هذا التاريخ وتعديل الاحتياطات الأخرى في أول يناير ٢٠٠٩ بمبلغ .... جنيه يمثل نصيب البنك في التغيير في احتياطات الشركات الشقيقة اللاحق لتاريخ الاقتناء وقامت الإدارة بدراسة مدى وجود مؤشرات على اضمحلال قيمة الاستثمارات في شركات شقيقة ، ولم ينتج عن ذلك الاعتراف بخسائر اضمحلال. وقد استمر البنك في استخدام طريقة التكلفة للمحاسبة عن الشركات الشقيقة في هذه القوائم المالية المستقلة .
- نتج عن تطبيق تعليمات البنك المركزي المصري ومعايير المحاسبة المصرية السارية تغيير السياسة المحاسبية للشهرة في القوائم المالية المستقلة والمجمعة للبنك بداية من أول يناير ٢٠٠٩ ، بإختبار مدى اضمحلال الشهرة سنويا ، على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠% سنويا أو بقيمة اضمحلال في قيمتها أيهما أكبر .
- قام البنك بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة، ولم تنتج تعديلات من ذلك الإجراء.

- تم دراسة جميع الفروق الضريبية التي ينتج عنها التزامات ضريبية مؤجلة والاعتراف بها بأثر رجعي، وبالنسبة للأصول الضريبية المؤجلة والخسائر الضريبية المرحلة، فقد تم الاعتراف بها فقط في حدود المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منها. ويبين إيضاح رقم ( ٣٨ ) أثر الاعتراف بالفروق الضريبية على أرقام المقارنة\*.

- تم إعادة تبويب الأصول والالتزامات المالية القائمة في أول يناير ٢٠٠٩ في مجموعات بغرض قياس قيمتها كما هو مبين في إيضاح رقم ٢-هـ . وقد ترتب على ذلك تبويب بعض الأصول المالية التي كانت مبوبة على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وذلك في مجموعة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، مما نتج عنه الاعتراف بأثر رجعي بالتغيرات في القيمة العادلة لها في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضمن حقوق الملكية . كما تم إعادة تبويب بعض الأصول والالتزامات المالية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك عند توافر الشروط اللازمة لذلك التبويب ، مما نتج عنه ترحيل فروق القيمة العادلة السابقة لأول يناير ٢٠٠٩ إلى الأرباح المحتجزة والفروق التالية لذلك إلى قائمة الدخل. ويبين الإيضاح رقم (٤٢) أثر ذلك التغيير على حقوق الملكية وبند الاستثمارات المالية المتاحة للبيع التي كان يتم قياسها فيما سبق بالتكلفة معدلة بفروق أسعار الصرف أو القيمة العادلة أيهما أقل مع تحميل الانخفاض في قيمتها على قائمة الدخل.

- ترتب على تطبيق التعليمات والمعايير الجديدة الاعتراف بجميع المشتقات المالية القائمة في أول يناير ٢٠٠٩ في الميزانية كما تم فصل المشتقات المالية الضمنية الموجودة في ذات التاريخ والاعتراف بها في الميزانية وتم قياس جميع المشتقات المالية بالقيمة العادلة . وبالنسبة لعمليات التغطية ، فقد تم تطبيق محاسبة التغطية عن العمليات التي تنطبق عليها شروط محاسبة التغطية

\* لن تتأثر البنوك التي قامت بتطبيق قواعد المحاسبة عن الضرائب المؤجلة قبل صدور هذه التعليمات بذلك التغيير إلا إذا كانت طرق التطبيق السابقة مختلفة عن هذه التعليمات .

في أول يناير ٢٠٠٩، أو لاحقاً لذلك من تاريخ انطباق شروط محاسبة التغطية عليها. وكذا بالنسبة لعمليات التغطية التي كان يستخدمها البنك قبل صدور تعليمات البنك المركزي المصري والمعايير المحاسبية الجديدة ، التي كان يطبق البنك عليها محاسبة التغطية دون توافر شروط محاسبة التغطية عليها، فقد تم تطبيق قواعد إنهاء تطبيق محاسبة التغطية بداية من أول يناير ٢٠٠٩.

- تم تغيير طريقة قياس اضمحلال القروض والتسهيلات وأدوات الدين الأخرى التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، وترتب على ذلك إلغاء المخصص العام المكون للقروض والتسهيلات وبدلاً عنه تم تكوين مخصصات إجمالية للمجموعات من الأصول التي تحمل خطر ائتماني ومواصفات متشابهة أو مخصصات فردية. كما ترتب على تغيير طريقة تكوين المخصصات زيادة/انخفاض المخصصات المحددة التي كان يتم تكوينها لبنود محددة بذاتها بمبلغ ..... جنيه . وقد تم ترحيل الزيادة الإجمالية في المخصصات القائمة في أول يناير ٢٠٠٩ عن المخصصات وفقاً للطريقة الجديدة إلى احتياطي خاص ضمن حقوق الملكية. ويبين إيضاح (٤٢) أثر تغيير تلك السياسة على حقوق الملكية والبنود المعرضة لخطر الائتمان.

- عند تحديد معدل العائد الفعلي بغرض تطبيق طريقة التكلفة المستهلكة لحساب إيرادات وتكلفة العائد على أدوات الدين، تم تحديد العمولات والأتعاب المرتبطة بعمليات اقتناء أو إصدار أدوات الدين وإضافتها أو خصمها من قيمة الاقتناء/الإصدار بصفتها جزء من تكلفة المعاملة، مما ترتب عليه تغيير معدل العائد الفعلي لتلك الأدوات. ولم يكن عملياً أن يتم تطبيق أثر هذا التغيير المحاسبي بأثر رجعي ، وإنما تم تطبيق ذلك التغيير على أدوات الدين التي تم اقتنائها أو إصدارها في أو بعد أول يناير ٢٠٠٩. وفقاً لذلك تم تخفيض إيرادات الأتعاب والعمولات بمبلغ ..... جنيه للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ عن المبلغ الذي تم عرضه في القوائم المالية للسنة السابقة بينما تم زيادة عائد القروض والإيرادات المشابهة بمبلغ ..... جنيه لذات الفترة . وقد تم تخفيض مصروفات الأتعاب والعمولات بمبلغ ..... جنيه للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ عن المبلغ الذي تم عرضه في القوائم المالية

- للسنة السابقة بينما تم زيادة تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة بمبلغ ..... جنيه لذات الفترة. وقد تم ترحيل صافي الفروق الناتجة عن تطبيق هذه الطريقة المحاسبية إلى الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية.
- تم تحديد أدوات الالتزامات المالية المركبة القائمة في أول يناير ٢٠٠٩ وفصل الجزء الذي يمثل التزاماً وترحيل تكلفة العائد المتعلق به إلى الأرباح المحتجزة في حقوق الملكية للفترة السابقة لذلك التاريخ وترحيل تكلفة العائد التالية لذلك إلى قائمة الدخل ، وتم فصل الجزء الذي يمثل حقوق ملكية وعرضه ضمن حقوق الملكية . ولم يتم تأثير حقوق الملكية بأثر فصل الأدوات المالية المركبة التي انتهت قبل أول يناير ٢٠٠٩ وفقاً للقواعد الانتقالية . ويبين إيضاح (٤٢) أثر فصل الأدوات المالية المركبة إلى مكوناتها ما بين التزامات وأدوات حقوق ملكية.
  - قام البنك بتقدير التزامات مزايا المعاشات للعاملين في أول يناير ٢٠٠٩ بطريقة الوحدة الإضافية المقدرة (Projected Unit Credit Method) والاعتراف بالفرق بين الالتزامات وفقاً لتلك الطريقة ووفقاً للطريقة المحاسبية السابقة تحميلاً على الأرباح المحتجزة في أول يناير ٢٠٠٩ .
  - عند تطبيق القواعد المحاسبية الجديدة الخاصة بالاعتراف بأرباح/خسائر اليوم الأول عند الاعتماد على معلومات وبيانات منشورة في تقييم عمليات معينة مما ينتج عنه قيمة تختلف عن القيمة التي تم إجراء المعاملة بها ، قام البنك بتأجيل الاعتراف بأرباح/خسائر اليوم الأول للمعاملات التي تمت بعد أول يناير ٢٠١٠ فقط ، حيث لم يكن عملياً تحديد ما إذا كانت المعلومات والبيانات المستخدمة منشورة أو غير منشورة . وبالتالي لم تنتج فروق محاسبية في أرقام المقارنة.
  - قام البنك بتطبيق المتطلبات المحاسبية الجديدة بخصوص المدفوعات المبنية على أسهم على تلك النظم السارية في أو بعد أول يناير ٢٠٠٩ . وقد نتج عن ذلك تحميل قائمة الدخل للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بمبلغ ..... جنيه يمثل تكلفة خيارات الأسهم الممنوحة للعاملين وتحميل الأرباح المحتجزة بتكلفة تلك النظم الخاصة بالسنوات السابقة لعام ٢٠٠٩ . (إيضاح ٤١ ، إيضاح ٤٢ ) .

- تم تطبيق محاسبة الشراء على جميع عمليات الاقتناء التي تمت في أو بعد أول يناير ٢٠٠٩ وفقاً للمتطلبات المحاسبية الجديدة ولم ينتج لذلك أثر على القوائم المالية المجمعة أو المستقلة للبنك.
- قام البنك بدراسة الأصول التي آلت ملكيتها إليه وفاءً لديون بغرض التأكد من انطباق قواعد تصنيفها ضمن الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع ضمن الأصول الأخرى ، ولم ينتج عن ذلك اختلاف في التبويب أو القيمة التي تقاس بها تلك الأصول.
- تم تطبيق قواعد اختبار اضمحلال الأصول غير الملموسة التي ليس لها عمر محدد بداية من أول يناير ٢٠١٠، ولم ينتج عن ذلك اضمحلال خلال السنة .

#### ب- الشركات التابعة والشقيقة

##### ب/١ - الشركات التابعة

هي الشركات (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة /SPEs /Special Purpose Entities) التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة .

## ب/٢ - الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت .

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مُصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تُعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة\* وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

## ج- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة

\* يرجى الرجوع الى المثال الوارد بالفصل الخامس ص ٣٧٦ .

## د- ترجمة العملات الأجنبية

### د/١ - عملة التعامل والعرض

يتم قياس البنود التي تشتمل عليها القوائم المالية للفروع الأجنبية للبنك باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي يمارس فيها الفرع الأجنبي نشاطه (عملة التعامل) .  
ويتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

### د/٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية .

- تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع .

- حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافي الاستثمار .

- إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود .

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين ) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ،

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهه وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة ( إحتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع )\* .

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية .

### د/٣ - الفروع الأجنبية

يتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالي للفروع الأجنبية إلى عملة العرض ( إذا كان لا يعمل أي منها في اقتصاد مُتسارع التضخم ) التي تختلف عملة التعامل لها عن عملة العرض للبنك كما يلي :

- يتم ترجمة الأصول والالتزامات في كل ميزانية معروضة للفرع الأجنبي باستخدام سعر الإقفال في تاريخ هذه الميزانية .

- يتم ترجمة الإيرادات والمصرفات في كل قائمة دخل معروضة باستخدام متوسط أسعار التحويل إلا إذا كان المتوسط لا يمثل تقريب مقبول للأثر المتراكم للأسعار السارية في تواريخ المعاملات ، عندها يتم ترجمة الإيرادات والمصرفات باستخدام أسعار الصرف في تواريخ المعاملات.

\* يرجى الرجوع الى المثال الوارد بالفصل الرابع ص ٢٧٤ .

ويتم الاعتراف بفروق العملة الناتجة في بند مستقل (فروق ترجمة عملات أجنبية) ضمن حقوق الملكية، كما ترحل إلى حقوق الملكية فروق العملة الناتجة عن تقييم صافي الاستثمار في فروع أجنبية والقروض والأدوات المالية بالعملة الأجنبية المخصصة لتغطية ذلك الاستثمار بذات البند . ويتم الاعتراف بهذه الفروق في قائمة الدخل عند التخلص من الفرع الأجنبي وذلك ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى .

### هـ- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات ، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، واستثمارات مالية متاحة للبيع ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

#### هـ/١ - الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة : أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير.
- كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية :

- عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المُستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المُصدرة .
- عند إدارة بعض الاستثمارات، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها ، التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل " بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " .
- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداء ماليه نقلا من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولى كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ فقط يتم تطبيق السياسة التالية:-

- يقوم البنك بإعادة تبويب الأصول المالية بغرض المتاجرة التي لم يعد الغرض من اقتنائها هو بيعها أو إعادة شرائها في المستقبل القريب (بالرغم من إنها قد تكون أقتنيت أو تم تحملها أساساً بغرض البيع أو إعادة الشراء في المستقبل القريب ) ، بحيث تتم إعادة تبويب الأصول المالية بقيمتها العادلة في تاريخ إعادة التبويب إلى بند الأصول المالية المتاحة للبيع إذا كان لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها في المستقبل المنظور أو إلى بند الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو إلى بند القروض والتسهيلات - إذا انطبقت عليها الشروط الخاصة بالقروض والتسهيلات - إذا كان لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ به حتى تاريخ إستحقاقه ، ولا يتم رد أية خسائر تم الاعتراف بها من قبل تاريخ إعادة التبويب ولا يتم الاعتراف بأية أرباح قبل ذلك التاريخ ، وما يُعاد تبويبه بعد ذلك التاريخ يتم وفقاً للقيمة في تاريخ شراء الاستثمار .

وتصبح القيم العادلة للأصول المالية في تاريخ إعادة التبويب هي التكلفة بالنسبة للأصول المالية المتاحة للبيع أو التكلفة المُستهلكة بالنسبة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وللقروض والتسهيلات.

- بالنسبة للأصول المالية بغرض المتاجرة المُعاد تبويبها في الفترات التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠٠٩ ، تتم إعادة التبويب على أساس القيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب .

- في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أية أداء مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المُقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو إلى مجموعة الأصول المالية بغرض المتاجرة.

#### ٢/٥ - القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة ، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

- الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها .
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

### هـ/٣ - الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة\* .

### هـ/٤ - الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة ، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

### ويُتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

\* يرجى الرجوع إلى هذه الحالات بالفصل الثالث ص ١٨١ .

- يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافى دخل المتاجرة.
- يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يُحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية الى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .
- يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالنكفة المُستهلكة للقروض والمديونيات والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها ، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته ، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتركمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .

- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية ، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أى اضمحلال في القيمة .

- يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المُبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلاً من مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - كل حسب الأحوال - وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق . وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي:-

١- فى حالة الأصل المالى المُعاد تبويبه الذى له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العُمر المتبقى للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلى . ويتم استهلاك أى فرق بين القيمة على أساس التكلفة المُستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العُمر المتبقى للأصل المالى باستخدام طريقة العائد الفعلى. وفى حالة إضمحلال قيمة الأصل المالى لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فى الأرباح والخسائر.

٢- فى حالة الأصل المالى الذى ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها فى الأرباح والخسائر. وفى حالة إضمحلال قيمة الأصل المالى لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فى الأرباح والخسائر.

- إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالى (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية و التقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره بسعر العائد الفعلى للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف فى الأرباح والخسائر.

- فى جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالى طبقاً لما هو مُشار إليه وقام البنك فى تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم إسترداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الإعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلى وذلك من تاريخ التغير فى التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل فى تاريخ التغير فى التقدير .

### و- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد .

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالميزانية ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

### ز- أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

- يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى ، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل الى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة.

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المُركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال

#### • الأرباح والخسائر

- تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي :

• تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة)\* .

• تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به ، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) \*\* .

• تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) \*\*\* .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة .

- يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندى للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندى لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

\* تغطية مخاطر التغير في القيمة العادلة لأصل أو التزام ٠٠٠٠٠ التي قد تنشأ من خلال تغير سعر العائد أو سعر الصرف أو سعر السهم ٠٠٠٠٠٠، ومثال لذلك الدخول في عقد

عملات آجلة لتغطية خطر تغير سعر الصرف في أداة حقوق ملكية متاحة للبيع .

\*\* تغطية الخطر الناتج عن التذبذب في التدفقات النقدية المستقبلية لأصل أو التزام (عائد) أو من معاملات مستقبلية مثل المبيعات / المشتريات بعملة أجنبية ، وينتج ذلك التذبذب

المحتمل من التغيرات في سعر العائد أو سعر الصرف ، ومثال لذلك الدخول في خيار مبادلة عائد متغير مقابل عائد ثابت لتغطية مخاطر التدفقات النقدية من ودائع عملاء ذات عائد

متغير

\*\*\* تغطية صافي الاستثمار في كيان أجنبي بعملة أجنبية بتخصيص قرض حصل عليه البنك بذات عملة صافي الاستثمار .

### ز/١ - تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى "صافي الدخل من العائد" . ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى "صافي دخل المتاجرة" .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى "صافي دخل المتاجرة" .

وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفترة حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أُجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

### ز/٢ - تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل "صافي دخل المتاجرة" .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة" .

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل .

### ز/٣ - تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية.

### ز/٤ - المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

### ح- الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التي تُقيم بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة في تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للمقابل المسلم أو المُستلم) ، إلا إذا كان يتم الاستدلال في ذات التاريخ على

القيمة العادلة للأداة إستناداً إلى أسعار المعاملات في أسواق مُعلنة أو باستخدام نماذج تقييم . وعندما يدخل البنك في معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة ، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام نماذج تقييم قد لا تكون جميع مدخلاتها من أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ويتم الاعتراف الأولي بتلك الأدوات المالية بسعر المعاملة ، الذي يمثل أفضل مؤشر للقيمة العادلة، على الرغم من أن القيمة التي يتم الحصول عليها من نموذج التقييم قد تكون مختلفة. ولا يتم الاعتراف في الحال في الأرباح والخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج ، الذي يُعرف "بأرباح وخسائر اليوم الأول" ويُدرج ضمن الأصول الأخرى في حالة الخسارة أو الالتزامات الأخرى في حالة الربح .

ويتم تحديد توقيت الاعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدة، وذلك إما باستهلاكها على عمر المعاملة أو إلى أن يتم التمكن من تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام مدخلات أسواق معلنة ، أو بتحقيقها عند تسوية المعاملة ، ويتم قياس الأداة لاحقاً بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف في الحال في قائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة .

#### ط- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل

إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية\* ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات\*\* .

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية .

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبعد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل

الجدولة\*\*\*

\* يرد مفهوم خسائر الائتمان المستقبلية بالفصل الرابع ص ٢٦١ .

\*\* يرجى الرجوع إلى الأمثلة الواردة بالفصل الرابع ص ٢٦٣ لإيضاح طريقة العائد الفعلي .

\*\*\* يرجى الرجوع إلى شرح إيضاح معالجة العائد على القروض المضمحلة بالفصل الرابع ص ٢٤٤

### ي- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقرض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وفقا لما ورد ببند (٢- ط) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي .

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك علي اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضا عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة . ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها .

### ك- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

### ل- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة الى أرصدة أدون الخزنة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام ( اتفاقيات الشراء وإعادة البيع ) مخصوماً من أرصدة أدون الخزنة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية . ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى .

### م - اضمحلال الأصول المالية

#### م/١ - الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المُستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية . ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الاضمحلال ، عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل ("حدث الخسارة Loss Event") وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر

الاضمحلال أياً مما يلي :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين
  - مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد
  - توقع افلاس المقرض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له .
  - تدهور الوضع التنافسي للمقرض .
  - قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
  - اضمحلال قيمة الضمان .
  - تدهور الحالة الائتمانية .
- ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعه من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم امكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية .
- ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً.
- كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً ، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي :
- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الاخفاق التاريخية .

- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال ، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع .
- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة .

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل\* .

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير ، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة ، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة ، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك

\* يرجى الرجوع إلى الجداول الواردة بالفصل الرابع ص ٢٤٤ .

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني ، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية .

## م/٢ - الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

وخلال الفترة من أول يوليو ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ فقط ، لا يتم اعتبار

الانخفاض في القيمة السوقية اضمحلالاً.

أما خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير ٢٠٠٩ ، فيُعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠ % من تكلفة القيمة الدفترية ، ويُعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويُعترف بها في قائمة الدخل ، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يُعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالأضمحلال في قائمة الدخل ، يتم رد الأضمحلال من خلال قائمة الدخل.

### ن- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاءً لديون . ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

### س- الأصول غير الملموسة

#### س/١ الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناه القابلة للتحديد للشركة التابعة أو الشقيقة في تاريخ الاقتناء\* وتبويب الشهرة الناتجة عن اقتناء شركات تابعة وشقيقة ضمن تكلفة الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك . ويتم اختبار مدى اضمحلال الشهرة سنوياً على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠% سنوياً أو بقيمة الاضمحلال في قيمتها أيهما أكبر، وتدخل الشهرة المتعلقة بشركات تابعة وشقيقة في تحديد أرباح وخسائر بيع تلك الشركات (إيضاح ٢-ب) .

ويتم توزيع الشهرة على وحدات توليد النقد لأغراض اختبار الاضمحلال. وتتمثل وحدات توليد

النقد في القطاعات الرئيسية للبنك (إيضاح ٢-ج) .

\* يرجى الرجوع الى المثال الوارد بالفصل الخامس ص ٣٧٦ .

### س/٢ برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها . ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة . وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية . يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات .

### س/٣ الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف الشهرة وبرامج الحاسب الآلي (على سبيل المثال لا الحصر العلامات التجارية ، التراخيص ، منافع عقود إيجارية) . وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحقيقها منها ، وذلك على مدار الأعمار الانتاجية المقدرة لها ، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر انتاجي محدد ، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل .

### ع- الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب . وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً للإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط

الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي:

- المباني والانشاءات ..... سنة

- تحسينات عقارات مستأجرة ..... سنة ، أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل،

- أثاث مكاتب وخزائن ..... سنة

- آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكيف ..... سنة

- وسائل نقل ..... سنة

- أجهزة الحاسب الآلي/نظم آلية متكاملة ..... سنة

- تجهيزات وتركيبات ..... سنة

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل ميزانية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل\* أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح ( الخسائر ) ضمن إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

#### ف- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد - بإستثناء الشهرة - ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال ، يتم الحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة . ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

\* القيمة الاستخدامية هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها من أصل غير مالي ، ومثال لذلك التدفقات من مبنى مؤجر للغير .

### ص - الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي ، وذلك اذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقيمة محددة، وكانت فترة العقد تمثل ما لا يقل عن ٧٥% من العمر الإنتاجي المتوقع للأصل على الأقل ، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن ٩٠% من قيمة الأصل . وتُعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي .

### ص/١ - الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار ، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة ، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها. وإذا قرر البنك ممارسة حق الشراء للأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة حق الشراء باعتبارها أصلاً ضمن الأصول الثابتة ويُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي من عمر الأصل المتوقع بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة . ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

### ص/٢ - التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة تأجيراً تمويلياً ، يتم تسجيل الأصول ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لهذا الأصل بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة. ويتم الاعتراف بإيرادات الإيجار على أساس معدل العائد على عقد الإيجار بالإضافة إلى مبلغ يمائل تكلفة الإهلاك عن الفترة. ويرحل في الميزانية الفرق بين إيراد الإيجار المعترف به في قائمة الدخل وبين إجمالي

حسابات عملاء الإيجار التمويلي وذلك لحين انتهاء عقد الإيجار حيث يتم استخدامه لإجراء مقاصة مع صافي القيمة الدفترية للأصل المؤجر. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والتأمين على قائمة الدخل عند تحملها إلى المدى الذي لا يتم تحميله على المستأجر.

وعندما توجد أدلة موضوعية على أن البنك لن يستطيع تحصيل كل أرصدة مديني الإيجار التمويلي، يتم تخفيضها إلى القيمة المتوقع استردادها.

وبالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتُهك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تُمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

#### ق- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

#### ر- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلاي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه

للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى .

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدره للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

### ش - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدم لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين . ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ الميزانية أيهما أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى .

### ت - مزايا العاملين

#### ت/١ - التزامات المعاشات

يقوم البنك بإدارة نظم معاشات متنوعة. وغالباً ما تكون تلك النظم مُمولة عن طريق دفعات يتم تحديدها بناء علي حسابات اكتوارية دورية يتم سدادها لشركات التأمين أو صناديق متخصصة أخرى. ويوجد لدي البنك نظم مزايا محددة ونظم اشتراكات محددة .

**نظم المزايا المحددة :** هي لوائح معاشات تحدد مقدار مزايا المعاش الذي سينتقاه العامل عند انتهاء مدة الخدمة ، وعادة ما تعتمد علي عامل أو أكثر مثل السن، وعدد سنوات الخدمة ، والدخل . ويتمثل الالتزام الذي تم الاعتراف به في الميزانية فيما يتعلق بنظم المزايا المحددة في القيمة الحالية للالتزامات المزايا المحددة في تاريخ الميزانية بعد خصم القيمة العادلة لأصول اللائحة وخصم ( اضافة ) تسويات الأرباح ( الخسائر ) الاكتوارية غير المحققة وتكلفة المزايا الاضافية المتعلقة بمدد الخدمة السابقة .

ويتم حساب التزام نظم المزايا المحددة سنوياً ( التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها ) عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة (Projected Unit Credit Method). ويتم تحديد القيمة الحالية للالتزام نظم المزايا المحددة عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها وذلك باستخدام سعر عائد سندات شركات ذات جودة عالية أو سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل استحقاق التزام مزايا المعاش المتعلق بها تقريباً . ويتم حساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات في التقديرات والافتراضات

الاكتوارية وتخضم تلك الأرباح ( وتضاف الخسائر ) على قائمة الدخل اذا لم تزيد عن ١٠٪ من قيمة أصول اللائحة أو ١٠٪ من التزامات المزايا المحددة ، أيهما أعلى ، وفي حالة زيادة الأرباح (الخسائر) عن هذه النسبة يتم خصم (اضافة) الزيادة وذلك في قوائم الدخل على مدار متوسط المتبقي من سنوات العمل\* .

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة مباشرة في قائمة الدخل ببند المصروفات الإدارية ، ما لم تكن التغييرات التي أُدخلت على لائحة المعاشات مشروطة ببقاء العاملين في الخدمة لفترة زمنية محددة (فترة الاستحقاق Vesting period). وفي هذه الحالة، يتم استهلاك تكاليف الخدمة السابقة باستخدام طريقة القسط الثابت علي مدار فترة الاستحقاق.

**ونظم الاشتراك المحدد :** هي لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكومي لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة .

يقوم البنك بالنسبة لنظم الاشتراك المحدد بسداد اشتراكات إلى لوائح تأمينية للمعاشات في القطاع العام أو الخاص على أساس تعاقد إجباري أو تطوعي ، ولا يوجد علي البنك أية التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدما ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلي تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.

---

\* ثمة معالجة بديلة تسمح بخصم (اضافة) كامل الأرباح (الخسائر) الاكتوارية وتحميلها في قوائم الدخل عند نشأتها .

### ت/٢ - التزامات مزايا ما بعد انتهاء الخدمة الأخرى

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد انتهاء الخدمة وعادة ما يكون استحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد واستكمال حد أدنى من فترة الخدمة. ويتم استحقاق التكاليف المتوقعة لهذه المزايا علي مدار فترة التوظيف باستخدام طريقة محاسبية مماثلة لتلك المستخدمة في نظم المزايا المحددة. وفقاً لما سلف إيضاحه بند ٢-ت/١ .

### ت/٣ - المدفوعات المبنية على أسهم

يُطبق البنك لائحة مدفوعات مبنية علي أساس أسهم تُسدّد في شكل أدوات حقوق ملكية. ويتم الاعتراف بالقيمة العادلة للخدمات المقدمة من العاملين في مقابل منح هذه الخيارات ضمن المصروفات الإدارية.

ويتم تحديد إجمالي المبلغ الذي يتعين تحميله مصروفًا علي فترة الاستحقاق (Vesting period) بالرجوع إلى القيمة العادلة للخيارات الممنوحة، باستثناء تأثير أية شروط استحقاق غير متعلقة بالسوق ، على سبيل المثال، أهداف الربحية ، وتدخل شروط الاستحقاق غير المتعلقة بالسوق في الافتراضات حول عدد الخيارات التي يُتوقع أن تصبح محل ممارسة. ويقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بمراجعة تقديراته لعدد الخيارات التي يتوقع أن تصبح محل ممارسة، ويتم الاعتراف بأثر تعديلات التقديرات الأصلية، إن وجدت، في قائمة الدخل مع إجراء تسوية مقابلة في حقوق الملكية علي مدار فترة الاستحقاق المتبقية.

يتم إضافة المتحصلات المستلمة من العاملين بالصافي بعد خصم أية تكاليف مباشرة للمعاملة إلى رأس المال (بالقيمة الاسمية) وعلاوة الإصدار عند ممارسة حق الخيارات .

### ث - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة، ويتم

الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالاضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

### خ- الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض . ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ويتم تحديد القيمة العادلة للجزء الذي يمثل التزاماً بالنسبة للسندات القابلة للتحويل إلى أسهم باستخدام سعر العائد المُعادل بالسوق للسندات غير القابلة للتحويل ، ويتم الاعتراف بهذا الالتزام بطريقة التكلفة المُستهلكة حتى يتم تحويل أو استحقاق السندات ، ويتم تحميل باقي المتحصلات علي خيار التحويل الذي يتم ادراجه ضمن حقوق الملكية بالصافي بعد خصم تأثير ضرائب الدخل .

ويتم توييب الأسهم الممتازة التي تحمل كوبون إجباري أو التي يتم استردادها في تاريخ محدد أو طبقاً لخيار المساهمين ضمن الالتزامات المالية ويتم عرضها ضمن بند "قروض أخرى" . ويتم الاعتراف بتوزيعات تلك الأسهم الممتازة بقائمة الدخل ضمن بند " تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" وذلك بإتباع طريقة التكلفة المُستهلكة وباستخدام معدل العائد الفعلي .

### ذ- رأس المال

#### ذ/١ - تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الاصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو اصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

#### ذ/٢ - توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة التي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

### ذ/٣ - أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس المال، يتم خصم مبلغ الشراء من إجمالي حقوق الملكية حيث يمثل تكلفة أسهم خزينة وذلك حتى يتم إلغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلي حقوق الملكية.

### ض - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

### ظ - أرقام المقارنة

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالي.

### ٣. إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة ..... في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم ادارة ..... بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة ..... تُعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

#### أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضا في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في ادارة ..... الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

## أ/١ قياس خطر الائتمان

### - القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

- احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
- خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default).

وتتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦، الذي يعتمد علي الخسائر التي تحققت في تاريخ الميزانية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح أ/٣).

- يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر علي مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخليا وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم

عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ،مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها علي التنبؤ بحالات التأخر.

### فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

- يعتمد المركز المعرض للاخفاق علي المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. علي سبيل المثال ، بالنسبة للقرض ، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات ، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلي المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر ، إن حدث.
- وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

## - أدوات الدين واذون الخزانة والأذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون ، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون علي أنها طريقة للحصول علي جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

### أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان علي مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله علي مستوي كل مقترض ، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوي المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

#### - الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة. ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقاري.
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالبا ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات مضمونا بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى ، يسعى البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظه من الأدوات المالية.

### - المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء علي مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول علي ضمانات في مقابل الخطر الائتماني علي تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ **خطر التسوية** في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

### - ترتيبات المقاصة الرئيسية Master Netting Arrangements

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم اجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالميزانية وذلك لأن التسوية عادة ما تتم علي أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة. ومن الممكن أن يتغير

مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

### - الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند

الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commerical letters of Credit ، التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

### ٣/أ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/١) بدرجة كبيرة علي تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ الميزانية لأغراض التقارير المالية بناء علي أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، نقل عادة خسائر الائتمان المُحملة علي القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في ..... ولأغراض قواعد البنك المركزي المصري (إيضاح أ/٤) .

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في الميزانية في نهاية السنة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة. ومع ذلك ، فان اغلبية المخصص ينتج من آخر درجتين من التصنيف. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم

الداخلي للبنك:

سنة المقارنة		السنة الحالية		تقييم البنك
مخصص خسائر الاضمحلال %	قروض وتسهيلات %	مخصص خسائر الاضمحلال %	قروض وتسهيلات %	
100	100	100	100	١. ديون جيدة
				٢. المتابعة العادية
				٣. المتابعة الخاصة
				٤. ديون غير منتظمة

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود

اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبير تواجه المقترض أو المدين.

- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.

- توقع افلاس المقرض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ الميزانية على أساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية .

#### أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول

المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (٤٢/أ) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم

البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر

الائتمان :

مدلول التصنيف الداخلي	التصنيف الداخلي	نسبة المخصص المطلوب	مدلول التصنيف	تصنيف البنك المركزي المصري
ديون جيدة	١	صفر	مخاطر منخفضة	١
ديون جيدة	١	%١	مخاطر معتدلة	٢
ديون جيدة	١	%١	مخاطر مرضية	٣
ديون جيدة	١	%٢	مخاطر مناسبة	٤
ديون جيدة	١	%٢	مخاطر مقبولة	٥
المتابعة العادية	٢	%٣	مخاطر مقبولة حدياً	٦
المتابعة الخاصة	٣	%٥	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٧
ديون غير منتظمة	٤	%٢٠	دون المستوى	٨
ديون غير منتظمة	٤	%٥٠	مشكوك في تحصيلها	٩
ديون غير منتظمة	٤	%١٠٠	رديئة	١٠

أ/٥ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية

<u>سنة المقارنة</u>	<u>السنة الحالية</u>	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
XX	XX	أصول مالية بغرض المتاجرة
XX	XX	- أدوات دين
XX	XX	قروض وتسهيلات للبنوك
XX	XX	قروض وتسهيلات للعملاء
XX	XX	قروض لأفراد:
XX	XX	- حسابات جارية مدينة
XX	XX	- بطاقات ائتمان
XX	XX	- قروض شخصية
XX	XX	- قروض عقارية
XX	XX	قروض لمؤسسات:
XX	XX	- حسابات جارية مدينة
XX	XX	- قروض مباشرة
XX	XX	- قروض مشتركة
XX	XX	- قروض أخرى
XX	XX	أدوات مشتقات مالية
XX	XX	أصول مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة
XX	XX	- أدوات دين
XX	XX	- قروض وتسهيلات للبنوك
XX	XX	- قروض وتسهيلات للعملاء
XX	XX	استثمارات مالية:
XX	XX	- أدوات دين
<u>XX</u>	<u>XX</u>	أصول أخرى
<u>XX</u>	<u>XX</u>	الإجمالي

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية

XX	XX	ضمانات مالية
XX	XX	ارتباطات عن قروض والتزامات أخرى غير قابلة للإلغاء متعلقة بالائتمان
XX	XX	اعتمادات مستندية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	خطابات ضمان
<u>XX</u>	<u>XX</u>	الإجمالي

- يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في آخر .... ، آخر .... وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أيه ضمانات . بالنسبة لبنود الميزانية ، تعتمد المبالغ المدرجة علي صافي القيمة الدفترية التي تم عرضها في الميزانية.
- وكما هو مبين بالجدول السابق، فإن .... % من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء مقابل...% في آخر سنة المقارنة ، بينما تمثل الاستثمارات في أدوات دين ...% مقابل...% في آخر سنة المقارنة .
- وتثق الإدارة في قدرتها علي الاستمرار في السيطرة والإبقاء علي الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء علي ما يلي:
- ...% من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي مقابل...% في آخر سنة المقارنة .
- ...% من محفظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات اضمحلال مقابل...% في آخر سنة المقارنة .
- القروض العقارية التي تمثل مجموعة هامه بالمحفظة، تم تغطيتها بضمانات...
- القروض والتسهيلات التي تم تقييمها علي أساس منفرد تبلغ... جنيه مقابل ..... جنيه في آخر سنة المقارنة ، وُجد اضمحلال في أقل من .... % منها مقابل .... % في آخر سنة المقارنة .
- تم تحسين الجودة الائتمانية للقروض والتسهيلات مما نتج عنه تخفيض عبء الاضمحلال عنها الذي تم تحميله على قائمة الدخل بمقدار...% ، مقارناً بـ ..... % في آخر سنة المقارنة.
- قام البنك بتطبيق عمليات اختيار أكثر حصافه عند منح قروض وتسهيلات خلال السنة المالية المنتهية في .....

- أكثر من ...% مقابل ...% في آخر سنة المقارنة من الاستثمارات في أدوات دين وأذون خزانة  
تمثل أدوات دين على الحكومة المصرية و.....

### ٦/١ قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية :

<u>سنة المقارنة</u>		<u>السنة الحالية</u>		
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
قروض وتسهيلات للبنوك	قروض وتسهيلات للعلماء	قروض وتسهيلات للبنوك	قروض وتسهيلات للعلماء	
XX	XX	XX	XX	لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
XX	XX	XX	XX	متأخرات ليست محل اضمحلال
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	محل اضمحلال
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	الإجمالي
( XX )	( XX )	( XX )	( XX )	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	الصافي

- بلغ إجمالي عبء اضمحلال القروض والتسهيلات .... جنيه مقابل ... جنيه عن سنة المقارنة  
منها ... جنيه مقابل ... جنيه عن سنة المقارنة يمثل اضمحلال قروض منفردة والباقي البالغ  
..... جنيه يمثل عبء اضمحلال على أساس المجموعة لمحفظه الائتمان. ويتضمن إيضاح ٢٠  
وإيضاح ٢١ معلومات إضافية عن مخصص خسائر الاضمحلال عن القروض والتسهيلات  
للبنوك والعلماء.

- تم خلال السنة زيادة محفظة البنك في القروض والتسهيلات بنسبة ...% نتيجة للتوسع في أنشطة  
الإقراض ، وخاصة في جمهورية مصر العربية ودول ..... (عند الدخول في أسواق جديدة

أو منتجات جديدة ولتقليل التعرض المحتمل لخطر الائتمان) ، يقوم البنك بالتركيز علي التعامل مع المؤسسات الكبيرة أو بنوك أو أفراد ذوي ملاءة ائتمانية .

### - قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظه القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست

محل اضمحلال وذلك بالرجوع إلي التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

(بالجنيه)

السنة الحالية

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء (بالصافي)

		<u>مؤسسات</u>					<u>أفراد</u>				
التقييم	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض أخرى	إجمالي القروض والتسهيلات للعلماء	إجمالي القروض والتسهيلات للبنوك	
١. جيدة	XX	Xx	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	
٢. المتابعة العادية	XX	Xx	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	
٣. المتابعة الخاصة	XX	Xx	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	
٤. غير منتظمة	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	
الإجمالي	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	

- لم يتم اعتبار القروض المضمونة محل اضمحلال بالنسبة للفئة غير المنتظمة وذلك بعد الأخذ في

الاعتبار قابلية تلك الضمانات للتحصيل .

( بالجنيه )

سنة المقارنة

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء (بالصافي)

		<u>مؤسسات</u>					<u>أفراد</u>				
إجمالي القروض والتسهيلات للبنوك	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	قروض أخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	التقييم	
XX	XX	XX	XX	XX	Xx	XX	Xx	XX	XX	١. جيدة	
XX	XX	XX	XX	XX	Xx	XX	Xx	XX	XX	٢. المتابعة العادية	
XX	XX	XX	XX	XX	Xx	XX	Xx	XX	XX	٣. المتابعة الخاصة	
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	Xx	XX	XX	٤. غير منتظمة	
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	الإجمالي	

- قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال\*

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى ٩٠ يوماً ولكنها ليست محل

اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك. وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي

يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي:

\* القروض والتسهيلات المتأخرة هي تلك التي حل موعد استحقاقها أو جزء منها ولم تسدد في الموعد المتفق عليه تعاقدياً ويتضمن ذلك المتأخرات من يوم واحد وحتى ٩٠ يوماً والأرقام التي تظهر في الإيضاح تمثل كافة رصيد القرض أو التسهيل وليس الجزء المتأخر فقط . ولكن لا تتضمن باقي أرصده القروض والتسهيلات للعميل طالما لم يتأخر عن موعد تسديدها كلياً أو جزئياً .

( بالجنه )

أفـراد

السنة الحالية	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	الإجمالي
متأخرات حتى ٣٠ يوما	XX	XX	XX	XX	XX
متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوما	XX	XX	XX	XX	XX
متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوما	XX	XX	XX	XX	XX
<b>الإجمالي</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>
القيمة العادلة للضمانات	XX	XX	XX	XX	XX

مؤسـسات

السنة الحالية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض أخرى	الإجمالي
متأخرات حتى ٣٠ يوما	XX	XX	XX	XX	XX
متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوما	XX	XX	XX	XX	XX
متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوما	XX	XX	XX	XX	XX
<b>الإجمالي</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>
القيمة العادلة للضمانات	XX	XX	XX	XX	XX

- عند الإثبات الأولي للقروض والتسهيلات، يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بناء على أساليب التقييم المستخدمة عادة في الأصول المماثلة. وفي الفترات اللاحقة، يتم تحديث القيمة العادلة بأسعار السوق أو بأسعار الأصول المماثلة.

( بالجنيه )

أفراد

سنة المقارنة	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	الإجمالي
متأخرات حتى ٣٠ يوما	XX	XX	XX	XX	XX
متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوما	XX	XX	XX	XX	XX
متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوما	XX	XX	XX	XX	XX
<b>الإجمالي</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>
القيمة العادلة للضمانات	XX	XX	XX	XX	XX

مؤسسات

سنة المقارنة	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض أخرى	الإجمالي
متأخرات حتى ٣٠ يوما	XX	XX	XX	XX	XX
متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوما	XX	XX	XX	XX	XX
متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوما	XX	XX	XX	XX	XX
<b>الإجمالي</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>
القيمة العادلة للضمانات	XX	XX	XX	XX	XX

- قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة

• قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار

التدفقات النقدية من الضمانات .... جنيه مقابل ... جنيه في آخر سنة المقارنة .

وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة متضمنا

القيمة العادلة للضمانات التي حصل عليها البنك في مقابل تلك القروض :

(بالجنيه)

الإجمالي	مؤسسات				أفراد				السنة الحالية
	قروض أخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	القيمة العادلة للضمانات
									<b>سنة المقارنة</b>
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	القيمة العادلة للضمانات

• قروض وتسهيلات للبنوك

بلغ رصيد القروض والتسهيلات للبنوك محل اضمحلال بصفة منفردة في نهاية السنة

المالية ... جنيه مقابل ... جنيه في آخر سنة المقارنة . ولا توجد ضمانات لدي البنك وتم

تكوين مخصص خسائر اضمحلال بإجمالي القيمة.

### - قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة علي مؤشرات أو معايير تشير إلي أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء علي الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة. ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة علي القروض طويلة الأجل ، خاصة قروض تمويل العملاء. وقد بلغت القروض التي تم إعادة التفاوض بشأنها ..... جنيه مقابل ... جنيه في آخر سنة المقارنة .

<u>سنة المقارنة</u>	<u>السنة الحالية</u>	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
		<b>قروض وتسهيلات للعملاء</b>
		<b><u>مؤسسات</u></b>
XX	XX	- حسابات جارية مدينة
XX	XX	- قروض مباشرة
XX	XX	- قروض مشتركة
XX	XX	- قروض أخرى
		<b><u>أفراد</u></b>
XX	XX	- حسابات جارية مدينة
XX	XX	- بطاقات ائتمان
XX	XX	- قروض شخصية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	- قروض عقارية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<b>الإجمالي</b>

### ٧/أ أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في آخر السنة المالية ، بناء علي تقييم ستاندرد أند بور وما يعادله .

الاجمالي	أصول مالية مصنفة بالقيمة العادلة	استثمارات في أوراق مالية	أوراق مالية للمتاجرة	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	
XX	XX	XX	XX	XX	AAA
XX	XX	XX	XX	XX	AA- إلى AA+
XX	XX	XX	XX	XX	A- إلى A+
XX	XX	XX	XX	XX	أقل من A-
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	غير مصنفة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	الإجمالي

### ٨/أ الاستحواذ علي الضمانات

قام البنك خلال السنة الحالية بالحصول علي أصول بالاستحواذ علي بعض الضمانات كما يلي :

القيمة الدفترية	طبيعة الأصل
XX	أراضى
XX	وحدات سكنية
XX	.....

- يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالميزانية . ويتم بيع هذه

الأصول كلما كان ذلك عملياً .

٩/أ تركيز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان\*

- القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر السنة الحالية. عند إعداد هذا الجدول ، تم توزيع المخاطر علي القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

(بالجنيه)

الإجمالي	دول أخرى	دول الخليج العربي	جمهورية مصر العربية				
			إجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا	القاهرة الكبرى	
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	أصول مالية بغرض المتاجرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- أدوات دين
							قروض وتسهيلات للبنوك
							قروض وتسهيلات للعملاء:
							- قروض لأفراد
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- حسابات جارية مدينة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- بطاقات ائتمانية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- قروض شخصية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- قروض عقارية
							- قروض لمؤسسات:
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- حسابات جارية مدينة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- قروض مباشرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- قروض مشتركة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- قروض أخرى
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	مشتقات مالية
							أصول مالية ميوّبة عند نشأتها بالقيمة العادلة:
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- أدوات دين
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- قروض وتسهيلات للبنوك
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- قروض وتسهيلات للعملاء
							استثمارات مالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- أدوات دين
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	أصول أخرى
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	الإجمالي في نهاية السنة الحالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	الإجمالي في نهاية سنة المقارنة

\* نموذج استرشادي ويتم تحديد القطاعات الجغرافية والأنشطة وفقاً للأسلوب المتبع داخلياً لتقديم التقارير المالية للإدارة العليا .

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب

النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

(بالجنيه)

الإجمالي	أفراد	أنشطة أخرى	قطاع حكومي	بيع الجملة وتجارة التجزئة	نشاط عقارى	مؤسسات صناعية	مؤسسات مالية	
XX			XX					أدوات الخزنة وأوراق حكومية أخرى
XX	XX	XX	XX	XX	XX	Xx	XX	أصول مالية بغرض المتاجرة - أدوات دين
XX							XX	قروض وتسهيلات للبنوك قروض وتسهيلات للعملاء: - قروض لأفراد
XX	XX							- حسابات جارية مدينة
XX	XX							- بطاقات ائتمانية
XX	XX							- قروض شخصية
XX	XX							- قروض عقارية - قروض لمؤسسات:
XX		XX		XX	XX	XX	XX	- حسابات جارية مدينة
XX		XX		XX	XX	XX	XX	- قروض مباشرة
XX		XX		XX	XX	XX	XX	- قروض مشتركة
XX		XX		XX	XX	XX	XX	- قروض أخرى
XX		XX		XX	XX	XX	XX	مشتقات أدوات مالية أصول مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة:
XX		XX		XX	Xx	XX	XX	- أدوات دين
XX		XX		XX	XX	Xx	XX	- قروض وتسهيلات للبنوك
XX	XX	XX		XX	XX	XX	XX	- قروض وتسهيلات للعملاء استثمارات مالية
XX		XX	XX	XX	XX	XX	XX	- أدوات دين
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	أصول أخرى
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	الإجمالي فى نهاية السنة الحالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	الإجمالي فى نهاية سنة المقارنة

### ب- خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغيير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها مُعرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوي الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلي محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

وتتركز ادارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في ادارة .....  
 بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين. ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق إلي مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق ، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع.

### ب/١ أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق ، يقوم البنك بالعديد من استراتيجيات التغطية (إيضاح ز/٢). وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموازنة الخطر المُصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة. وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق.

## - القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب "القيمة المعرضة للخطر" للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء علي عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تقبلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة و يتم مراقبتها يوميا بمعرفة ادارة ..... بالبنك.

القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التركات العكسية للسوق. وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (٩٨%). وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (٢%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة. ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة. وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة. ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء علي بيانات عن الخمس سنوات السابقة. ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات، بطريقة مباشرة علي المراكز الحالية - وهذه الطريقة تُعرف بالحاكاة التاريخية. ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.

ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر

بالسوق.

وحيث أن القيمة المُعرضة للخطر تعتبر جزءاً أساسياً من نظام البنك في رقابة خطر السوق، يقوم مجلس الإدارة سنوياً بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المُعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها علي وحدات النشاط . ويتم مقارنة القيم الفعلية المُعرضة للخطر بالحدود الموضوعه من قبل البنك ومراجعتها يوميا من قبل إدارة ..... بالبنك. وقد بلغ المتوسط اليومي للقيمة المُعرضة للخطر خلال السنة الحالية... جنيه مقابل ... جنيه خلال سنة المقارنة .

يتم مراقبة جودة نموذج القيمة المُعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال اختبارات تعزيزية لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظه المتاجرة ويتم رفع نتائج تلك الاختبارات إلي الإدارة العليا ومجلس الإدارة .

#### - اختبارات الضغوط Stress Testing

تُعطي اختبارات الضغوط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف مُعاكسة بشكل حاد . ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلاءم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة .

وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة ..... بالبنك ، اختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة علي كل فئة خطر واختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حاده واختبار ضغوط خاصة ، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز و مناطق معينة ، مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات. وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط.

- اجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقاً لنوع الخطر

(بالجنيه)

١٢ شهراً حتى نهاية  
سنة المقارنة

١٢ شهراً حتى نهاية  
السنة الحالية

أقل	أعلي	متوسط	أقل	أعلي	متوسط	
XX	XX	XX	XX	XX	XX	خطر أسعار الصرف
XX	XX	XX	XX	XX	XX	خطر سعر العائد
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	خطر أدوات الملكية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي القيمة عند الخطر

- القيمة المعرضة للخطر لمحفظه المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

(بالجنيه)

١٢ شهراً حتى نهاية  
سنة المقارنة

١٢ شهراً حتى نهاية  
السنة الحالية

أقل	أعلي	متوسط	أقل	أعلي	متوسط	
XX	XX	XX	XX	XX	XX	خطر أسعار الصرف
XX	XX	XX	XX	XX	XX	خطر سعر العائد
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	خطر أدوات الملكية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي القيمة عند الخطر

- القيمة المعرضة للخطر للمحفظة لغير غرض المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

(بالجنيه)

١٢ شهراً حتى نهاية  
سنة المقارنة

١٢ شهراً حتى نهاية  
السنة الحالية

أقل	أعلى	متوسط	أقل	أعلى	متوسط	
XX	XX	XX	XX	XX	XX	خطر أسعار الصرف
XX	XX	XX	XX	XX	XX	خطر سعر العائد
XX	XX	XX	XX	XX	XX	خطر أدوات الملكية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	إجمالي القيمة عند الخطر

ترتبط الزيادة في القيمة المعرضة للخطر، خاصة خطر سعر العائد ، بالزيادة في حساسية سعر

العائد في الأسواق المالية العالمية.

وتم حساب النتائج الثلاثة السابقة للقيمة المعرضة للخطر بشكل مستقل عن المراكز المعنية

والتحركات التاريخية للأسواق . ولا يُشكل إجمالي القيمة المعرضة للخطر للمتاجرة وغير المتاجرة القيمة

المُعرضة للخطر للبنك وذلك نظراً للارتباط بين أنواع الخطر وأنواع المحافظ وما يتبعه من تأثير متنوع.

**ب/٣ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية**

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات

النقدية. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز

في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً. ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك

لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية . ويتضمن الجدول التالي القيمة

الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

تركز خطر العملة علي الأدوات المالية

(المعاذل بالجنيه المصرى)

الإجمالي	عملات أخرى	جنيه إسترليني	يورو	دولار أمريكي	جنيه مصرى	في نهاية السنة الحالية
						الأصول المالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	أرصدة لدى البنوك
XX	XX	XX	XX	XX	XX	أذون الخزانة وأوراق حكومية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	أصول مالية بغرض المتاجرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	قروض وتسهيلات للبنوك
XX	XX	XX	XX	XX	XX	قروض وتسهيلات للعملاء
XX	XX	XX	XX	XX	XX	مشتقات مالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	أصول مالية مبنوية عند نشأتها بالقيمة العادلة
						استثمارات مالية:
XX	XX	XX	XX	XX	XX	- متاحة للبيع
XX	XX	XX	XX	XX	XX	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	أصول مالية أخرى
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي الأصول المالية
						الالتزامات المالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	أرصدة مستحقة للبنوك
XX	XX	XX	XX	XX	XX	ودائع للعملاء
XX	XX	XX	XX	XX	XX	التزامات مالية بغرض المتاجرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	مشتقات مالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	أدوات دين مُصدرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	قروض أخرى
XX	XX	XX	XX	XX	XX	التزامات مالية مبنوية عند نشأتها بالقيمة العادلة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	التزامات مالية أخرى
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي الالتزامات المالية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	صافي المركز المالي للميزانية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	ارتباطات متعلقة بالائتمان
						في نهاية سنة المقارنة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي الأصول المالية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي الالتزامات المالية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	صافي المركز المالي للميزانية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	ارتباطات متعلقة بالائتمان

**ب/٤ خطر سعر العائد**

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة . ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوي الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك ، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة ..... بالبنك.

ويُلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة علي أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب.

(بالجنيه)							في نهاية
الإجمالي	بدون	أكثر من	أكثر من سنة	أكثر من	أكثر من شهر	حتى شهر	السنة الحالية
	عائد	خمس	حتى خمس	ثلاثة اشهر	حتى ثلاثة اشهر	واحد	
		سنوات	سنوات	حتى سنة	اشهر		
							الأصول المالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	أرصدة لدى البنوك
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	أصول مالية بغرض المتاجرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	قروض وتسهيلات للبنوك
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	قروض وتسهيلات للعملاء
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	مشتقات مالية
							أصول مالية مبنوية عند نشأتها بالقيمة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	العادلة
							استثمارات مالية:
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- متاحة للبيع
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	أصول مالية أخرى
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي الأصول المالية

الإجمالي	( بالجنيهه ) بدون عائد	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة اشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة اشهر	حتى شهر واحد	في نهاية السنة الحالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	الالتزامات المالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	أرصدة مستحقة للبنوك
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	ودائع العملاء
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	التزامات مالية بغرض المتاجرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	مشتقات مالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	أدوات دين مُصدرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	قروض أخرى
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	التزامات مالية أخرى
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	إجمالي الالتزامات المالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	فجوة إعادة تسعير العائد
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	في نهاية سنة المقارنة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	إجمالي الأصول المالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	إجمالي الالتزامات المالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	فجوة إعادة تسعير العائد

### ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند

الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها. ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات

الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض .

### - إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة ..... بالبنك ما يلي :

• يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء

بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء.

ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.

- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسهيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.
- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
- إدارة التركيز وبيان استحقاقات القروض .

لأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة. وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة ..... أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوي ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

#### - منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة ..... بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والأجل.

#### - التدفقات النقدية غير المشتقة

يمثل الجدول التالي التدفقات النقدية المدفوعة من قبل البنك بطريقة الالتزامات المالية غير المشتقة موزعة على أساس المدة المتبقية من الاستحقاقات التعاقدية في تاريخ الميزانية. وتمثل المبالغ المدرجة بالجدول التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة ، بينما يُدير البنك خطر السيولة على أساس التدفقات النقدية غير المخصومة المتوقعة وليست التعاقدية.

في نهاية السنة الحالية*	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
<b>الالتزامات المالية</b>						
أرصدة مستحقة للبنوك	XX	XX	XX	XX	XX	XX
ودائع العملاء	XX	XX	XX	XX	XX	XX
التزامات مالية بغرض المتاجرة	XX	XX	XX	XX	XX	XX
أدوات دين مُصدرة	XX	XX	XX	XX	XX	XX
قروض أخرى	XX	XX	XX	XX	XX	XX
التزامات مالية ميوّبة عند نشأتها بالقيمة العادلة	XX	XX	XX	XX	XX	XX
التزامات مالية أخرى	XX	XX	XX	XX	XX	XX
<b>إجمالي الالتزامات المالية وفقاً</b>						
لتاريخ الاستحقاق التعاقدى	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>
إجمالي الأصول المالية وفقاً						
لتاريخ الاستحقاق التعاقدى**	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>

\* المطلوب الإفصاح عنه هو التدفقات النقدية غير المخصومة ، لذلك لا يمكن مقارنة الأرقام التي يتم الإفصاح عنها مع البنود المقابلة لها في الميزانية ، ولا يجب إجراء تلك المقارنة وعليه فإن الأرقام المطلوب الإفصاح عنها تتضمن المديونية (اصل المبلغ والعوائد المرتبطة به) ويجب عرض العوائد في التوزيع الزمني الخاص بها .

\*\* ليس من المطلوب تقديم تحليل باستحقاقات الأصول ولكن قد ترى الإدارة ان الإفصاح عنه مفيداً لقارئ القوائم المالية .

الإجمالي	(بالجنيه) أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	في نهاية سنة المقارنة
						<b>الالتزامات المالية</b>
XX	XX	XX	XX	XX	XX	أرصدة مستحقة للبنوك
XX	XX	XX	XX	XX	XX	ودائع العملاء
XX	XX	XX	XX	XX	XX	التزامات مالية بغرض المتاجرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	أدوات دين مُصدرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	قروض أخرى
						التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	التزامات مالية أخرى
XX	XX	XX	XX	XX	XX	إجمالي الالتزامات المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي الأصول المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الالتزامات وتغطية الارتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء. ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التي تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادي للبنك. بالإضافة إلي ذلك، هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى لضمان الالتزامات. وللبنك القدرة على مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى •

## - مشتقات التدفقات النقدية

### • المشتقات التي يتم تسويتها بالصافي\*

تتضمن مشتقات البنك التي يتم تسويتها بالصافي ما يلي :

- ★ مشتقات الصرف الأجنبي: خيارات العملة داخل وخارج المقصورة ، وعقود عملة مستقبلية .
- ★ مشتقات معدل العائد: عقود مبادلة العائد ، واتفاقيات العائد الآجلة ، وخيارات سعر العائد داخل وخارج المقصورة ، وعقود العائد المستقبلية وعقود العائد الأخرى .

ويوضح الجدول التالي التزامات المشتقات المالية التي سوف يتم تسويتها بالصافي موزعة على

أساس المدة المتبقية من الاستحقاقات التعاقدية في تاريخ الميزانية. وتمثل المبالغ المدرجة بالجدول

التدفقات النقدية غير المخصصة.

---

\* تدخل المشتقات التي يتم تسويتها بالصافي ولها قيمة عادلة سالبة في تاريخ القوائم المالية (التي تمثل التزامات) في جدول تحليل الاستحقاقات على أساس المبالغ التعاقدية غير المخصصة ويجوز أن تدخل المشتقات التي لها قيمة عادلة موجبه في تاريخ القوائم المالية (التي تمثل أصول) في تحليل الاستحقاقات الا انه غير مطلوب الافصاح عنها ، فمثلا ، عقد مبادلة العائد الذي يتم اعادة تسعيرة كل ستة أشهر ويدفع معدل عائد ثابت ٦ % ويحصل على عائد متغير فاذا كان معدل العائد المتغير ٥% في تاريخ الميزانية وكان منحني العائد أفقياً يصبح لعقد المبادلة قيمة عادلة سالبة وبالتالي يجب ان تدرج التدفقات النقدية غير المخصصة لها في تحليل الاستحقاقات ويتم تقدير التدفقات النقدية باستخدام النقطة المناسبة في منحني العائد التي تتفق مع تواريخ إعادة التسعير .

(بالجنيه)

الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة اشهر	حتى شهر واحد	في نهاية السنة الحالية
----------	-------------------	---------------------------	----------------------------	----------------------------	--------------	------------------------

XX	XX	XX	XX	XX	XX	
XX	XX	XX	XX	XX	XX	
XX	XX	XX	XX	XX	XX	
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	

مشتقات محتفظ بها بغرض المتاجرة :

- مشتقات الصرف الأجنبي

- مشتقات معدل العائد

مشتقات محتفظ بها للتغطية:

- مشتقات الصرف الأجنبي

- مشتقات معدل العائد

الإجمالي

(بالجنيه)

الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة اشهر	حتى شهر واحد	في نهاية سنة المقارنة
----------	-------------------	---------------------------	----------------------------	----------------------------	--------------	-----------------------

XX	XX	XX	XX	XX	XX	
XX	XX	XX	XX	XX	XX	
XX	XX	XX	XX	XX	XX	
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	

مشتقات محتفظ بها بغرض المتاجرة :

- مشتقات الصرف الأجنبي

- مشتقات معدل العائد

مشتقات محتفظ بها للتغطية:

- مشتقات الصرف الأجنبي

- مشتقات معدل العائد

الإجمالي

• مشتقات يتم تسويتها بالإجمالي\*

تتضمن مشتقات البنك التي يتم تسويتها بالإجمالي ما يلي:

★ مشتقات الصرف الأجنبي: عقود عملة آجلة ، وعقود تبادل عملات.

★ مشتقات معدل العائد : عقود مبادلة عائد وعملات معاً.

ويوضح الجدول التالي مشتقات الالتزامات المالية التي سوف يتم تسويتها بالإجمالي موزعة على

أساس المدة المتبقية من الاستحقاقات التعاقدية في تاريخ الميزانية. وتمثل المبالغ المدرجة بالجدول

التدفقات النقدية غير المخصومة.

الإجمالي	(بالجنيه ) أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة اشهر	حتى شهر واحد	في نهاية السنة الحالية
						مشتقات محتفظ بها بغرض المتاجرة
						مشتقات الصرف الأجنبي :
XX	XX	XX	Xx	Xx	XX	- تدفقات خارجية
XX	XX	XX	XX	Xx	XX	- تدفقات داخلية
						مشتقات معدل العائد :
XX	XX	XX	Xx	Xx	XX	- تدفقات خارجية
XX	XX	XX	XX	Xx	XX	- تدفقات داخلية
						مشتقات محتفظ بها للتغطية
						مشتقات الصرف الأجنبي :
XX	XX	XX	Xx	Xx	XX	- تدفقات خارجية
XX	XX	XX	XX	Xx	XX	- تدفقات داخلية
						مشتقات معدل العائد :
XX	XX	XX	Xx	Xx	XX	- تدفقات خارجية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	- تدفقات داخلية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي التدفقات الخارجة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي التدفقات الداخلة

\* تدخل المشتقات التي يتم تسويتها بالإجمالي في جدول تحليل الاستحقاقات على أساس القيمة غير المخصومة ويتم عرض جانب التدفقات الخارجة (المدفوعة) بغض النظر عما إذا كانت القيمة العادلة للمشتقة سالبة أو موجبه ويجوز تقديم المعلومات عن التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضة) إلا أنه ليس مطلوباً الإفصاح عنها ويتم استخدام المعدلات الآجلة عند الإفصاح عن الأدوات المالية التي تحمل معدلات عائد متغير و / أو تتم بعملة أجنبية .

(بالجنيه)

الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	فى نهاية سنة المقارنة
						مشتقات محتفظ بها بغرض المتاجرة
XX	XX	XX	Xx	Xx	XX	مشتقات الصرف الأجنبي :
XX	XX	XX	XX	Xx	XX	- تدفقات خارجية
						- تدفقات داخلية
						مشتقات معدل العائد :
XX	XX	XX	Xx	Xx	XX	- تدفقات خارجية
XX	XX	XX	XX	Xx	XX	- تدفقات داخلية
						مشتقات محتفظ بها للتغطية
						مشتقات الصرف الأجنبي :
XX	XX	XX	Xx	Xx	XX	- تدفقات خارجية
XX	XX	XX	XX	Xx	XX	- تدفقات داخلية
						مشتقات معدل العائد :
XX	XX	XX	Xx	Xx	XX	- تدفقات خارجية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	- تدفقات داخلية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي التدفقات المستخدمة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي التدفقات المتاحة

### - بنود خارج الميزانية

وفقاً للجدول الوارد فيما بعد وفقاً للايضاح رقم ٤٦

( بالجنيه )

الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	لا تزيد عن سنة واحدة	فى نهاية السنة الحالية
XX	XX	XX	XX	ارتباطات عن قروض
XX	XX	XX	XX	ضمانات مالية ، وكمبيالات مقبولة وتسهيلات مالية أخرى
XX	XX	XX	XX	ارتباطات عن الإيجار التشغيلي
XX	XX	XX	XX	ارتباطات رأسمالية ناتجة عن اقتناء أصول ثابتة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	ارتباطات رأسمالية ناتجة عن حيازة أسهم
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	الإجمالي

( بالجنيه )

الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	لا تزيد عن سنة واحدة	في نهاية سنة المقارنة
XX	XX	XX	XX	ارتباطات عن قروض
XX	XX	XX	XX	ضمانات مالية ، وكمبيالات مقبولة وتسهيلات مالية أخرى
XX	XX	XX	XX	ارتباطات عن الإيجار التشغيلي
XX	XX	XX	XX	ارتباطات رأسمالية ناتجة عن اقتناء أصول ثابتة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	ارتباطات رأسمالية ناتجة عن حيازة أسهم
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	الإجمالي

#### د - القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

#### د/١ أدوات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام وسائل تقييم

بلغ التخير في القيمة العادلة التقديرية باستخدام وسائل تقييم خلال السنة المالية ..... جنيه

مقابل .... جنيه خلال سنة المقارنة .

#### د/٢ أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي لم يتم

عرضها في ميزانية البنك بالقيمة العادلة .

( بالجنيه )

القيمة العادلة	القيمة الدفترية	السنة الحالية	سنة المقارنة	السنة الحالية	سنة المقارنة
XX	XX	XX	XX	أصول مالية	
XX	XX	XX	XX	أرصدة لدى البنوك	
XX	XX	XX	XX	قروض وتسهيلات للبنوك	
XX	XX	XX	XX	قروض وتسهيلات للعملاء	
XX	XX	XX	XX	- أفراد	
XX	XX	XX	XX	- مؤسسات	
XX	XX	XX	XX	استثمارات مالية	
XX	XX	XX	XX	- أدوات ملكية متاحة للبيع	
XX	XX	XX	XX	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	
XX	XX	XX	XX	التزامات مالية	
XX	XX	XX	XX	أرصدة مستحقة للبنوك	
XX	XX	XX	XX	ودائع العملاء	
XX	XX	XX	XX	- أفراد	
XX	XX	XX	XX	- مؤسسات	
XX	XX	XX	XX	أدوات دين مُصدرة	
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	قروض أخرى	

### - أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة العادلة للإيداعات والودائع لليلة واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها . ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التي تحمل عائد متغير بناء علي التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر ائتماني وتاريخ استحقاق مشابه.

### - قروض وتسهيلات للبنوك

تتمثل القروض والتسهيلات للبنوك في قروض غير الودائع لدى البنوك . وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

### - قروض وتسهيلات للعملاء

يتم إثبات القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال. وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

### - استثمارات في أوراق مالية

الاستثمارات في أوراق مالية في الجدول السابق تتضمن فقط الأصول التي تحمل عائد المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛ حيث يتم تقييم الأصول المتاحة للبيع بالقيمة العادلة فيما عدا أدوات حقوق الملكية التي لم يتمكن البنك من تقدير قيمتها العادلة بدرجة موثوق بها . ويتم تحديد القيمة العادلة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بناء علي أسعار السوق أو الأسعار التي تم الحصول عليها من السماسرة. وإذا لم تتوفر هذه البيانات، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص ائتمان وتاريخ استحقاق ومعدلات مشابهة.

## - المستحق لبنوك أخرى وللعلاء

تمثل القيمة العادلة المقدرة للودائع ذات تاريخ استحقاق غير محدد ، التي تتضمن ودائع لا تحمل عائد ، المبلغ الذي سيتم دفعه عند الطلب.

ويتم تحديد القيمة العادلة للودائع التي تحمل عائد ثابت والقروض الأخرى غير المتداولة في سوق نشطة بناء علي التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد علي الديون الجديدة ذات تاريخ استحقاق مشابه.

## - أدوات دين مُصدرة

يتم حساب إجمالي القيمة العادلة بناء علي أسعار الأسواق المالية السارية . وبالنسبة للأوراق التي لا يوجد لها أسواق نشطة ، يتم اول مرة استخدام نموذج التدفقات النقدية المخصومة بناء علي المعدل الحالي الذي يناسب المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق.

## هـ - إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالاضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية ، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك.
- حماية قدرة البنك علي الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ علي قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي .  
ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠%.
- وتخضع فروع البنك التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية لقواعد الاشراف المنظمة للأعمال المصرفية في البلدان التي تعمل بها.
- ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

**الشريحة الأولى:** وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة)، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

**الشريحة الثانية:** وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و ٤٥% من الزيادة بين

القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ

الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة \*

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن

رأس المال الاساسى وألا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠% مبنية بحسب طبيعة الطرف

المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية فى الاعتبار . ويتم

استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر

المحتملة لتلك المبالغ .

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروع الخارجية

خلال السنتين الماضيتين. ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار

كفاية رأس المال فى نهاية هاتين السنتين \*

السنة الحالية	سنة المقارنة	
جنيه	جنيه	
		<b>رأس المال</b>
		<b>الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)</b>
XX	XX	أسهم رأس المال (بالصافي بعد استبعاد أسهم الخزينة )
XX	XX	الاحتياطي العام
XX	XX	الاحتياطي القانوني
XX	XX	احتياطيات أخرى
XX	XX	الأرباح المحتجزة*
XX	XX	<b>إجمالي رأس المال الأساسي**</b>
		<b>الشريحة الثانية (رأس المال المساند)</b>
XX	XX	ما يعادل مخصص المخاطر العامة
XX	XX	قروض / ودائع مساندة
		٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية
XX	XX	المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة
XX	XX	<b>إجمالي رأس المال المساند</b>
XX	XX	<b>إجمالي رأس المال</b>

\* بعد استبعاد الخسائر المرحلة إن وجدت .

\*\* مستبعداً الشهره .

سنة المقارنة	السنة الحالية
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>
XX	XX
<u>XX</u>	<u>XX</u>
<u>XX</u>	<u>XX</u>

الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر:

الأصول داخل الميزانية

الالتزامات العرضية

إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر

معيار كفاية رأس المال (%)

#### ٤ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

#### أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلي أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف علي الانخفاض علي مستوي القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلي حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء علي الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من اية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية

بناء على الخبرة. وإذا اختلف صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة بنسبة  $+/- ٥\%$  ، فإن مخصص خسائر الاضمحلال المقدر سيكون أعلى بمبلغ ....جنيه أو أقل بمبلغ ... جنيه من المخصصات المكونة.

### ب - اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلي حكم شخصي . ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم. بالإضافة إلى ذلك ، قد يكون هناك اضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية ، أو أداء الصناعة أو القطاع ، أو التغيرات في التكنولوجيا.

وإذا تم اعتبار كل الانخفاض في القيمة العادلة إلي أقل من التكلفة هام أو ممتد، فإن البنك سوف يعاني خسارة إضافية بمقدار .... جنيه تمثل تحويل إجمالي احتياطي القيمة العادلة إلى قائمة الدخل.

### ج - القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم . وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة ، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت باعدادها . وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها ، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. إلى المدى الذي يكون ذلك عملياً، تستخدم تلك النماذج البيانات الموثقة فقط؛ إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة (Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل علي القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها. على سبيل المثال ، في حالة استخدام الإدارة لهامش ائتماني أقل بمقدار ٢٠ نقطة، تم تقدير القيمة العادلة لصافي المشتقات بمبلغ ..... جنيه مقابل مبلغ ..... جنيه يمثل القيمة العادلة التي تم الإفصاح عنها في تاريخ الميزانية.

#### د - التوريق والمؤسسات ذات الغرض الخاص

يقوم البنك بتكوين مؤسسات ذات غرض خاص (Special Purpose Entities / SPEs) في المقام الأول بغرض تمكين العملاء بالاحتفاظ باستثمارات لغرض عمليات توريق الأصول وبغرض شراء أو تقديم حماية الائتمان (Credit protection). ويقوم البنك بتجميع المؤسسات ذات الغرض الخاص التي تقع تحت سيطرته. وبما أنه يكون من الصعب أحياناً تحديد ما إذا كان البنك لا يسيطر علي المؤسسات ذات الغرض الخاص، فإنه يقوم بالحكم علي مدى التعرض للمخاطر والمنافع الناتجة عنها، فضلاً عن قدرة البنك على اتخاذ قرارات تشغيلية للمؤسسات ذات الغرض الخاص محل الدراسة. وفي كثير من الأحيان توجد بعض العناصر التي ، إذا وُجد كل منها منفرداً ، تشير إلي السيطرة أو انعدام السيطرة علي المؤسسات ذات الغرض الخاص، ولكن عندما يتم الجمع بينها يكون من الصعب التوصل إلى استنتاج واضح. وفي مثل هذه الحالات ، يتم تجميع المؤسسات ذات الغرض الخاص.

وإذا لم يتم تجميع أصول والتزامات ونتائج أعمال المؤسسات ذات الغرض الخاص ، سوف يكون تأثير ذلك الانخفاض في صافي الأصول بالميزانية بمبلغ ..... جنيه مقابل ... جنيه في سنة المقارنة ونتائج الأعمال بمبلغ .... جنيه مقابل ... جنيه في سنة المقارنة .

#### هـ - استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية. ولاتخاذ هذا القرار، يقوم البنك بتقييم النية والقدرة علي الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق. وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع

كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق ، عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع. وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المُستهلكة اضافة إلى تعليق تبويب اية استثمارات بذلك البند .

إذا تم تعليق استخدام تبويب الاستثمارات على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، سوف يتم زيادة (نقص) القيمة الدفترية بمبلغ .... جنيه لتصل إلى القيمة العادلة وذلك بتسجيل قيد مقابل في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

#### و- ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل في عدد من الدوائر الضريبية بالنسبة لفروع الخارج مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

في حالة اختلاف النتائج الفعلية النهائية عن توقعات الإدارة بنسبة  $\times \times \%$  ، فعلى البنك:

- زيادة التزام ضرائب الدخل بمبلغ ... جنيه والالتزامات الضريبية المؤجلة

بمبلغ...جنيه ، إذا كان في غير صالح البنك ، أو

- نقص التزام ضرائب الدخل بمبلغ .... جنيه والالتزامات الضريبية المؤجلة

بمبلغ..... جنيه ، إذا كان في صالح البنك.

## ٥- التحليل القطاعي\*

### أ- التحليل القطاعي للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى . ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي :

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة والقروض والتسهيلات

الائتمانية والمشتقات المالية .

### الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات

المالية .

### الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع وبطاقات الائتمان والقروض الشخصية

والقروض العقارية ...

### أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى ، كإدارة الأموال .

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات

الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في ميزانية البنك .

\*نموذج استرشادي ويتم تحديد قطاعات الأنشطة و القطاعات الجغرافية وفقاً للأسلوب المتبع داخلياً لتقديم التقارير المالية للإدارة العليا .

السنة الحالية					
إجمالي	أنشطة أخرى	أفراد	استثمار	مؤسسات متوسطة وصغيرة	مؤسسات كبيرة
xx	xx	xx	xx	xx	xx
<u>(xx)</u>	<u>(xx)</u>	<u>(xx)</u>	<u>(xx)</u>	<u>(xx)</u>	<u>(xx)</u>
xx	xx	xx	xx	xx	xx
xx					
<u>(xx)</u>					
xx	xx	xx	xx	xx	xx
xx	xx	xx	xx	xx	xx
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>
xx	xx	xx	xx	xx	xx
xx	xx	xx	xx	xx	xx
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>
xx	xx	xx	xx	xx	xx
xx	xx	xx	xx	xx	xx
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>
xx	xx	xx	xx	xx	xx
xx	xx	xx	xx	xx	xx
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>
xx	xx	xx	xx	xx	xx
xx	xx	xx	xx	xx	xx
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>
xx	xx	xx	xx	xx	xx
xx	xx	xx	xx	xx	xx
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>
xx	xx	xx	xx	xx	xx
xx	xx	xx	xx	xx	xx
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>
xx	xx	xx	xx	xx	xx
xx	xx	xx	xx	xx	xx
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>

الإيرادات والمصروفات وفقاً للنشاط القطاعي  
 إيرادات النشاط القطاعي  
 مصروفات النشاط القطاعي  
 نتيجة أعمال القطاع  
 مصروفات غير مصنفة  
 ربح السنة قبل الضرائب  
 الضريبة

ربح السنة

الأصول والالتزامات وفقاً للنشاط القطاعي  
 أصول النشاط القطاعي  
 أصول غير مصنفة

إجمالي الأصول  
 التزامات النشاط القطاعي  
 التزامات غير مصنفة

إجمالي الالتزامات  
بنود أخرى للنشاط القطاعي  
 نفقات رأسمالية  
 اهلاكات  
 اضمحلال

سنة المقارنة

إجمالي	أنشطة أخرى	أفراد	استثمار	مؤسسات متوسطة وصغيرة	مؤسسات كبيرة
xx	xx	xx	xx	xx	xx
<u>(xx)</u>	<u>(xx)</u>	<u>(xx)</u>	<u>(xx)</u>	<u>(xx)</u>	<u>(xx)</u>
xx	xx	xx	xx	xx	xx
xx					
<u>(xx)</u>					
xx	xx	xx	xx	xx	xx
xx	xx	xx	xx	xx	xx
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>
xx	xx	xx	xx	xx	xx
xx	xx	xx	xx	xx	xx
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>
xx	xx	xx	xx	xx	xx
xx	xx	xx	xx	xx	xx
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>
xx	xx	xx	xx	xx	xx
xx	xx	xx	xx	xx	xx
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>
xx	xx	xx	xx	xx	xx
xx	xx	xx	xx	xx	xx
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>
xx	xx	xx	xx	xx	xx
xx	xx	xx	xx	xx	xx
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>

الإيرادات والمصروفات وفقاً للنشاط القطاعي  
 إيرادات النشاط القطاعي  
 مصروفات النشاط القطاعي  
 نتيجة أعمال القطاع  
 مصروفات غير مصنفة  
 ربح السنة قبل الضرائب  
 الضريبة

ربح السنة

الأصول والالتزامات وفقاً للنشاط القطاعي  
 أصول النشاط القطاعي  
 أصول غير مصنفة

إجمالي الأصول  
 التزامات النشاط القطاعي  
 التزامات غير مصنفة

إجمالي الالتزامات  
بنود أخرى للنشاط القطاعي  
 نفقات رأسمالية  
 اهلاكات  
 اضمحلال





### قواعد تحديد القطاعات (لا ترد في الإيضاحات المنشورة) :

- يمكن تحديد قطاع النشاط أو القطاع الجغرافي كقطاع مطلوب التقرير عنه إذا تحقق أي من العوامل التالية:

- إذا بلغت إيرادات القطاع ١٠% أو أكثر من إجمالي الإيرادات وفقاً للقوائم المالية المستقلة للبنك.
- أو إذا بلغت نتائج أعمال القطاع سواء ربحاً أو خسارة ١٠% أو أكثر من نتائج البنك بصرف النظر عن نتائج أعمال القطاع ربحاً أو خسارة .
- أو إذا بلغت أصول القطاع ١٠% أو أكثر من إجمالي أصول البنك .

- يمكن تجميع قطاعين أو أكثر من قطاعات النشاط أو القطاعات الجغرافية المعد عنها تقارير داخلية في قطاع نشاط واحد أو قطاع جغرافي واحد إذا تشابهت القطاعات وذلك فقط إذا تحقق ما يلي:

- تشابه الأداء المالي لأجل طويل ومن ذلك مؤشرات الربحية.
- أو التشابه في أي من العوامل سالف الإشارة إليها .

- إذا كان القطاع أدنى من جميع حدود الأهمية النسبية الواردة بالعوامل سالف الإشارة إليها يمكن التقرير عنه على أنه قطاعاً منفصلاً رغماً من حجمه أو دمج في قطاع آخر تتوافر بشأنه أي من هذه العوامل أو إدراج بياناته ضمن بند "قطاعات أخرى" في التحليل القطاعي .

- بعد تحديد القطاعات التي يتم التقرير عنها بشكل منفصل وفقاً لما تقدم وتتم المقارنة بين إجمالي إيرادات هذه القطاعات وفقاً لما تتضمنه قائمة الدخل للبنك وبين الإيرادات الواردة بهذه القائمة ، فإذا كان الإجمالي المشار إليه اقل من ٧٥% من الإيرادات بقائمة الدخل للبنك يضاف إلى التحليل القطاعي قطاعات أخرى حتى ولو لم يتوافر فيها أي من العوامل سالف الإشارة إليها وذلك بهدف الوصول إلى تحليل بيانات قطاعات مستقلة لا تقل إيراداتها عن ٧٥% من الإيرادات بقائمة الدخل للبنك .

السنة الحالية  
حنيه

سنة المقارنة  
حنيه

**٦. صافي الدخل من العائد**

عائد القروض والإيرادات المشابهة من :

قروض وتسهيلات :

- للبنوك

xx

xx

- للعملاء

xx

xx

xx

xx

xx

xx

أذون وسندات خزانة

xx

xx

ودائع وحسابات جارية

xx

xx

استثمارات في أدوات دين محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمتاحة للبيع

xx

xx

أدوات مالية مقترضة وعمليات شراء أدوات مالية مع التزام بإعادة البيع

xx

xx

صافي أرباح ( خسائر ) أدوات التغطية

xx

xx

أخرى

xx

xx

xx

xx

**تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من :**

ودائع وحسابات جارية :

- للبنوك

xx

xx

- للعملاء

xx

xx

xx

xx

أدوات دين مصدرة

xx

xx

إقراض أدوات مالية وعمليات بيع أدوات مالية مع التزام بإعادة الشراء

xx

xx

قروض أخرى

xx

xx

أخرى

xx

xx

xx

xx

xx

xx

**الصافي**

xx

xx

السنة الحالية  
حنيه

سنة المقارنة  
حنيه

٧. صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

إيرادات الأتعاب والعمولات :

الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان

أتعاب خدمات تمويل المؤسسات

أتعاب أعمال الأمانة والحفظ

أتعاب أخرى

XX  
XX  
XX  
XX

XX

مصروفات الأتعاب والعمولات :

أتعاب سمسة مدفوعة

أتعاب أخرى مدفوعة

XX  
XX

XX

XX

الصافي

٨- توزيعات أرباح :

أوراق مالية بغرض المتاجرة

أوراق مالية متاحة للبيع

شركات تابعة وشقيقة

XX  
XX  
XX

XX

٩- صافي دخل المتاجرة

عمليات النقد الأجنبي :

- أرباح ( خسائر ) التعامل في العملات الأجنبية

- أرباح ( خسائر ) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة

- أرباح ( خسائر ) تقييم عقود صرف آجلة

- أرباح ( خسائر ) تقييم عقود صرف مستقبلية

- أرباح ( خسائر ) تقييم عقود مبادلة عملات

- أرباح ( خسائر ) تقييم عقود خيار عملات

أدوات دين بغرض المتاجرة\*

أدوات حقوق الملكية بغرض المتاجرة\*\*

XX  
XX  
XX  
XX  
XX  
XX  
XX  
XX

XX

\* تشمل العائد ونتائج المتاجرة في أدوات الدين مثل الأوراق الحكومية ، وأدوات الدين الخاصة بالمؤسسات ، وأدوات سوق النقد مثل شهادات الإيداع . . . . . ، وكذا عقود مبادلة معدل العائد و مبادلة العملات Swaps والخيارات والمشتقات الأخرى .  
\*\* تشمل نتائج المتاجرة في أدوات حقوق الملكية بما في ذلك مشتقات حقوق الملكية مثل عقود المبادلات ، والخيارات ، والعقود الآجلة والمستقبلية .

السنة الحالية  
سنة المقارنة

جنيه

جنيه

**١٠ - صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر**

صافى الإيرادات ( المصروفات ) الناتجة عن :

××	××	أدوات دين مقتناه
××	××	أدوات حقوق الملكية
××	××	قروض وتسهيلات للبنوك
××	××	قروض وتسهيلات للعملاء
(××)	(××)	أدوات دين مُصدرة
<u>××</u>	<u>××</u>	

**١١ . مصروفات إدارية**

تكلفة العاملين

××	××	أجور ومرتببات
××	××	تأمينات اجتماعية

تكلفة المعاشات

××	××	نظم الاشتراكات المحددة
××	××	نظم المزايا المحددة ( إيضاح ٣٩ )
××	××	مزايا تقاعد أخرى ( إيضاح ٣٩ )

××	××	مصروفات إدارية أخرى
----	----	---------------------

××	××	
----	----	--

**١٢ - إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى**

أرباح (خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

××	××	أرباح ( خسائر ) بيع ممتلكات ومعدات
(××)	(××)	تكلفة برامج
(××)	(××)	تأجير تشغيلي
(××)	(××)	تكلفة إعادة هيكلة ( إيضاح ٣٧ )
(××)	(××)	(عبء) رد مخصصات أخرى
××	××	أخرى
<u>××</u>	<u>××</u>	

سنة المقارنة	السنة الحالية	
جنيه	جنيه	
xx	xx	١٣. (عبء) رد الاضمحلال عن خسائر الائتمان
xx	xx	ودائع لدى البنوك (ايضاح ١٧)
xx	xx	قروض وتسهيلات للبنوك ( ايضاح ٢٠ )
xx	xx	قروض وتسهيلات للعملاء ( ايضاح ٢١ )
xx	xx	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ( ايضاح ٢٤ )
xx	xx	
xx	xx	١٤. <u>مصروفات ضرائب الدخل</u>
xx	xx	الضرائب الحالية
xx	xx	الضرائب المؤجلة ( ايضاح ٣٨ )
xx	xx	

تم عرض معلومات إضافية عن ضرائب الدخل المؤجلة بإيضاح ٣٨ ، وتختلف الضرائب على أرباح البنك عن القيمة التي ستنتج عن تطبيق معدلات الضرائب السارية كالتالي :

xx	xx	الربح قبل الضرائب
xx	xx	ضرائب الدخل المحسوبة على أساس معدل ضرائب ٢٠%
(xx)	(xx)	تأثير اختلاف معدلات الضرائب في بلاد أخرى
(xx)	(xx)	إيرادات غير خاضعة للضريبة
xx	xx	مصروفات غير معترف بها ضريبيا
(xx)	(xx)	استخدام أصول ضريبية مؤجلة لم يسبق الاعتراف بها *
xx	xx	الاعتراف بأصول ضريبية مؤجلة لم يسبق الاعتراف بها *
xx	xx	تسويات ضريبية تخص أعوام سابقة + ( - )
xx	xx	خسائر ضريبية لم يتم الاعتراف بها *
(xx)	(xx)	استخدام خسائر ضريبية لم يسبق الاعتراف بها *
xx	xx	مصروفات ضرائب الدخل

\* بالقوائم المالية .

## ١٥- نصيب السهم في الربح

### أ. الأساسي

يُحسب نصيب السهم في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك\* على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال السنة بعد استبعاد متوسط الأسهم التي أعاد البنك شرائها ويحتفظ بها ضمن أسهم الخزينة .

### ب. المُخفض\*\*

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
××	××	(١) صافي الربح القابل للتوزيع على مساهمي البنك
<u>××</u>	<u>××</u>	(٢) المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
<u>××</u>	<u>××</u>	نصيب السهم الأساسي في الربح ( بالجنيه ) ( ١ : ٢ )

يُحسب نصيب السهم المُخفض في الربح بتعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة بافتراض تحويل كافة الأسهم المحتملة ، وهي أدوات الدين القابلة للتحويل وخيار الأسهم ، ويتم تعديل صافي الربح باستبعاد تكلفة أدوات الدين القابلة للتحويل وبمراعاة الأثر الضريبي لذلك ، وبالنسبة لخيار الأسهم يضاف الى متوسط عدد الأسهم العادية متوسط عدد الأسهم المحتملة بموجب خيارات ويستبعد من ذلك متوسط عدد الأسهم المحتملة مرجحاً بالعلاقة بين سعر تنفيذ الخيار ومتوسط القيمة العادلة للسهم خلال السنة .

\* مستبعداً نصيب العاملين ومكافأة مجلس الإدارة من صافي الربح .

\*\* الايضاح مُعد على سبيل المثال ويتم تحديد جميع حالات الأسهم العادية المُخفضة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) .

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
xx	xx	صافي الربح القابل للتوزيع على مساهمي البنك
<u>xx</u>	<u>xx</u>	تكلفة أدوات الدين القابلة للتحويل ( بالصافي بعد خصم الضرائب )
<u>xx</u>	<u>xx</u>	صافي الربح المستخدم لتحديد نصيب السهم المخفض من الربح
xx	xx	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة (١)
		<b>يضاف :</b>
xx	xx	عدد أدوات الدين القابلة للتحويل
<u>xx</u>	<u>xx</u>	عدد الأسهم المحتملة الناتجة عن تنفيذ خيار الأسهم
		المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة لتحديد نصيب السهم المخفض
<u>xx</u>	<u>xx</u>	من الربح (٢)
<u>xx</u>	<u>xx</u>	نصيب السهم المخفض في الربح ( بالجنيه ) ( ١ : ٢ )

#### ١٦ نقدية وأرصدة لدي البنوك المركزية

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
xx	xx	نقدية
<u>xx</u>	<u>xx</u>	أرصدة لدي البنوك المركزية في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي*
<u>xx</u>	<u>xx</u>	
xx	xx	أرصدة بدون عائد
xx	xx	أرصدة ذات عائد متغير
xx	xx	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>xx</u>	<u>xx</u>	

\* تشمل أرصدة الاحتياطي الإلزامي بالبنك المركزي المصري والبنوك لمركزية الأخرى التي تعمل في بلدانها فروع البنك •

١٧- أرصدة لدى البنوك

سنة المقارنة	السنة الحالية	
جنيه	جنيه	
xx	xx	حسابات جارية
xx	xx	ودائع
(xx)	(xx)	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
xx	xx	
xx	xx	بنوك مركزية بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي
xx	xx	بنوك محلية
xx	xx	بنوك خارجية
xx	xx	
xx	xx	أرصدة بدون عائد
xx	xx	أرصدة ذات عائد متغير
xx	xx	أرصدة ذات عائد ثابت
xx	xx	
xx	xx	أرصدة متداولة*
xx	xx	أرصدة غير متداولة
xx	xx	

تحليل مخصص خسائر الاضمحلال لأرصدة لدى البنوك

xx	xx	الرصيد في أول السنة المالية
xx	xx	عبء/(رد) الاضمحلال خلال السنة
(xx)	(xx)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
xx	xx	مبالغ مستردة خلال السنة**
xx	xx	فروق تقييم عملات أجنبية (+ / -)
xx	xx	الرصيد في آخر السنة المالية

\* بدون تاريخ استحقاق والتي تستحق خلال سنة من تاريخ الميزانية •

\*\* من مبالغ سبق إعدامها •

١٨ - أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى\*

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
xx	xx	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
xx	xx	عمليات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع (+)
(xx)	(xx)	عمليات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء (-)
		صكوك البنك المركزي المصري
xx	xx	- صكوك مشتراة شراء نهائي
xx	xx	- صكوك مشتراة شراء مؤقت
<u>xx</u>	<u>xx</u>	شهادات إيداع البنك المركزي المصري
<u>xx</u>	<u>xx</u>	
xx	xx	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى مصرية
<u>xx</u>	<u>xx</u>	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى (تذكر لكل دولة)
<u>xx</u>	<u>xx</u>	
		<b>وتتمثل أذون الخزانة في</b>
xx	xx	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوماً
xx	xx	أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوماً
		.....
(xx)	(xx)	عوائد لم تستحق بعد
<u>xx</u>	<u>xx</u>	اجمالي (١)
		<b>عمليات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع</b>
xx	xx	أذون خزانة مشتراه مع التزام بإعادة البيع خلال أسبوع
xx	xx	أذون خزانة مشتراه مع التزام بإعادة البيع خلال شهر
<u>xx</u>	<u>xx</u>	أذون خزانة مشتراه مع التزام بإعادة البيع خلال .....
<u>xx</u>	<u>xx</u>	اجمالي (٢)

\* يُذكر إيضاح عن الأذون والأوراق الحكومية المرهونة رهناً تأمينياً للغير مقابل التزامات ، إن وجدت .

السنة الحالية سنة المقارنة

جنيه

جنيه

(xx)

(xx)

(xx)

(xx)

(xx)

(xx)

(xx)

(xx)

xx

xx

عمليات بيع أدون خزانة مع التزام باعادة الشراء

أدون خزانة مبيعة مع التزام باعادة الشراء خلال أسبوع

أدون خزانة مبيعة مع التزام باعادة الشراء خلال شهر

أدون خزانة مبيعة مع التزام باعادة الشراء خلال .....

اجمالي (٣)

اجمالي ( ٣-٢+١ )

تم اعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع تبلغ بالقيمة العادلة..... جنيه مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة

وتم تبويبها ضمن أدون الخزانة وأوراق حكومية أخرى\* حيث تم رهنها للغير طبقا لاتفاقية بيع وإعادة شراء لا

تزيد عن ستة أشهر .

١٩- أصول مالية بغرض المتاجرة

أدوات دين

xx

xx

- سندات حكومية

xx

xx

- أدوات دين أخرى

—

—

XX

XX

إجمالي أدوات الدين

أدوات حقوق ملكية مدرجة في أسواق الأوراق المالية:

xx

xx

- أسهم شركات محلية

xx

xx

- أسهم شركات أجنبية

xx

xx

وثائق صناديق استثمار

—

—

XX

XX

إجمالي أدوات حقوق الملكية

إجمالي الأصول المالية بغرض المتاجرة

XX

XX

==

==

\* يتم بيان أدوات الدين المتاحة للبيع التي تم اعادة تبويبها أصول مرهونة .

- يتم الإفصاح عن الأصول المالية المحولة إلى بنود الأصول المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات والأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بما في ذلك مايلي :
- المبالغ المُعاد تبويبها نقلاً من المجموعة .
  - القيم الدفترية والقيم العادلة لكل أداة مالية تم إعادة تبويبها في الفترة الحالية أو الفترات السابقة وذلك حتى تاريخ الاستبعاد من الدفاتر .
  - الحالات النادرة والحقائق والظروف التي تبررها وذلك عند إعادة التبويب .
  - أرباح أو خسائر القيمة العادلة التي كان سيتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر لو لم يكن قد تم إعادة تبويب الأصل.

## ٢٠- قروض وتسهيلات للبنوك

سنة المقارنة	السنة الحالية	
جنيه	جنيه	
xx	xx	حسابات جارية مدينة
xx	xx	قروض لأجل
(xx)	(xx)	يخصم: مخصص خسائر الاضمحلال
xx	xx	
xx	xx	أرصدة متداولة
xx	xx	أرصدة غير متداولة
xx	xx	

يتم الإفصاح عن الأصول المالية المحولة من بندي الأصول المالية بغرض المتاجرة والأصول المالية المتاحة للبيع وقيمتها وأسباب هذه المناقلة.

## تحليل مخصص خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات للبنوك

xx	xx	الرصيد في أول السنة المالية
xx	xx	عبء/ (رد) الاضمحلال خلال السنة (+)(-)
(xx)	(xx)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
xx	xx	مبالغ مُستردة خلال السنة*
xx	xx	فروق تقييم عملات أجنبية (+)(-)
xx	xx	الرصيد في آخر السنة المالية

\* من مبالغ سبق إعدامها

٢١ - قروض وتسهيلات للعملاء

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
		<b>أفراد</b>
xx	xx	حسابات جارية مدينة
xx	xx	بطاقات ائتمان
xx	xx	قروض شخصية
xx	xx	قروض عقارية
<u>xx</u>	<u>xx</u>	اجمالي ( ١ )
		<b>مؤسسات شاملا القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية</b>
xx	xx	حسابات جارية مدينة
xx	xx	قروض مباشرة
xx	xx	قروض مشتركة
xx	xx	قروض أخرى
<u>xx</u>	<u>xx</u>	اجمالي ( ٢ )
xx	xx	<b>إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء ( ٢ + ١ )</b>
(xx)	(xx)	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
<u>xx</u>	<u>xx</u>	الصافي ويوزع إلى :
xx	xx	أرصدة متداولة
<u>xx</u>	<u>xx</u>	أرصدة غير متداولة
<u>xx</u>	<u>xx</u>	

قام البنك خلال السنة المالية المنتهية في ..... بقبول أوراق مالية متداولة تبلغ قيمتها العادلة .... جنيه مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة ضماناً لقروض تجارية ، التي يمكن للبنك بيعها أو إعادة رهنها منها .... جنيه مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة تم إعادة رهنها أو إقراضها للغير لفترات لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ التحويل . وتتضمن القروض والتسهيلات للبنوك العوائد المستحقة المتعلقة بذلك بمقدار ..... جنيه مقابل ..... جنيه خلال سنة المقارنة .

قام البنك خلال السنة المالية المنتهية في ..... بتحويل قروض بمبلغ ..... جنيه إلى شركة تمويلية مع حق الرجوع على البنك في مقابل نقدية مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة والمعاملة غير مؤهلة لإلغاء الاعتراف وتم المحاسبة عنها باعتبارها اقتراض بضمان .

### مخصص خسائر الاضمحلال

### تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً لأنواع

(بالجنيه)

الاجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	أفراد		السنة الحالية
			بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
xx	xx	xx	xx	xx	الرصيد في أول السنة المالية
xx	xx	xx	xx	xx	عبء الاضمحلال
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
xx	xx	xx	xx	xx	مبالغ مستردة خلال السنة*
xx	xx	xx	xx	xx	فروق تقييم عملات أجنبية ( - / + )
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	الرصيد في آخر السنة المالية
الاجمالي	قروض أخرى	قروض مشتركة	مؤسسات		السنة الحالية
			قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	
xx	xx	xx	xx	xx	الرصيد في أول السنة المالية
xx	xx	xx	xx	xx	عبء الاضمحلال
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
xx	xx	xx	xx	xx	مبالغ مستردة خلال السنة*
xx	xx	xx	xx	xx	فروق تقييم عملات أجنبية ( - / + )
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	الرصيد في آخر السنة المالية

\* من مبالغ سبق إعدامها .

أفراد

<u>الاجمالي</u>	<u>قروض عقارية</u>	<u>قروض شخصية</u>	<u>بطاقات ائتمان</u>	<u>حسابات جارية مدنية</u>	<u>سنة المقارنة</u>
xx	xx	xx	xx	xx	الرصيد في أول السنة المالية
xx	xx	xx	xx	xx	عبء الاضمحلال
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
xx	xx	xx	xx	xx	مبالغ مستردة خلال السنة*
xx	xx	xx	xx	xx	فروق تقييم عملات أجنبية ( - / + )
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	الرصيد في آخر السنة المالية

مؤسسات

<u>الاجمالي</u>	<u>قروض أخرى</u>	<u>قروض مشتركة</u>	<u>قروض مباشرة</u>	<u>حسابات جارية مدنية</u>	<u>سنة المقارنة</u>
xx	xx	xx	xx	xx	الرصيد في أول السنة المالية
xx	xx	xx	xx	xx	عبء الاضمحلال
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
xx	xx	xx	xx	xx	مبالغ مستردة خلال السنة*
xx	xx	xx	xx	xx	فروق تقييم عملات أجنبية ( - / + )
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	الرصيد في آخر السنة المالية

\* من مبالغ سبق إعدامها

## ٢٢ – أدوات المشتقات المالية وأنشطة التغطية

### ٢٢-١ المشتقات

يقوم البنك باستخدام أدوات المشتقات التالية لأغراض التغطية ولغير أغراض التغطية.

– تمثل عقود العملة الآجلة Forward ارتباطات لشراء عملات أجنبية ومحلية ، بما في ذلك الجزء غير المنفذ من المعاملات الفورية ، وتمثل العقود المستقبلية Future للعملات الأجنبية و/ أو معدلات العائد التزامات تعاقدية لاستلام أو دفع مبلغ بالصافي علي أساس التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات العائد، و/ أو لشراء أو بيع عملة أجنبية أو أداة مالية في تاريخ مستقبلي بسعر تعاقد محدد في سوق مالية نشطة .

ويعتبر خطر الائتمان للبنك ضئيلاً ، وتمثل اتفاقيات العائد الآجلة عقود أسعار عائد مستقبلية يتم التفاوض عليها لكل حالة علي حدة، وتتطلب تلك الاتفاقيات التسوية النقدية في تاريخ مستقبلي للفرق بين سعر العائد المتعاقد عليه وسعر العائد الجاري في السوق وعلي أساس مبلغ تعاقدى/ افتراضي Nominal Value مُنقح عليه.

– تمثل عقود مبادلة العملة و/ أو العائد ارتباطات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى، وينتج عن تلك العقود تبادل العملات أو معدلات العائد ( معدل ثابت بمعدل متغير مثلاً ) أو كل ذلك معا (أي عقود مبادلة عوائد وعملات) ، ولا يتم التبادل الفعلي للمبالغ التعاقدية إلا في بعض عقود مبادلة العملات.

ويتمثل خطر الائتمان للبنك في التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المبادلات إذا أخفقت الأطراف الأخرى في أداء التزاماتها . ويتم مراقبة ذلك الخطر بصفة مستمرة بالمقارنة بالقيمة العادلة ونسبة من المبالغ التعاقدية ، وللمراقبة علي خطر الائتمان القائم ، يقوم البنك بتقييم الأطراف الأخرى بذات الأساليب المستخدمة في أنشطة الإقراض

— تمثل عقود خيارات ( Option ) العملة الأجنبية و/ أو معدلات العائد ترتيبات تعاقدية يمنح بموجبها البائع (المصدر) للمشتري (المحتفظ) الحق وليس الالتزام، إما لشراء (خيار شراء) أو لبيع (خيار بيع)، في يوم محدد أو خلال فترة محددة لمبلغ معين من العملة الأجنبية أو أداة مالية بسعر محدد مسبقاً. ويستلم البائع عمولة من المشتري لقاء قبوله لخطر العملة الأجنبية أو معدل العائد. وتكون عقود الخيارات إما متداولة في السوق أو تفاوضية بين البنك وأحد العملاء (خارج المقصورة). ويتعرض البنك لخطر الائتمان من عقود الخيار المشتراة فقط وفي حدود القيمة الدفترية التي تمثل قيمتها العادلة .

— تُعد المبالغ التعاقدية لبعض الأنواع من الأدوات المالية أساساً للمقارنة مع الأدوات المالية المعترف بها في الميزانية، ولكن لا توفر بالضرورة مؤشراً عن مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة الحالية للأدوات ، ولذلك لا تعكس هذه المبالغ خطر الائتمان أو خطر السعر .

وتصبح المشتقات لصالح البنك (أصلاً) أو في غير صالحه (التزامات) نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف أو معدلات العائد المرتبطة بتلك المشتقات. ويمكن أن يتذبذب من وقت لآخر إجمالي المبالغ التعاقدية / الافتراضية للمشتقات المالية القائمة وكذلك المدى الذي تكون فيه المشتقات لصالح أو في غير صالح البنك وإجمالي القيم العادلة للأصول والالتزامات من المشتقات المالية . وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها .

القيمة بالجنيه القيم العادية	المبلغ التعاقدى/ الأفتراضي	القيم في آخر السنة المالية (أ) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة مشتقات العملات الأجنبية
الالتزامات	الأصول	
XX	XX	XX عقود عملة آجلة
XX	XX	XX عقود مبادلة عملات
XX	XX	XX عقود خيارات خارج المقصورة
XX	XX	إجمالي المشتقات خارج المقصورة
XX	XX	XX عقود العملات المستقبلية
XX	XX	XX عقود خيارات العملة المدرجة في السوق
<u>XX</u>	<u>XX</u>	اجمالي (١)
		مشتقات معدلات العائد
XX	XX	XX عقود مبادلة عائد
XX	XX	XX عقود مبادلة عوائد و عملات
XX	XX	XX اتفاقيات العائد الآجلة
XX	XX	XX عقود خيارات العوائد (خارج المقصورة)
XX	XX	XX عقود مبادلة عوائد أخرى
XX	XX	إجمالي المشتقات خارج المقصورة
XX	XX	XX عقود العائد المستقبلية
XX	XX	XX عقود خيارات العائد المدرجة في السوق
<u>XX</u>	<u>XX</u>	اجمالي (٢)
<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المحتفظ بها بغرض متاجرة أ (٢+١)

القيمة بالجنيه

القيم العادلة

المبلغ

التعاقدى /

الإفتراضي

القيم في آخر السنة المالية

الالتزامات

الأصول

( ب ) مشتقات مصنفة تغطية للقيمة العادلة (إيضاح ٢/٢٢/أ)

XX	XX	XX	عقود العملات المستقبلية
XX	XX	XX	عقود مبادلة عائد
XX	XX	XX	عقود مبادلة عوائد و عملات
—	—		
XX	XX		اجمالي (١)
—	—		

مشتقات مصنفة تغطية للتدفقات النقدية (إيضاح ٢/٢٢/ب)

XX	XX	XX	عقود مبادلة عملات
XX	XX	XX	عقود خيارات العملة المدرجة في السوق
—	—		
XX	XX		اجمالي (٢)
—	—		

إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المحتفظ بها للتغطية ب ( ٢+١ )

إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المعترف بها ( أ + ب )

XX	XX		أرصدة متداولة
XX	XX		أرصدة غير متداولة
<u>XX</u>	<u>XX</u>		
<u>XX</u>	<u>XX</u>		

القيمة بالجنيه

القيم العادلة

الالتزامات

الأصول

المبلغ التعاقدى/  
الافتراضي

(أ) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة

مشتقات العملات الأجنبية

XX	XX	XX	عقود عملة آجلة
XX	XX	XX	عقود مبادلة عملات
XX	XX	XX	عقود خيارات خارج المقصورة
XX	XX	XX	إجمالي المشتقات خارج المقصورة
XX	XX	XX	عقود العملات المستقبلية
XX	XX	XX	عقود خيارات العملة المدرجة في السوق
XX	XX	XX	اجمالي (١)

مشتقات معدلات العائد

XX	XX	XX	عقود مبادلة عائد
XX	XX	XX	عقود مبادلة عوائد و عملات
XX	XX	XX	اتفاقيات العائد الآجلة
XX	XX	XX	عقود خيارات العوائد (خارج المقصورة)
XX	XX	XX	عقود مبادلة عوائد أخرى
XX	XX	XX	إجمالي المشتقات خارج المقصورة
XX	XX	XX	عقود العائد المستقبلية
XX	XX	XX	عقود خيارات العائد المدرجة في السوق
XX	XX	XX	اجمالي (٢)
XX	XX	XX	إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة أ (٢+١)

القيمة بالجنيه

القيم العادلة

القيم العادلة		المبلغ التعاقدى/ الافتراضي	القيم في آخر سنة المقارنة
الالتزامات	الأصول		
<u>( ب ) مشتقات مصنفة تغطية للقيمة العادلة (إيضاح ٢/٢/أ)</u>			
XX	XX	XX	عقود العملات المستقبلية
XX	XX	XX	عقود مبادلة عائد
XX	XX	XX	عقود مبادلة عوائد و عملات
—	—		
XX	XX		اجمالي (١)
—	—		
<u>مشتقات مصنفة تغطية للتدفقات النقدية (إيضاح ٢/٢/ب)</u>			
XX	XX	XX	عقود مبادلة عملات
XX	XX	XX	عقود خيارات العملة المدرجة في السوق
XX	XX		اجمالي (٢)
—	—		
XX	XX		إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المحتفظ بها للتغطية ب (١+٢)
—	—		
XX	XX		إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المعترف بها ( أ + ب )
—	—		
XX	XX		أرصدة متداولة
XX	XX		أرصدة غير متداولة
XX	XX		

## ٢-٢٢ المشتقات المحتفظ بها للتغطية

يتمثل ... % من معاملات البنك في عمليات تبادل النقد الأجنبي وعقود مبادلة العملات في معاملات مع مؤسسات مالية أخرى ، وقد قامت الإدارة بوضع حدود للتعامل ، ومن أمثلة ذلك عدم الاحتفاظ مع أى طرف آخر منفرداً بما يزيد عن ... % من القيمة العادلة للأصول الناتجة عن العقود القائمة في أى وقت ، ويبين ايضاح ٢-ز الممارسات والمعالجة المحاسبية لعمليات التغطية .

### أ. تغطية القيمة العادلة

يقوم البنك بتغطية جزء من خطر تبادل النقد الأجنبي في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع عن طريق تغطية القيمة العادلة المتمثلة في عقود عملات آجلة. وقد بلغ صافي القيمة العادلة لعقود العملات الآجلة .... جنيه في ..... مقابل ..... جنيه في سنة المقارنة ، وبلغ الربح الناتج عن أداة التغطية .... جنيه مقابل ..... جنيه في سنة المقارنة ، وبلغت الخسائر عن البند المغطي المنسوب إلي الخطر المغطي .... جنيه مقابل ..... جنيه في سنة المقارنة .

وقد قام البنك أيضا بتغطية جزء من خطر معدلات العائد القائم الناتج عن احتمالات انخفاض القيمة العادلة للأصول ذات معدل العائد الثابت أو الزيادة في القيمة العادلة لودائع العملاء بالعملات المحلية والأجنبية وذلك باستخدام عقود مبادلة عوائد وعملات. وقد بلغ صافي القيمة العادلة لتلك المبادلات في ..... جنيه مقابل ..... جنيه في سنة المقارنة ، وبلغ الربح الناتج عن أداة التغطية .... جنيه مقابل ..... جنيه في سنة المقارنة ، وبلغت الخسائر عن البند المغطي المنسوب إلي الخطر المغطي .... جنيه مقابل ..... جنيه في سنة المقارنة .

## ب. تغطية التدفقات النقدية

يقوم البنك بتغطية جزء من خطر التبادل المتوقع أن ينتج نتيجة لاقتناء برمجيات والتدفقات النقدية من ودائع العملاء ذات العائد المتغير وأدوات الدين المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وذلك باستخدام خيارات العملات وعقود مبادلة عوائد العملات.

تم تصنيف خيارات العملات ذات قيمة تعاقدية / افتراضية تبلغ ..... جنيه وقيمة عادلة تبلغ ..... جنيه مقابل قيمة تعاقدية / افتراضية تبلغ ..... جنيه وقيمة عادلة تبلغ ..... جنيه في تاريخ المقارنة تغطية للتدفقات النقدية لعملية اقتناء برمجيات يتوقع أن تتم خلال سنة . ولم يوجد عدم فعالية ناتجة عن تغطية التدفقات النقدية للاعتراف بها في قائمة الدخل ( لا يوجد في تاريخ المقارنة )

وتم تصنيف عقود مبادلة العملات ذات قيمة تعاقدية / افتراضية مقدارها ..... جنيه وصافي قيمة عادلة تبلغ ..... جنيه مقابل قيمة تعاقدية / افتراضية تبلغ ..... جنيه وصافي قيمة عادلة تبلغ ..... جنيه في تاريخ المقارنة تغطية للتدفقات النقدية المستقبلية الناتجة من ودائع العملاء ذات العائد المتغير وأدوات الدين المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

وسوف يتم الاعتراف بهذه المبالغ في قائمة الدخل في السنة المالية التالية ، وتم الاعتراف بمبلغ .... جنيه في السنة المالية المنتهية في ..... مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة كعدم فعالية ناتجة عن تغطية التدفقات النقدية .

لم يتم إيقاف محاسبة التغطية خلال السنة المالية المنتهية في ..... أو سنة المقارنة بسبب معاملات نتج عنها أنه لم يعد من المتوقع حدوث تدفق نقدي كان من المتوقع حدوثه بدرجة عالية .

## ج. تغطية صافي الاستثمار

يقوم البنك بتغطية جزء من خطر ترجمة العملات لصافي الاستثمار في كيانات أجنبية من خلال اقتراض عملات.

تم تصنيف القروض البالغة .... باليورو في تاريخ الميزانية مقابل .... باليورو في تاريخ المقارنة المدرجة ضمن قروض أخرى ( إيضاح ٣٢ ) على أنها أداة تغطية مما أدى إلي خسائر عملة مقدارها ..... جنيه في ..... مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة ، التي تم الاعتراف بها ضمن فروق ترجمة العملات الأجنبية بحقوق الملكية . ولم يوجد عدم فعالية ناتجة عن تغطية لصافي الاستثمار في كيانات أجنبية للاعتراف بها في قائمة الدخل. ولم يتم استبعاد أيه مبالغ من حقوق الملكية خلال السنة المالية المنتهية في ... مقابل .... في تاريخ المقارنة ، حيث أنه لا يوجد أي استبعاد لكيانات أجنبية .

### ٢٣ - أصول مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

سنة المقارنة	السنة الحالية	
جنيه	جنيه	
XX	XX	أدوات دين
XX	XX	أدوات حقوق ملكية
XX	XX	قروض وتسهيلات للبنوك
XX	XX	قروض وتسهيلات للعملاء
XX	XX	
		بالنسبة للقروض والتسهيلات المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة :
XX	XX	- الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان
XX	XX	- التأثير المتراكم للتغير في القيمة العادلة الناتج عن التغير في خطر الائتمان

- العوائد المحصلة عن أدوات الدين أعلاه مبنية على مؤشرات حقوق الملكية (Equity indexes) ، مما ينتج

عنه عدم تجانس الأخطار الكامنة في العقد الأساسي والمشتقة الضمنية ولذلك يقوم البنك بتبويب تلك العقود

بالكامل ضمن الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة عند نشأتها من خلال الأرباح والخسائر .

- يتم إدارة أدوات حقوق الملكية أعلاه ويتم تقييم أدائها وفقا للقيمة العادلة وطبقا لإستراتيجية إدارة المخاطر

المعتمدة للبنك ، ويتم تبويبها في هذه المجموعة عندما يتم إعداد التقارير عنها للإدارة على هذا الأساس .

- تدخل القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء أعلاه مع عقود مبادلة عائد على أنها جزء من إستراتيجية

إدارة مخاطر سعر العائد المعتمدة. ويترتب على المحاسبة عن تلك القروض والتسهيلات بطريقة التكلفة

المستهلكة حالة من عدم التكافؤ المحاسبي ، وذلك لأن المشتقات المرتبطة بها يتم قياسها بالقيمة العادلة ،

مع إثبات التغير في القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. وتبويب تلك القروض والتسهيلات بالقيمة

العادلة ، يتم إثبات التغير في القيمة العادلة للديون طويلة الأجل في قائمة الدخل بما يؤدي الى تلاشى أثر

عدم التكافؤ المحاسبي .

- يتم تحديد التغيرات فى القيمة العادلة لتلك القروض والتسهيلات الناتجة عن التغير فى خطر الائتمان لتلك الأصول المالية بقيمة التغير فى القيمة العادلة المرتبطة بالجدارة الائتمانية للعميل دون التغير فى الظروف التى ينشأ عنها خطر السوق.

سنة المقارنة جنيه	السنة الحالية جنيه	
		<b>٢٤ - استثمارات مالية</b>
		<b>استثمارات مالية متاحة للبيع</b>
		أدوات دين - بالقيمة العادلة :
XX	XX	- مدرجة فى السوق
		أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة
XX	XX	- مدرجة فى السوق
XX	XX	- غير مدرجة فى السوق
XX	XX	<b>إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع (١)</b>
		<b>استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق</b>
		أدوات دين - بالتكلفة المستهلكة :
XX	XX	- مدرجة فى السوق
XX	XX	- غير مدرجة فى السوق
(XX)	(XX)	يخصم مخصص خسائر الاضمحلال
XX	XX	<b>إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (٢)</b>
XX	XX	<b>إجمالي استثمارات مالية (٢+١)</b>
XX	XX	أرصدة متداولة
XX	XX	أرصدة غير متداولة
XX	XX	
XX	XX	أدوات دين ذات عائد ثابت
XX	XX	أدوات دين ذات عائد متغير
XX	XX	

- تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع تبلغ بالقيمة العادلة ..... جنيه مقابل ..... جنيه فى تاريخ المقارنة ضمن أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى حيث تم رهنها للغير طبقاً لاتفاقية بيع وإعادة شراء لا تزيد عن ستة أشهر .

- يتم الإفصاح عن الأصول المالية المحولة من بند الأصول المالية المتاحة للبيع إلى بنود القروض والمديونيات

والأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بما في ذلك مايلي :

- المبالغ المُعاد تبويبها نقلاً من أو إلى المجموعة .
- القيم الدفترية والقيم العادلة لكل أداة مالية تم إعادة تبويبها في الفترة الحالية أو الفترات السابقة وذلك حتى تاريخ الاستبعاد من الدفاتر.
- الحالات النادرة والحقائق والظروف التي تبررها وذلك عند إعادة التبويب .
- أرباح أو خسائر القيمة العادلة التي كان سيتم الاعتراف بها في حقوق الملكية لو لم يكن قد تم إعادة تبويب الأصل و الإيرادات والمصروفات التي تم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وذلك لكل فترة محاسبية تالية لعملية إعادة التبويب .
- سعر العائد الفعلي وقيم التدفقات النقدية المُقدرة التي يتوقع البنك تحصيلها وذلك في تاريخ إعادة تبويب الأصل المالي.

- لم يتم البنك بإعادة تبويب أي من الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة بدلاً من القيمة العادلة خلال السنة المالية المنتهية في ... مقابل ... جنيه خلال سنة المقارنة\* .

(القيمة بالجنيه)

استثمارات مالية	استثمارات مالية محتفظ بها حتى	تاريخ الاستحقاق	الاجمالي
متاحة للبيع			
XX	XX	XX	الرصيد في أول السنة المالية (السنة الحالية)
XX	XX	XX	إضافات
(XX)	(XX)	(XX)	استبعادات (بيع / استرداد)
XX	XX	XX	فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية
XX	XX	XX	أرباح التغير في القيمة العادلة (إيضاح ٤٢)
(XX)	(XX)	(XX)	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
XX	XX	XX	الرصيد في آخر السنة المالية
XX	XX	XX	الرصيد في أول السنة المالية ( سنة المقارنة )
XX	XX	XX	إضافات
(XX)	(XX)	(XX)	استبعادات (بيع / استرداد)
XX	XX	XX	فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية
XX	XX	XX	أرباح التغير في القيمة العادلة (إيضاح ٤٢)
(XX)	(XX)	(XX)	عبء خسائر الاضمحلال
XX	XX	XX	الرصيد في آخر السنة المالية

\* يتم بيان الأصول المثبتة بالتكلفة المستهلكة التي تم تحويلها الى متاحة للبيع خلال السنة .

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	أرباح (خسائر) الاستثمارات المالية
		أرباح ( خسائر ) بيع أصول مالية متاحة للبيع
(XX)	(XX)	خسائر اضمحلال أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع
(XX)	(XX)	(خسائر) رد اضمحلال أدوات الدين المتاحة للبيع
XX	XX	أرباح ( خسائر ) بيع أسهم فى شركات تابعة وشقيقة
(XX)	(XX)	خسائر اضمحلال قيمة شركات تابعة وشقيقة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	أرباح ( خسائر ) بيع أدوات دين محتفظ بها حتى تاريخ
		الاستحقاق
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
		تسويات مخصص خسائر الاضمحلال للاستثمارات المالية
		<u>المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق</u>
XX	XX	الرصيد فى أول السنة المالية
XX	XX	عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان خلال السنة
XX	XX	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	مبالغ مستردة خلال السنة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	الرصيد فى آخر السنة المالية

٢٥ - استثمارات في شركات تابعة وشقيقة

بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات التابعة والشقيقة كما يلي\*

آخر السنة الحالية**	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة ( بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح/(خسائر) الشركة	نسبة المساهمة
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	%
شركة تابعة أ	اسم البلد	XX	XX	XX	XX	XX
شركة تابعة ب	اسم البلد	XX	XX	XX	XX	XX
شركة تابعة ...	اسم البلد	XX	XX	XX	XX	XX
شركة شقيقة أ	اسم البلد	XX	XX	XX	XX	XX
شركة شقيقة ب	اسم البلد	XX	XX	XX	XX	XX
شركة شقيقة ...	اسم البلد	XX	XX	XX	XX	XX
<b>الاجمالي</b>		<b>XX</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>	

آخر سنة المقارنة	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة ( بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح/(خسائر) الشركة	نسبة المساهمة
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	%
شركة تابعة أ	اسم البلد	XX	XX	XX	XX	XX
شركة تابعة ب	اسم البلد	XX	XX	XX	XX	XX
شركة تابعة ...	اسم البلد	XX	XX	XX	XX	XX
شركة شقيقة أ	اسم البلد	XX	XX	XX	XX	XX
شركة شقيقة ب	اسم البلد	XX	XX	XX	XX	XX
شركة شقيقة ...	اسم البلد	XX	XX	XX	XX	XX
<b>الاجمالي</b>		<b>XX</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>	

\* يتم الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة المدرجة في سوق الأوراق المالية .

\*\* يتم الإفصاح عن البيانات المالية عن الشركات التابعة والشقيقة بما في ذلك اجمالي مبالغ الأصول والالتزامات والإيرادات والأرباح أو الخسائر .

٢٦- أصول غير ملموسة

سنة المقارنة	السنة الحالية	الشهرة :
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	صافي القيمة الدفترية في أول السنة
(xx)	(xx)	مخصص خسائر الاضمحلال
(xx)	(xx)	الاستهلاك
<u>XX</u>	<u>XX</u>	اقتناء شركة تابعة خلال السنة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	صافي القيمة الدفترية في آخر السنة

يتم مراجعة الشهرة سنويا لتحديد الاضمحلال أو كلما كان هناك مؤشرات تدل على وجود اضمحلال وبلغت قيمة مخصص خسائر الاضمحلال ... جنيه في آخر السنة المالية المنتهية في ..... مقابل .... جنيه في آخر سنة المقارنة .

٢٧- أصول أخرى

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	الإيرادات المستحقة
XX	XX	المصرفيات المقدمة
XX	XX	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
		الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون (بعد خصم الاضمحلال)
XX	XX	التأمينات والعهد
XX	XX	السبائك الذهبية
XX	XX	العملات التذكارية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	أخرى
<u>XX</u>	<u>XX</u>	الإجمالي

٢٨ - أصول ثابتة

أراضي ومباني	تحسينات على أصول مستأجرة	آلات ومعدات	أخرى	الاجمالي	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
XX	XX	XX	XX	XX	<u>الرصيد في أول السنة المالية السابقة</u>
(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	التكلفة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	مجمع الاهلاك
XX	XX	XX	XX	XX	صافي القيمة الدفترية في أول السنة المالية السابقة
(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	اضافات
(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	استبعادات
(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	تكلفة اهلاك
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	مخصص خسائر الاضمحلال
XX	XX	XX	XX	XX	صافي القيمة الدفترية في آخر السنة المالية السابقة
(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	السابقة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>الرصيد في أول السنة المالية الحالية</u>
XX	XX	XX	XX	XX	التكلفة
(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	مجمع الاهلاك
(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	مخصص خسائر الاضمحلال
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	صافي القيمة الدفترية
XX	XX	XX	XX	XX	رصيد السنة المالية الحالية
(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	صافي القيمة الدفترية أول السنة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	اضافات
XX	XX	XX	XX	XX	استبعادات
(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	تكلفة اهلاك
(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	مخصص خسائر الاضمحلال
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	صافي القيمة الدفترية في آخر السنة المالية الحالية
XX	XX	XX	XX	XX	<u>الرصيد في آخر السنة المالية الحالية</u>
(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	التكلفة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	مجمع الاهلاك
XX	XX	XX	XX	XX	صافي القيمة الدفترية

هناك أصول مُستأجرة بموجب القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ تتمثل في معدات مستأجره من طرف ثالث:

السنة الحالية	سنة المقارنة	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	إجمالي مدفوعات الإيجار التعاقدية
XX	XX	إجمالي القيمة الشرائية عند انتهاء الإيجار
XX	XX	متوسط العمر الإنتاجي
XX	XX	مدفوعات الإيجار السنوية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	مصروفات صيانة الأصول المؤجرة

هناك أصول مؤجرة بموجب القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ تتمثل في معدات مؤجرة لطرف ثالث:

السنة الحالية	سنة المقارنة	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	التكلفة
(XX)	(XX)	مجمع الإهلاك
<u>XX</u>	<u>XX</u>	صافي القيمة الدفترية

تتلخص حركة المعدات المؤجرة لطرف ثالث بموجب القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ كالتالي:

السنة الحالية	سنة المقارنة	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	صافي القيمة الدفترية أول السنة
XX	XX	صافي القيمة الدفترية للأصول المؤجرة خلال السنة
(XX)	(XX)	صافي القيمة الدفترية للأصول المستبعدة عند انتهاء عقد الإيجار
(XX)	(XX)	مصروف الإهلاك
<u>XX</u>	<u>XX</u>	صافي القيمة الدفترية آخر السنة

فيما يلي بيان الأصول المؤجرة بموجب عقد إيجار تشغيلي وتتمثل في معدات مؤجره لطرف ثالث :

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>حنيه</u>	<u>حنيه</u>	
XX	XX	التكلفة
(xx)	(xx)	مجمع الإهلاك
<u>XX</u>	<u>XX</u>	صافي القيمة الدفترية

### ٢٩- أرصدة مستحقة للبنوك

XX	XX	حسابات جارية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	ودائع
<u>XX</u>	<u>XX</u>	
XX	XX	بنوك مركزية
XX	XX	بنوك محلية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	بنوك خارجية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	
XX	XX	أرصدة بدون عائد
XX	XX	أرصدة ذات عائد متغير
<u>XX</u>	<u>XX</u>	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>XX</u>	<u>XX</u>	
XX	XX	أرصدة متداولة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	أرصدة غير متداولة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

٣٠ - ودائع العملاء

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	ودائع تحت الطلب
XX	XX	ودائع لأجل وبإخطار
XX	XX	شهادات ادخار وإيداع
XX	XX	ودائع توفير
<u>XX</u>	<u>XX</u>	ودائع أخرى
<u>XX</u>	<u>XX</u>	
XX	XX	ودائع مؤسسات
<u>XX</u>	<u>XX</u>	ودائع أفراد
<u>XX</u>	<u>XX</u>	
XX	XX	أرصدة بدون عائد
XX	XX	أرصدة ذات عائد متغير
<u>XX</u>	<u>XX</u>	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>XX</u>	<u>XX</u>	
XX	XX	أرصدة متداولة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	أرصدة غير متداولة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

تتضمن حسابات العملاء ودائع قدرها ..... جنيه مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة ، تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستندية - تصدير والقيمة العادلة لتلك الودائع هي تقريبا قيمتها الحالية .

### ٣١ - أدوات دين مُصدرة

متوسط سعر العائد (%)

سنة المقارنة	السنة الحالية	سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>المقارنة</u>	<u>الحالية</u>	
XX	XX	XX	XX	سندات * ذات عائد متغير استحقاق ...
XX	XX	XX	XX	سندات .....
XX	XX	XX	XX	سندات .....
XX	XX	XX	XX	سندات * ذات عائد ثابت استحقاق ...
XX	XX	XX	XX	سندات .....
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	سندات .....
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	
XX	XX			أرصدة متداولة
<u>Xx</u>	<u>XX</u>			أرصدة غير متداولة
<u>XX</u>	<u>XX</u>			

\* يُذكر نوع العملة .

### ٣٢- قروض أخرى

سنة المقارنة	السنة الحالية	معدل العائد	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>(%)</u>	
XX	XX	XX	قروض قصيرة الأجل
			قرض ( وديعة ) مساند بدون عائد استحقاق
			.....
XX	XX	XX	قرض ( وديعة ) مساند ذو عائد متغير استحقاق
			.....
XX	XX	XX	قرض ( وديعة ) مساند ذو عائد ثابت استحقاق
			.....
<u>XX</u>	<u>XX</u>	XX	قرض ( وديعة ) مساند ذو عائد ثابت استحقاق
			.....
<u>XX</u>	<u>XX</u>		
XX	XX	XX	سندات قابلة للتحويل (ايضاح ٣٣)
<u>XX</u>	<u>XX</u>	XX	أسهم ممتازة قابلة للاسترداد
<u>XX</u>	<u>XX</u>		
XX	XX		أرصدة متداولة
<u>XX</u>	<u>XX</u>		أرصدة غير متداولة
<u>XX</u>	<u>XX</u>		

تحمل القروض ( الودائع ) المساندة ذات العائد المتغير معدلات عائد يتم تحديدها مقدما كل .... ، ولا يتم سداد القروض (الودائع) المساندة قبل تاريخ استحقاقها ، فيما عدا ..... التي تستحق في ..... ويمكن سدادها في .....بناء علي اختيار حامل الأداة . الأوراق المساندة الخاصة بالبنك بدون ضمان . قام البنك بالوفاء بكافة التزاماته في القروض من حيث أصل المبلغ ، أو العوائد أو أية شروط أخرى خلال السنة (يُذكر الموقف في سنة المقارنة ) .

### ٣٣ - سندات قابلة للتحويل

قام البنك في .... بإصدار سندات قابلة للتحويل بمبلغ ..... جنيه بمعدل عائد ..... % وقيمة  
أسمية ..... جنيه للسند. وتستحق السندات بعد .... سنة من تاريخ الإصدار بالقيمة الاسمية إلا إذا تم  
تحويل السندات إلي أسهم البنك العادية بناء علي خيار حامل السند بمعدل ..... سهم لكل ..... جنيه.

و تتمثل السندات القابلة للتحويل في تاريخ الميزانية فيما يلي:

سنة المقارنة	السنة الحالية	
جنيه	جنيه	
XX	XX	القيمة الاسمية للسندات القابلة للتحويل المصدرة
XX	XX	مكون حقوق الملكية المؤجل (بالصافي بعد الالتزام الضريبي)
<u>XX</u>	<u>XX</u>	التزامات ضريبية مؤجلة
XX	XX	القيمة التي تمثل التزام في أول السنة المالية
XX	XX	مصروفات العائد
(XX)	(XX)	عائد مدفوع
<u>XX</u>	<u>XX</u>	القيمة التي تمثل التزام في آخر السنة المالية

تعكس القيمة الحالية للقيمة التي تمثل التزام للسندات القابلة للتحويل قيمته العادية.

تم حساب العائد علي السندات باستخدام معدل العائد الفعلي (..... %) على السندات غير القابلة  
للتحويل المعادلة للجزء الذي يمثل التزام السندات القابلة للتحويل وبلغ ..... جنيه للسنة المالية الحالية  
مقابل ..... جنيه في سنة المقارنة وبلغ العائد المدفوع ..... جنيه خلال السنة المالية الحالية مقابل .....  
جنيه خلال سنة المقارنة.

يمكن للبنك استدعاء السندات القابلة للتحويل بالقيمة الاسمية في أي وقت بعد سنة ..... إذا لم يتم

استخدام خيار التحويل من قبل حملة السندات .

### ٣٤ - أسهم ممتازة قابلة للاسترداد

قام البنك في ..... بإصدار ..... سهم ممتاز مجمعه للأرباح قابلة للاستدعاء بقيمة اسمية .... جنيه للسهم ويمكن استدعاء الأسهم بناء علي خيار حامل السهم بالقيمة الاسمية في ..... أو عن طريق البنك في أي وقت قبل هذا التاريخ.

تم تحديد التوزيعات بمعدل ..... % من سعر الإصدار ولها الأولوية علي التوزيعات للأسهم العادية وتستحق السداد في ..... من كل سنة . ويتم ترحيل التوزيعات إذا لم يستطيع البنك تسديد التوزيعات لعدم كفاية الأرباح، وفي حالة التصفية يكون للأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء الأولوية علي الأسهم العادية.

### ٣٥ - التزامات مالية نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

سنة المقارنة جنيه	السنة الحالية جنيه	أدوات دين مصدرة (جميعها غير متداولة)
XX	XX	

يتم مطابقة بعض أدوات الدين طويلة الأجل مع عقود مبادلة العائد في اطار إستراتيجية إدارة مخاطر سعر العائد المعتمدة ، ويظهر عدم التكافؤ المحاسبي عند المحاسبة عن أدوات الدين بطريقة التكلفة المستهلكة، وذلك بإعتبار أن المشتقات المرتبطة بها يتم قياسها بالقيمة العادلة، مع إثبات التغير في القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. وتصنيف أدوات الدين طويل الأجل بالقيمة العادلة، يتم إثبات التغير في القيمة العادلة للديون طويلة الأجل في قائمة الدخل بما يؤدي الى تلاشي أثر عدم التكافؤ المحاسبي .

القيمة التعاقدية غير المخصومة التي يجب سدادها في تاريخ الاستحقاق للسندات أعلاه هي ..... جنيه •

لا توجد أرباح أو خسائر هامه ناتجة عن التغير في خطر الائتمان لتلك الالتزامات المالية المصنفة بالقيمة

العادلة في..... مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة \*

\* يتم الإفصاح عن الخطر الائتماني للأداة وليس الخطر الائتماني للبنك ، لذلك يتم اخذ شروط الأداة في الاعتبار عند تحديد التغيرات في الخطر الائتماني للالتزام، مثل الأولوية في السداد والضمانات بالإضافة إلى خطر الائتمان للبنك.

### ٣٦- التزامات أخرى

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	عوائد مستحقة
XX	XX	ايرادات مقدمة
XX	XX	مصروفات مستحقة
XX	XX	دائنون
<u>XX</u>	<u>XX</u>	أرصدة دائنة متنوعة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

### ٣٧- مخصصات أخرى

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	الرصيد في أول السنة المالية
XX	XX	فروق تقييم عملات أجنبية
XX	XX	المُحمل علي قائمة الدخل
(XX)	(XX)	المستخدم خلال السنة المالية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	الرصيد في آخر السنة المالية

### يتضمن بند مخصصات أخرى ما يلي :

- مخصص إعادة هيكلة بمبلغ ..... جنيه للسنة المالية المنتهية في ..... مقابل ..... جنيه في

تاريخ المقارنة. وقد بدأت أعمال إعادة الهيكلة في فرع البنك بدولة ( ..... ) في ..... تم عقد اتفاقية

مع ممثل النقابة في ..... تم من خلالها تحديد عدد العاملين الذين قرروا انهاء الخدمة بالمعاش المبكر

والمبالغ الواجب سدادها لهم.

وقد تم في السنة المالية الحالية تكوين مخصص بكامل القيمة المتوقع تحملها، ومن المتوقع أن يتم الاستخدام الكامل لذلك المخصص خلال سنة .....

- تم تكوين مخصص بمبلغ ..... جنيه للسنة المالية المنتهية في ..... مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة لمواجهة الالتزامات العرضية والارتباطات التعاقدية ، متضمنة ضمانات مالية مقدمة للغير بناءً على طلب العملاء بمبلغ ... جنيه مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة ، وارتباطات بمبلغ ..... جنيه مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة .

### ٣٨- ضرائب الدخل المؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي .... % عن السنة المالية الحالية مقابل ..... % عن سنة المقارنة\* . لا يُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة. لدى احد فروع البنك في الخارج خسائر ضريبية تبلغ قيمتها ..... جنيه للسنة المالية المنتهية في ... مقابل ... جنيه في تاريخ المقارنة لمقابلة الأرباح الضريبية المستقبلية ، وينتهي حق الفرع في ترحيل الخسائر الضريبية في سنة ... ، ولم يتم تسجيل تلك الخسائر الضريبية ضمن القوائم المالية نظراً لوجود شك في تحققها.

---

\* يراعى حساب معدل الضريبة الفعلي بحيث يُعبر عن متوسط معدلات الضريبة المطبقة في جمهورية مصر العربية بالإضافة الى تلك المطبقة على أرباح فروع البنوك في الخارج ، ويكون هذا المتوسط مرجحاً بأرباح كل وحدة من وحدات البنك .

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية علي الأصول مقابل الضريبة الحالية علي الالتزامات وأيضا عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية .

### الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

فيما يلي أرصدة وحركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

### أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

<u>الالتزامات الضريبية المؤجلة</u>		<u>الأصول الضريبية المؤجلة</u>		
سنة المقارنة	السنة الحالية	سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
xx	xx	xx	xx	الأصول الثابتة
		xx	xx	المخصصات (بخلاف مخصص خسائر اضمحلال القروض)
xx	xx	xx	xx	فروق القيمة العادلة
		xx	xx	الخسائر الضريبية المرحلة (بتعيين الافصاح عن عدد السنوات التي سيتم الاستفادة فيها من ترحيل الخسائر الضريبية)
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	بنود أخرى
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	اجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل (التزام)
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	صافي الضريبة التي ينشأ عنها أصل (التزام)

حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

<u>الالتزامات الضريبية المؤجلة</u>		<u>الأصول الضريبية المؤجلة</u>		
سنة المقارنة	السنة الحالية	سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	XX	XX	الرصيد في بداية الفترة
XX	XX	XX	XX	الإضافات
XX	XX	XX	XX	الاستبعادات
XX	XX	XX	XX	الرصيد في نهاية الفترة

يبلغ عبء (دخل) الضرائب المؤجلة المرتبط بالتغير في أسعار الضريبة أو فرض ضرائب جديدة مبلغ ..... .

جنيه ٠

الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها

لم يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة بالنسبة للبنود التالية :

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	مخصص خسائر اضمحلال القروض
XX	XX	بخلاف نسبة الـ ٨٠% من المكون خلال السنة
XX	XX	خسائر ضريبية لم يتم الاعتراف بها
XX	XX	بنود أخرى

لم يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة المتعلقة بالبنود السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم

توافر تأكيد معقول بإمكانية الاستفادة منها / أو وجود درجة مناسبة للتأكد من وجود أرباح ضريبية مستقبلية

كافية يمكن من خلالها الاستفادة من هذه الأصول ٠

الضريبة المؤجلة المثبتة مباشرة في حقوق الملكية

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	.....
XX	XX	.....

٣٩ - التزامات مزايا التقاعد

سنة المقارنة	السنة الحالية	
جنيه	جنيه	
		<b>التزامات مدرجة بالميزانية عن:</b>
XX	XX	- مزايا المعاشات
XX	XX	- المزايا العلاجية بعد التقاعد
		<b>المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل :</b>
XX	XX	- مزايا المعاشات
XX	XX	- المزايا العلاجية بعد التقاعد
<u>XX</u>	<u>XX</u>	
		<b>(أ) مزايا المعاشات</b>
		<b>تم تحديد المبالغ المعترف بها في الميزانية كالتالي :</b>
XX	XX	القيمة الحالية لالتزامات تم تمويلها
(XX)	(XX)	القيمة العادلة لأصول لوائح مزايا العاملين
XX	XX	القيمة الحالية للالتزامات غير الممولة
(XX)	(XX)	خسائر اكتوارية لم يتم الاعتراف بها
(XX)	(XX)	تكلفة سنوات خدمة سابقة لم يتم الاعتراف بها
<u>XX</u>	<u>XX</u>	
		<b>تتمثل الحركة على الالتزامات خلال السنة المالية فيما يلي :</b>
XX	XX	الرصيد في أول السنة المالية
XX	XX	تكلفة الخدمة الحالية
XX	XX	تكلفة العائد
XX	XX	مساهمة المشتركين في لوائح مزايا العاملين
XX	XX	الخسائر (الأرباح) الاكتوارية
(XX)	(XX)	فروق تقييم
(XX)	(XX)	مزايا مدفوعة
(XX)	(XX)	فروق تغيير خطة المزايا
<u>XX</u>	<u>XX</u>	تسويات*
<u>XX</u>	<u>XX</u>	الرصيد في آخر السنة المالية

\* يمكن حذف هذا البند في التطبيق العملي اذا كانت قيمته تساوى صفر ، ولكن تم اضافته لتوضيح البيانات الواجب ادرجها .

**وتتمثل الحركة على الأصول المدرجة ضمن لوائح مزايا العاملين فيما يلي:**

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	الرصيد في أول السنة المالية
XX	XX	العائد المتوقع على أصول اللوائح
XX	XX	(الخسائر) الأرباح الاكتوارية
XX	XX	فروق تقييم +(-)
XX	XX	مساهمة البنك
XX	XX	مساهمة العاملين
(XX)	(XX)	مزايا مدفوعة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	الرصيد في آخر السنة المالية

**تتمثل المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل فيما يلي :**

XX	XX	تكلفة الخدمة الحالية
XX	XX	تكلفة العائد
XX	XX	العائد المتوقع على الأصول
(XX)	(XX)	صافي الخسائر الاكتوارية المحققة خلال العام
XX	XX	تكلفة سنوات خدمة سابقة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	فروق تغيير خطة المزايا
<u>XX</u>	<u>XX</u>	الإجمالي (مدرج ضمن تكلفة العاملين إيضاح ١١)

بلغ العائد الفعلي على أصول لوائح مزايا العاملين ..... جنيهه للسنة المالية المنتهية في .... مقابل ..... جنيهه في سنة المقارنة .

**و تتمثل الفروض الاكتوارية الرئيسية المستخدمة فيما يلي:**

سنة المقارنة	السنة الحالية	
%	%	
XX	XX	معدل الخصم
XX	XX	معدل العائد المتوقع على الأصول
XX	XX	معدل الزيادة المستقبلية في المرتبات
XX	XX	معدل الزيادة المستقبلية في مزايا المعاشات
XX	XX	معدل الوفيات

تمت الافتراضات الخاصة بمعدل الوفيات بناء علي التوصيات والإحصائيات المعلنة والخبرة في كل منطقة

يمارس فيها البنك نشاطه بما في ذلك الفروع الخارجية.

### (ب) المزايا العلاجية بعد التقاعد

يقوم البنك بتنفيذ العديد من برامج مزايا التقاعد. وتماثل المعالجة المحاسبية ، والافتراضات ومدة التقييم تلك المستخدمة في لوائح المعاشات.

يتمثل الفرض الاكتواري الرئيسي في الزيادة طويلة المدى في تكلفة الرعاية الصحية بنسبة .... % سنويا مقابل .... % في سنة المقارنة أما الافتراضات الأخرى فهي تماثل تلك المستخدمة في خطط المعاشات السابق ذكرها.

#### تتمثل الأرصدة الظاهرة في الميزانية فيما يلي:

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	القيمة الحالية للالتزامات تم تمويلها
(XX)	(XX)	القيمة العادلة لأصول لائحة مزايا العاملين
XX	XX	القيمة الحالية للالتزامات غير الممولة
<u>(XX)</u>	<u>(XX)</u>	خسائر إكتوارية غير محققة
XX	XX	الالتزامات في الميزانية
		<u>تتمثل الحركة على الالتزامات خلال السنة المالية فيما يلي:</u>
XX	XX	الرصيد في أول السنة المالية
XX	XX	تكلفة الخدمة الحالية
XX	XX	تكلفة العائد
XX	XX	مساهمة المشتركين في لوائح مزايا العاملين
(XX)	(XX)	الخسائر (الأرباح) الاكتوارية
(XX)	(XX)	فروق تقييم
(XX)	(XX)	مزايا مدفوعة
(XX)	(XX)	فروق تغيير خطة المزايا
<u>XX</u>	<u>XX</u>	تسويات *
<u>XX</u>	<u>XX</u>	الرصيد في آخر السنة المالية

\* يمكن حذف هذا البند في التطبيق العملي اذا كانت قيمته تساوى صفر ، ولكن تم اضافته لتوضيح البيانات الواجب ادرجها .



## وتتمثل الحركة على القيمة العادلة للأصول المدرجة ضمن لوائح مزايا العاملين فيما يلي :

سنة المقارنة	السنة الحالية	
جنيه	جنيه	
XX	XX	الرصيد في أول السنة المالية
XX	XX	العائد المتوقع على أصول اللائحة
XX	XX	(الخسائر) الأرباح الاكتوارية
(XX)	(XX)	فروق تقييم
(XX)	(XX)	مساهمة البنك
XX	XX	مساهمة العاملين
XX	XX	مزايا مدفوعة
XX	XX	الرصيد في آخر السنة المالية

تتمثل المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل فيما يلي:

XX	XX	تكلفة الخدمة الحالية
XX	XX	تكلفة العائد
XX	XX	العائد المتوقع على الأصول
(XX)	(XX)	صافي الخسائر الاكتوارية المحققة خلال السنة
XX	XX	الإجمالي (مدرج ضمن تكلفة العاملين إيضاح ١١)

فيما يلي تأثير الحركة بمقدار .... % في معدل تكلفة المزايا الطبية

نقص ( )	زيادة	
(XX)	XX	الأثر على إجمالي تكلفة الخدمة الحالية وتكلفة العائد
(XX)	XX	الأثر على الالتزامات المحددة

بلغ العائد الفعلي للأصول المدرجة لمزايا العاملين مبلغ ..... جنيهه مقابل ..... جنيهه في تاريخ المقارنة.

## (ج) أصول مزايا المعاشات والمزايا العلاجية

سنة المقارنة	السنة الحالية	قيمة	قيمة	
%	%	XX	XX	أدوات حقوق ملكية
XX	XX	XX	XX	سندات
XX	XX	XX	XX	أخرى
100	100	XX	XX	

تتضمن أصول لوائح مزايا العاملين الأسهم العادية للبنك بقيمة عادلة ..... جنيه للسنة المالية المنتهية في .... مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة .

المبني الخاص بالبنك بقيمة عادلة..... جنيه للسنة المالية المنتهية في ... مقابل .... جنيه في تاريخ المقارنة.

يتم تحديد العائد المتوقع علي الأصول بالأخذ في الاعتبار العائد المتوقع علي الأصول المتاحة المتضمنة في سياسة الاستثمار. ويعتمد العائد المتوقع علي الاستثمارات ذات العائد الثابت علي إجمالي معدل الاسترداد في تاريخ الميزانية، في حين يعكس العائد المتوقع علي الالتزامات والاستثمارات العقارية العائد علي الاستثمارات العقارية طويلة الأجل في الأسواق ذات العلاقة .

تقدر المساهمات المتوقعة لمزايا التقاعد بمبلغ .....جنيه وذلك عن السنة المالية التالية المنتهية في ....

السنة الحالية      سنة المقارنة      سنة سابقة

جنيه

جنيه

جنيه

الرصيد في آخر السنة المالية

XX

XX

XX

القيمة الحالية للالتزامات المزايا المحددة

XX

XX

XX

القيمة العادلة لأصول لوائح مزايا العاملين

XX

XX

XX

العجز/(الفائض)

XX

XX

XX

التعديلات في الافتراضات الناتجة عن الخبرة علي لوائح الالتزامات

XX

XX

XX

التعديلات في الافتراضات الناتجة عن الخبرة علي أصول لوائح

#### ٤٠ - التزامات مالية بغرض المتاجرة

السنة الحالية      سنة المقارنة

جنيه

جنيه

XX

XX

التزامات مالية بغرض المتاجرة

تتمثل الالتزامات المالية بغرض المتاجرة في قيمة أدوات الدين التي أصدرها البنك المقيدة

بالبورصة التي ينوي البنك إعادة شرائها في الأجل القصير.

٤١ - رأس المال

عدد الأسهم (بالمليون)	أسهم عادية	أسهم خزينة	الإجمالي	علاوة الإصدار ضمن الاحتياطي القانوني	
XX	XX	(XX)	XX	XX	الرصيد في أول السنة المالية السابقة لائحة خيار الأسهم للعاملين
				XX	قيمة الخدمات المقدمة
	XX		XX		المحصل من إصدار أسهم
		(XX)	(XX)	XX	مشتريات (مبيعات) أسهم خزينة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>(XX)</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	الرصيد في آخر السنة المالية السابقة لائحة خيار الأسهم للعاملين
				XX	قيمة الخدمات المقدمة
	XX		XX		المحصل من إصدار أسهم
		(XX)	(XX)	XX	مشتريات (مبيعات) أسهم خزينة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>(XX)</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	الرصيد في آخر السنة المالية الحالية

يبلغ رأس المال المصرح به ..... جنيه في آخر السنة المالية المنتهية في ... بقيمة أسمية .... جنيه

للسهم مقابل رأس مال مقداره ..... جنيه في تاريخ المقارنة وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل .

يقوم البنك بشراء وبيع أسهمه في إطار نشاطه في المتاجرة بالأسهم طبقاً للنظام الأساسي للبنك وبما

يتفق في جميع النواحي مع أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم

٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ومتطلبات الهيئة العامة لسوق المال . ويتم معالجة تلك الأسهم خصماً من حقوق الملكية.

الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع أو استرداد أسهم الخزينة يتم إضافتها أو تحميلها علي بند علاوة الإصدار

ضمن الاحتياطي القانوني . وفي نهاية السنة المالية بلغ عدد أسهم الخزينة القائمة ..... سهم مقابل .....

سهم في تاريخ المقارنة .

## خيار الأسهم

يقدم البنك خيارات شراء أسهم للمديرين والعاملين التي تزيد مدة خدمتهم عن ..... سنة . ويقل سعر الممارسة للخيار الممنوح بنسبة .... % عن السعر السوقي للأسهم في تاريخ المنح . وجميع الخيارات مشروطة ببقاء العامل في الخدمة لمدة .... سنة (فترة الاستحقاق Vesting Period) . ويصبح حق الخيار قابلاً للممارسة بعد ... سنة من تاريخ المنح بشرط تحقيق البنك للأرباح المستهدفة؛ وتبلغ الفترة التعاقدية للخيارات .... سنة ، ولا يوجد على البنك التزام قانوني أو استدلالي لإعادة شراء عقود الخيار أو تسويتها نقداً.

### تتلخص الحركة علي عدد خيارات الأسهم القائمة كما يلي:

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>خيار أسهم</u>	<u>خيار أسهم</u>	
XX	XX	الرصيد في أول السنة المالية
XX	XX	ممنوح
(XX)	(XX)	مستخدم
<u>(XX)</u>	<u>(XX)</u>	ملغي
<u>XX</u>	<u>XX</u>	الرصيد في آخر السنة المالية

تم منح خيار الأسهم في ..... بسعر ..... جنيهه للسهم مقابل ..... جنيهه للسهم في سنة المقارنة وتستحق

في ..... بلغ الخيار المستخدم في ..... عدد ..... سهم مقابل عدد ..... سهم في تاريخ المقارنة .

تتمثل خيارات الأسهم القائمة في آخر السنة المالية فيما يلي:

سنة المقارنة	السنة الحالية	سعر الممارسة	تاريخ انتهاء الخيار
<u>خيار أسهم</u>	<u>خيار أسهم</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	Xx	٢٠٠ X .....
XX	XX	Xx	٢٠٠ X .....
XX	XX	Xx	٢٠٠ X .....
XX	XX	Xx	٢٠٠ X .....
<u>XX</u>	<u>XX</u>	Xx	٢٠٠ X .....
<u>XX</u>	<u>XX</u>		

بلغت القيمة العادلة للخيارات الممنوحة خلال الفترة ..... جنيه مقابل .... جنيه خلال سنة المقارنة ، وذلك باستخدام نموذج بلاك-شولز للتقييم. وتمثلت أهم مدخلات نموذج التقييم في سعر السهم بمبلغ ..... جنيه للسهم مقابل ..... جنيه للسهم في تاريخ المنح وسعر الممارسة المبين أعلاه، والانحراف المعياري للعائد المتوقع على سعر السهم بنسبة ... % مقابل ..... % في تاريخ المقارنة ، وأعمار الخيارات المبينة أعلاه ، ومعدل العائد السنوي الخالي من المخاطر بسعر ...% مقابل .... % في تاريخ المقارنة ، وقد تم قياس تذبذب السعر (Volatility) بالانحراف المعياري للعائد المتوقع على سعر السهم على أساس التحليل الإحصائي للسعر اليومي للسهم على مدار الثلاث سنوات السابقة .

## ٤٢ - الاحتياطات والأرباح المحتجزة

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>الاحتياطات</u>
XX	XX	احتياطي المخاطر البنكية العام
XX	XX	احتياطي قانوني
XX	XX	سندات قابلة للتحويل
XX	XX	فروق ترجمة عملات أجنبية
XX	XX	احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع
XX	XX	احتياطي تغطية مخاطر التدفقات النقدية
—	—	
XX	XX	إجمالي الاحتياطات في آخر السنة المالية
==	==	
<u>وتتمثل الحركة على الاحتياطات فيما يلي :</u>		
		(أ) <u>احتياطي المخاطر البنكية العام</u>
	XX	الرصيد في أول السنة المالية
XX	XX	محول من (الي) الأرباح المحتجزة
—	—	
XX	XX	الرصيد في آخر السنة المالية
==	==	

تقضى تعليمات البنك المركزي المصري بتكوين احتياطي المخاطر البنكية العام لمقابلة المخاطر غير

المتوقعة ، ولا يتم التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري.

السنة الحالية سنة المقارنة

جنيه جنيه

XX XX

(XX) (XX)

XX XX

XX XX

XX XX

XX XX

**(ب) احتياطي قانوني**

الرصيد في أول السنة المالية

المستخدم

محول من أرباح السنة

علاوة إصدار - قيمة الخدمات المقدمة من العاملين بموجب لوائح خيار الأسهم للعاملين

علاوة إصدار - قيمة فروق أسعار مشتريات (مبيعات) أسهم خزينة

الرصيد في آخر السنة المالية

وفقاً للقوانين المحلية يتم احتجاز ٥% من صافي أرباح السنة لتغذية احتياطي غير قابل للتوزيع

وذلك حتى يبلغ رصيده ما يعادل ١٠٠% من رأس المال .

السنة الحالية سنة المقارنة

جنيه جنيه

XX

XX

XX

XX

XX

(XX)

XX

**(ج) مكونات حقوق الملكية من سندات قابلة للتحويل**

الرصيد في أول السنة المالية

أثر فصل مكونات حقوق الملكية على الأدوات المالية المركبة في أول يناير ٢٠٠٩

إصدار سندات في ..... (إيضاح ٣٣)

ضرائب الدخل المؤجلة عن مكونات التحويل (إيضاح ٣٨)

الرصيد في آخر السنة المالية

**(د) فروق ترجمة عملات أجنبية**

الرصيد في أول السنة المالية

فروق تقييم

الرصيد في آخر السنة المالية

**(هـ) احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع**

الرصيد في أول السنة المالية

صافي أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة (إيضاح ٢٤)

يخصم: ضرائب الدخل المؤجلة (إيضاح ٣٨)

صافي الأرباح والخسائر المحولة إلى قائمة الدخل نتيجة الاستبعاد (إيضاح ٢٤)

الخسارة المحولة إلى قائمة الدخل نتيجة الاضمحلال

يخصم: ضرائب الدخل المؤجلة (إيضاح ٣٨)

الرصيد في آخر السنة المالية

**(و) احتياطي تغطية مخاطر التدفقات النقدية**

(بالجنيه)		
الإجمالي	عقود الخيار	مبادلة عملات
XX	XX	XX
الرصيد في .... X ٢٠٠ ( أول سنة المقارنة ) الحركة خلال سنة المقارنة		
XX	XX	XX
أرباح التغيرات في القيمة العادلة المُحملة علي حقوق الملكية يخصم: ضرائب الدخل المؤجلة (إيضاح ٣٨ )		
(XX)	(XX)	(XX)
XX	XX	XX
<b>خسائر تم استبعادها من حقوق الملكية وإدراجها ضمن :</b>		
(XX)	(XX)	(XX)
صافي أرباح المتاجرة		
(XX)	(XX)	(XX)
ضرائب الدخل المؤجلة (إيضاح ٣٨ )		
XX	XX	XX
<b>الرصيد في آخر سنة المقارنة</b>		
XX	XX	XX
<u>يتمثل في:</u>		
XX	XX	XX
- إجمالي قيمة الأرباح والخسائر		
(XX)	(XX)	(XX)
- يخصم: ضرائب الدخل المؤجلة (إيضاح ٣٨ )		
XX	XX	XX
<b>الحركة خلال السنة الحالية</b>		
XX	XX	XX
أرباح التغيرات في القيمة العادلة المُحملة علي حقوق الملكية يخصم: ضرائب الدخل المؤجلة (إيضاح ٣٨ )		
(XX)	(XX)	(XX)
XX	XX	XX
<b>خسائر تم استبعادها من حقوق الملكية وإدراجها ضمن:</b>		
(XX)	(XX)	(XX)
صافي أرباح المتاجرة		
(XX)	(XX)	(XX)
ضرائب الدخل المؤجلة (إيضاح ٣٨ )		
XX	XX	XX
<b>الرصيد في آخر السنة الحالية</b>		
XX	XX	XX
<u>يتمثل في:</u>		
XX	XX	XX
- إجمالي قيمة الأرباح والخسائر		
(XX)	(XX)	(XX)
- يخصم: ضرائب الدخل المؤجلة (إيضاح ٣٨ )		
XX	XX	XX

### (ز) الأرباح المحتجزة\*

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	الحركة علي الأرباح المحتجزة :
XX	XX	الرصيد في أول السنة المالية
(XX)	(XX)	صافي أرباح السنة المالية
(XX)	(XX)	توزيعات السنة المالية السابقة
(XX)	(XX)	حصة العاملين في الأرباح
(XX)	(XX)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(XX)	(XX)	محول إلي احتياطي المخاطر البنكية العام
(XX)	(XX)	محول إلي الاحتياطي القانوني
<u>(XX)</u>	<u>(XX)</u>	محول إلى الاحتياطيات الأخرى (يذكر بالتفصيل)
<u>XX</u>	<u>XX</u>	الرصيد في آخر السنة المالية

### ٤٣ - توزيعات الأرباح

لا يتم تسجيل توزيعات الأرباح قبل أن يتم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين. ويقترح مجلس الإدارة على الجمعية المزمع عقدها بتاريخ .... أن يتم توزيع ..... جنيه للسهم الواحد عن سنة ... بإجمالي مبلغ .... جنيه (بلغت التوزيعات الفعلية ..... جنيه للسهم الواحد بإجمالي .... جنيه عن سنة المقارنة) بالإضافة إلى توزيعات الأرباح على المساهمين ، يقترح مجلس الإدارة - وفقاً لنظام البنك الأساسي - على الجمعية العامة للمساهمين المقبلة توزيع مبلغ .... جنيه للعاملين حصة في الأرباح ومبلغ ..... جنيه مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة (بلغت التوزيعات الفعلية .... جنيه للعاملين ومبلغ .... جنيه مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن سنة المقارنة) لم يتم الاعتراف في هذه القوائم المالية بهذا القرار وسوف يتم إثبات توزيعات الأرباح على المساهمين وكذلك حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة ضمن حقوق الملكية توزيعاً من الأرباح المحتجزة في السنة المالية المنتهية في .....

\* يذكر أية آثار للتغيرات في السياسات المحاسبية بالتفصيل .

#### ٤٤ - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية (ضمن إيضاح ١٦)
XX	XX	أرصدة لدي البنوك (ضمن إيضاح ١٧)
<u>XX</u>	<u>XX</u>	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى (ضمن إيضاح ١٨)
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

#### ٤٥ - أرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة\*

تتمثل الحركة علي ارباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة الناتجة عن اقتناء بعض المشتقات المالية فيما يلي :

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	الرصيد في أول السنة المالية
XX	XX	إضافات عن تعاملات جديدة
(XX)	(XX)	المُحمل علي قائمة الدخل خلال السنة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	الرصيد في آخر السنة المالية

\* إذا سبق وقام البنك بتطبيق قواعد الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة ، يتم الإفصاح عنها في أرقام المقارنة ٠ وفي الحالات الأخرى ، يتم التطبيق لهذه القواعد من أول يناير ٢٠٠٩ .

٤٦ - التزامات عرضية وارتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في .... ولم يتم تكوين مخصص لتلك القضايا حيث أنه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها .

(ب) ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية ... جنيه في .... مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة متمثلة في مشتريات مباني ومعدات و..... وتوجد ثقة كافية لدي الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

(ج) ارتباطات عن قروض و ضمانات وتسهيلات

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن قروض و ضمانات وتسهيلات فيما يلي:

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	ارتباطات عن قروض
XX	XX	الأوراق المقبولة
XX	XX	خطابات ضمان
XX	XX	اعتمادات مستندية استيراد
<u>XX</u>	<u>XX</u>	اعتمادات مستندية تصدير
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

### (د) ارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي

يبلغ مجموع الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار عن عقود إيجار تشغيلي غير قابلة للإلغاء وفقاً لما يلي :

السنة الحالية	سنة المقارنة	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	لا تزيد عن سنة واحدة
XX	XX	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات
<u>XX</u>	<u>XX</u>	أكثر من خمس سنوات
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

### ٤٧ - معاملات مع أطراف ذوى علاقة

يتبع البنك الشركة الأم بنك ..... ( اسم الدولة) التي تمتلك .... % من الأسهم العادية. أما باقي النسبة ( ... %) فهي مملوكة لمساهمين آخرين .

تم الدخول في العديد من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من خلال النشاط العادي للبنك ، ويتضمن ذلك القروض والودائع ومبادلات العملات الأجنبية. ولا يوجد تعاملات مع الشركة الأم\* فيما عدا السداد لتوزيعات الأسهم العادية.

وتتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوى العلاقة في نهاية السنة المالية فيما يلي :

### (أ) القروض والتسهيلات لأطراف ذوى علاقة

شركات تابعة وشقيقة		أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين**		قروض وتسهيلات للعملاء
سنة المقارنة	السنة الحالية	سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	XX	XX	القروض القائمة في أول السنة المالية
XX	XX	XX	XX	القروض الصادرة خلال السنة المالية
<u>(XX)</u>	<u>(XX)</u>	<u>(XX)</u>	<u>(XX)</u>	القروض المحصلة خلال السنة المالية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	القروض القائمة في آخر السنة المالية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	عائد القروض

\* يتم الإفصاح عما إذا كان هناك معاملات مع الشركة الأم أو الشركات التي يمكن لها ممارسة نفوذ أو سيطرة بطريق مباشر أو غير مباشر على البنك .

\*\* يراعى في القروض الممنوحة لأعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين - بخلاف أعضاء مجلس الإدارة - أحكام المادة (٦١) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وتعليمات البنك المركزي المصري ذات الصلة وأحكام قانون الشركات وأن تتم وفقاً لذات الأسس التي يتم التعامل وفقاً لها مع كافة العملاء .

- لا توجد مخصصات مكونة للقروض الممنوحة للأطراف ذوى العلاقة (سنة المقارنة ... ) \* .
- القروض الممنوحة لأعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين خلال السنة البالغة .... جنيهه مقابل ... جنيهه خلال سنة المقارنة تسدد ..... شهريا ولمدة ..... بمعدل عائد .... % (مقابل عائد .... % فى سنة المقارنة ) ، والقروض والتسهيلات المشار اليها مضمونة بأسهم مقيدة ببورصة الأوراق المالية. وقد بلغت القيمة العادلة لتلك الأسهم .... جنيهه ( مقابل .... جنيهه فى سنة المقارنة ) .
- القروض والتسهيلات الممنوحة للشركات الشقيقة (التابعة) بدون ضمان ، وهى ذات عائد متغير وتسترد عند الطلب .

**(ب) ودائع من أطراف ذوى علاقة**

أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين		شركات تابعة وشقيقة		
السنة الحالية	سنة المقارنة	السنة الحالية	سنة المقارنة	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
XX	XX	XX	XX	المستحق للعملاء
				الودائع في أول السنة المالية
				الودائع التي تم ربطها خلال السنة المالية
XX	XX	XX	XX	الودائع المستردة خلال السنة المالية
(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	الودائع في آخر السنة المالية
XX	XX	XX	XX	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
XX	XX	XX	XX	

الودائع السابقة بدون ضمان ، وتحمل عائد متغير وتسترد عند الطلب.

\* إذا وجدت مخصصات لأرصدة هذه القروض ، يجب ذكرها مع بيان المبالغ التى تم تحميلها / ردها على قائمة الدخل .

(ج) معاملات أخرى مع الأطراف ذوى العلاقة

أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين		شركات تابعة وشقيقة		
السنة الحالية	سنة المقارنة	السنة الحالية	سنة المقارنة	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
XX	XX	XX	XX	إيرادات الأتعاب والعمولات
XX	XX	XX	XX	ضمانات صادرة عن البنك

تم إصدار الضمانات السابقة من قبل البنك للشركات الشقيقة عن القروض قصيرة الأجل ضمن النشاط العادي للبنك.

(د) مزايا مجلس الإدارة والإدارة العليا

السنة الحالية	سنة المقارنة	
جنيه	جنيه	
XX	XX	المرتبات والمزايا قصيرة الأجل
XX	XX	ترك الخدمة (نظم المعاشات)
XX	XX	الأسهم الممنوحة في اطار مزايا للعاملين وفقا للوائح المزايا
XX	XX	

٤٨- الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية

يراعى الإفصاح عن أى أحداث لاحقة لتاريخ القوائم المالية التي قد تؤثر على تلك القوائم .

٤٩- صندوق استثمار بنك ..... (ذو العائد الدورى والنمو الرأسمالى) :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة ..... لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ..... وثيقة قيمتها ..... جنيه خُصص للبنك ..... وثيقة منها ( قيمتها الاسمية ..... جنيه) لمباشرة نشاط الصندوق .

وقد قام البنك بشراء عدد ..... وثيقة بمبلغ ..... جنيه بلغت قيمتها الاستردادية فى تاريخ الميزانية  
..... جنيه •

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة فى تاريخ الميزانية ..... جنيه كما بلغت وثائق الصندوق  
القائمة فى ذات التاريخ ..... وثيقة •

وطبقاً لعقد ادارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك ..... على أتعاب وعمولات  
مقابل اشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الادارية الأخرى التى يؤديها له ، وقد بلغ اجمالى  
العمولات ..... جنيه عن السنة المالية المنتهية فى ..... أدرجت ضمن بند ايرادات  
الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل ، وقد بلغ عائد مساهمة البنك فى الصندوق .....  
جنيه أدرج ضمن بند توزيعات الأرباح بقائمة الدخل •

## الفصل الثالث

قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك



## الفصل الثالث

### قواعد إعداد وعرض القوائم المالية للبنوك

#### أولاً : الاعتبارات العامة

#### ١. سلامة وعدالة العرض والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية :

- يجب أن تُعبر القوائم المالية بوضوح عن المركز والأداء المالي والتدفقات النقدية للبنك. وفي جميع الأحوال يتحقق العرض السليم للقوائم المالية إذا ما تم تطبيق قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري ، وفيما لم يرد بشأنه تعليمات خاصة من البنك المركزي المصري ، يتم تطبيق معايير المحاسبة المصرية تطبيقاً سليماً مع توفير الإفصاحات الإضافية متى كانت ضرورية.

#### ٢. الاستمرارية

- يراعى عند إعداد القوائم المالية ، أن تقوم الإدارة بإجراء تقييم لقدرة البنك على الاستمرار. ويجب أيضاً إعداد القوائم المالية على أساس استمرار البنك ما لم تكن لدى الإدارة النية لتصفية البنك أو التوقف عن التعامل أو أنه لا بديل أمامها سوى أن تفعل ذلك.

- إذا كانت الإدارة على دراية عند تقييمها لقدرة البنك على الاستمرار بوجود عدم تأكد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تُلقى بالشكوك على قدرة البنك على الاستمرار، فيجب الإفصاح عن مظاهر عدم التأكد ، وعند إعداد القوائم المالية

طبقاً لأساس مخالف لفرض الاستمرارية يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة ، بالإضافة إلى الإفصاح عن الأساس الذي تم استخدامه في إعداد القوائم المالية والسبب الذي من أجله تم اعتبار البنك منشأة غير مستمرة .

### ٣. أساس الاستحقاق المحاسبي

على البنك إعداد قوائمه المالية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي فيما عدا معلومات التدفقات النقدية و الحالات التي تسمح بها معايير المحاسبة المصرية .

### ٤. الثبات في العرض

- يجب تطبيق افتراض الثبات عند عرض وتبويب البنود في القوائم المالية من سنة مالية إلى السنة التي تليها ما لم يحدث تغير ملموس في طبيعة عمليات البنك أو اتضح من دراسة عرض القوائم المالية أن تغيير أسلوب العرض والتبويب يسفر عن عرض أكثر ملاءمة للأحداث والمعاملات وذلك بالنظر إلى شروط اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٥) أو يتطلب معيار محاسبة مصري آخر أو تعليمات من البنك المركزي المصري إجراء تغيير في العرض.

### ٥. الأهمية النسبية

يجب عرض كل بند من البنود ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل في القوائم المالية. أما البنود غير الهامة فيتم تجميعها مع البنود التي لها طبيعة أو أهمية مشابهة ولا يتطلب الأمر عرضها كل على حدة.

## ٦. المقاصة

- لا يجب إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات أو الإيرادات والمصروفات ما لم يكن ذلك مطلوباً أو مسموحاً به بمقتضى معيار محاسبة مصري أو طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري .

- لا يتم إجراء المقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات، ويستثنى من ذلك ما يتعلق منها بعمليات تغطية المخاطر أو بالأصول والالتزامات التي تم إجراء مقاصة بينها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٥).

## ٧. عملة التعامل والعرض

- عملة التعامل هي العملة التي يتم استخدامها داخل البيئة الاقتصادية الأساسية التي يمارس فيها البنك أنشطته.

- البيئة الاقتصادية الأساسية التي يمارس بها البنك هي البيئة التي يقوم البنك فيها بتوليد واستخدام النقدية. ويمثل الجنيه المصري عملة التعامل للبنوك العاملة في جمهورية مصر العربية ، إلا أنه يمكن للعوامل الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) " آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية " أن توفر أدلة أفضل عند تحديد عملة التعامل للبنك.

- يجب تحديد عملة التعامل لكل وحدة اقتصادية مستقلة من وحدات مجموعة البنك مثل الفروع الخارجية والشركات التابعة والشركات الشقيقة داخل أو خارج جمهورية مصر العربية .

- تعكس عملة التعامل للبنك المعاملات والأحداث والظروف الأساسية ذات الصلة به ، وبناء على ذلك فبمجرد أن يتم تحديد عملة التعامل فلا يتم تغييرها إلا إذا حدث تغيير في تلك المعاملات والأحداث والظروف الأساسية. عندما يكون هناك تغيير في عملة التعامل للبنك ، يجب عليه أن يُطبق إجراءات الترجمة التي تنطبق على عملة التعامل الجديدة مستقبلياً وذلك من تاريخ التغيير.

- عملة العرض هي العملة التي تُعرض بها القوائم المالية للبنك. ويجب على البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية أن تعرض قوائمها المالية المجمعة والمستقلة بذات العملة التي تم تحديدها عملةً للتعامل .

#### ٨. المعلومات المقارنة

- يجب الإفصاح عن معلومات المقارنة الخاصة بالسنة السابقة لكل المعلومات الرقمية في القوائم المالية ما لم يتطلب معيار محاسبة مصري أو يسمح بخلاف ذلك ، ويجب إدراج معلومات المقارنة سرداً ووصفاً إذا ارتبط ذلك بفهم القوائم المالية للسنة الحالية.

- يجب إعادة تبويب أرقام المقارنة إذا تم تعديل عرض أو تبويب البنود في القوائم المالية ما لم يتعذر ذلك وإذا قام البنك بإعادة التبويب يكون عليه الإفصاح عن:

● طبيعة إعادة التبويب.

● قيمة كل بند أو مجموعة البنود التي تم إعادة تبويبها.

● سبب إعادة التبويب.

- عندما يتعذر عملياً إعادة تبويب أرقام المقارنة يجب على البنك الإفصاح عن:

- سبب تعذر إعادة التبويب.
- طبيعة التسويات التي كان من الواجب إجراؤها إذا كان قد تم إعادة التبويب.

#### ٩. تحديد القوائم المالية

- يجب تحديد القوائم المالية وفصلها بشكل واضح عن المعلومات الأخرى الواردة في تقرير الإدارة .

- يجب تحديد كل مكون من مكونات القوائم المالية تحديداً ووضوحاً. وبالإضافة الى ذلك ، يجب عرض المعلومات الآتية بشكل بارز ويتم تكرارها كلما دعت الضرورة الى ذلك حتى يتم فهم المعلومات المعروضة بشكل سليم:

- اسم البنك أو أية وسيلة أخرى لتعريفه .
- تحديد ما إذا كانت القوائم المالية تغطي بنك بمفرده أو مجموعة من المنشآت .
- تحديد تاريخ الميزانية والسنة التي تغطيها القوائم المالية الأخرى .
- عملة العرض .
- مستوى الدقة (التقريب) الذي روعى عند عرض الأرقام في القوائم المالية كأن تُعرض الأرقام بالألف جنيه .

### اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية\*

- عند تطبيق أى معيار أو تفسير محاسبى بشكل محدد على أية معاملة أو حدث أو ظرف ، يكون من الضروري تحديد السياسة أو السياسات المحاسبية المطبقة على البند وذلك بتطبيق المعيار أو التفسير ذو الصلة مع الأخذ فى الاعتبار أية قواعد تصدر عن البنك المركزي المصري .

- في حالة عدم وجود معيار أو تفسير محاسبى يمكن تطبيقه بشكل محدد على معاملة أو حدث أو ظرف ، يكون على الإدارة أن تتخذ ما تراه لوضع وتطبيق سياسة محاسبية تؤدي إلى معلومات تتسم بأنها:

• مناسبة لاحتياجات مستخدمى القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

• يمكن الاعتماد عليها حيث أنها تجعل القوائم المالية :-

★ تعبر بدرجة موثوق بها عن المركز المالى ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للبنك.

★ تعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملات وطبيعتها والأحداث والظروف الأخرى

وليس مجرد الشكل القانونى.

★ محايدة (خالية من التحيز).

★ تتسم بالحرص.

★ كاملة فى كافة جوانبها الهامة.

---

\* يرجى الرجوع إلى الايضاح الوارد ص " ج " من التقديم .

- عند تطبيق ما تقدم تقوم إدارة البنك بالنظر في مدى تطبيق المصادر التالية على الترتيب :
- شروط وإرشادات المعايير والتفسيرات التي تتعامل مع موضوعات مشابهة ذات صلة.
  - التعريفات وأسس الاعتراف ومفاهيم القياس للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات كما ورد في إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- ويجوز للإدارة أن تراجع أحدث الإصدارات الصادرة عن الجهات الأخرى المنوطة بوضع معايير محاسبية التي تنتهج إطار ومفاهيم مماثلة لتطوير ووضع المعايير المحاسبية في حدود عدم التعارض مع المصادر المشار إليها .
- عندما يترتب على التطبيق المبدئي لأي معيار أو تفسير أو إرشاد محاسبى تأثير على السنة الحالية أو أية سنة سابقة ويكون من المتعذر عملياً تحديد قيمة ذلك التأثير أو أن يكون لهذا التطبيق تأثير على السنوات المستقبلية ، عندئذ يقوم البنك بالإفصاح عما يلي :-
- إسم المعيار أو التفسير أو الإرشاد.
  - أن التغيير في السياسة المحاسبية يتم طبقاً للأحكام الانتقالية للمعيار إن أمكن ذلك.
  - طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية.
  - وصف الأحكام الانتقالية إن أمكن ذلك.

- الأحكام الانتقالية التي قد يكون لها تأثير على السنوات المستقبلية إن أمكن ذلك.
- قيمة التسويات / التأثير بالنسبة للسنة الحالية وأية سنة سابقة تم عرضها - فى حدود ما يمكن - وذلك فيما يتعلق بما يلي:
- ★ كل بند بالقوائم المالية تم تأثيره .
- ★ الإفصاح عن قيمة التسويات / التأثير بالنسبة لكل من نصيب السهم الأساسى والمخفض فى الأرباح .
- قيمة التسويات / التأثير المرتبط بالسنوات السابقة لتلك الفترات التى يتم عرضها إن أمكن ذلك.
- إذا تعذر عملياً التطبيق بأثر رجعى وذلك بالنسبة لأية سنة / سنوات سابقة على السنوات التى يتم عرضها ، يتم الإفصاح عن الظروف التى أدت إلى وجود هذا الظرف أو الحالة مع بيان كيفية وتوقيت تطبيق التغيير فى السياسة المحاسبية.
- ولا تحتاج القوائم المالية عن السنوات اللاحقة إلى تكرار هذه الإفصاحات.
- عندما يكون للتغيير الاختيارى فى السياسة المحاسبية تأثير على السنة الحالية أو أية سنة سابقة أو فى حالة أن يكون هذا التأثير موجود مع تعذر تحديد قيمته أو فى حالة أن يكون لهذا التغيير تأثير على السنوات المستقبلية ، عندئذ يقوم البنك بالإفصاح عما يلي:
- طبيعة التغيير فى السياسة المحاسبية.

- الأسباب التي تفسر أن تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة يقدم معلومات أكثر مصداقية وموضوعية.
- بالنسبة للسنة الحالية وأية سنة سابقة يتم عرضها ، وفي حدود الممكن، يتم الإفصاح عن قيمة التسويات / التأثير بالنسبة لما يلي :-
  - ★ كل بند بالقوائم المالية تم تأثيره.
  - ★ الإفصاح عن نصيب السهم الأساسي والمخفض في الأرباح.
- قيمة التسويات / التأثير المرتبط بالسنة السابقة على السنوات التي يتم عرضها في حدود ما يمكن.
- في حالة تعذر التطبيق بأثر رجعي عملياً بالنسبة لسنة سابقة محددة ، أو بالنسبة لسنوات سابقة على السنوات التي يتم عرضها ، يتم الإفصاح عن الظروف التي أدت إلى ذلك وبيان كيفية وتوقيت تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية، ولا تحتاج القوائم المالية عن السنوات اللاحقة إلى تكرار هذه الإفصاحات.
- في حالة عدم قيام البنك بتطبيق معيار أو تفسير جديد قد صدر ولم يتم سريانه، يقوم البنك بالإفصاح عما يلي :
  - هذه الحقيقة.
  - المعلومات المعروفة أو التي يمكن تقديرها بشكل معقول المرتبطة بتقدير التأثير المحتمل لتطبيق المعيار أو التفسير الجديد على القوائم المالية للبنك في سنة التطبيق الأولى.

### ثانياً : الأصول

#### ١. نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية

يتضمن بند النقدية والأرصدة لدى البنوك المركزية البنود الفرعية المبينة أدناه:

##### أ. نقدية

وتشتمل على :

- النقدية بالخرائن بعملة التعامل والعملات الأجنبية.
- النقدية بالطريق.
- الشيكات والحوالات المشتراة التي تستحق الدفع بالإطلاع المسحوبة على بنوك وجهات أخرى ، وكذا الشيكات السياحية المشتراة ، وفي حالة رفض أو فقد أي من هذه الشيكات تُستبعد قيمتها من هذا البند وتدرج في حساب فرعي ضمن بند "أصول أخرى".

ولا تشتمل النقدية على :

- الشيكات والحوالات المشتراة التي تحمل تواريخ لاحقة حيث تعتبر من قبيل الأوراق التجارية المخصومة ويتم إدراجها ضمن البند الفرعي قروض وتسهيلات للبنوك أو العملاء بحسب الخاصم
- الشيكات المشتراة التي تحمل تواريخ لاحقة المسحوبة من العملاء على حساباتهم بالبنك حيث تعتبر في حكم السندات الإذنية المخصومة المحررة لأمر البنك الخاصم، ويتم إدراجها ضمن البند الفرعي قروض وتسهيلات للعملاء .
- العملات التذكارية والسبائك الذهبية ، ويتم إدراجها ضمن بند أصول أخرى .

##### ب. الاحتياطي الإلزامي لدى البنوك المركزية

ويقتصر على المبالغ المودعة لدى البنوك المركزية في إطار قواعد حساب نسبة الاحتياطي الإلزامي وفقاً للقوانين السارية في البلاد التي يعمل فيها البنك وفروعه .

ويجب الإفصاح عن البنود التي تحمل عائد وعن نوع العائد (متغير/ ثابت). ويجب تجميع البنود التي تدخل ضمن النقدية وما في حكمها في قائمة التدفقات النقدية مع بعضها ومراعاة أن الاحتياطي الإلزامي لدى البنوك المركزية لا يدخل ضمنها.

## ٢ - أرصدة لدى البنوك

### أ- حسابات جارية وودائع تحت الطلب لدى البنوك

وتتمثل في الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب لدى البنوك المحلية والخارجية (بخلاف البنوك المركزية) والعملات الأجنبية تحت البيع لدى البنوك الخارجية .

### ب- الأرصدة لدى البنوك المركزية بخلاف إيداعات الاحتياطي الإلزامي

وتمثل كافة الأرصدة المودعة مع البنك المركزي المصري ، وأية إيداعات للبنك مع البنوك المركزية الأخرى مباشرة أو من خلال الفروع التي تعمل خارج مصر؛ وذلك كله باستثناء الودائع المودعة في إطار قواعد حساب نسبة الاحتياطي الإلزامي وفقاً للقوانين السارية في البلاد التي يعمل فيها البنك وفروعه.

## ٣. أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى

وتتمثل في أذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى القابلة للخصم لدى البنوك المركزية التي لا تزيد مدة استحقاقها عن سنة. ويجب الإفصاح عن البلد التي أصدرت تلك الأدوات المالية مع تحليلها وفقاً لتواريخ استحقاقها مقارنة بتاريخ اقتنائها إلى تلك التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اقتنائها التي تظهر ضمن النقدية وما في حكمها، وتلك التي تستحق بعد أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ اقتنائها. وتظهر أذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى في الميزانية بالصافي بعد خصم رصيد العائد الذي لم يستحق بعد في تاريخ الميزانية .

#### ٤. قروض وتسهيلات للبنوك

وتشمل كافة أنواع القروض المقدمة للبنوك سواء في شكل اعتمادات بالحسابات الجارية أو قروض ذات أجل ثابت أو سندات إذنية.

ويجب تجميع البنود التي تدخل ضمن النقدية وما في حكمها في قائمة التدفقات النقدية مع بعضها ، كما يجب تحليل القروض والتسهيلات للبنوك ما بين أرصدة متداولة (بدون تاريخ استحقاق والتي تستحق خلال سنة من تاريخ الميزانية) وأرصدة غير متداولة (التي تستحق بعد أكثر من سنة).

وتظهر القروض والتسهيلات للبنوك في الميزانية بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال في القيمة ، ويتم إجراء تحليل لحركة مخصص خسائر الاضمحلال بحيث يعرض الرصيد في أول السنة ، وعبء/(رد) الاضمحلال خلال السنة ، والمبالغ التي تم إعدامها خلال السنة لعدم التحصيل، والمبالغ التي تم تحصيلها خلال السنة من المبالغ التي سبق إعدامها ، وذلك وصولاً إلى رصيد آخر السنة .

#### ٥. قروض وتسهيلات للعملاء

وتتضمن المبالغ الممنوحة فعلاً للمقترضين المقيدة على حساباتهم دون المبالغ التي لم تُستخدم من حدود القروض المصرح بها لهم ، وأرصدة سلفيات العاملين والأرصدة المدينة بحسابات ودائع العملاء ، وتظهر في الميزانية بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال في القيمة . ولا يجوز الخصم من أرصدة القروض والتسهيلات للعملاء بأية أرصدة دائنة للعملاء في هيئة ودائع أو حسابات جارية أو أية طبيعة أخرى . وتشمل الأوراق التجارية التي تخصم للعملاء وتلك التي يُعاد خصمها للبنوك الأخرى، القروض المضمونة وغير المضمونة والسندات الأذنية المخصومة المحررة مباشرة لأمر البنك الخاص كما تشمل مدينو شراء أصول آلت للبنك وفاءً لديون .

وتشمل البنود الفرعية التالية :

أ- قروض وتسهيلات للأفراد

ويتم تقسيمها إلى حسابات جارية مدينة ، وبطاقات ائتمان ، وقروض شخصية لأجل، وقروض عقارية .

ب- قروض وتسهيلات للمؤسسات

ويتم تقسيمها لمؤسسات كبيرة ، ومؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم .

ويجب الإفصاح عن القروض والتسهيلات مبوبة إلى أرصدة متداولة وأرصدة غير متداولة .

## ٦. أصول مالية بغرض المتاجرة

يتضمن هذا البند الأصول المالية التي يتم اقتنائها بقيمة تساوي قيمتها العادلة في تاريخ

الاقتناء وتتوافر في الأسهم والسندات المدرجة بذلك البند كافة الخصائص التالية :

- أن تكون مدرجة في سوق أوراق مالية مصرية - الجدول الرسمي رقم (١) - أو أجنبية

بالنسبة للأسهم والسندات .

- أن يقتنيها البنك بصفة أساسية بغرض تحقيق أرباح من التعامل عليها بيعاً وشراءً في

الأجل القصير .

- وجود تعامل نشط عليها (من حيث الحجم وتكراريتها) خلال الثلاثة أشهر السابقة علي

الشراء من غير البنك مالك الاستثمار المالي .

- ألا يزيد عدد أوراق الاستثمار المدرجة بهذا البند بعد الشراء عن ٥% من عدد أوراق

الشركة المسجلة بسوق الأوراق المالية .

وبالنسبة للأصول الأخرى يشترط أن يكتنيتها البنك بصفة أساسية بغرض تحقيق أرباح من التعامل عليها

بيعاً وشراءً في الأجل القصير وأن يكون لها سوق ويمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به .

وبالتالي يمكن أن يشمل هذا البند البنود التالية متى توافرت فيها الشروط السابقة :

- الأسهم والسندات فيما عدا تلك التي ليس لها أسعار سوقية من خلال سوق أدوات مالية نشطة

التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بدقة يُعتمد عليها .

- محافظ الاستثمار التي تُدار بمعرفة الغير التي يتم إدارتها معاً ويوجد دليل على وجود معاملات

فعلية حديثة تؤيد الحصول على أرباح في الأجل القصير .

- وثائق الاستثمار التي تُصدرها صناديق الاستثمار بخلاف تلك التي يتعين علي البنك مُنشئ

الصندوق الاحتفاظ بها لحين انتهاء أجل الصندوق وفقاً لأحكام القانون .

- محافظ القروض والتسهيلات للبنوك أو للعملاء التي ينوي البنك ولديه القدرة علي المتاجرة فيها

وتمتاز كل منها بمخاطر متشابهة .

هذا ولا يتم إعادة تبويب أية مشتقه مالية نقلاً من مجموعة الأصول المالية بغرض المتاجرة أثناء

فترة الاحتفاظ بها أو سريانها .

واعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ فقط يجوز إعادة تبويب

الأصول المالية بغرض المتاجرة التي لم يعد الغرض من الاحتفاظ بها هو بيعها أو إعادة

شرائها في المستقبل القريب ( بالرغم من أنها قد تكون أُقتنيت أو تم تحملها أساساً بغرض

البيع أو إعادة الشراء في المستقبل القريب) ، حيث يتم إعادة تبويب الأصول المالية بقيمتها

العادلة في تاريخ إعادة التبويب إلى بند الأصول المالية المتاحة للبيع إذا

كان لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذا الأصل في المستقبل المنظور

أو إلى بند القروض والتسهيلات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إذا كان لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ به حتى تاريخ استحقاقه ، ولا يتم رد أية خسائر تم الاعتراف بها من قبل تاريخ إعادة التبويب ولا يتم الاعتراف بأية أرباح قبل ذلك التاريخ . وتصبح القيمة العادلة للأصل المالي في تاريخ إعادة التبويب هي التكلفة بالنسبة للأصول المالية المتاحة للبيع أو التكلفة المستهلكة بالنسبة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو للقروض والتسهيلات ، وما يعاد تبويبه بعد ذلك التاريخ وفقاً للقيمة في تاريخ شراء الاستثمار.

- بالنسبة للأصول المالية بغرض المتاجرة المُعاد تبويبها في الفترات التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠٠٩ ، يتم إعادة التبويب على أساس القيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب .
- في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أية أداة ماليه نقلاً إلى مجموعة الأصول المالية بغرض المتاجرة.

#### ٧. المشتقات المالية

تتمثل المشتقات المالية في أدوات مالية أو أية عقود أخرى تتضمن كل الخصائص

الثلاث التالية :

- تتغير قيمتها وفقاً للتغير في سعر عائد معين أو سعر أداة مالية معينة أو سعر سلعة أولية أو سعر صرف عملة أو مؤشر أسعار أو معدلات تصنيف ائتماني أو مؤشر ائتماني .
- لا تتطلب صافي استثمار أولى أو تتطلب صافي استثمار أولى ضئيل .
- يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي .

وتتضمن المشتقات المالية بجانب الأصول تلك الأدوات المالية المشتقة المقتناة سواء بغرض المتاجرة أو بغرض تغطية أي من مخاطر القيمة العادلة أو مخاطر التدفقات النقدية أو مخاطر صافي الاستثمار في عملية أجنبية .

وتمثل الأدوات المالية المشتقة المدرجة في هذا البند حقوقاً لها تأثير تحويل خطر مالي أو أكثر كامن في الأداة المالية الأصلية بين أطراف الأداة ، وبالتالي فعند نشأتها ، تعطى الأدوات المالية المشتقة البنك حقاً تعاقدياً لمبادلة الأصول مع طرف آخر بموجب شروط غالباً ما تكون في صالح البنك . كما لا تؤدي تلك المشتقات إلى تحويل الأداة المالية الأصلية عند نشأة العقد ، كما انه ليس من الضروري أن يحدث هذا التحويل عند استحقاق العقد. وقد تتضمن بعض الأدوات ، في آن واحد ، حقوقاً مختلفة ويتعين علي البنك في هذه الحالة الفصل بين تلك الحقوق وإثباتها منفصلة ضمن بند المشتقات المالية مع الإفصاح عن تلك البنود بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

ويتضمن بند المشتقات المالية علي سبيل المثال ما يلي :

- عقود مبادلة العملات الأجنبية.
- العقود الآجلة.
- العقود المستقبلية.
- عقود الخيار.
- عقود مبادلة سعر العائد.
- عقود شراء أو بيع البنود غير المالية التي يمكن تسويتها بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو عن طريق مبادلة الأدوات المالية.

## ٨. أصول مالية ميبوية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يتضمن هذا البند :

- الأصل المالى الذى قد ينشأ تضارب إذا تم قياس أحد مكوناته بالقيمة العادلة وقياس مكوناته الأخرى بالتكلفة المُستهلكة ومثال لذلك السندات القابلة للتحويل لذا يتم قياس الأصل المالى بالكامل بالقيمة العادلة وإدراج التغير فى القيمة العادلة بقائمة الدخل .
- الاستثمارات فى أدوات حقوق الملكية التى تقيّمها الإدارة بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس .
- الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها ، التى تحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التى تؤثر بشدة على التدفقات النقدية .

وبالتالى يشمل هذا البند البنود التالية متى توافرت فيها الشروط السابقة :

- أدوات دين
  - أدوات حقوق ملكية
  - قروض وتسهيلات للبنوك
  - قروض وتسهيلات للعملاء
- وفى جميع الأحوال لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المُقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولى كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

## ٩. الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

هي أصول غير مشتقة قام البنك بتحديد لها أصولاً متاحة للبيع عند الاقتناء ، وغير مبوبة ضمن أي من البنود التالية :

- قروض ومديونيات .
- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .
- أصول مالية بغرض المتاجرة .
- أصول مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .
- استثمارات في شركات تابعة وشقيقة .

## ١٠. الاستثمارات العقارية

يشمل هذا البند ما يلي ، مع مراعاة أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ، ويُفرد بند لهذه الاستثمارات في الميزانية إن وجدت :

- الأراضي المُحتفظ بها بهدف تحقيق ارتفاع في قيمتها على المدى البعيد وليس بغرض البيع في الأجل القصير .
- الأرض المُحتفظ بها لغرض مستقبلي غير محدد في الوقت الحاضر ، وتعتبر الأرض محتفظ بها بقصد زيادة قيمتها إذا لم يكن البنك قد قرر أنه سوف يستخدمها إما على هيئة عقارات مشغولة بمعرفته وإما لغرض البيع في المدى القريب .
- مبنى يملكه البنك ويتم تأجيره بموجب عقد إيجار تشغيلي واحد أو أكثر .
- مبنى خال محتفظ به كي يُؤجر بموجب عقد إيجار تشغيلي واحد أو أكثر .

ولا يشمل هذا البند ما يلي :

- عقارات مُحْتَفَظ بها بغرض البيع ضمن النشاط المُعتاد للبنك أو ضمن عملية الإنشاء والتطوير ، ومن أمثلة ذلك العقارات المقتناة فقط بغرض التصرف اللاحق فيها في المدى القريب أو لتطويرها وإعادة بيعها .
- عقارات تُنشأ أو تُطور نيابة عن الغير .
- العقارات المشغولة بمعرفة البنك ، بما في ذلك العقارات المُحتفظ بها للتطوير في المستقبل والاستخدام اللاحق كعقارات يُشغلها البنك أو العقارات التي يُشغلها العاملون ولا يدفعون إيجاراً بأسعار السوق .
- عقارات ما زالت تحت الإنشاء والتطوير .

#### ١١ . الاستثمارات المالية المُحتفظ حتى تاريخ الاستحقاق

يتضمن هذا البند استثمارات مالية - بخلاف المشتقات - يكون لها مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، وتشمل البنود التالية :

- السندات التي ينوي البنك الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، ولديه القدرة على ذلك .
- وثائق صناديق الاستثمار التي يتعين على البنك المنشئ لصندوق الاستثمار الاحتفاظ بها حتى تاريخ نهاية الصندوق طبقاً للقانون .

ولا يشمل هذا البند ما يلي :

- الاستثمارات المالية التي تم الاعتراف بها أولاً على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
  - الاستثمارات المالية التي ينوي البنك الاحتفاظ بها لفترة غير محددة .
  - الاستثمارات المالية التي يكون لدي البنك نية بيعها في ضوء ما يحدث من تغيرات تتعلق بوجه خاص بدرجة مخاطر الاستثمار أو وفقاً لاحتياجات السيولة لدي البنك .
  - ما قام البنك بتحديدده على أنه متاح للبيع .
  - ما ينطبق عليه تعريف القروض والمديونيات .
- ولا يمكن للبنك تبويب أي أصل مالي ضمن أصول مُحْتَفَظَ بها حتى تاريخ الاستحقاق إذا كان - خلال السنة المالية الجارية أو خلال السنتين الماليتين السابقتين - قد باع أو أعاد تبويب أية استثمارات ذات قيمة هامة مُحْتَفَظَ بها حتى تاريخ الاستحقاق قبل تاريخ استحقاقها .
- وتكون القيمة هامة قياساً لإجمالي الاستثمارات المُحْتَفَظَ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، ما لم يتوافر في البيع أو إعادة التبويب أحد الشروط التالية :
- أن يكون تاريخ الاستحقاق أو تاريخ استدعاء الأصل المالي قريباً (ثلاثة أشهر أو أقل قبل تاريخ الاستحقاق) بحيث لا يؤثر التغير في أسعار العائد تأثيراً جوهرياً على القيمة العادلة للأصل المالي . أو
  - أن يكون قد تم البيع أو إعادة التبويب بعد قيام البنك بتحصيل جزء جوهري من القيمة الأصلية للأصل المالي من خلال جدول الأجل المرتبط به (٩٠% أو أكثر من قيمة الاستثمار) أو من خلال السداد المُعَجَل . أو

- الارتباط بحدث استثنائي غير متكرر يفوق قدرة البنك على الاحتفاظ ولم يكن مُمكنًا للبنك توقعه بدرجة معقولة وذلك في الحالات التالية :

- التراجع الكبير في القدرة الائتمانية للجهة المُصدرة للسند .
- حدوث اندماج أو بيع قطاعات كبيرة من قبل الجهة المُصدرة للسند .
- تقرير البنك المركزي المصري مُتطلبات إضافية لمعيار كفاية رأس المال .

وفي حالة قيام البنك بإعادة تبويب أو بيع سندات مُحْتَفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في غير الحالات السابقة ، يُراعي ما يلي :

- يتعين علي البنك أن يقوم بإعادة تبويب كافة السندات المُحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلي بند الاستثمارات المالية المتاحة للبيع .

- يُحظر علي البنك تبويب أي سند ضمن بند الاستثمارات المالية المُحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق لمدة سنتين تاليتين .

## ١٢ . الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة

تتضمن الاستثمارات في الشركات التابعة تلك الاستثمارات التي بموجبها يكون للبنك سيطرة (تحكم) علي السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة المُستثمر فيها. ويفترض وجود السيطرة عندما يمتلك البنك سواء بطريق مباشر أو غير مباشر من خلال شركاته التابعة . ما يزيد عن نصف حقوق التصويت في تلك المنشأة فيما عدا تلك الحالات الاستثنائية التي يظهر فيها بوضوح أن تلك الملكية لا تمثل سيطرة .

وفي المقابل فإن سيطرة البنك تتوافر أيضاً عندما يمتلك البنك نصف أو أقل من حقوق التصويت

لمنشأة وذلك في الحالات التالية :

- التحكم في أكثر من نصف حقوق التصويت تطبيقاً للاتفاق مع المستثمرين الآخرين. أو
  - التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة وذلك بموجب قانون أو اتفاقية. أو
  - وجود سلطة لتعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو من في حكمهم وأن يكون لهذا المجلس وما في حكمه حق ممارسة السيطرة على المنشأة. أو
  - وجود سلطة ترجيح على أغلبية الأصوات في اجتماعات مجلس الإدارة أو من في حكمه. وأن يكون لهذا المجلس أو من في حكمه حق ممارسة السيطرة على المنشأة .
- ويجب إعادة تبويب الاستثمار في الشركة التابعة إلى الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أو إلى الشركات الشقيقة بحسب الأحوال عندما يفقد البنك سيطرته على هذه الشركة وذلك من خلال فقد قدرته على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بهدف الاستفادة من أنشطتها ، أو عند حدوث تغير في مستوى الملكية المطلقة أو النسبية ، أو عدم حدوثه مثل أن يفقد البنك السيطرة عندما تخضع الشركة التابعة لسيطرة الحكومة أو المحكمة أو المصفي القضائي ( السنديك) أو الجهة الرقابية ، كما يمكن أن يفقد البنك السيطرة أيضاً بناءً على اتفاق تعاقدي .
- وتتضمن الاستثمارات في الشركات الشقيقة تلك الاستثمارات التي بموجبها يكون للبنك القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المُستثمر فيها (نفوذ مؤثر) ولكن لا يصل هذا النفوذ إلي درجة السيطرة أو السيطرة المشتركة وبالتالي لا يتضمن هذا البند الحصة في المشروعات المشتركة .
- ويتم التعرف علي النفوذ المؤثر عندما يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر ، من خلال شركات تابعة ، ٢٠% أو أكثر من حقوق التصويت في الشركة المُستثمر فيها وبالتالي

يُفترض أن للبنك تأثيراً قوياً عليها إلا إذا ثبت عدم وجود هذا التأثير . وبالعكس ، إذا كان البنك يمتلك بطريق مباشر أو غير مباشر أقل من ٢٠% من حقوق التصويت في الشركة المُستثمر فيها ، فيُفترض أنه ليس له تأثيراً قوياً عليها إلا إذا ثبت وجود هذا التأثير .

كما يمكن أن يتم التعرف عادة على وجود تأثير قوى للبنك في شركة مُستثمر فيها من خلال

إحدى الطرق التالية :

- التمثيل في مجلس الإدارة أو الجهة الإدارية المُعادلة في الشركة المُستثمر فيها .
- الاشتراك في وضع السياسات بما في ذلك المشاركة في قرارات توزيع الأرباح أو التوزيعات الأخرى .
- وجود معاملات هامة بين البنك والشركة المُستثمر فيها .
- تغيير أفراد الإدارة .
- الاحتفاظ بمعلومات فنية وأساسية عن الشركة المُستثمر فيها .

ويجب إعادة تبويب الاستثمارات في الشركة الشقيقة إلى الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

عندما يفقد البنك نفوذه المؤثر عليها وذلك من خلال فقد قدرته على المشاركة في سياساتها المالية

والتشغيلية أو عند حدوث تغير في مستوى الملكية المطلقة أو النسبية أو عدم حدوثه مثل أن يفقد

البنك النفوذ المؤثر عندما تخضع الشركة الشقيقة لسيطرة الحكومة أو المحكمة أو المُصفي

القضائي (السنديك) أو الجهة الرقابية ، كما يمكن أن يفقد البنك النفوذ المؤثر أيضاً بناءً على اتفاق

تعاقدية .

### ١٣. أصول غير ملموسة

يتضمن هذا البند الأصول ذات الطبيعة غير النقدية التي يمكن تحديدها وليس لها وجود مادي ملموس وبشرط أن تكون قابلة للفصل أي يمكن فصلها أو عزلها عن البنك أو بيعها أو التنازل عنها أو الترخيص بها أو تبادلها سواء بشكل منفرد أو مع عقد أو أصل أو التزام ذو صلة ، و أن ينشأ عن حقوق تعاقدية أو غيرها من الحقوق القانونية بغض النظر عن مدى إمكانية التنازل عن هذه الحقوق أو فصلها عن المنشأة أو عن أية حقوق أو التزامات أخرى.

ويتضمن هذا البند عناصر الأصول غير الملموسة التالية :

- الشهرة الناتجة عن تجميع الأعمال أو اقتناء المنشآت .
  - تكاليف التطوير إذا توافرت لها منافع اقتصادية مستقبلية .
  - برمجيات الحاسب الآلي وذلك عندما تمثل العنصر الأهم من عناصر الحاسب الآلي.
  - المنافع الناتجة عن انضمام مجموعة عملاء جدد ذوى قيمة مضافة وذلك عندما يمكن تحديدها وقياسها بدرجة موثوق بها .
  - حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والعلامات والأسماء التجارية .
- ولا يشمل هذا البند البنود التالية حيث تعتبر من المصروفات التي تحمل على قائمة الدخل :

- تكاليف الأبحاث .
- تكاليف المهارات الإضافية للعاملين .
- مصروفات تدريب العاملين .
- تكاليف الحملات الإعلانية .
- تكاليف العلاقات مع العملاء وحصص السوق .
- مصروفات ما قبل الافتتاح لفروع البنك الجديدة أو المُجددة .
- تكاليف الانتقال لفروع جديدة .

#### ١٤. أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن بنود محددة بالأصول بالميزانية

ومن أمثلتها:

- الإيرادات المستحقة .
- المصروفات المقدمة بما في ذلك الضرائب المسددة بالزيادة مستبعداً بالالتزامات الضريبية.
- دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة .
- الرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول .
- الأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون (بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال) .
- التأمينات والعهد .
- السبائك الذهبية .
- العملات التذكارية .
- الحسابات تحت التسوية المدينة .
- أي رصيد لا محل له في بند آخر من الأصول .

#### ١٥. الأصول الضريبية المؤجلة

يتضمن هذا البند قيمة الضرائب التي يستحق استردادها في الفترات المستقبلية

فيما يتعلق بـ :

- الفروق المؤقتة القابلة للخصم من الربح الضريبي في الفترات المستقبلية .
- الخسائر الضريبية المعترف بها غير المستخدمة المرحلة للفترات التالية .

## ١٦. الأصول الثابتة

تظهر الأصول الثابتة بالميزانية بعد خصم كل من مجمع الإهلاك ومخصص خسائر الاضمحلال ، وتتضمن :

- الأراضي .
- المباني والإنشاءات .
- النظم الآلية المتكاملة ، وتتضمن برمجيات الحاسب الآلي عندما لا تمثل العنصر الأهم من عناصر الحاسب الآلي .
- وسائل النقل والانتقال .
- التجهيزات والتركيبات .
- الأجهزة والمعدات .
- الأثاث والمفروشات .
- التجهيزات في العقارات المؤجرة ، وتتضمن فقط العناصر التي لا يمكن فصلها عن المكان المؤجر عند إخلاء العقار .

### ثالثاً : الالتزامات وحقوق الملكية

#### الالتزامات

#### ١. أرصدة مستحقة للبنوك

يشمل هذا البند ما يلي :

- أ. الحسابات الجارية المستحقة للبنوك المحلية والخارجية .
- ب. الأرصدة الدائنة لحسابات القروض والتسهيلات للبنوك .
- ج. الحسابات الجارية والودائع لأجل والأرصدة المشابهة المستحقة للبنوك المركزية في حالة ظهور رصيد لها.
- د. الودائع لأجل والأرصدة المشابهة المستحقة للبنوك المحلية والخارجية .

#### ٢. ودائع العملاء

ويتضمن هذا البند ما يلي :

- أ. ودائع تحت الطلب : وتشمل أيضا الأرصدة الدائنة في حسابات القروض والتسهيلات للعملاء وأرصدة البطاقات التي أصدرها البنك كوسائل دفع لنقود الكترونية بالجنيه المصري مثل البطاقات الذكية التي يتم الإضافة إلي حساباتها خصما علي الحسابات الجارية الدائنة للعملاء بالجنيه المصري في حين يتم الخصم علي حسابات البطاقات لدي تغذية حسابات الأطراف المقابلة (التجار ....) بالمستخدم من هذه البطاقات .
- كما تشمل الأرصدة المؤدعة من عملاء القروض والتسهيلات علي ذمة تسويات أو إعادة جدولة القروض والتسهيلات التي لم تتم بعد .

ب. ودائع لأجل وبإخطار.

ج. شهادات الادخار التي يصدرها البنك .

د. شهادات الإيداع : وهي الشهادات التي يصدرها البنك "لحاملها" مقابل إيداعات متنوعة محدد فيها

تاريخ الاستحقاق وسعر العائد علي أساس أنها بطبيعتها تكون قابلة للتداول .

هـ . حسابات التوفير .

و . ودائع أخرى وتشمل ما يلي :

- مُودعي التأمينات بكافة أنواعها (إعتمادات مستندية ، خطابات ضمان ، .... الخ).
- الحسابات الدائنة المؤقتة لعملاء عابرين بأسماء أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتبارية .
- الشيكات والحوالات وخطابات الاعتماد المستحقة الدفع .

### ٣. التزامات مالية بغرض المتاجرة

يتضمن هذا البند الالتزامات المالية التي يتعهد بها البنك بقيمة تساوي قيمتها العادلة في تاريخ

الحصول عليها وتتوافر فيها كافة الخصائص التالية :

- ينوى البنك الحصول عليها بصفة أساسية بغرض تحقيق أرباح من التعامل عليها بيعاً

وشراءً في الأجل القصير .

- أن يكون للبنك القدرة علي المتاجرة فيها من خلال استعداد أطراف أخرى للتعامل عليها .

**وبالتالي يمكن أن يشمل هذا البند البنود التالية متى توافرت فيها الشروط السابقة :**

- أدوات الدين والصكوك والوثائق فيما عدا تلك التي ليس لها أسعار سوقية من خلال سوق أدوات مالية نشطة التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بدقة يُعتمد عليها .
  - الأرصدة الدائنة من ودائع وحسابات مشابهة التي ينوي البنك ولديه القدرة علي المتاجرة فيها.
- كما يتضمن هذا البند عمليات بيع أدوات مالية قبل شرائها .

#### **٤ . المشتقات المالية**

- تتمثل المشتقات المالية في أدوات مالية أو أية عقود أخرى تتضمن كل الخصائص الثلاث التالية :
- تتغير قيمتها وفقاً للتغير في سعر عائد معين أو سعر أداة مالية معينة أو سعر سلعة أولية أو سعر صرف عملة أو مؤشر أسعار أو معدلات تصنيف ائتماني أو مؤشر ائتماني .
  - لا تتطلب صافي استثمار أولى أو تتطلب صافي استثمار أولى ضئيل .
  - يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي .
- تتضمن المشتقات المالية بجانب الالتزامات تلك الأدوات المالية المشتقة المحفوظ بها سواء بغرض المتاجرة أو بغرض تغطية أي من مخاطر القيمة العادلة أو مخاطر التدفقات النقدية أو مخاطر صافي الاستثمار في عملية أجنبية .
- وتمثل الأدوات المالية المشتقة المدرجة في هذا البند التزامات ناتجة عن تأثير تحويل خطر مالي أو أكثر كامن في الأداة المالية الأصلية بين أطراف الأداة ، وبالتالي فعند نشأتها ،

تُعطى الأدوات المالية المشتقة للبنك التزاماً تعاقدياً لمبادلة الأصول مع طرف آخر بموجب شروط غالباً ما تكون في غير صالح البنك . كما لا تؤدي تلك المشتقات إلى تحويل الأداة المالية الأصلية عند نشأة العقد ، كما انه ليس من الضروري أن يحدث هذا التحويل عند استحقاق العقد. وقد تتضمن بعض الأدوات، في آن واحد، عناصر مختلفة ويتعين علي البنك في هذه الحالة الفصل بين تلك العناصر وإثباتها منفصلة مع الإفصاح عن تلك البنود بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

#### ويتضمن بند المشتقات المالية علي سبيل المثال ما يلي :

- عقود مبادلة العملات الأجنبية .
- العقود الآجلة .
- العقود المستقبلية .
- عقود الخيار .
- عقود مبادلة سعر العائد .
- عقود شراء أو بيع البنود غير المالية التي يمكن تسويتها بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو عن طريق مبادلة الأدوات المالية .

#### ٥. أدوات دين مُصدرة

يتضمن هذا البند أدوات الدين التي أصدرها البنك (السندات بكافة أنواعها) التي ينوي البنك ولدية القدرة علي الاستمرار فيها حتى تاريخ الاستحقاق ، وتتميز بأن لها تاريخ استحقاق محدد وقيم محددة في تاريخ الاستحقاق . ويتعين أن تظهر تلك السندات بالميزانية بعد خصم / إضافة كل من خصم الإصدار / علاوة الإصدار .

وعندما يصدر البنك أدوات دين تتضمن في مضمونها كل من عنصر الالتزام وعنصر من عناصر حقوق الملكية (السندات القابلة للتحويل إلي أسهم) ، يتعين علي البنك تحديد قيمة عنصر الالتزام والاعتراف به ضمن بند أدوات دين مُصدرة بالالتزامات في حين يمثل باقي قيمة إصدار أداة الدين عنصر حق الملكية الذي يعترف به ضمن حقوق الملكية بالميزانية .

### ٦. قروض أخرى

يشمل هذا البند كافة القروض الأخرى التي حصل عليها البنك ولم تبوب ضمن التزامات بغرض المتاجرة أو أدوات دين مُصدرة .

وبالتالي يشمل هذا البند ما يلي :

- القروض / الودائع المساندة .
- قروض من البنوك المحلية والخارجية .
- قروض من البنوك المركزية .
- القروض الناتجة عن الاتفاقيات الدولية .

### ٧. التزامات مالية ميبوية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يتضمن هذا البند :

- الالتزام المالي الذي يُنشأ عنه تضارب إذا تم قياس أحد مكوناته بالقيمة العادلة وقياس مكوناته الأخرى بالتكلفة المستهلكة لذا يتم قياس الالتزام المالي بالكامل بالقيمة العادلة وإدراج التغيير في القيمة العادلة بقائمة الدخل .

- الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المُحتفظ بها ، التي تحتوى على واحد أو أكثر من

المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية .

وبالتالى يشمل هذا البند أدوات دين مُصدرة .

## ٨. التزامات أخرى

يشمل هذا البند الالتزامات الأخرى التي لم تبوب ضمن بنود محددة بالالتزامات

بالميزانية ، ومن أمثلتها :

- العوائد المستحقة .
- الإيرادات المقدمة ، بخلاف العوائد المحصلة مقدماً التي تخصم من أرصدة القروض والتسهيلات .
- الرصيد المؤجل لأرباح اليوم الأول .
- المصروفات المستحقة .
- دائنو التوزيعات .
- الدائنون .
- مستحقات مكافآت إنهاء الخدمة .
- مستحقات تعويضات أجازات العاملين .
- مستحقات تشجيع التقاعد المبكر .
- مستحقات الخدمات الصحية والاجتماعية للعاملين .
- الحسابات تحت التسوية الدائنة .
- أرصدة دائنة متنوعة .

- أي رصيد لا محل له في بند آخر من الالتزامات .

#### ٩. مخصصات أخرى

- تمثل المخصصات التزامات غير محددة التوقيت ولا المقدار ويجب ان يكون الالتزام حال على البنك وناتج من أحداث حدثت في الماضي ويتطلب تسويته حدوث تدفقات خارجة لموارد متضمنة منافع اقتصادية.

- يجب أن يتضمن هذا البند المخصصات المكونة للالتزامات القانونية التي تقع علي البنك من خلال عقد (وفقاً لشروطه الصريحة أو الضمنية) أو من خلال حكم قضائي أو من خلال تطبيق للقانون . كما يجب أن يتضمن هذا البند المخصصات المكونة للالتزامات الحُكمية التي تقع علي البنك من واقع قواعد ثابتة وفقاً للممارسات السابقة أو من واقع السياسات المُعلنة للبنك أو من واقع مُستند محدد يكون البنك قد أقر فيه للغير أنه يقبل مسؤولية معينة، هذا بالإضافة إلي المخصصات المكونة مقابل الالتزامات المحتملة المتمثلة في الالتزامات التي يمكن أن تنشأ عن أحداث ماضية وسوف يتم تأكيدها عن طريق حدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلي غير مؤكد الذي لا يكون بأكمله تحت سيطرة البنك .

وبالتالي يمكن أن يشمل هذا البند ما يلي :

- مخصص المطالبات القضائية .
- مخصص مطالبات أخرى .
- مخصص الضرائب المتنازع عليها .

- مخصص الالتزامات العرضية .
- مخصص الضمانات المالية المقدمة للغير بناءً على طلب العملاء .
- مخصص العقود المُحملة بخسارة ، ويمثل المخصص المكون لعقود تكون فيها التكاليف التي لا يمكن تجنبها للوفاء بالتزامات العقود أكبر من المنافع الاقتصادية المتوقعة الحصول عليها من هذه العقود .
- مخصص إعادة الهيكلة ويمثل المخصص المكون لمواجهة برنامج أو خطة يتم تنفيذها والسيطرة عليها بواسطة إدارة البنك وتؤدي إلى تغيير جوهري في نطاق النشاط الحالي الذي يقوم به البنك أو الأسلوب الذي يتم به أداء نشاط البنك مثل بيع أو إنهاء أحد فروع البنك أو إغلاق موقع نشاط في بلد ما أو منطقة أو إعادة توزيع أفرع البنك من بلد لآخر أو من منطقة لأخرى أو إعادة التنظيم الهامة التي يكون لها تأثير هام على طبيعة وتوجهات أنشطة البنك الحالية .
- أية مخصصات أخرى ينطبق عليها التعريفات السابقة .

#### ١٠. التزامات ضرائب الدخل الجارية

- تتضمن ضرائب الدخل الجارية كل الضرائب المحلية والأجنبية التي تفرض على الربح الضريبي السنوي وكذا الضرائب المتعلقة بالسنوات السابقة التي لم يتم سدادها بعد - إن وجدت - وإذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في السنة الجارية والسنوات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه السنوات ، يتم الاعتراف بالزيادة المسددة كأصل ضمن بند الأصول الأخرى .

### ١١. التزامات ضريبية مؤجلة

يتضمن هذا البند قيمة ضرائب الدخل التي يستحق سدادها في السنوات المستقبلية المرتبطة بفروق

ضريبية مؤقتة .

### ١٢. التزامات مزايا التقاعد

يتضمن هذا البند الالتزامات التي تنشأ عن الترتيبات التي يقوم بموجبها البنك بتقديم مزايا لموظفيه عند أو بعد انتهاء خدماتهم (سواء كانت في شكل دخل سنوي أو مبلغ مقطوع) إذا كانت تلك المزايا أو الاشتراكات عنها قابلة للتحديد أو التقدير قبل حلول التقاعد سواء عن طريق أنظمة مؤقّنة أو عن طريق الأصول والأعراف العملية بالبنك .

ويتعين الأخذ في الاعتبار كافة ترتيبات التزامات مزايا التقاعد سواء كانت بموجب نظم رسمية أو اتفاقيات رسمية أخرى بين البنك وعاملين فرديين أو مجموعات من العاملين أو ممثليهم ، أو بموجب المتطلبات التشريعية، أو بموجب الأعراف غير الرسمية التي ينشأ عنها التزام ضمني علي البنك .

ويتضمن هذا البند التزامات نظم المزايا المحددة التي تمثل نظم يدفع بموجبها البنك مزايا تقاعد تحدد بمعادلة تقوم على أساس دخل العاملين و/ أو عدد سنوات خدمتهم .

ولا يشمل هذا البند التزامات مزايا ومعاشات التقاعد التي تتحملها فقط شركة التامين دون التزامات إضافية على البنك ، كما لا يشمل نصيب العاملين في الأرباح المقررة بموجب نصوص القانون أو النظام الأساسي للبنك .

## حقوق الملكية

### ١. رأس المال المدفوع

يتمثل هذا البند في الجزء المدفوع من رأس المال المصدر والمكتتب فيه. ويجب الإفصاح عن الجزء غير المدفوع من رأس المال المصدر سواء كانت أقساط لم تستحق بعد أو مبالغ غير مسددة نتيجة تأخر المساهمين في سدادها عن المواعيد المحددة .

### ٢. الاحتياطيات

تظهر الاحتياطيات برقم واحد بالميزانية علي أن يجري إمساكها تفصيليا بالسجلات ويتم الإفصاح عنها تفصيليا بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

ويشمل هذا البند :

- الاحتياطي القانوني .
- الاحتياطي العام .
- الاحتياطي النظامي .
- الاحتياطي الرأسمالي .
- احتياطي المخاطر البنكية العام ويمثل أساساً الزيادة في مخصص خسائر اضمحلال القروض محسوبا علي اساس أسس تحديد الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات الصادرة عن البنك المركزي المصري ، وقيمة مخصص خسائر اضمحلال القروض المُحمل بالقوائم المالية .
- احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع .

- احتياطي التغطية لمخاطر التدفقات النقدية أو صافي استثمار عملية أجنبية طالما كانت التغطية مخصصة وفعالة .

- فروق ترجمة العملات الأجنبية .

ولا تتضمن الاحتياطات قيمة الفائض المحتجز من أرباح السنة المالية الحالية لتدعيم الاحتياطات .

### ٣. الأرباح المحتجزة

وتتمثل في الفائض المحتجز من الأرباح السنوية السابقة للترحيل للسنة الجارية كما تشتمل على أرباح السنة الجارية وذلك علي اعتبار أن الميزانية لا يتم تأثيرها بتوزيعات الأرباح إلا في تاريخ إعلانها من الجمعية العامة للبنك في السنة التالية للسنة محل القوائم المالية.

### ٤. أسهم الخزينة

إذا قام البنك بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة به (أسهم خزينة) يتم عرض تلك الأدوات مخصومة من حقوق الملكية ولا يجوز الاعتراف بأي ربح / خسارة في قائمة الدخل الناتج / الناتجة عن شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق ملكية البنك .

### رابعاً : الالتزامات العرضية والارتباطات

يشتمل هذا البند علي كافة الالتزامات العرضية التي يدخل فيها البنك طرفاً التي قد ينقلب الالتزام العرضي فيها إلي التزام مباشر عليه ، علي أن تظهر بصافي القيمة بعد خصم ما يقابلها من تأمينات (أي تظهر بالقيمة غير المغطاة) .

علي انه بالنسبة لما قد يكون هناك من حسابات تتعلق بشيكات وكمبيالات مُودعة برسم التحصيل وكمبيالات مُودعة برسم التامين وأوراق مالية مُودعة برسم الضمان أو مُودعة إيداعاً حراً ، فإنها تعتبر من الحسابات النظامية التي لا ترقى إلي طائفة الالتزامات العرضية التي تدرج خارج الميزانية حيث لا يترتب علي إيداعها لدي البنك أية مسئولية عرضية عليه باعتبار أن البنك ليس طرفاً فيها. وأن مسئولية البنك تنحصر في الحفظ الأمين لهذه الأوراق مُتبعاً في ذلك عناية الشخص المُعتاد ، ومن ثم يُكتفي بإمساك دفاتر بيانية منتظمة لقيد القيمة يتم مراجعتها وضبطها وفقاً لنظم مُحكمة ورقابة سليمة كافية دون إدراجها بالالتزامات العرضية بالميزانية .

وتشمل الالتزامات العرضية والارتباطات ما يلي :

- ارتباطات غير قابلة للإلغاء عن قروض وتسهيلات للبنوك .
- ارتباطات غير قابلة للإلغاء عن قروض وتسهيلات للعملاء .
- خطابات الضمان (لا تشتمل علي خطابات الضمان الملاحية) .
- الاعتمادات المستندية (استيراد وتصدير) .
- الأوراق المقبولة عن تسهيلات موردين .
- الكمبيالات المُعاد خصمها .

### خامسا: قائمة الدخل

على البنك أن يعرض قائمة الدخل على أساس تجميع بنود الإيرادات والمصروفات مبنية حسب طبيعتها والإفصاح عن قيم الأنواع الرئيسية لهما و يشمل الإفصاح في قائمة الدخل كحد أدنى بنود الإيرادات والمصروفات التالية :

#### ١. صافي الدخل من العائد

يتضمن صافي الدخل من العائد البنود المبينة أدناه ، ويمكن أن تضاف بنود أخرى كلما كان ذلك ضرورياً .

#### أ- عائد القروض والإيرادات المشابهة الناتجة من :

- أ/١- قروض وتسهيلات .
- للبنوك ، للعملاء .
- أ/٢- أذون وسندات الخزانة .
- أ/٣- ودائع وحسابات جارية .
- أ/٤- أدوات دين محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمتاحة للبيع .
- أ/٥- أدوات مالية مقترضة وعمليات شراء أدوات مالية مع التزام بإعادة البيع .
- أ/٦- صافي أرباح ( خسائر ) أدوات التغطية\* .
- أ/٧- أخرى .

\* يشمل التغيير الخاص بالجزء الفعال لعمليات تغطية مخاطر التدفقات النقدية وصافي الاستثمار المدرج بحقوق الملكية عند استبعاد هذه العمليات (التنفيذ) .

ب - تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة الناتجة من :

- ب/١- ودائع وحسابات جارية للبنوك .
- ب/٢- ودائع وحسابات جارية للعملاء .
- ب/٣- أدوات دين مُصدرة .
- ب/٤- إقراض أدوات مالية وعمليات بيع أدوات مالية مع التزام بإعادة الشراء .
- ب/٥- قروض أخرى .
- ب/٦- أخرى .

٢. صافى الدخل من الأتعاب والعمولات

يتضمن صافى الدخل من الأتعاب والعمولات البنود المبينة أدناه ، ويمكن أن تضاف بنود أخرى كلما كان ذلك ضرورياً .

أ- إيرادات الأتعاب والعمولات

أ/١- الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان ، وتشمل عمولات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والعمولة على أقصى رصيد مدين .

أ/٢- أتعاب خدمات تمويل المؤسسات ، ومثال ذلك تقديم استشارات مالية للمؤسسات وكذا خدمات أمناء الاستثمار .

أ/٣- أتعاب أعمال الأمانة والحفظ .

أ/٤- أتعاب أخرى ، وتشمل أتعاب تحويل الأموال .

ب- مصرفات الأتعاب والعمولات

ب/١- أتعاب سمسة مدفوعة .

ب/٢- أتعاب أخرى مدفوعة .

### ٣. توزيعات الأرباح

وتشمل توزيعات الأسهم سواء بغرض المتاجرة أو المتاحة للبيع أو شركات تابعة وشقيقة وناتج وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار وناتج حصص الملكية في المشروعات المشتركة إن وجد .

### ٤. صافي دخل المتاجرة

ويشمل البنود الفرعية التالية :

#### أ- عمليات النقد الأجنبي

وتشمل أرباح ( خسائر ) التعامل في العملات الأجنبية وعقود الصرف الآجلة وعقود الخيارات والعقود المستقبلية وغيرها من مشتقات تتعلق بالعملات ، والأرباح ( الخسائر ) الناتجة عن تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة .

#### ب- أدوات دين بغرض المتاجرة

وتتضمن العائد من أدوات الدين بغرض المتاجرة ونتائج المتاجرة في هذه الأدوات مثل الأوراق الحكومية ، وأدوات الدين الخاصة بالمؤسسات ، وأدوات سوق النقد مثل شهادات الإيداع ..... ، وكذا عقود تبادل معدل العائد و مبادلة العملات Swaps والخيارات والمشتقات الأخرى .

#### ج- أدوات حقوق الملكية بغرض المتاجرة

وتشمل نتائج المتاجرة في أدوات حقوق الملكية بما في ذلك مشتقات حقوق الملكية مثل عقود المبادلات ، والخيارات ، والعقود الآجلة والمستقبلية .

### ٥. صافى الدخل من الأدوات المالية الميوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

ويشمل هذا البند صافى الدخل من أرباح (خسائر) البيع والتغيرات فى القيمة العادلة وإيراد العائد وتكلفة العائد وتوزيعات الأرباح الناتجة عن البنود التى قام البنك بتبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . وتشمل التغيرات فى القيمة العادلة تلك التغيرات الناشئة عن أسعار الصرف بالإضافة إلى التغيرات فى سعر الأداة . ويتم الإفصاح عنها حسب نوع الأداة وفقاً لما يلى :

- أدوات دين مقتناه .
- أدوات حقوق الملكية .
- قروض وتسهيلات للبنوك .
- قروض وتسهيلات للعملاء .
- أدوات دين مصدرة .

### ٦. أرباح ( خسائر ) الاستثمارات المالية

يتم الاعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضمن حقوق الملكية\* . وعند بيع الاستثمار أو اضمحلاله يتم تحويل الأرباح ( الخسائر ) المتراكمة الخاصة به ضمن حقوق الملكية لذلك البند ، الذى يشمل أيضاً البنود التالية التى ينبغى الإفصاح عنها :

---

\* بمراعاة المعالجة الخاصة بآثار التغيرات فى أسعار الصرف الواردة بالفصل الرابع ص ٢٧٤ .

- أرباح ( خسائر ) استبعاد الاستثمارات المالية المتاحة للبيع من السجلات ومثال ذلك حالة بيع الأداة .
- خسائر اضمحلال أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع .
- خسائر اضمحلال أدوات دين متاحة للبيع ورد الاضمحلال .
- أرباح ( خسائر ) بيع أدوات حقوق الملكية فى الشركات التابعة والشقيقة .
- خسائر اضمحلال أدوات حقوق الملكية فى الشركات التابعة والشقيقة .
- أرباح ( خسائر ) بيع أدوات دين محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

#### ٧. عبء) رد الاضمحلال عن خسائر الائتمان

ويشمل هذا البند الاضمحلال الخاص بالمجموعات الفرعية التالية كما يشمل رد الاضمحلال

الخاص بهذه البنود :

- قروض وتسهيلات للبنوك .
- قروض وتسهيلات للعملاء .
- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

#### ٨. مصروفات إدارية

ويشمل البنود الفرعية التالية :

أ. تكلفة العاملين :

تشمل المزايا المقدمة للعاملين أو أسرهم التى تتم من خلال دفعات أو توفير سلع

وخدمات للعاملين أو لزوجاتهم وأبنائهم أو من يعولونهم ، ومن ذلك المزايا النقدية وتشمل

الأجور والمرتبات وما فى حكمها مثل الأجور الإضافية وبدلات الانتقال والسفر والأجازات السنوية المدفوعة الأجر والمكافآت ، إضافة الى المزايا غير النقدية للعاملين مثل تكلفة الرعاية الطبية وتكلفة خدمات الاسكان والنقل وتكلفة مقابل تقديم سلع وخدمات مجانية أو مدعومة .

ويتم الإفصاح عن المعلومات الخاصة باجمالى مزايا كبار العاملين من الإدارة التنفيذية وكذلك ما يتقاضاه أعضاء مجلس الادارة بخلاف مكافأة الأرباح وذلك بإيضاح الأطراف ذوى العلاقة بالبنك ، ويجب الإفصاح عن تكلفة مزايا العاملين .

ولا تشمل التكلفة نصيب العاملين فى الأرباح المقررة بموجب نصوص قانونية أو وفقاً للنظام الأساسى للبنك .

#### ب. تكلفة المعاشات :

تمثل تكلفة المعاشات مزايا ما بعد انتهاء الخدمة مثل معاشات ومزايا التقاعد الأخرى كالرعاية الطبية بعد التقاعد والتأمين على الحياة لما بعد انتهاء الخدمة وتشمل هذه التكلفة ما يلى :

ب/١ تكلفة نظم الاشتراك المحدد :

وهى مثل تكلفة حصة البنك فى التأمينات الاجتماعية وفى صندوق المعاشات وهى تلك التى يقوم البنك بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة ( صندوق أو شركة تأمين ) ولا يكون عليه التزام قانونى أو ضمنى لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة محتفظة بأصول كافية لدفع كافة مستحقات أصحاب المعاشات وعلى البنك الإفصاح عن المبلغ الذى تحمله لنظم الاشتراك المحدد .

ب/٢ تكلفة نظم المزايا المحددة :

وهي نظم المزايا لما بعد انتهاء الخدمة بخلاف نظم الاشتراك المحدد ومثال ذلك مكافأة ترك الخدمة أو صندوق معاشات يتحمل البنك بعجزه ويتم الإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي القوائم المالية التعرف على أثر التغييرات في هذه النظم خلال السنة المالية وعن تكلفة هذه النظم على النحو التالي :

- تكلفة الخدمة خلال السنة المالية .
- تكلفة العائد أى سعر العائد المستخدم لخصم التزامات النظام المستقبلية .
- العائد المتوقع على أصول النظام .
- العائد المتوقع على أى حق استعاضة للصندوق من شركة تأمين تم الاعتراف به ضمن الأصول .
- الأرباح والخسائر الاكتوارية التي يجب الاعتراف بها فوراً .
- تكلفة الخدمة السابقة التي يجب الاعتراف بها فوراً مثل تكلفة زيادة المزايا للمستفيدين من النظام عن سنوات سابقة .
- تكلفة أية تعديلات على النظام مثل ناتج تخفيض المزايا أو إلغاء النظام .
- أية معلومات أخرى ضرورية .

ب/٣ تكلفة مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل : ومن ذلك تكلفة أجازة التفرغ للبحث ومقابل

العجز الكلى .

يتم الإفصاح عن المعلومات الخاصة بتكلفة مزايا العاملين طويلة الأجل وبتكلفة مزايا كبار

العاملين طويلة الأجل .

ج. مصرفات إدارية أخرى :

ج/١ حصة النشاط الرياضي والاجتماعي

حصة النشاط الرياضي والاجتماعي وفقاً لأحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء الهيئات الخاصة بالشباب والرياضة .

ج/٢ مستلزمات تشغيل

وتشمل المصرفات المتعلقة بالنشاط التي يحصل البنك مقابلها على سلعة أو خدمة ، وتتضمن :

- مستلزمات سلعية

تتمثل في تكلفة السلع اللازمة لمزاولة النشاط ( قطع الغيار ، والمهمات ، والأدوات المكتبية والمطبوعات ، والمياه ، والإنارة ، إلخ ... ) .

- مستلزمات خدمية

تتمثل في تكلفة الخدمات غير المصرفية المؤداه من الغير ( نقل وانتقالات عامة ومواصلات بخلاف بدلات الانتقال والسفر، ونشر وإعلان ومصرفات دعاية واستقبال ، ومصرفات صيانة ، وتكلفة التدريب ، إلخ ... ) .

ج/٣ مصرفات جارية وتشمل :

- ضرائب ورسوم

وتشمل كافة الضرائب والرسوم التي يتحملها البنك ، باستثناء ضريبة الدخل والضرائب على أرباح الفروع التي تعمل في الخارج وتستحق للحكومات الأجنبية ، حيث يتم إدراجها ضمن بند ضرائب الدخل .

- تبرعات

وتتمثل فى التبرعات التى يقدمها البنك للغير على سبيل الهبة التى لا تُرد ولا يتوقع البنك أن يحصل مقابلها على خدمات أو سلع فى المستقبل .

ج/٤ إهلاك واستهلاك :

ويشمل إهلاك الأصول الثابتة القابلة للإهلاك المملوكة للبنك واستهلاك الأصول غير الملموسة ذات العمر المحدد .

ج/٥ اضمحلال الأصول غير المالية بخلاف الشركات التابعة والشقيقة :

ويمثل قيمة ما يتم تحميله على قائمة الدخل من انخفاض القيمة الاستردادية للأصل عن قيمته الدفترية ، ويتضمن هذا البند أيضاً رد الاضمحلال الذى سبق تحميله على قائمة الدخل إذا انتفت الأسباب التى دعت لذلك .

٩. إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى

وتشمل البنود التالية :

أ- الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التى بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

ب- أرباح ( خسائر ) بيع ممتلكات ومعدات .

ج- تكلفة برامج .

د- تأجير تشغيلى أو تمويلي ويشمل :

- صافى مدفوعات الأصول التى يستأجرها البنك إيجاراً تشغيلياً .

- تكلفة الإيجار والصيانة للأصول التي يستأجرها البنك إيجاراً تموالياً .
  - إيرادات الإيجار للأصول التي يؤجرها البنك للغير تأجيراً تشغيلياً أو تموالياً .
  - الإهلاك ومصروفات الصيانة والتأمين على الأصول التي يؤجرها البنك للغير تأجيراً تشغيلياً أو تموالياً .
- هـ- تكلفة إعادة الهيكلة وهي برنامج يتم تنفيذه يؤدي إلى تغيير جوهري في :
- نطاق النشاط الذي يقوم به البنك .
  - أو الأسلوب الذي يتم به أداء نشاط البنك .
- وتشمل تكلفة إعادة الهيكلة مزايا إنهاء الخدمة للعاملين المستحقة نتيجة :
- إما لقرار البنك بإنهاء خدمة عامل أو مجموعة من العاملين قبل حلول تاريخ انتهاء التقاعد العادي .
  - أو لقرار العامل بقبول ترك العمل اختيارياً مقابل الحصول على المزايا المقررة من البنك لقاء ذلك .
- و- أخرى ويشمل ذلك البند ما يلي :-
- عبء مخصصات أخرى .
  - زيادة الالتزامات الناتجة عن الضمانات المالية المقدمة من البنك للغير بناء على طلب العملاء .
  - رد مخصصات انتفى الغرض منها .
  - إيرادات (مصروفات) وإهلاك واضمحلال الاستثمارات العقارية .
  - صافي إيرادات (مصروفات) أصول آلت للبنك وفاءً لديون واضمحلال تلك الأصول .

- استهلاك خصم مدفوعات والتزامات مؤجلة ، ويشمل فروق القيمة الحالية للمخصصات الأخرى ، والمشتريات الآجلة للأصول الثابتة ، ومستلزمات التشغيل والضرائب والرسوم المستحقة مؤجلة السداد ، ومدينو شراء أصول آلت للبنك وفاءً لديون ، إذا كان أجل السداد بعد سنة أو كان قبل سنة وكان أثر الالتزام جوهرياً .
- الشهرة السالبة : وهى الربح الناتج عن زيادة حصة البنك فى القيمة العادلة لصادى الأصول بما فى ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد للمنشأة المُستحوذ عليها فى تاريخ الاقتناء عن تكلفة الاستحواذ .
- فروق العملة عند التخلص من كيان أجنبى - نقلاً من حقوق الملكية بند فروق ترجمة عملات أجنبية - الناتجة عن تقييم صافى الاستثمار فى الكيان الأجنبى والأدوات المالية بالعملات الأجنبية المخصصة لتغطية ذلك الاستثمار .
- أخرى .

#### ١٠. ضرائب الدخل

- يتم عرض عبء ( دخل ) الضريبة المرتبط بالربح أو الخسارة من الأنشطة العادية منفرداً فى قائمة الدخل ، وعندما توجد فروق تقييم عملة متعلقة بالأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة وكان من الواجب الاعتراف بها فى قائمة الدخل تبوب هذه الفروق للعملة كعبء ( دخل ) ضريبى مؤجل .
- وتتضمن مكونات عبء ( دخل ) الضريبة ما يلى :
- عبء ( دخل ) الضريبة الجارى .
  - أية تسويات أخرى يُعترف بها خلال السنة خاصة بضرائب جارية لسنوات سابقة .

- عبء ( دخل ) الضريبة المؤجلة المرتبط بنشأة ورد الفروق الضريبية المؤقتة .
- عبء ( دخل ) الضريبة المؤجلة المرتبط بالتغير في أسعار الضريبة أو فرض ضرائب جديدة .
- قيمة الميزة الناشئة عن الاعتراف حالياً بالخسارة الضريبية المرحلة أو الحق في الخصم الضريبي غير المستخدم أو الفرق المؤقت لسنوات سابقة ولم يكن معترفاً بها أو به في حينه ويستخدم في السنة الجارية لتخفيض عبء الضريبة الجارى .
- قيمة الميزة الناشئة عن الاعتراف بالخسارة الضريبية المرحلة أو الحق في الخصم الضريبي غير المستخدم أو الفرق المؤقت لسنوات سابقة ولم يكن معترفاً بها أو به في حينه ويستخدم في السنة الجارية لتخفيض مصروف الضريبة المؤجل .
- العبء الضريبي المؤجل الذي ينشأ من تخفيض أو إلغاء تخفيض سابق لأصل ضريبي مؤجل .
- عبء ( دخل ) الضريبة المتعلقة بالتغيرات في السياسات المحاسبية والأخطاء التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة للسنة الجارية طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ( ٥ ) حيث يتعذر تحديد آثارها المحاسبية بأثر رجعي .

## سادساً : قواعد إعداد وتصوير قائمة التدفقات النقدية وإرشادات متعلقة بإعداد القائمة

### قواعد إعداد وتصوير قائمة التدفقات النقدية

- لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك المركزية في غير إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأدون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء .

- يتم عرض التدفقات النقدية للبنك في قائمة توضح أثر أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل على التدفقات النقدية .

- يتم عرض أرقام المقارنة للسنة المالية السابقة .

- يعتمد إعداد قائمة التدفقات النقدية على أساس مبدأ النقدية المدفوعة والمحصلة / Cash in / Cash out مع تعديل أرباح (خسائر) السنة قبل خصم الضرائب بالقيم غير المدفوعة نقداً مثل عبء اضمحلال الأصول وتدعيم المخصصات والإهلاك والاستهلاك .

- يتم تحديد صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها بجمع صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل جمعاً جبرياً.

### الإرشادات المتعلقة بإعداد قائمة التدفقات النقدية

#### ١. عبء اضمحلال الأصول

يتم تعديل (بالنقص أو الزيادة) أرباح (خسائر) السنة قبل خصم الضرائب بعبء أو رد اضمحلال الأصول خلال السنة (المُحمل على قائمة الدخل) ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل تحت مسمى عبء اضمحلال الأصول .

## ٢. المخصصات الأخرى

يتم تعديل أرباح (خسائر) السنة قبل خصم الضرائب بعبء المخصصات خلال السنة (المُحمل على قائمة الدخل) ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل تحت مسمى عبء المخصصات الأخرى . كما يتم رد المخصصات الأخرى على ذات البند .

## ٣. فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات الأخرى بالعملة الأجنبية :

تخصم (تضاف) هذه الفروق ضمن تعديلات تسوية الأرباح (الخسائر) بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

## ٤. الأصول الثابتة :

- تخصم المشتريات النقدية للأصول الثابتة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار تحت مسمى " مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع " .
- تضاف المتحصلات النقدية من مبيعات الأصول الثابتة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار .
- (تخصم أرباح) / تضاف خسائر بيع الأصول الثابتة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل .
- يراعى عدم إدراج المشتريات الآجلة للأصول الثابتة بقائمة التدفقات النقدية على أن تستبعد قيمتها من صافي الزيادة (النقص) في الالتزامات الأخرى مع وجوب الإفصاح عن هذه المعاملات بالقوائم المالية ضمن بند معاملات غير نقدية .

يتم تحليل الأصول الثابتة كما يلي :

رصيد الأصول الثابتة أول السنة

**يضاف إليه:**

- المشتريات النقدية للأصول الثابتة

- المشتريات الآجلة للأصول الثابتة

**يخصم منه:**

- الإهلاك عن السنة

- متحصلات نقدية من البيع وخسائر (أرباح) البيع

رصيد الأصول الثابتة آخر السنة

## ٥. ضرائب الدخل:

تظهر ضرائب الدخل المسددة خلال السنة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، على

أن تستبعد من صافي الزيادة (النقص) في الالتزامات الأخرى .

يتم تحليل ضرائب الدخل كما يلي :

رصيد أول السنة

+ ضرائب الدخل عن السنة (طبقاً لقائمة الدخل)

- ضرائب الدخل المسددة خلال السنة

= رصيد آخر السنة

## ٦. أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى :

- تظهر أذون الخزانة التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اقتنائها ضمن رصيد النقدية وما في حكمها في آخر السنة وذلك كما هو موضح بقائمة التدفقات النقدية
- يظهر صافي النقص (الزيادة) لباقي أذون الخزانة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل تحت مسمى أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .
- ويراعى تحديد استحقاقات أذون الخزانة في آخر السنة كما يلي :

السنة الحالية	سنة المقارنة	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
xx	xx	- خلال ثلاثة أشهر
xx	xx	- أكثر من ثلاثة أشهر
<u>xx</u>	<u>xx</u>	الاجمالي

## ٧. قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء :

- يتم حساب صافي النقص (الزيادة) في قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء طبقاً لما يلي :
- رصيد القروض آخر السنة (قبل خصم مخصص خسائر الاضمحلال )
- يخصم منه :**

- رصيد القروض أول السنة (قبل خصم مخصص خسائر الاضمحلال)
- يضاف إليه:**

- عبء اضمحلال عن خسائر الائتمان ( القروض والتسهيلات)
- الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال السنة ضمن الأصول الأخرى

= صافي النقص (الزيادة) في قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء ، ويظهر ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، تحت بند " صافي النقص (الزيادة) في الأصول والالتزامات " .

#### ٨. أصول أخرى

- يراعى عدم إدراج الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بقائمة التدفقات النقدية. بحيث يتم استبعادها من صافي الزيادة (النقص) في الأصول الأخرى ، مع إدراجها ضمن صافي الزيادة (النقص) في قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء كما هو موضح بالبند (٧) .
- تدرج المدفوعات لإعداد وتجهيز الفروع المستأجرة تحت مسمى " مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع " مع استبعادها من صافي النقص (الزيادة) في الأصول الأخرى وذلك كما هو موضح بالبند (٤) .

#### ٩. الاستثمارات المالية

- تخصم المشتريات النقدية للاستثمارات المالية بخلاف أصول مالية بغرض المتاجرة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار .
- تضاف المتحصلات النقدية من بيع الاستثمارات المالية بخلاف أصول مالية بغرض المتاجرة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار .

- يظهر الاضمحلال في قيمة الاستثمارات المالية بخلاف أصول مالية بغرض المتاجرة كما يلي :

أ- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق: يتم إدراج عبء (رد) الاضمحلال

ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

ب- يظهر اضمحلال الاستثمارات الأخرى ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل .

- تظهر توزيعات الأرباح ضمن أنشطة التشغيل وتوزيعات الأرباح المحصلة ضمن

أنشطة الاستثمار .

#### ١٠. دائنو التوزيعات

تظهر توزيعات الأرباح المدفوعة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التمويل.

#### ١١. قاعدة عامة

فيما عدا البنود الواردة أعلاه يدرج التغير في أرصدة الأصول والالتزامات في

قائمة التدفقات النقدية بذات البند .

#### ١٢. المعاملات غير النقدية

تتضمن المعاملات غير النقدية غير المدرجة بقائمة التدفقات النقدية قيمة المبالغ

التي تم تحويلها من البنود التالية إلى بنود أخرى في الميزانية وفقاً لما يلي :

(بالجنيه)

اسم الحساب	الرصيد وفقاً للقوائم المالية	المعاملات غير النقدية	الرصيد وفقاً لقائمة التدفقات النقدية
أصول ثابتة	xx	xx	xx
دائنو شراء أصول ثابتة	xx	xx	xx
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون	xx	xx	xx

### سابعاً : متطلبات الإفصاح عن المخاطر المالية

#### ١. المعلومات النوعية

على البنك أن يقوم بالإفصاح عما يلي لكل نوع من المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية:

- أ - تُعرض البنك للمخاطر وكيفية نشوء تلك المخاطر.
- ب- أهداف البنك وسياساته وإجراءاته لإدارة تلك المخاطر والوسائل المستخدمة لقياسها،
- ج - أية تغيرات في ( أ ) أو (ب) خلال السنة السابقة.

#### ٢. المعلومات الكمية

على البنك أن يقوم بالإفصاح عما يلي لكل نوع من المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية:

- أ - ملخص البيانات الكمية عن تعرضها لذلك الخطر في تاريخ التقارير المالية وذلك بناء على المعلومات التي يوفرها البنك داخلياً لموظفي الإدارة العليا، على سبيل المثال مجلس إدارة البنك أو العضو المنتدب.

ب- الإفصاح الذي تتطلبه الفقرات التالية من ٣ إلى ١٠ وذلك إلى المدى الذي لا يوفره الإفصاح الوارد في ( أ ) ، إلا إذا كان الخطر غير جوهرياً.

ج - مدى تركيز الخطر ، إذا لم يكن موضحاً في ( أ ) و(ب) ويتضمن ذلك:

- وصف لكيفية تحديد الإدارة لتركيز المخاطر.
- وصف للخصائص المشتركة التي تحدد كل تركيز (مثل الأطراف الأخرى ، أو الإقليم الجغرافي ، أو العملة أو السوق).

– مقدار التعرض للخطر المرتبط بكل الأدوات المالية التي تشترك في تلك الخاصية.

إذا كانت المعلومات الكمية المفصّل عنها في تاريخ التقارير المالية لا تعبر عن تعرض البنك للخطر خلال السنة ، سيكون على البنك توفير معلومات إضافية يكون من شأنها أن تعبر عن ذلك الخطر.

### ٣. خطر الائتمان

على البنك الإفصاح عما يلي لكل فئة من فئات الأدوات المالية :

أ. المبلغ الأكثر تعبيراً عن أقصى تعرض البنك لخطر الائتمان في تاريخ التقارير المالية، بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات يحوزها البنك أو تحسينات ائتمانية مثل اتفاقيات المقاصة الأساسية Master Netting Agreements والتي لا تعد مؤهلة لإجراء المقاصة ويعتبر المبلغ الأكثر تعبيراً عن تعرض البنك لخطر الائتمان هو إجمالي القيمة الدفترية، مخصوماً منه أية مبالغ تم إجراء المقاصة بها و/أو أية خسائر اضمحلال تم الاعتراف بها.

ب. وصف الرهن الحيازي و التحسينات الائتمانية الأخرى بالنسبة للمبلغ المفصّل عنه في ( أ ) :

ج. معلومات عن الجودة الائتمانية للأدوات المالية غير المستحقة وغير المضمحلة.

د. القيمة الدفترية للأصول المالية التي كان من الممكن أن تكون مستحقة أو مضمحلة وتم إعادة التفاوض على شروطها.

وتتضمن الأنشطة التي تؤدي إلى الخطر الائتماني وما يرتبط به من حد أقصى للتعرض لخطر

الائتمان ما يلي : (وذلك على سبيل المثال لا الحصر)

- منح القروض والتسهيلات للعملاء، وإيداع الودائع لدى المنشآت الأخرى. وفي هذه الحالات، يعتبر أقصى تعرض لخطر الائتمان هو القيمة الدفترية لتلك الأصول المالية.
- الدخول في عقود المشتقات مثل عقود العملات الأجنبية، وعقود مبادلة أسعار العائد، والمشتقات الائتمانية. وفي حالة قياس الأصل الناتج بالقيمة العادلة، يعتبر أقصى تعرض لخطر الائتمان في تاريخ التقارير المالية مساوياً للقيمة الدفترية.
- منح الضمانات المالية، وفي هذه الحالة يعتبر أقصى تعرض لخطر الائتمان هو أقصى مبلغ يمكن أن يدفعه البنك في حالة طلب الضمانة ، الذي يمكن أن يفوق كثيراً المبلغ المعترف به كالتزام.
- ارتباطات القروض غير القابلة للإلغاء، وذلك طوال حياة القرض، أو القابل للإلغاء فقط كرد فعل لتغير سلبي جوهري. وإذا كان البنك المصدر لا يستطيع تسوية ارتباط قرض بصافي النقدية أو أداة مالية أخرى، فإن الحد الأقصى للتعرض الائتماني هو إجمالي قيمة الارتباط. وذلك أنه من غير المؤكد إذا كان من الممكن المطالبة في المستقبل بأي جزء لم يتم سداده سابقاً، وقد يفوق هذا بكثير المبلغ المعترف به كالتزام.

#### ٤. الأصول المالية المستحقة أو المضمحلة

على البنك الإفصاح عما يلي لكل فئة من الأدوات المالية :

- أ. تحليل أعمار الأصول المالية المستحقة وغير المضمحلة في تاريخ التقارير المالية،
- ب. تحليل الأدوات المالية التي تم تحديدها بصفة منفردة على أنها أصول مضمحلة في تاريخ التقارير المالية، بما في ذلك العوامل التي أخذها البنك في الاعتبار لتحديد تلك الأصول على أنها مضمحلة .
- ج. بالنسبة للمبالغ المفصح عنها في ( أ ) و ( ب )، يتم وصف للرهن الذي يحوزه البنك كضمانة، والتحسينات الائتمانية الأخرى، وتقدير لقيمتها العادلة، إلا إذا كان ذلك غير عملياً.

#### ٥. الضمانات والتحسينات الائتمانية الأخرى

عندما يحصل البنك على أصول مالية أو غير مالية خلال السنة عن طريق التنفيذ على رهن يحتفظ به كضمانة أو عن طريق استخدام تحسينات ائتمانية أخرى ، وتوافرت في تلك الأصول شروط الاعتراف الواردة في معايير المحاسبة المصرية، فعلى البنك الإفصاح عن :

- أ. طبيعة الأصول التي تم الحصول عليها وقيمتها الدفترية .
- ب. عندما لا تكون الأصول سريعة التحويل إلى نقدية، فعلى البنك الإفصاح عن سياساته في التخلص من تلك الأصول أو استخدامها في عملياته .

## ٦. خطر السيولة

على البنك الإفصاح عن :

- أ. تحليل تواريخ استحقاق الالتزامات المالية موضحاً تواريخ الاستحقاق التعاقدية المتبقية، ويقوم البنك باستخدام مجموعات زمنية ملائمة لغرض هذا التحليل (حتى شهر واحد ، أكثر من شهر حتى ثلاثة شهور، أكثر من ثلاثة شهور حتى سنة ، أكثر من سنة حتى خمس سنوات ، أكثر من خمس سنوات) .
- ب. تتضمن الالتزامات المالية المُفصح عنها في ( أ ) تلك التي تظهر في الميزانية مثل الودائع والقروض والمشتقات المالية التي تمثل التزامات وكذلك تتضمن الارتباطات التي ينتج عنها تدفقات نقدية.
- ج. عندما يكون للطرف الآخر الخيار في توقيت دفع مبلغ ما، يتم إدراج الالتزام على أساس التاريخ الأسبق الذي يمكن أن يُطلب من البنك الدفع فيه. على سبيل المثال، يتم إدراج الالتزامات المالية التي يمكن أن يُطلب من البنك سدادها عند الطلب (مثل الودائع تحت الطلب) ضمن أقصر فترة زمنية.
- د. عندما يكون البنك مرتبط بتوفير مبالغ على أقساط، يتم توزيع كل جزء ضمن أقصر فترة يمكن أن يطالب فيها البنك بالسداد. على سبيل المثال، يتم إدراج ارتباطات القرض غير المسحوبة ضمن السنة الزمنية التي تحتوى أقرب التواريخ التي يمكن دفعها فيه.
- هـ. تظهر المبالغ المُفصح عنها في ( أ ) على أساس التدفقات النقدية غير المخصومة (شاملة المبلغ والعوائد التي ستستحق حتى تاريخ التسوية) مثل:
  - مبالغ الاتفاقيات الآجلة لشراء أصول مالية مقابل نقدية.
  - صافي المبالغ الخاصة بمبادلات أسعار العائد الثابت التي يتم تبادلها مقابل صافي تدفقات نقدية.

- المبالغ التعاقدية التي سيتم مبادلتها في أداة مالية مشتقة (مثل مبادلة العملات Currency Swap)

مقابل إجمالي تدفقات نقدية.

- إجمالي ارتباطات القروض.

وتختلف تلك التدفقات النقدية غير المخصومة عن المبلغ المدرج في الميزانية لأنه يعتمد على التدفقات النقدية المخصومة.

د- وصف لكيفية إدارة البنك لخطر السيولة الكامن في ( أ ).

#### ٧. خطر السوق

##### أ- تحليل الحساسية

على البنك الإفصاح عما يلي :

١/ - تحليل حساسية لكل نوع من مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك في تاريخ التقارير المالية ، موضحاً مدى تأثير الأرباح أو الخسائر بالتغيرات في المخاطر الملائمة التي كان من المحتمل حدوثها في ذلك التاريخ.

٢/ - الطرق والافتراضات المستخدمة في إعداد اختبارات الحساسية.

٣/ - التغيرات التي طرأت على الطرق والافتراضات المستخدمة في إعداد اختبارات

الحساسية منذ السنة السابقة، والأسباب وراء تلك التغيرات.

وإذا قام البنك بإعداد تحاليل الحساسية ، مثل "القيمة المعرضة لخطر Value At Risk" ، التي

تعكس العلاقات المتداخلة بين عوامل الخطر (مثل معدلات العائد وأسعار الصرف) واستخدم تلك التحاليل في

إدارة المخاطر المالية، فيمكنه استخدام تلك التحاليل بدلاً من التحاليل الموضحة في الفقرة السابقة ، ويقوم

البنك بالإفصاح عن :

- شرح للطريقة المستخدمة في إعداد تحاليل الحساسية ، وأهم العوامل والافتراضات التي استند إليها.

- توضيح الغرض من الطريقة المستخدمة والمحددات التي تؤدي إلى أن تصبح المعلومات غير معبرة بالكامل عن القيمة العادلة للأصول والالتزامات.

#### ب- معلومات أخرى لمخاطر السوق

عندما تكون تحاليل الحساسية الواردة في الفقرتين السابقتين غير معبرة عن الخطر الكامن في الأداة المالية (مثل أن يكون التعرض للخطر في آخر السنة غير مُعبر عن التعرض خلال السنة) ، على البنك الإفصاح عن ذلك، وعن السبب الذي يراه البنك وراء ذلك.

#### ج- خطر أسعار العائد

ينشأ خطر أسعار العائد على الأدوات المالية المُحملة بالعائد المعترف بها في الميزانية مثل القروض وأوراق القبض وأدوات الدين المُصدرة وعلى بعض الأدوات المالية غير المعترف بها في الميزانية مثل بعض ارتباطات القروض .

#### د- خطر أسعار الصرف

ينشأ خطر العملة (أو خطر العملات الأجنبية) على الأدوات المالية المدرجة بالعملية الأجنبية ، أي بعملة غير عملة التعامل التي تم قياسها بها. وبالنسبة لمتطلبات الإفصاح ، لا ينشأ خطر العملة من الأدوات المالية التي تعتبر بنوداً غير نقدية أو من الأدوات المالية المدرجة بعملة التعامل .

ويتم الإفصاح عن اختبارات الحساسية لكل عملة يتعرض لها البنك تعرضاً جوهرياً.

### هـ - المخاطر الأخرى للسعر

تنشأ المخاطر الأخرى للسعر على الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار عقود السلع الأولية أو أسعار الأسهم، على سبيل المثال. وحتى يلتزم البنك بمتطلبات البند السابق ، يمكنه الإفصاح عن تأثير الانخفاض في مؤشر معين في أسعار البورصة، أو أسعار السلع الأولية ، أو عوامل خطر أخرى.

ومن أمثلة الأدوات المالية التي تؤدي إلى خطر أسعار الأسهم حيازة البنك لأسهم منشأة أخرى ، وكذلك الاستثمار في صندوق ، الذي يكون بدوره مستثمراً في أدوات حقوق ملكية، ومن الأمثلة الأخرى العقود الآجلة وخيارات بيع أو شراء كميات محددة من أدوات حقوق الملكية، وعقود المبادلة المرتبطة بمؤشرات أسعار الأسهم. وتتأثر القيم العادلة لتلك الأدوات المالية بالتغيرات في سعر السوق لأدوات حقوق الملكية المرتبطة بها.

وفقاً للفقرة (أ بند ٧) ، يجب الإفصاح عن حساسية الأرباح أو الخسائر التي تنشأ على سبيل المثال من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاضمحلال في الأصول المالية المتاحة للبيع يجب الإفصاح عنها بصورة منفصلة عن حساسية حقوق الملكية التي تنشأ مثلاً من الأدوات المصنفة متاحة للبيع .

لا يتم إعادة قياس الأدوات المالية التي يصنفها البنك كأدوات حقوق ملكية في ميزانيته. ولن يتأثر الربح أو الخسارة ولا حقوق الملكية بخطر أسعار الأسهم لتلك الأدوات، وعليه لا يجب على البنك إجراء اختبارات حساسية .

## ٨. القيمة العادلة\*

باستثناء ما سيرد في البند "٩" يقوم البنك بالإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية بصورة تسمح بالمقارنة بقيمتها الدفترية. وعند الإفصاح عن القيم العادلة ، يقوم البنك بتصنيف الأصول والالتزامات المالية إلى فئات ، ويقوم بإجراء المقاصة بينها فقط إلى المدى الذي يتم إجراء المقاصة للقيم الدفترية في الميزانية ، ويقوم البنك بالإفصاح عن :

- أ. الوسائل وأسس التقييم والافتراضات المستخدمة في تحديد القيم العادلة لكل فئة من الأصول أو الالتزامات المالية. على سبيل المثال ، عندما يكون ملائماً ، يقوم البنك بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالافتراضات الخاصة بمعدلات السداد المبكر، ومعدلات الخسائر الائتمانية المقدرة ، وأسعار العائد أو معدلات الخصم.
- ب. ما إذا كانت القيم العادلة يتم تحديدها، كلياً أو جزئياً، مباشرة عن طريق الرجوع إلى أسعار معلنة في سوق نشطة، أو يتم تقديرها باستخدام إحدى وسائل التقييم.
- ج. إذا ما كانت القيم العادلة المُعترف بها أو المُفصح عنها في القوائم المالية، قد تم تحديدها كلياً أو جزئياً باستخدام إحدى وسائل التقييم بناء على افتراضات لا تستند إلى أسعار من معاملات سوقية حالية لنفس الأداة (أي بدون تعديل أو دمج Repackaging) ولا تعتمد على بيانات سوقية متاحة. وبالنسبة للقيم العادلة المعترف بها في القوائم المالية، فإذا كان تغيير واحد أو أكثر من تلك الافتراضات إلى افتراضات بديلة محتملة من شأنه أن يؤدي إلى تغيير القيم العادلة بصورة جوهرية ، فعلى البنك ذكر ذلك والإفصاح عن أثر تلك التغييرات.

\* يرجى الرجوع إلى اعتبارات تقدير القيمة العادلة الواردة بالفصل الخامس ص ٣٦٤ .

ولهذا الغرض ، يتم الحكم على الجوهرية بالنسبة للأرباح أو الخسائر، أو إجمالي الأصول أو إجمالي الالتزامات، أو إجمالي حقوق الملكية في حالة الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في حقوق الملكية.

د. في الحالة (ج) على البنك الإفصاح عن مقدار التغير المقدر في القيمة العادلة باستخدام وسيلة التقييم الذي تم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر خلال السنة .

وإذا كان سوق الأداة المالية غير نشط ، يقوم البنك بالوصول إلى قيمتها العادلة باستخدام إحدى وسائل التقييم ، وبالرغم من ذلك ، فإن أفضل دليل على القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي هو سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للسعر المدفوع أو المستلم)، ما لم يكن هناك مؤشر على القيمة العادلة بموجب مقارنة مع معاملات مُعلنة في ظروف سوق حالية على ذات الأداة أو بناءً على أسلوب تقييم بيانات من الأسواق المُعلنة. وبناء على ذلك، فإنه يمكن أن يكون هناك فرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي والمبلغ الذي يمكن تحديده في ذلك التاريخ باستخدام وسيلة التقييم. وفي حالة وجود ذلك الفرق، فعلى البنك الإفصاح، وفقاً لفئة الأداة المالية عن :

- سياسته المحاسبية للاعتراف بذلك الفرق في الأرباح أو الخسائر ليعكس التغير في العوامل (بما في ذلك الزمن) التي يمكن أن يأخذها المشاركون في السوق في الاعتبار عند تحديد السعر.

- إجمالي الفرق الذي يتم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر عند بداية ونهاية السنة وتسوية التغيرات في رصيد ذلك الفرق.

لا يلزم الإفصاح عن القيم العادلة في الحالات التالية :

- إذا كانت القيمة الدفترية قيمة تقريبية للقيمة العادلة بصورة معقولة، على سبيل المثال، الأدوات المالية كالحسابات الجارية والودائع أو القروض قصيرة الأجل.
  - في حالة الاستثمار في أدوات حقوق ملكية ليس لها سعر سوق معلن في سوق نشطة، أو المشتقات المرتبطة بتلك الأدوات ، التي تقاس بالتكلفة ، حيث أنه ليس من الممكن قياس قيمتها العادلة بصورة يُعتمد عليها.
  - بالنسبة للعقد الذي يتضمن ميزة المشاركة الاختيارية ( Discretionary Participation Feature ) ، إذا كان ليس ممكناً قياس القيمة العادلة لتلك الخاصية بصورة يُعتمد عليها.
- وفي الحالات المذكورة في الفقرتين السابقتين، على البنك الإفصاح عن المعلومات التي من شأنها أن تساعد مستخدمى القوائم المالية على الوصول إلى أحكامهم بخصوص مدى الفروق الممكنة بين القيمة الدفترية لتلك الأصول أو الالتزامات المالية وقيمها العادلة ، بما في ذلك:
- أنه لم يتم الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة لتلك الأدوات لعدم إمكانية قياسها بصورة يُعتمد عليها.
  - وصف للأدوات المالية ، وقيمها الدفترية وشرح أسباب عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بصورة يُعتمد عليها.
  - معلومات عن سوق تلك الأدوات.
  - معلومات عما إذا كان البنك ينوى التخلص من تلك الأدوات ، وكيفية هذا التخلص.
  - إذا تم إلغاء الاعتراف ببعض الأدوات المالية التي لم يكن من الممكن سابقاً قياس قيمها العادلة بصورة يُعتمد عليها، فعليه الإفصاح عن ذلك وعن قيمها الدفترية في تاريخ إلغاء الاعتراف، ومقدار الربح أو الخسارة المُعترف بها.

## ٩. إدارة رأس المال

يجب على البنك أن يفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمه المالية من فهم أهداف وسياسات وأساليب إدارة رأس المال ، وللتزام بذلك يجب على البنك أن يفصح عن الآتي:

أ- المعلومات النوعية عن أهداف و سياسات وأساليب إدارة رأس المال متضمنة (ولكن ليست مقصورة على):

- وصف لما يقوم البنك بإدارته كرأس مال.
- الإفصاح عن طبيعة المتطلبات القانونية لإدارة رأس المال وكيفية تأثير تلك المتطلبات على كيفية إدارة البنك لرأس المال.
- كيف يحقق البنك أهدافه في إدارة رأس المال.
- ب- مُلخص بالبيانات الكمية لما يديره البنك كرأس مال.
- ج- أية تغييرات في (أ) ، (ب) عن السنة السابقة .
- د- عما إذا كان البنك قد التزم خلال السنة بمتطلبات رأس المال الخاضع لها المقررة من البنك المركزي المصري (البنوك المركزية).
- هـ - الآثار المترتبة على عدم التزام البنك بمتطلبات رأس المال المقررة من البنك المركزي المصري (البنوك المركزية).
- و- في حالة عمل البنك في مناطق جغرافية متعددة ، وفي حالة أن الإفصاح المُجمع عن متطلبات رأس المال وكيفية إدارة رأس المال لن يوفر معلومات مفيدة أو قد لا يفي بمتطلبات الفهم لمستخدم القوائم المالية عن مصادر رأس المال الخاصة بالبنك ، فعلى البنك أن يوضح معلومات منفصلة لكل مُتطلب خاص برأس المال الذي يخضع له .

#### ١٠. متطلبات الإفصاح عن التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

على البنك أن يفصح عن أهم ممارسات الحكم الشخصي - بخلاف تلك المتعلقة بالتقديرات التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك التي لها الأثر الأكبر في المبالغ التي تم الاعتراف بها في القوائم المالية.

وفي عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، تقوم الإدارة باتخاذ أحكام شخصية مختلفة - بخلاف تلك المتعلقة بالتقديرات - التي من الممكن أن يكون لها تأثير جوهري على المبالغ التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية. فعلى سبيل المثال تمارس الإدارة الحكم الشخصي في

تحديد:

- ما إذا كانت الأصول المالية هي استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- متى يتم تحويل جميع المخاطر و المكاسب الأساسية لملكية الأصول المالية إلى منشآت أخرى.
- ما إذا كانت عملية مبيعات معينة هي في جوهرها ترتيبات تمويلية. وبالتالي فهي لا تنتج إيراداً.
- ما إذا كان جوهر العلاقة بين البنك ومنشأة أخرى لأغراض خاصة يشير إلى أن المنشأة الأخرى ذات الأغراض الخاصة يسيطر عليها البنك.

## ١١. المصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

يجب على البنك أن يُفصح عن المعلومات الخاصة بالافتراضات الأساسية المستقبلية وأسس التقديرات غير المؤكدة في تاريخ الميزانية التي لها مخاطر هامة ربما تسبب تعديلات هامة لقيم الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية .

بالنسبة لتلك الأصول و الالتزامات يجب أن تتضمن الإيضاحات البيانات الخاصة بما يلي:

- طبيعتها.

- القيمة المرحلة في تاريخ القوائم المالية.

إن تحديد القيمة الدفترية لبعض الأصول والالتزامات يحتاج لتقدير أثر الأحداث غير المؤكدة على تلك الأصول والالتزامات في تاريخ الميزانية مثال ذلك: في حالة غياب قيم سوقية مُعلنة لقياس الأصول والالتزامات التالية، فإن التقديرات المستقبلية ضرورية لقياس القيمة الاستردادية للأصول الثابتة والمخصصات التي تعتمد قيمتها على نتائج مستقبلية لقضية قائمة أو التزامات مزايا العاملين طويلة الأجل مثل التزامات نظم المعاشات. وتتطلب هذه التقديرات افتراضات عن بعض الأمور مثل تغير إخطار متعلقة بالتدفقات النقدية أو سعر الخصم المستخدم ، والتغيرات المستقبلية في المرتبات وفي الأسعار التي تؤثر على التكاليف الأخرى.

إن الافتراضات الأساسية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة المُفصح عنها طبقاً للفقرة "الاولى" المتعلقة بالتقديرات تتطلب من الإدارة حكم شخصي غير موضوعي ، وكلما كان عدد المتغيرات المحتملة والافتراضات التي تؤثر على القرارات المستقبلية المحتملة غير المؤكدة كبيراً كلما أصبح الحكم الشخصي أكثر صعوبة أو غير موضوعياً ، وعادة ما تكون احتمالية التعديلات الهامة للقيم الدفترية للأصول والالتزامات أكبر بالتبعية .

كما أن الإفصاحات بالفقرة "الاولى" غير مطلوبة للأصول والالتزامات التي قد يوجد خطراً جوهرياً أن تتغير قيمتها الدفترية جوهرياً خلال السنة المالية التالية ، وذلك في حالة إذا تم تقييمها في تاريخ الميزانية على أساس القيمة العادلة بناء على أحدث أسعار سوقية. وذلك لأن تغير قيمتها في السنة المالية التالية ، إن حدث ، لن يكون ناتجاً عن افتراضات أو عدم تأكد التقديرات في تاريخ الميزانية.

ويجب عرض الإفصاحات المطلوبة بالفقرة "الاولى" في أسلوب يساعد مستخدمى القوائم المالية على فهم الحكم الشخصي للإدارة الخاص بالمستقبل و التقديرات الأساسية غير المؤكدة ، كما أن طبيعة المعلومات تختلف طبقاً لاختلاف طبيعة الافتراضات والظروف الأخرى ومثال على أنواع الإفصاحات المطلوبة ما يلي :

- طبيعة الافتراضات أو التقديرات غير المؤكدة.
- مدى حساسية القيمة الدفترية للطريقة والافتراضات والتقديرات الخاصة بحسابها متضمنة أسباب تلك الحساسية.
- القرارات المتوقعة غير المؤكدة والمدى المعقول المحتمل خلال السنة المالية التالية في ضوء القيم الدفترية للأصول و الالتزامات المتعلقة بها.
- تفسير للتغيرات التي تمت على الافتراضات السابقة الخاصة بتلك الأصول والالتزامات في حالة بقاء وضع عدم التأكد.

وعندما يكون من غير العملي الإفصاح عن مدى التأثير المحتمل للافتراضات الأساسية أو المصدر الأساسي للتقدير غير المؤكد في تاريخ الميزانية، يفصح البنك أنه من الممكن في ظل المعلومات الموجودة أنه ربما تحتاج النتائج خلال السنة المالية التالية والتي قد تختلف عن الافتراضات ، ربما تحتاج إلى إجراء تعديلات هامة للقيمة الدفترية لتلك الأصول والالتزامات ، على البنك في كل الحالات أن يفصح عن الطبيعة و القيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات التي يتم تأثرها بتلك الافتراضات.

## الفصل الرابع

أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات



## أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات\*

### أولاً : الأصول

#### ١. النقدية

- يتم تقييم أرصدة النقدية بالتكلفة في تاريخ الميزانية وبالنسبة للنقدية بالعملات الأجنبية فتثبت المعاملات التي تتم بعملات أجنبية بالسعر الساري في تاريخ تنفيذ المعاملة ويتم إعادة تقييم أرصدة النقدية في نهاية كل شهر بسعر الشراء الساري في ذلك التاريخ وتدرج فروق التقييم ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى" بقائمة الدخل .

- يتم تقييم الشيكات والأوراق المشتراه بالتكلفة المُستهلكة\*\* ويتم استهلاك الخصم بطريقة العائد الفعلي لكل ورقة علي حدة. وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمة ورقة نتيجة انخفاض صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة منها عن القيمة الدفترية يتم تعديل القيمة الدفترية به وتحمله علي قائمة الدخل ببند مخصص خسائر الاضمحلال في قيمة الأصول ، وفي حالة حدوث ارتفاع يتم إضافته إلي ذات البند وذلك في حدود ما سبق تحمله عن سنوات مالية سابقة علي قائمة الدخل. ويراعي بالنسبة للشيكات والأوراق المشتراه بالعملة الأجنبية أن يتم إعادة تقييمها بأسعار الصرف السارية في نهاية كل شهر مع إدراج الفروق ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى" بقائمة الدخل .

\* يرجى الرجوع إلى الأحكام الانتقالية الواردة في آخر ذلك الفصل ص ٣٥٣ .  
\*\* بشأن مفهوم التكلفة المُستهلكة يرجى الرجوع إلى ص ٢٣٨ ، ص ٣٥٣ من ذلك الفصل .

## ٢. أرصدة لدى البنوك المركزية

- يتم تقييم الأرصدة لدى البنوك المركزية سواء كانت في صورة حسابات جارية في إطار الاحتياطي الإلزامي أو حسابات جارية حرة أو في صورة ودائع لأجل بالتكلفة المُستهلكة علي أن يتم إعادة تقييم الأرصدة بالعملات الأجنبية في نهاية كل شهر بسعر الشراء الساري في ذلك التاريخ وتدرج فروق التقييم ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بقائمة الدخل ، وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمة تلك الأرصدة نتيجة انخفاض صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة منها عن القيمة الدفترية يتم تعديل القيمة الدفترية به وتحمله علي قائمة الدخل ببند عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان وفي حالة حدوث ارتفاع يتم إضافته إلي ذات البند وذلك في حدود ما سبق تحميله عن سنوات مالية سابقة علي قائمة الدخل .

## ٣. أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى

- يتم إثبات أذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى القابلة للخصم لدى البنوك المركزية بالدفاتر بالقيمة الاسمية ويتمثل الفرق بين تكلفة اقتناء هذه الأدوات والقيمة الاسمية في قيمة العوائد المحسوبة عليها التي لم تستحق بعد التي تثبت بالدفاتر ضمن بند "التزامات أخرى" . وتُدرج العوائد التي لم تستحق تبعاً بالإيرادات بقائمة الدخل باستخدام طريقة العائد الفعلي. وتظهر الأذون والأوراق الحكومية الأخرى بالميزانية بقيمتها الاسمية بعد خصم رصيد العوائد التي لم تستحق بعد .

#### ٤. أصول مالية بغرض المتاجرة

- يتم تقييم الأسهم والسندات المقيدة في سوق الأوراق المالية ولا زال يتوافر فيها شروط التويب باعتبارها من الأصول المالية بغرض المتاجرة وكذا وثائق صناديق الاستثمار المقيدة في سوق الأوراق المالية بالقيمة العادلة التي تمثل سعر السوق في تاريخ التقييم.
- بالنسبة للأسهم والسندات التي فقدت شرط التويب تظل بالقيمة الدفترية، وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمة تلك الأوراق نتيجة انخفاض القيمة السوقية - بالنسبة للأسهم - أو صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة - بالنسبة للسندات - عن القيمة الدفترية يتم تعديل القيمة الدفترية به وتحمله علي قائمة الدخل ببند "عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان" وفي حالة حدوث ارتفاع يتم إضافته إلي ذات البند بالنسبة للسندات فقط وذلك في حدود ما سبق تحميله عن سنوات مالية سابقة علي قائمة الدخل .
- يتم تقييم محافظ الاستثمار التي تدار بمعرفة الغير بالقيمة العادلة لكل محفظة علي حدة التي تمثل القيمة السوقية في تاريخ التقييم .
- يتم تقييم محافظ القروض والتسهيلات المقننة بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة لكل محفظة علي حدة التي تمثل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستخدام سعر الخصم المحدد لكل محفظة في تاريخ التقييم .
- يتم تقييم وثائق صناديق الاستثمار غير المقيدة في سوق الأوراق المالية بالقيمة العادلة التي تتمثل في القيمة الاستردادية لهذه الوثائق .

- يتم إدراج فروق التقييم الناتجة عن تغيير القيمة العادلة - بما في ذلك الفروق الناتجة عن تغيير سعر الصرف - ببند صافي دخل المتاجرة / أرباح ( خسائر ) تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة بقائمة الدخل.

#### ٥. القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

- هي الأصول المالية غير المشتقة ذات تاريخ السداد المحدد أو القابل للتحديد وغير المتداولة في سوق نشطة وذلك فيما عدا :
- الأصول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، ويتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول المحتفظ بها لأغراض المتاجرة ويتم الاعتراف بها أولاً ولاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.
- الأصول التي يبويبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها .
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية التي يتم تبويبها ضمن الأصول المتاحة للبيع .

#### أ- القياس عند الاعتراف الأولى:

- يتم القياس بالقيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف الأولى وهي سعر المعاملة ( أي القيمة العادلة للمقابل المُسدد أو المُحصل ) بما في ذلك تكاليف المعاملات في حالات محددة وفقاً للوارد بالبند "ج" ص ٢٣٩. ومع هذا إذا كان جزء من المقابل المُسدد أو المُحصل في مقابل شيء آخر خلاف الأداة المالية ، عندئذ يتم تقدير القيمة

العادلة للأداة المالية باستخدام أسلوب تقييم معترف به ، فعلى سبيل المثال يمكن تقدير القيمة العادلة لقرض أو مديونية طويلة الأجل ممنوحة بدون عائد علي أساس القيمة الحالية لجميع المتحصلات النقدية المستقبلية المخصومة باستخدام سعر العائد في السوق لأداة مشابهة (في العملة أو المدة أو النوع أو سعر العائد أو عوامل أخرى) ذات تصنيف ائتماني مشابه ، ويمثل أي مبلغ إضافي مُقرض ، مصروفاً أو تخفيضاً من الإيراد علي مدار عمر القرض باستخدام طريقة العائد الفعلي .

- إذا قام البنك بمنح قرض بعائد خلاف الساري في السوق (على سبيل المثال ٥% في حين أن سعر العائد في السوق ٨% لقرض مشابه) وحصل على أتعاب مقدمة (تعويض) يقوم البنك بالاعتراف بالقرض بقيمته العادلة ، اي بالصافي بعد الأتعاب التي تم الحصول عليها ويقوم البنك بتعليق الخصم على قائمة الدخل باستخدام طريقة العائد الفعلي .

#### ب- القياس اللاحق للأصول المالية

تقاس الأدوات المبوبة ضمن القروض **بالتكلفة المُستهلكة** دون النظر في نية البنك للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق\* ، وتعادل التكلفة المُستهلكة التكلفة ما لم تتوافر بالبند أرصدة ذات عائد / ذات تكلفة مع وجود فرق جوهري بين معدل العائد الأسمى على الأداة المالية ومعدل العائد الفعلي عليه محسوباً وفقاً لطريقة العائد الفعلي ، ومن أمثلة حالات حساب التكلفة المُستهلكة :

- القروض التي لها تكاليف معاملات وفقاً للوارد بالبند التالي (ج) .
- مدينو شراء أصول آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون .
- دائنو بيع أصول ثابتة للبنك تسدد على آجال طويلة (أكثر من سنة من تاريخ الميزانية) .
- قروض (ودائع) مساندة لآجال طويلة منحها البنك ، وهي إما بدون تكلفة أو بتكلفة تقل بصورة جوهريّة عن أسعار السوق لقروض مثيلة .

\* يرجى الرجوع إلى الأمثلة الواردة بذلك الفصل ص ٢٦٣ .

### ج- تكاليف المعاملات

تتضمن تكاليف المعاملات الأتعاب والعمولات المدفوعة للوكلاء (ويشمل ذلك من يعملون وكلاء بيع) والمستشارين والسماصرة والتجار ، كما تشمل الضرائب والرسوم التي تفرضها الجهات التنظيمية والبورصات ، وضرائب ورسوم نقل الملكية ، ولا تتضمن تكاليف المعاملات العلاوات أو خصومات المديونية أو التكاليف التمويلية أو التكاليف الإدارية أو تكاليف الحيازة .

### د- مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

- يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في القروض بقائمة الدخل علي أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الإخفاق التاريخية . وفي حالة زيادة المخصص المحسوب علي أساس النسب الواردة بالأسس والقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري عن الخسائر المحسوبة علي أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الإخفاق التاريخية ، تُجنب تلك الزيادة من صافي أرباح السنة بحساب التوزيع بعد تجنب الإحتياطي القانوني وتدرج بحقوق الملكية تحت بند احتياطي المخاطر البنكية العام الذي يستخدم فقط عن طريق الإضافة إلي الأرباح (الخسائر) المحتجرة بقيمة أية زيادة في سنوات مالية تالية في مخصص خسائر القروض محسوباً علي أساس التدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات الإخفاق التاريخية عن المخصص محسوباً وفقاً للأسس والقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري الخاصة بأسس تقييم الجدارة الائتمانية .

وفي حالة عدم كفاية أرباح السنة المالية لتغطية الزيادة في المخصص المحسوب علي أساس النسب الواردة بالأسس والقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري عن المخصص المحسوب علي أساس التدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات الإخفاق التاريخية ، يتم خصمها من رصيد الأرباح المحتجزة .

- يتم تخفيض القيمة الدفترية للقروض والتسهيلات باستخدام حساب مخصص خسائر اضمحلال القروض ، أما بالنسبة لمخصصات الالتزامات العرضية يتم عرض حساب المخصص الخاص بها ضمن بند المخصصات الأخرى .

- في تاريخ كل ميزانية يقوم البنك بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال قيمة أحد القروض / التسهيلات أو مجموعة من القروض / التسهيلات .

- بالنسبة للقروض والتسهيلات المثبتة بالتكلفة المُستهلكة يتم اعتبار القرض أو التسهيل مضمحلا وتحميل الخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة فقط في حالة وجود أدلة موضوعية على اضمحلال القيمة نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف الأولي بالأصل ( حدوث خسائر) وكان لهذا الحدث أو لهذه الأحداث أثر يمكن تحديده بطريقة يُعتمد عليها على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من القرض / التسهيل أو مجموعة القروض / التسهيلات

- يتم حساب مخصص خسائر اضمحلال للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان

الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية وفقاً لما يلي :

- تقسيم القروض والتسهيلات إلي مجموعات ذات خصائص ائتمان متشابهة .

- يتم حساب مخصص خسائر الاضمحلال علي أساس معدلات الإخفاق التاريخية لكل مجموعة من تلك القروض والتسهيلات - بما في ذلك الأرصدة المدينة الخاصة ببطاقات الائتمان - وتُحمل علي قائمة الدخل.
- يتم حساب مخصص خسائر الاضمحلال علي أساس النسب الواردة بالأسس والقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري باستثناء الأرصدة المدينة الخاصة ببطاقات الائتمان ( يرجى الرجوع الى ص ٢٤٣ ) .
- وفي حالة زيادة الخسائر المحسوبة علي أساس النسب الواردة بالأسس والقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري للمجموعات المُكون لها عن الخسائر المحسوبة علي أساس معدلات الإخفاق التاريخية تُجنب تلك الزيادة من صافي أرباح السنة بحساب التوزيع بعد تجنب الإحتياطي القانوني وتدرج بحقوق الملكية تحت بند احتياطي المخاطر البنكية العام الذي يستخدم فقط عن طريق الإضافة إلي الأرباح (الخسائر) المحتجرة بقيمة أية زيادة في سنوات مالية تالية في مخصص خسائر الاضمحلال محسوباً علي أساس معدلات الإخفاق التاريخية عن المخصص محسوباً وفقاً للأسس والقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري الخاصة بأسس تقييم الجدارة الائتمانية .
- في حالة عدم كفاية أرباح السنة المالية لتغطية الزيادة في المخصص المحسوب علي أساس النسب الواردة بالأسس والقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري عن الخسائر المحسوبة علي أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم خصمها من رصيد الأرباح المحتجرة
- يتم حساب معدلات الإخفاق التاريخية في ضوء الخسائر المحققة ( قيمة الاضمحلال) - عن ثلاث الي خمس سنوات سابقة - لمجموعة القروض التي تقيم بشكل مجمع لتحديد قيمة الاضمحلال بها الناتجة عن الخسائر المتكبدة ولم يتم العلم

بها بعد ( متوسط مخصص خسائر الاضمحلال عن الفترة من ثلاث إلى خمس سنوات إلى متوسط أرصدة القروض عن ذات الفترة ) .

- بالنسبة لقروض المؤسسات يتم قياس خسائر الاضمحلال وفقاً لما يلي :

- يتم التصنيف طبقاً للأسس والقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري الخاصة بأسس تقييم الجدارة الائتمانية.
- الزيادة بين القيم الدفترية والتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بسعر العائد الفعلي الأصلي الخاص بكل قرض قبل اضمحلاله وذلك بالنسبة للقروض والالتزامات العرضية والضمانات المالية ضماناً للغير بناء على طلب العملاء.
- يضاف خسائر الاضمحلال المتعلقة بمجموعات القروض والتسهيلات الأخرى المحسوبة علي أساس معدلات الإخفاق التاريخية لتلك المجموعات .

وإذا أمكن في أية سنة لاحقة ربط الانخفاض في خسارة اضمحلال القيمة والزيادة فيها بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد إثبات هذه الخسارة (على سبيل المثال تحسن الملاءة الائتمانية للمدين) عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل بقائمة الدخل مقابل الرد إلي حساب المخصص ، ولا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل المالي تتجاوز التكلفة المستهلكة في تاريخ استبعاد خسائر الاضمحلال لو لم يكن قد تم الاعتراف بهذه الخسارة. ويتم إثبات قيمة الرد بقائمة الدخل ، وتوضح الجداول الواردة ص ٢٤٤ فيما بعد موجزاً للأسس حساب المخصص واحتياطي المخاطر البنكية العام .

- يتم إعدام القروض في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة حيالها لتحصيلها بموجب قرار من مجلس إدارة البنك ( أو من يحل محله بالنسبة لفرع البنوك

الأجنبية ) خصماً على المخصص الذي يضاف إليه المتحصلات من القروض التي سبق إعدامها ويتم قيد هذه القروض في سجلات إحصائية مع الاستمرار في إجراءات المتابعة اللازمة بشأنها ، على أن يتم إعدام الأرصدة المستحقة عن بطاقات الائتمان المُصدرة إذا مضى على استحقاقها ١٨٠ يوماً دون سداد .

أسس حساب

مخصص خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات واحتياطي المخاطر البنكية العام

م	نوعية القروض	التصنيف	الأسس		
			الأساس الأول	الأساس الثاني	
١	<u>القروض الاستهلاكية والعقارية للاسكان الشخصي</u>	التصنيف وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية للعملاء المعلنة من البنك المركزي المصري (وفقاً لمدد التأخير) منتظم / دون المستوى / مشكوك في تحصيله / رديء	يُحسب مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية لكل مجموعة <sup>x</sup> ذات خصائص ائتمان متشابهة Collective Provision بما في ذلك الأرصدة المدينة الخاصة ببطاقات الائتمان. - يتم تحميل عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان على قائمة الدخل . <sup>xx</sup> - يتم إعدام الأرصدة المستحقة عن بطاقات الائتمان المصدرة إذا مضى على استحقاقها ١٨٠ يوماً دون سداد.	- يُحسب المخصص وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية بمراعاة مدد التأخير باستثناء الأرصدة المدينة الخاصة ببطاقات الائتمان . - اذا زاد المخصص وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية للمجموعات المُكون لها عن مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمعدلات الاخفاق التاريخية (الاساس الاول) يُكون بالزيادة احتياطي المخاطر البنكية العام من توزيع صافي الربح بعد تجنب الاحتياطي القانوني ويدرج بحقوق الملكية + . <u>استخدام احتياطي المخاطر البنكية العام لاحقاً</u> - في حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمعدلات الاخفاق التاريخية ( الأساس الأول ) عن المخصص وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية يتم رد الزيادة الى الارباح المحتجزة في حدود ما سبق تكوينه .	<u>معالجة العائد والأتعاب والعمولات</u> - يُهمش العائد والأتعاب والعمولات وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية لكل مجموعة ذات خصائص ائتمان متشابهة. <u>الاعتراف بالعائد والأتعاب والعمولات لاحقاً</u> - وفقاً للأساس النقدي عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات.
٢	<u>القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية</u>	....	....	....	....

<sup>x</sup> تُحسب معدلات الاخفاق التاريخية على أساس متوسط قيم مخصص خسائر الاضمحلال للمجموعة منسوباً إلى متوسط أرصدة قروض المجموعة - مستبعداً الضمانات بحسب موقف كل عميل على حده- وذلك عن فترة من ثلاث إلى خمس سنوات.

<sup>xx</sup> عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان يعني المُحمل على قائمة الدخل لكل سنة مالية أما مخصص خسائر الاضمحلال فهو الرصيد التراكمي لذلك العبء .

<sup>+</sup> إذا كان صافي الربح غير كاف يُكون احتياطي المخاطر البنكية العام من الأرباح المحتجزة .

تابع : أسس حساب مخصص خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات واحتياطي المخاطر البنكية العام

م	نوعية القروض	التصنيف	الأسس	
			الأساس الأول	الأساس الثاني
٣	قروض المؤسسات أ- حالات حساب التدفقات النقدية إذا توافر ما يلي:	التصنيف وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية للعملاء المعلنة من البنك المركزي المصري ( الفئات من ١ إلى ١٠ )	١) القروض المصنفة بفئات من ٨ إلى ١٠ - في حالة زيادة القيمة الدفترية لكل قرض على حده (شاملاً الالتزامات العرضية والضمانات المالية المقدمة من البنك للغير بناء على طلب العميل) عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة <sup>X</sup> مخصومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي للقرض قبل التصنيف باحدى هذه الفئات ، يُحسب مخصص خسائر الاضمحلال بمقدار الفرق بين القيمتين	<p>معالجة العائد والأرباح والعمولات</p> <p>- يُهمش عائد القرض والأتعاب والعمولات الخاصة به من تاريخ اعتباره مضمحلاً (تاريخ بدء تكوين مخصص للقرض بذاته) .</p> <p><b>الإعتراف بالعائد والأرباح والعمولات المهمشة لاحقاً</b></p> <p>- وفقاً للأساس النقدي عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل رصيد القرض المدرج في الميزانية قبل الجدولة ويراعى ما يلي :-</p> <p>١) عند تضمين جانب من العائد المهمش بمقدار القرض بعقد الجدولة يُعلى القرض بذلك الجانب مقابل ادراجه بحساب دائن معلق يتم استبعاده من رصيد القرض عند تصوير القوائم المالية وحساب مخصص الاضمحلال.</p>
			٢) القروض المصنفة بفئات من ١ إلى ٧ - يُحسب مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمعدلات الاخفاق التاريخية لكل مجموعة ذات خصائص ائتمان متشابهة Collective Provision	<p>استخدام احتياطي المخاطر البنكية العام لاحقاً</p> <p>- في حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً للأساس الأول عن المخصص وفقاً للأسس الجدارة الائتمانية يتم رد الزيادة الى الارباح المحتجزة في حدود ما سبق تكوينه .</p>
			- يتم تحميل عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان على قائمة الدخل .	

X التدفقات المتوقعة من استرداد قيمة القرض الممنوح للعميل ومن بيع ضمانات القرض مضافاً إليها صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة من الالتزامات العرضية والضمانات المالية .  
+ إذا كان صافي الربح غير كاف يُكون احتياطي المخاطر البنكية العام من الأرباح المحتجزة .

تابع : أسس حساب مخصص خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات واحتياطي المخاطر البنكية العام

م	نوعية القروض	التصنيف	الأسس	
			الأساس الأول	الأساس الثانى
	ب - حالات غير مؤهلة لحساب التدفقات النقدية بدقة	تتبع ذات القواعد الخاصة بالحالات المؤهلة الواردة بالبند (أ)	تتبع ذات القواعد الخاصة بالحالات المؤهلة الواردة بالبند (أ)	<p>(٢) يعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض والحساب الدائن المعلق لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد ادنى انتظام لمدة سنة.</p> <p>(٣) وفي حالة استمرار العميل فى الانتظام يتم حساب العائد على رصيد القرض القائم وادراجه بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة).</p> <p>(٤) لا يدرج العائد المدرج بالحساب الدائن المعلق بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض قبل الجدولة × .</p> <p>تتبع ذات القواعد الخاصة بالحالات المؤهلة الواردة بالبند (أ)</p>
		تتبع ذات القواعد الخاصة بالحالات المؤهلة الواردة بالبند (أ)	<p>(٣) القروض المصنفة بفئات من ٨ الى ١٠ - يُحسب مخصص الاضمحلال وفقاً للبند ( ١ ) وباستخدام خبرة الإدارة فى تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بدرجة يمكن الاعتماد عليها .</p> <p>القروض المصنفة بفئات من ١ الى ٧ - يُحسب مخصص الاضمحلال وفقاً للبند ( ٢ )</p>	

× تتيج معايير المحاسبة المصرية تضمين الإيرادات العائد على الجزء المتظم من القرض المضمحل وتهميش العائد على الجزء غير المنتظم منه ، وقد رأت اللجنة عدم إتباع هذه المعالجة فى الفترة الانتقالية .

هـ - عند حساب مخصص خسائر الاضمحلال علي أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية

المستقبلية المتوقعة يراعي بالنسبة للمؤسسة توافر كافة الشروط التالية :

- ألا يقل إجمالي الحدود الائتمانية الممنوحة للعميل أو المجموعة المرتبطة عن عشره ملايين جنيه .
- الشركة / الشركات المساهمة التي يزيد رأسمالها عن مليون جنيه .
- توافر درجة تصنيف بئنة ٦ علي الأقل عند بداية التعامل طبقا للعناصر الواردة بأسس تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات او طبقا لآخر تقييم تم بالنسبة للعميل وفقا لذات الأسس .
- إمساك حسابات مالية منتظمة وتقديم قوائم مالية مدققة سنويا في المواعيد القانونية .

- اعتبارات تقدير التدفقات النقدية المتوقعة

- توافر قوائم مالية مدققة أو تم بشأنها فحصا محدودا مرة علي الأقل سنويا.
- توافر الموازنة النقدية المتوقعة للأعمال مرة علي الأقل سنويا .
- قيام العميل بتقديم خطة الأعمال المستقبلية لمدة لا تقل عن خمس سنوات .
- تقدير التدفقات النقدية المتوقعة لسداد القروض أساسا من مصادر أنشطة التشغيل لدي العميل .
- في حالة عدم كفاية التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل للسداد يتم تقدير التدفقات النقدية التي يمكن الحصول عليها من خلال رغبة وقدرة مالكي المشروع لضخ أموال لتمويل المشروع وذلك من خلال خطط فعالة وموثقة لزيادة مصادر التمويل الذاتية .

- قياس نسب السيولة وكفاية التدفقات النقدية علي مدار فترة خطة الأعمال المستقبلية والمعلومات التاريخية لتأكيد تقييم التدفقات النقدية المستقبلية ، ومن أمثلة ذلك نسبة :
  - صافي الربح إلي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل .
  - المبيعات إلي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل .
  - الأصول إلي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل .
  - التدفقات النقدية الحرة المتمثلة في التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل مخصوما منها توزيعات الأرباح النقدية المتوقعة والارتباطات الرأسمالية .
- لا يتم الاعتماد بأية تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة من أنشطة التشغيل أو التمويل في حالة عدم توافر البيانات والتحليلات السابق الإشارة إليها .
- في حالة عدم توافر توقع معقول للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة طبقا للشروط السابقة او في حالة عدم كفاية التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من أنشطة التشغيل والتمويل لسداد أرصدة القروض يمكن أن تؤخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من تسهيل الضمانات التي في حوزة البنك وبشرط توافر الشروط القانونية الواردة بالقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري الخاصة بأسس تحديد الجدارة الائتمانية ، علي أن يؤخذ في الاعتبار أن يتم حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من تسهيل الضمانات اعتبارا من السنة التالية للتاريخ المتوقع للتنفيذ علي الضمان .
- في جميع الأحوال لا يجب أن تزيد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة متضمنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من تسهيل الضمانات عن القيمة الدفترية للقرض وقت حساب المخصص .

- قد يكون من غير الممكن تحديد حدث منفرد أو منفصل أدى إلى الاضمحلال في القيمة، حيث يكون هذا الاضمحلال ناتجاً عن تأثير مجمع لعدة أحداث ، ويتعين ألا يتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة نتيجة لأحداث مستقبلية مهما كانت درجة احتمالها\* ، وتتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل البيانات التي يمكن ملاحظتها وذلك بشأن الأحداث

المؤدية إلى الخسائر التي تتمثل في أي مما يلي :

- ★ صعوبات مالية كبيره تواجه المقترض او المدين .
- ★ مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- ★ توقع افلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية او اعادة هيكل التمويل الممنوح له
- ★ تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- ★ قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- ★ اضمحلال قيمة الضمان.
- ★ تدهور الحالة الائتمانية .

• وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة الأصول المالية منذ الاعتراف الأولى بهذه الأصول على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ويشمل ذلك ما يلي :

---

\* يرجى الرجوع إلى مفهوم خسائر الائتمان المستقبلية ص ٢٦١ من ذلك الفصل .

- **التغيرات المعاكسة في حالة السداد** بالنسبة للمقترضين في هذه المجموعة ، على سبيل المثال زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد أو زيادة عدد المقترضين ببطاقات الائتمان الذين وصلوا إلى الحد الائتماني المسموح به ويقومون بسداد أدنى مبلغ شهري مسموح به .
- **الظروف القومية أو المحلية ذات العلاقة** التي ترتبط بحالات عدم السداد المرتبطة بأصول المجموعة ، وعلى سبيل المثال زيادة معدل البطالة في المنطقة الجغرافية وانخفاض أسعار العقارات بالنسبة للقروض العقارية في المنطقة ذات الصلة وانخفاض أسعار البترول بالنسبة للقروض الممنوحة لمنتجي البترول أو التغيرات في ظروف الصناعة التي تؤثر على المقترضين في المجموعة .
- لا يُعد تدنى الملاءة الائتمانية للمنشأة في حد ذاته دليلاً على اضمحلال القيمة ، على الرغم من أن ذلك قد يكون دليلاً إذا أُخذ في الاعتبار مع معلومات أخرى متاحة .
- في بعض الحالات ، فإن البيانات المتاحة المطلوبة لتقدير قيمة مخصص خسائر اضمحلال القيمة للأصل المالي قد تكون محدودة أو وثيقة الصلة بالظروف الحالية فقط ، على سبيل المثال قد يكون الأمر كذلك عندما يمر المقترض بصعوبات مالية مع وجود بيانات تاريخية قليلة للغاية تخص الحالات المشابهة من المقترضين ، وفي مثل هذه الأحوال يتعين أن يعتمد البنك على خبرته في تقدير قيمة مخصص خسائر اضمحلال القيمة . وبالمثل يعتمد على هذه الخبرة في استخدام البيانات المتاحة لمجموعة من الأصول المالية لإظهار الظروف الحالية ،

ويتعين ان يكون استخدام التقديرات المعقولة جزءاً أساسياً لإعداد القوائم المالية وبما لا يؤثر على درجة مصداقيتها .

- عند قيام البنك بقياس مخصص خسائر الاضمحلال في قيمة القروض والتسهيلات المثبتة بالتكلفة المُستهلكة علي أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة يتم استخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأداة المالية قبل تاريخ تصنيفها إلي قروض مُضمحلة ، وإذا كانت شروط القرض قابلة للتعديل بسبب الصعوبات المالية للمقترض أو الجهة المُصدرة ، عندئذ يقاس الاضمحلال في القيمة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي قبل تعديل شروط القرض ، ولا يتم خصم التدفقات النقدية المرتبطة بالنقدية قصيرة الأجل إذا كان تأثير الخصم غير جوهري وإذا كان للقرض معدل عائد متغير فان سعر الخصم لقياس أية خسائر في اضمحلال القيمة هو معدل العائد الفعلي الحالي المحدد بموجب العقد. وكإجراء عملي فعال يجوز للبنك قياس اضمحلال قيمة الأصل المالي المثبت بالتكلفة المُستهلكة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام سعر سوق مُعلن ، إن وجد .
- أثناء عملية تقدير مخصص خسائر اضمحلال القيمة يؤخذ في الاعتبار جميع مخاطر الائتمان ، على سبيل المثال إذا قام البنك باستخدام نظام تصنيف ائتماني داخلي يؤخذ في الاعتبار جميع درجات الائتمان وليس فقط الدرجات والتصنيفات التي تعكس تدهوراً ائتمانياً حاداً .
- قد ينتج عن عملية تقدير مخصص خسائر اضمحلال القيمة إما مبلغ واحد أو مجموعة من المبالغ المتوقعة ، وفي الحالة الأخيرة يعترف البنك بمخصص

خسارة اضمحلال القيمة بالتساوي مع أفضل تقدير ضمن النطاق المحدد مع الأخذ في الاعتبار جميع المعلومات المتاحة ذات الصلة قبل تاريخ إصدار القوائم المالية المرتبطة بالظروف القائمة في تاريخ الميزانية.

#### و- ضمانات القروض

- في حاله توافر ضمان للأصل المالي المضمحل فان تقييم خسارة الاضمحلال للأصل يجب أن تعكس التدفق النقدي الناتج عن تسهيل الضمان .
- إذا قُيِّمت القيمة العادلة للضمانة وكان من المتوقع أن يحدث تسهيل الضمان في المستقبل فان التدفق النقدي المقدر الناتج عن تسهيل الضمانة يجب أن يُخفَض باستخدام معدل العائد الفعلي للأصل المالي .

على سبيل المثال ، قام بنك بمنح قرض عقاري بمبلغ ١٠ ٠٠٠ جنية ، مضمون برهن على الأصل ذاته. وحدد البنك في تاريخ الميزانية وجود أدلة موضوعية للاضمحلال ، وتم تقدير أن التدفق النقدي الوحيد الذي سوف يحدث سينشأ من تسهيل الضمان ، وقدرت القيمة العادلة للضمان بـ ١٠ ٠٠٠ جنية و يستغرق البنك سنتين لشطب الرهن وخلال هذه الفترة لا يوجد تدفقات نقدية أخرى متوقعة .

عند التقييم إذا كان القرض أضمحل ، فإن البنك يجب أن يخفض التدفق النقدي المستقبلي المتوقع الناتج من تسهيل الضمان (عما ورد بالمثل ١٠,٠٠٠ جنية) باستخدام معدل العائد الفعلي للقرض. وسيكون مخصص خسائر الاضمحلال معادلاً للفرق بين القيمة الدفترية للقرض وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من تسهيل الضمان .

- عند قياس خسارة الاضمحلال التي حدثت لأصل مالي تم منحه بعملة التعامل للبنك ولكن مضمون بأصول بعملة أجنبية ، فان التدفق النقدي المستقبلي للعملة الأجنبية المتوقع الناتج من تسهيل الضمان يجب ترجمته لعملة التعامل للبنك بإستخدام أسعار الصرف الآجلة الملائمة وبعد ذلك يتم خصمها للوصول إلي التدفق النقدي المتوقع لعملة التعامل ، بإستخدام معدل العائد الفعلي للقرض .
- إذا كان تسهيل الضمان مُحتملاً ، يتم طرح تكاليف الحصول عليه من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من تسهيل الضمان . مع الأخذ في الاعتبار انه لا يجب أن يتحقق ربح حتى لو كان متوقعاً زيادة قيمة الضمان عن القيمة الدفترية للقرض ، حيث انه لو وجد فائض فهو يُرد إلى المقترض في تاريخ تسهيل الضمان .

#### كيفية حساب مخصص خسائر الاضمحلال لقرض

قام بنك بمنح قرض إلى عميل في عام ٢٠٠٧ بمبلغ ٥٠ مليون جنيه بسعر عائد ١٠% وتم منح القرض بمقدار ٨٩% من قيمته الاسمية. ويستحق القرض في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ ومعدل العائد الفعلي في تاريخ المنح كان ١٠,٥٣% .

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ كان من الواضح أن العميل أصبح يعاني مشاكل مالية حادة وكان في استطاعة البنك تحديد أدله موضوعية على اضمحلال قيمة القرض . في ذلك التاريخ بلغت التكلفة المُستهلكة للقرض ٥٣٩٢٠٧ ٤٩ جنيه\* .

\* يرجى الرجوع إلى الأمثلة الواردة بذلك الفصل ص ٢٦٣ لبيان أسلوب حساب التكلفة المُستهلكة .

يتوقع البنك تحصيل العائد المرتبط عليه البالغ ١٠% المستحق في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (١٠٠×٥٠%) ولكن في تاريخ استحقاق القرض في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ يتوقع تحصيل ٢٥ مليون جنيه فقط .

**يتم حساب قيمة مخصص خسائر الاضمحلال كما يلي :**

بما أن خسارة الاضمحلال تقاس بالفرق بين القيمة الدفترية للقرض والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة له ، باستخدام معدل العائد الفعلي في تاريخ المنح البالغ ١٠,٥٣ % ، وباعتبار أن المتوقع تحصيله هو مبلغ ٢٥ مليون جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ من الأصل بالإضافة إلى العوائد حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ .

فان القيمة الحالية تبلغ - ٩٨٥ و ٢٤ مليون جنيه باعتبار أن العوائد المستحقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ تم تحصيلها وبالتالي ليست متضمنة لدي الحساب.

$$24\ 985\ 165 \text{ جنيه} = \frac{25\ 000\ 000}{1,1053} + \frac{5\ 000\ 000}{1,1053}$$

خسائر الاضمحلال = القيمة الدفترية - القيمة الحالية

$$= 24\ 985\ 165 - 49\ 539\ 207 = 24\ 554\ 042 \text{ جنيه}$$

**ز - تقييم الاضمحلال على أساس مجموعات قروض**

- لغرض تقييم اضمحلال القيمة يتم تجميع القروض والتسهيلات على أساس خصائص خطر الائتمان المتشابهة التي تعطي مؤشراً على قدرة المدينين على سداد جميع المبالغ المستحقة طبقاً لشروط التعاقد ، على سبيل المثال على أساس تقييم خطر الائتمان أو عملية التصنيف التي تأخذ في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي

ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة ، وتكون السمات المختارة وثيقة الصلة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعات الأصول وذلك بتقديم مؤشرات عن قدرة المدينين لسداد جميع المبالغ المستحقة طبقاً للشروط التعاقدية للأصول الجاري تقييمها . هذا وتختلف احتمالات الخسارة وإحصائيات الخسارة الأخرى عند مستوى كل مجموعة بين :

- الأصول التي تم تقييم الاضمحلال في قيمتها بصفة منفردة ولوحظ عدم وجود اضمحلال في القيمة بها لاحقاً.

- الأصول التي لم يتم تقييم اضمحلال قيمتها بصفة منفردة وكانت النتيجة هي ظهور مبلغ آخر يمثل الاضمحلال في القيمة المطلوبة .

وإذا لم يكن لدى البنك مجموعة من الأصول ذات صفات خطر مشابهة عندئذ لا يقوم بعمل تقدير إضافي .

- يمثل مخصص خسائر اضمحلال القيمة المعترف به على أساس مجموعة من الأصول خطوة مبدئية يتلوها تحديداً لمخصص خسائر اضمحلال القيمة لكل أصل على حدة في مجموعة الأصول المالية المقومة بشكل شامل لاختبار اضمحلال القيمة ، وبمجرد إتاحة المعلومات التي تحدد خسائر اضمحلال القيمة لأصول المجموعة بصفة منفردة يتم استبعاد هذه الأصول من المجموعة .

- يتم تقدير التدفقات النقدية في مجموعة من الأصول المالية التي تقييم بشكل شامل لاختبار اضمحلال القيمة على أساس خبرات الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة لتلك الخصائص الموجودة في المجموعة ، ويتم تعديل الخسائر

التاريخية على أساس البيانات الحالية لإظهار تأثير الظروف الحالية التي لا تؤثر على الفترة التي تعتمد عليها خبرة الخسائر التاريخية وكذلك لاستبعاد تأثير الظروف الموجودة في الفترة التاريخية التي لم تعد موجودة حالياً ، وتعكس التقديرات في تغيرات التدفقات النقدية وتتفق مع التغيرات في البيانات المتاحة ذات الصلة من فترة إلى أخرى وذلك من حيث الاتجاه ، على سبيل المثال التغيرات في معدلات البطالة وأسعار العقارات وأسعار السلع وحالة السداد والعوامل الأخرى التي تعطي مؤشراً عن الخسائر المتكبدة في المجموعة وحجمها ، وتتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بصفة دورية لخفض أية فروق بين تقديرات الخسائر والخسائر الفعلية .

- وكمثال على تطبيق الفقرة السابقة قد يحدد البنك ، على أساس الخبرة التاريخية ، أن أحد الأسباب الرئيسية لعدم سداد تسهيل بطاقة الائتمان وفاة حامل البطاقة وقد يلاحظ البنك أن معدل الوفيات لم يتغير من سنة لأخرى ، ومع ذلك فقد توفى في هذه السنة بعض حاملي بطاقات الائتمان في مجموعة البنك مما يعطي مؤشراً على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الديون حتى وإن لم يكن البنك على علم تحديداً بحاملي البطاقات الذين توفوا في نهاية السنة ، وقد يكون من المناسب عند تقدير مخصص خسائر الاضمحلال في القيمة أن يتم الاعتراف بالخسائر المتكبدة ولم يتم العلم بها، إلا أنه لا يتعين الاعتراف بخسائر حالات الوفاة المتوقع حدوثها في المستقبل وذلك لأن الحدث المنشئ للخسارة ألا وهو وفاة المدين لم يقع بعد .

- عند استخدام معدلات الخسائر التاريخية لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية من الأهمية بمكان تطبيق المعلومات الخاصة بمعدلات الخسائر التاريخية على المجموعات المحددة بطريقة تتفق مع المجموعات التي لدي البنك التي تم ملاحظة معدلات الخسائر التاريخية بشأنها ، وبالتالي يجب أن يُمكن الأسلوب المستخدم ربط كل مجموعة بالمعلومات الخاصة بخبرات الخسائر في مجموعات الأصول ذات سمات مخاطر الائتمان المشابهة وكذلك البيانات المتاحة ذات الصلة التي تعكس الظروف الحالية.

- يمكن استخدام مناهج تعتمد على معادلات أو طرق إحصائية لتحديد مخصص خسائر الاضمحلال في القيمة في مجموعة من الأصول المالية ، على سبيل المثال لقروض ذات أرصدة صغيرة ، ويجب أن يتضمن أي نموذج يستخدم تأثير القيمة الزمنية للنقود مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المرتبطة بالعمر المتبقي للأصل ، وليس السنة التالية فقط ، مع الأخذ في الاعتبار أيضا أعمار القروض ضمن المحفظة دون إظهار أية خسائر في اضمحلال القيمة عند الاعتراف الاولي بالأصل المالي.

كيفية قياس خسائر الاضمحلال على أساس مجموعة القروض التي تقيم بشكل مجمع لتحديد قيمة

الاضمحلال بها والنتائج عن الخسائر المنكبة ولم يتم العلم بها بعد.

الخسائر المحققة = معدل الخسارة التاريخية × فترة تأكد الخسارة × رصيد محفظة مجموعة القروض

- الخسائر المحققة تتمثل في خسائر الاضمحلال .

- معدل الخسارة التاريخية يحدد بقسمة مخصص خسائر الاضمحلال للفترة ( ربع سنوي

أو سنوي من ثلاث إلى خمس سنوات) على متوسط رصيد محفظة القروض خلال ذات الفترة.

- فترة تأكد الخسارة ( فترة نشأة الخسارة ) هي الفرق ما بين تاريخ تحقق الخسارة وتاريخ تأكيد

### الخسارة

- تاريخ تحقق الخسارة هو تاريخ الحصول على تأكيدات معقولة لحدوث الاضمحلال لكل أصل على حدة.

- تاريخ تأكيد الخسارة هو تاريخ الحصول على تأكيدات معقولة تم تحديدها بدقة لحدوث الاضمحلال لكل أصل على حدة.

### كيفية حساب خسائر الاضمحلال على أساس مجموعة من القروض

منح بنك قروض سيارات للأفراد بلغت مليون جنيه في نهاية الفترة المالية. بناء على دراسة الخسائر التاريخية حدد البنك معدل خسارة بـ ٢% الذي يتم حسابه عن طريق قسمة متوسط مخصص خسائر الاضمحلال على متوسط رصيد القروض ، كما حدد البنك أيضاً تدهور الحالة المالية للأفراد الحاصلين علي قروض السيارات التي منحت لهم، في المتوسط ، بستة أشهر قبل تأكد اضمحلال القرض الشخصي (فترة تأكيد الخسارة ٠,٥) .

وباعتبار أن افتراضات البنك صحيحة ، وافتراض ثبات السياسة المطبقة من فترة إلى

أخرى داخل البنك يتم حساب مخصص الاضمحلال لمحفظه قروض السيارات كما يلي :

- يحتاج البنك إلى تقييم كل محفظة قروض متشابهة على حده لتوقع متوسط الفترة بين تدهور الحالة المالية للعميل وبين اعتبار قرض العميل مضمحلاً .

- يجب أن يسجل مخصص الخسائر التي تحققت ولم يتم العلم بها بعد بالإضافة إلى المخصصات المحددة ( مخصص الخسائر المحققة) .

- مع الأخذ في الاعتبار ، أن مخصص البنك لمواجهة الخسائر المحققة ولم تتأثر بها محفظة قروض السيارات الممنوحة للأفراد تبلغ فترة تعادل ستة أشهر كان يستوجب تكوين مخصص لها ، لذا فإن البنك يجب أن يتوقع الخسائر التي تحققت ولكن لم يتم تأكيدها كخسائر ائتمانية في المحفظة عن طريق توقع فترة تأكيد الخسارة ، وحساب معدل الخسارة التاريخي وضرب ذلك في رصيد محفظة القروض .

لذا فإن مخصصات خسائر الاضمحلال المطلوبة لمواجهة الخسائر الائتمانية للبنك عن هذه المحفظة هي ١٠٠٠٠٠ جنيهه (  $١٠٠٠٠٠٠٠ \times ٢ \% \times ٠,٥$  ) .

- الأرقام المحسوبة تمثل توقع للخسائر المحققة على القروض الممنوحة للمقترضين الذين تدهورت أحوالهم المالية عمليا ويجب أن يحصل البنك على معلومات عن كل من معدل الخسارة ومدة تأكيد الخسارة لسلسلة من الأحداث ونقاط الضعف الواقعة خلال الدورة الاقتصادية.

- في كل تاريخ ميزانية يجب تطبيق معدل الخسارة ومدة التأكيد الملائمين للظروف الاقتصادية في تاريخ الميزانية للتأكد من أن خبرة الخسارة السابقة تم تعديلها لتعكس الظروف الحالية.

- يجب أن يكون التغيير في توقع التدفقات النقدية المستقبلية ثابت مع التغيير في المعلومات المستتجة ويجب على البنك عند حساب معدل الخسارة أن يأخذ في اعتباره أية متحصلات من ضمانات إضافية.

#### ح - معاملة الحسابات الجارية عند تحديد مؤشرات إخفاق العميل

يمثل مؤشر دوران التسهيلات الخاصة بالعملاء العنصر الأساسي في تحديد معدلات إخفاق العميل،

ويتم تحديد معدل دوران التسهيلات للحسابات الجارية في ضوء الخطوات التالية :

- يقوم البنك عند إعداد الدراسة الائتمانية للعميل بدراسة القوائم المالية للعميل ثم يقوم باستخراج

المؤشرات والنسب المالية الهامة ومن ضمن هذه المؤشرات فترة دورة تحول الأصول

( Cash Conversion Cycle ) .

- بعد قيام البنك بتحديد فترة دورة تحول الأصول لدى العميل يكون هناك الاحتمالات التالية:

• معدل دوران النقدية ٩٠ يوما أو أقل مما يعنى قدرة العميل على استرداد الأموال كل ثلاثة

أشهر وهنا يجب أن يقوم العميل بتدوير التسهيل مرة واحدة كل ثلاثة أشهر .

• معدل دوران النقدية أكثر من ٩٠ يوما و أقل من ١٨٠ يوما مما يعنى قدرة العميل على

استرداد الأموال مرتين خلال العام وهنا يجب أن يقوم العميل بتدوير التسهيل مرة واحدة كل

سنة أشهر .

• معدل دوران النقدية أكثر من ١٨٠ يوما مما يعنى أن العميل يقوم بإدارة أمواله مرة واحدة خلال

العام وهنا يجب أن يقوم العميل بتدوير التسهيل مرة واحدة على الأقل خلال العام .

- فترة تغطية التسهيل :

• يقوم البنك بتحديد مجموع الحركات المدينة والدائنة للتسهيل خلال الفترة المُراد حساب

معدل الدوران خلالها.

• إذا تساوت الحركات الدائنة أو زادت عن الحركات المدينة فإن العميل يكون قد أوفى

بالشرط المطلوب.

#### ط - التدفقات النقدية التعاقدية أو المتوقعة

يُحسب معدل العائد الفعلي عموماً على أساس التدفقات النقدية التعاقدية وإذا اختلفت التدفقات النقدية المتوقعة عن التدفقات النقدية التعاقدية ، يجب أن يركز معدل العائد الفعلي على التدفقات النقدية المتوقعة أكثر من التدفقات النقدية التعاقدية و ذلك على أساس أنه من الممكن توقعها بدرجة وثوق مقبولة.

#### ي - التغيرات في توقيت وقيمة التدفقات النقدية المتوقعة

- إذا قام البنك بمراجعة توقعات المقبوضات والمدفوعات تكون القيمة الدفترية للأداة المالية أو مجموعة من الأدوات المالية هي القيمة بعد تسويتها لتعكس التدفقات النقدية المتوقعة التي تم مراجعتها.

- يقوم البنك بإعادة حساب الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المُعاد تقديرها للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية عند معدل العائد الفعلي الأصلي للأدوات المالية وترحل الفروق إلى قائمة الدخل بالزيادة أو النقص لمخصص خسائر الاضمحلال.

#### ك - خسائر الائتمان المستقبلية

لا يُؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية عند حساب مخصص خسائر الاضمحلال وفي بعض الحالات على سبيل المثال عندما يكتسب الأصل المالي خصماً ، تكون خسائر الائتمان التي تم استهدافها قد انعكست على سعر الشراء الخاص بالدين ، وبالتالي فإن خسائر الائتمان المحققة هذه يجب أن تكون قد تضمنتها التدفقات النقدية المتوقعة عند حساب معدل العائد الفعلي.

وعند قيام البنك بتقدير التدفقات النقدية لأغراض حساب معدل العائد الفعلي لا يتعين الأخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية الخاصة بالعميل المتمثلة في الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة عدم قدرة العميل علي سداد كل أو جزء من الديون نتيجة أحداث قد تنشأ في المستقبل ، ومن أمثلتها :

- تعرض المدين لخسائر مستقبلية نتيجة وجود خطط بإجراء عمليات إعادة هيكلة مستقبلية مثل خطط المعاش المبكر أو التغيير في هيكل التشغيل أو أدوات التمويل والملكية.
- تحمل العميل لنفقات تشغيل بشكل معين في المستقبل من الممكن تجنبها عن طريق قيامه مثلاً بتغيير الخطط التشغيلية .
- الخسائر التي قد تنتج عن احتمال صدور قوانين جديدة في المستقبل قد تؤثر علي نتائج التدفقات النقدية الداخلة من العميل في المستقبل .

#### ل - العائد المتغير للأصول والالتزامات المالية

بالنسبة للعائد المتغير للأصول والالتزامات المالية يجب أن يتم إعادة التقدير الدوري للتدفقات النقدية لتعكس التغيرات في معدل العائد بالسوق لتعديل معدل العائد الفعلي، وعندما يتم الإثبات المبدئي لمعدل العائد المتغير للأدوات المالية كقيمة مساوية للأساس المُستلم أو المدفوع عند الاستحقاق، فإن إعادة تقدير العوائد المستقبلية يجب ألا يكون لها تأثير هام على القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام. وفي هذه الحالات لن يحتاج معدل العائد الفعلي على الأداة المالية ذات العائد المتغير إلى تسوية في كل تاريخ إعادة تسعير لأن التأثير عموماً لن يكون هاماً. وفي هذه الحالة فإن العائد أو المصروف يُحسب على أساس معدل العائد السائد في السوق مضافاً إليه أو مطروحاً منه الاستهلاك أو العلاوة على أساس معدل العائد الفعلي الأصلي.

**كيفية حساب التكلفة المُستهلكة باستخدام طريقة العائد الفعلي :-**

قام بنك بشراء أداة تمويل استحقاق خمس سنوات بقيمة عادلة ١٠٠٠ جنيه (شاملة تكلفة الاقتناء) وبلغت القيمة الأصلية ١٢٥٠ جنيه وبعائد ثابت بلغ ٤,٧% يدفع سنوياً كالتالي (١٢٥٠ جنيه × ٤,٧% = ٥٩ جنيه / لكل سنة). وقد تضمن العقد أنه يحق للمقترض اختيار السداد المُعجل لأداة التمويل بدون دفع جزاءات للسداد المُعجل .

في بداية العقد توقع البنك أن المقترض لن يقوم بالسداد المُعجل .

يوضح الجدول التالي المعلومات عن التكلفة المُستهلكة والعائد والتدفقات النقدية لأداة التمويل

لكل فترة مالية على مدار عمر أداة التمويل باستخدام نسبة ١٠% سنوياً على القيمة الدفترية:

د	ج	ب	أ	
(د = أ + ب - ج)		(ب = أ × ١٠%)		
<u>التكلفة المُستهلكة في نهاية السنة</u>	<u>التدفق النقدي</u>	<u>العائد</u>	<u>التكلفة المُستهلكة في بداية السنة</u>	<u>السنة</u>
١٠٤١	٥٩	١٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٨
١٠٨٦	٥٩	١٠٤	١٠٤١	٢٠٠٩
١١٣٦	٥٩	١٠٩	١٠٨٦	٢٠١٠
١١٩٠	٥٩	١١٣	١١٣٦	٢٠١١
-	١٢٥٠ + ٥٩	١١٩	١١٩٠	٢٠١٢

في بداية سنة ٢٠١٠ قام البنك بإعادة تقدير التدفقات النقدية وتوقع أن ٥٠% من أصل المبلغ (١٢٥٠ جنيه) سيُدفع مقدماً في نهاية سنة ٢٠١٠ والـ ٥٠% الباقية ستُدفع في نهاية سنة ٢٠١٢. لذا يتم تعديل الرصيد الافتتاحي لأداة التمويل في ٢٠١٠. وتُحسب القيمة المعدلة بعد خصم القيمة التي توقع البنك استلامها في سنة ٢٠١٠. والسنوات التالية باستخدام معدل العائد الفعلي ١٠% وينتج عن ذلك رصيد افتتاحي جديد في سنة ٢٠١٠ بمبلغ ١٣٨ ١ جنيه والتعديل البالغ ٥٢ جنيه (١٠٨٦ - ١١٣٨) يتم تسجيله بقائمة الدخل لسنة ٢٠١٠.

يوضح الجدول التالي معلومات عن التكلفة المُستهلكة والعائد والتدفقات النقدية بعد الأخذ في الاعتبار التعيير في التقديرات:

د	ج	ب	أ	
(د = أ + ب - ج)		(ب = أ x ١٠%)		
<u>التكلفة المُستهلكة في نهاية السنة</u>	<u>التدفق النقدي</u>	<u>العائد</u>	<u>التكلفة المُستهلكة في بداية السنة</u>	<u>السنة</u>
١٠٤١	٥٩	١٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٨
١٠٨٦	٥٩	١٠٤	١٠٤١	٢٠٠٩
٥٦٨	٦٢٥+٥٩	١١٤	١٠٨٦+٥٢	٢٠١٠
٥٩٥	٣٠	٥٧	٥٦٨	٢٠١١
-	٦٢٥ + ٣٠	٦٠	٥٩٥	٢٠١٢

في حالة اضمحلال أداة التمويل فرضاً في آخر سنة ٢٠١١ سوف يُحسب مخصص خسائر الاضمحلال بقيمة الفرق بين القيمة الدفترية (٥٩٥ جنيه) والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل العائد الفعلي (١٠%).

### كيفية حساب التكلفة المُستهلكة باستخدام طريقة العائد الفعلي لأداة التمويل ذات معدل عائد

محدد مسبقاً الذي يزيد أو يقل خلال عمر التمويل "عائد متدرج" .

في أول يناير سنة ٢٠٠١ قامت منشأة بإصدار أداة تمويل بسعر ٢٥٠ جنية والقيمة الأصلية ٢٥٠ جنية وأداة التمويل مُسترده في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢. معدل العائد مُحدد في اتفاق التمويل

نسبة من القيمة الأصلية كالتالي :

٦% في عام ٢٠٠٧ " ٧٥ جنية "

٨% في عام ٢٠٠٨ " ١٠٠ جنية "

١٠% في عام ٢٠٠٩ " ١٢٥ جنية "

١٢% في عام ٢٠١٠ " ١٥٠ جنية "

١٦,٤% في عام ٢٠١١ " ٢٠٥ جنية "

- في هذه الحالة يبلغ معدل العائد الذي يعكس تدفق المدفوعات النقدية حتى الاستحقاق هو " ١٠% " .

- يتم إعادة توزيع العائد المدفوع علي عمر أداة التمويل بغرض تحديد التكلفة المُستهلكة في كل فترة.

- يتم ضرب التكلفة المُستهلكة في بداية الفترة في معدل العائد الفعلي " ١٠% " ويضاف إلي التكلفة المُستهلكة ويتم خصم أية مدفوعات نقدية خلال الفترة من الناتج . وبالتالي تصبح التكلفة المُستهلكة في آخر كل فترة كما يلي :

السنة	التكلفة المُستهلكة في بداية السنة "أ"	العائد (ب = أ x ١٠%)	التدفق النقدي "ج"	التكلفة المُستهلكة في نهاية السنة (د = أ + ب - ج)
٢٠٠٨	١٢٥٠	١٢٥	٧٥	١٣٠٠
٢٠٠٩	١٣٠٠	١٣٠	١٠٠	١٣٣٠
٢٠١٠	١٣٣٠	١٣٣	١٢٥	١٣٣٨
٢٠١١	١٣٣٨	١٣٤	١٥٠	١٣٢٢
٢٠١٢	١٣٢٢	١٣٣	١٢٥٠ + ٢٠٥	-

#### م - حساب معدل العائد الفعلي

- طريقة العائد الفعلي هي طريقة لحساب التكلفة المُستهلكة للأصول أو الالتزامات المالية وتوزيع العوائد المحصلة أو المدفوعة على الفترات المناسبة ، وتختلف طريقة العائد الفعلي عن طريقة القسط الثابت في أن الاستهلاك بطريقة العائد الفعلي يعكس عائد ثابت على القيمة الاسمية للأصول أو الالتزامات .
- معدل العائد الفعلي هو المعدل الفعلي الذي تخضع علي أساسه المقبوضات والمدفوعات النقدية المستقبلية المتوقعة وذلك خلال الفترة المتوقعة للأداة المالية أو حتى التاريخ القادم لإعادة تقييم القيمة الدفترية للأصول والالتزامات المالية عند الاعتراف الأولي.
- يُحسب معدل العائد الفعلي عند الاعتراف الأولي للأداة المالية . ولكي يتم حساب العائد الفعلي لكل فترة ، يتم تطبيق معدل العائد الفعلي للتكلفة المُستهلكة للقرض في نهاية الفترة السابقة. ويتمثل الاختلاف بين معدل العائد الفعلي المحسوب لفترة محدد وكوبون الأصل في الاستهلاك على مدار الفترة ما بين المتحصلات النقدية من القرض و القيمة عند تاريخ الاستحقاق.

على سبيل المثال ، منح بنك قرصاً لعميل بمبلغ ٥٠ مليون جنيه لمدة خمس سنوات تبدأ من أول يناير ٢٠٠٨ وهناك كوبون سنوي ١٠% يدفع في نهاية العام . قام العميل بسداد مليون جنيه مصروفات ، بذلك تصبح المتحصلات النقدية للعميل مبلغ ٤٩ مليون جنيه.

يتم حساب معدل العائد الفعلي باستخراج (س) في المعادلة التالية :

$$٤٩ = \frac{(س + ١)}{٥٠} + \frac{(س + ١)^2}{٥٠} + \frac{(س + ١)^3}{٥٠} + \frac{(س + ١)^4}{٥٠} + \frac{(س + ١)^5}{٥٠}$$

إذن معدل العائد الفعلي ١٠,٥٣٤٨٢ % . ويكون جدول الاستهلاك كالتالي :-

(بالجنيه)

التاريخ	العائد بمعدل % ١٠,٥٣٤٨٢	الكوبون ب	استهلاك الخصم أ-ب	التكلفة المستهلكة
أول يناير ٢٠٠٨	-	-	-	٤٩ ٠٠٠ ٠٠٠
٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٥ ١٦٢ ٠٦٣	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٦٢ ٠٦٣	٤٩ ١٦٢ ٠٦٣
٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٥ ١٧٩ ١٣٦	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٧٩ ١٣٦	٤٩ ٣٤١ ١٩٩
٣١ ديسمبر ٢٠١١	٥ ١٩٨ ٠٠٨	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٩٨ ٠٠٨	٤٩ ٥٣٩ ٢٠٧
٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٥ ٢١٨ ٨٦٨	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢١٨ ٨٦٨	٤٩ ٧٥٨ ٠٧٥
٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٥ ٢٤١ ٩٢٥	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٤١ ٩٢٥	٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠
الإجمالي	٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	

## ٦. المشتقات المالية

- يتم تقييم المشتقات المالية بغرض المتاجرة - إن وجدت - بالقيمة العادلة التي تمثل سعر السوق ، ويتم إدراج فروق التقييم بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة" .
- عند استخدام المشتقات المالية كأدوات تغطية يتم الاعتراف بأثر المقاصة على الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة لأداة التغطية والبند المُغطى.
- يتعين علي البنك تأكيد علاقة التغطية حتى تصبح مؤهلة لمحاسبة التغطية وبالتالي يجب أن تتوافر كل الشروط التالية :

- وجود تخصيص أو توثيق رسمي عند بداية التغطية خاصة بعلاقة التغطية وهدف إدارة المخاطر في البنك ووجود إستراتيجية للقيام بالتغطية ، ويجب أن تتضمن هذه الوثائق تحديداً لأداة التغطية والبند أو المعاملة المُغطاة وطبيعة الخطر الذي يتم تغطيته وكيفية قيام البنك بتقدير فعالية أداة التغطية في مواجهة خطر التعرض لأية تغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المُغطى التي ترجع إلى الخطر المُغطى.
- من المتوقع أن تكون التغطية فعالة بدرجة كبيرة وذلك في تحقيق مواجهة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية التي تعزى إلى الخطر المُغطى وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر الموثقة أصلاً بالنسبة لعلاقة التغطية المحددة.
- بالنسبة لتغطيات التدفقات النقدية فإن المعاملة المتنبأ بها التي تخضع للتغطية يجب أن تكون متوقعة بصورة كبيرة ويجب أن تمثل تعرض التقلبات في التدفقات النقدية التي تؤثر بشكل أساسي على الأرباح أو الخسائر.

- يمكن قياس فعالية التغطية بدرجة يُعتمد عليها، مما يعنى إمكانية قياس التدفقات النقدية للبند المُغطى التي ترتبط بالمخاطر المُغطاة وكذلك القيمة العادلة لأداة التغطية لدرجة يُعتمد عليها.
- قيام البنك بتقييم التغطية بصفة مستمرة وثبات فعاليتها العالية على مدار فترات إعداد التقارير المالية التي تم تخصيص التغطية لها.
- في حالة تغطية مخاطر القيمة العادلة التي تستوفي الشروط السابقة يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة قياس أداة التغطية بالقيمة العادلة ( بالنسبة لأداة التغطية المشتقة ) أو إعادة قياس المكون الأجنبي من القيمة الدفترية (بالنسبة لأداة التغطية غير المشتقة) ، ويتم تسوية القيمة الدفترية للبند المُغطى بقيمة أرباح أو خسائر البند المُغطى التي تعزى إلى المخاطر المُغطاة مع الاعتراف بها في قائمة الدخل و يطبق ذلك إذا تم قياس البند المُغطى بالتكلفة كما يتم تطبيق الاعتراف بالأرباح أو الخسائر التي تعزى للمخاطر المُغطاة في قائمة الدخل إذا كان البند المُغطى استثماراً مالياً متاحاً للبيع .
- في حالة تغطية مخاطر التدفقات النقدية أو صافي الاستثمار في عملية أجنبية التي تستوفي شروط محاسبة التغطية يتم الاعتراف مباشرة ضمن حقوق الملكية من خلال قائمة التغير في حقوق الملكية بذلك الجزء من أرباح أو خسائر أداة التغطية التي ثبت أنها تغطية فعالة ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالجزء غير الفعال من أرباح أو خسائر أداة التغطية .

وعند تنفيذ المعاملة المُغطاة تستبعد الأرباح أو الخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

- إذا نتج عن تغطية معاملة متنبأ بها ارتباط مؤكد تنطبق عليه محاسبة تغطية القيمة العادلة ، فعلى البنك أن يستبعد الأرباح أو الخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية مع إدراجها في حدود التكلفة الأولية أو القيمة الدفترية الأخرى للأصل أو الالتزام مع الإفصاح عن هذه السياسة المحاسبية

- يجب أن يتوقف البنك لاحقاً عن محاسبة التغطية السابقة في أي من الحالات التالية:

- إذا أنقضت أداة إعادة التغطية أو تم بيعها أو فسخها أو ممارسة الحق المرتبط بها ، ولهذا الغرض فإن تجديد أو مبادلة أداة التغطية بأخرى لا يعتبر انتهاء لأجلها أو فسخها إذا كانت هذه المبادلة جزءاً من إستراتيجية البنك الموثقة الخاصة بالتغطية .
- إذا لم تعد التغطية مستوفية لأحكام محاسبة التغطية.
- إذا قام البنك بإلغاء التخصيص .

#### ٧. أصول مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

- يتم قياس الأصول المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة.

- بعد الاعتراف الأولى على البنك يتم قياس الأصول المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيم العادلة لها دون أي خصم مقابل تكلفة المعاملات التي تكبدها البنك عند البيع أو أي شكل آخر من أشكال التصرف،

وتُدرج الفروق بقائمة الدخل ضمن بند "صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر".

#### ٨. استثمارات مالية متاحة للبيع

- يتم تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع المقيدة ببورصة الأوراق المالية ويوجد تعامل نشط عليها بالقيمة العادلة المتمثلة في سعر السوق وذلك لكل استثمار علي حده - بعد تأثير القيمة الدفترية بعلاوة / خصم الإصدار وفروق تغير سعر الصرف بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات الدين التي يتم تأثير عناصر قائمة الدخل بها - مع إدراج فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية تحت بند احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع\* .

- يتم تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع غير المسجلة ببورصة الأوراق المالية أو المسجلة ولا يوجد تعامل نشط عليها بتحديد قيمتها العادلة بإحدى الطرق الفنية المقبولة لتحديد القيمة العادلة ، وفي حالة عدم التمكن من تحديد القيمة العادلة لمثل تلك الأوراق بطريقة يعتمد عليها فيتم تقييمها ، بالتكلفة بالنسبة لأدوات حقوق الملكية أو التكلفة المُستهلكة بالنسبة لأدوات الديون بعد تأثيرها بفروق التغير في سعر الصرف، شاملة جميع التكاليف المرتبطة بها مخصوماً منها خسائر الاضمحلال في قيمتها وتحمل تلك الخسائر علي قائمة الدخل.

\* يرجى الرجوع إلى المثال الوارد بذلك الفصل ص ٢٧٤ .

- عند وجود انخفاض مؤقت في قيمة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع فإنه يتم تخفيض قيمة تلك الأصول مباشرة عن طريق الأرباح غير المحققة المدرجة ضمن حقوق الملكية عن الفترات السابقة ، وفي حالة عدم كفاية الأرباح غير المحققة لتغطية هذه الخسائر فإنه يتم الاعتراف بهذا الفرق ضمن حقوق الملكية فيما عدا خسائر الاضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات التي حينئذ يجب ترحيلها مع الخسائر المتراكمة من فترات سابقة إلي قائمة الدخل. وعند حدوث أية زيادة بعد ذلك في القيمة العادلة لأصل سبق إدراج فروق إعادة التقييم الخاصة به ضمن حقوق الملكية فإنه يتم إجراء المقاصة بين تلك الفروق علي أن يتم إدراج أية زيادة في قيمة الخسائر تكون ناتجة عن الاضمحلال في القيمة بقائمة الدخل.
- في حالة حدوث ارتفاع في قيمة الاستثمار المالي المتاح للبيع خلال الفترة اللاحقة للفترة التي تم الاعتراف فيها بخسائر الاضمحلال بقوائم الدخل فإنه يتم الاعتراف بهذه الأرباح ضمن قائمة الدخل في حدود المبالغ السابق الاعتراف بها خسائر مع إدراج أية زيادة تنشأ بعد ذلك في القيمة العادلة لهذه الأصول بحقوق الملكية وذلك فيما عدا خسائر الاضمحلال المتعلقة بأدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع السابق إدراجها بقائمة الدخل حيث لا يتم رد تلك الخسائر من خلال قائمة الدخل إلا في حالة بيع أو التخلص من تلك الأدوات.
- عند استبعاد أي من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع السابق إدراج الأرباح الناتجة عن تقييمها بالقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية يتم تحويل مجمع الأرباح (الخسائر) غير المحققة إلي قائمة الدخل وذلك بالنسبة لكل استثمار علي حده .

## ٩. الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة النقدية (أدوات دين)

لأغراض إثبات فروق أسعار صرف العملات الأجنبية ، فإن الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة النقدية مثل الـ Debt Securities يتم معاملتها كما لو أنها تم قياسها باستخدام طريقة التكلفة المُستهلكة بالعملة الأجنبية. بالتالي فإن فروق أسعار الصرف الناتجة من التغيرات في التكلفة المُستهلكة يتم إثباتها ربحاً أو خسارة ببند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى وليس في حقوق الملكية .

يتم قياس فروق العملات الأجنبية لهذه الأدوات كالتالي :

- نقطة البداية هي التكلفة المُستهلكة بعملة التعامل في بداية الفترة ، القيمة المحسوبة " ولكن لم يتم إثباتها" بعملة التعامل للمنشأة في تاريخ آخر قوائم مالية صدرت.
- العوائد التي يجب إثباتها خلال الفترة هي القيمة المحسوبة بالعملة الأجنبية باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي ، مضروبة في متوسط سعر الصرف الحالي للفترة ، هذا الاستحقاق يُعدل التكلفة المُستهلكة بعملة التعامل في بداية الفترة. بالنسبة لهذه البنود فإن العائد المحسوب باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي يجب أن يثبت ربحاً أو خسارة.
- بعد ذلك يتم حساب التكلفة المُستهلكة بالعملة الأجنبية للبند النقدي في نهاية الفترة.
- التكلفة المُستهلكة بعملة التعامل في نهاية الفترة هي عبارة عن التكلفة المُستهلكة بالعملة الأجنبية أعلاه مضروبة في سعر الصرف الساري في تاريخ القوائم المالية الحالية.
- يتم مقارنة التكلفة المُستهلكة بعملة التعامل في نهاية الفترة بالتكلفة المُستهلكة بعملة التعامل في بداية الفترة بعد تعديلها بالعائد المستحق وأية سدادات تمت خلال الفترة. أن الفرق بين هاتين القيمتين هو ربح أو خسارة فرق سعر صرف ويجب إثباته ربحاً أو خسارة.

يتم حساب القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية لهذه البنود كالتالي:

- القيمة العادلة للبند في نهاية السنة بالعملة الأجنبية.
- يتم تحديد القيمة الدفترية بعملة التعامل في نهاية السنة عن طريق ضرب القيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف السارى في تاريخ القوائم المالية.
- الفرق بين القيمة الدفترية بعملة التعامل في نهاية السنة (القيمة العادلة) والتكلفة المُستهلكة بعملة التعامل في نهاية السنة يمثل الربح أو الخسارة المُجمعة التي يجب إثباتها مباشرة بحقوق الملكية في نهاية السنة ، وتطبيقا لما تقدم نعرض مايلي:

المعالجة المحاسبية الخاصة بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالعملات الاجنبية ذات الطبيعة النقدية

أدوات الدين

عملة التعامل : دولار

٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

القيمة الاسمية للسند ١٢٥٠ استرليني

تكلفة الاقتناء ١٠٠٠ استرليني

معدل العائد الثابت على السند ٤,٧% سنوياً

العائد وفقاً لمعدل العائد الثابت : ١٢٥٠ قيمة اسمية  $\times$  ٤,٧% = ٥٩ استرليني

معدل العائد الفعلى ١٠%

العائد وفقاً لمعدل العائد الفعلى : ١٠٠٠ تكلفة الاقتناء  $\times$  ١٠% = ١٠٠ استرليني

سعر الصرف عند الاقتناء : الجنيه الاسترليني = ١,٥ دولار

المعادل للقيمة الدفترية عند الاقتناء ( ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ ) وفقاً لعملة التعامل

١٠٠٠ استرليني  $\times$  ١,٥ دولار = ١٥٠٠ دولار - قيمة دفترية

\* في الفترات التالية تستخدم التكلفة المُستهلكة .

الإثبات عند الإقتناء وفقاً لعملة التعامل

١٥٠٠ دولار من حـ/ السند

١٥٠٠ دولار الى حـ/ النقدية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ (آخر المدة)

سعر الصرف للجنيه الاسترليني = ٢ دولار

القيمة العادلة للسند ( أو سعر سوق الأوراق المالية ) ١٠٦٠ استرليني  $1060 \times 2 = 2120$  دولار

التكلفة المُستهلكة ١٠٤١ استرليني  $1041 \times 2 = 2082$  دولار \*

متوسط سعر الصرف خلال ٢٠٠٨ الجنيه الاسترليني = ١,٧٥ دولار

المعالجة المحاسبية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

حقوق الملكية

( التغير في القيمة العادلة عن التكلفة المُستهلكة بعملة التعامل في آخر المدة )

= القيمة العادلة في آخر المدة - التكلفة المُستهلكة في آخر المدة

٢١٢٠ دولار - ٢٠٨٢ دولار = ٣٨ دولار

إيرادات العوائد

العائد وفقاً لمعدل العائد الفعلي = ١٠٠٠ استرليني تكلفة الإقتناء  $1000 \times 10\%$  معدل العائد الفعلي

= ١٠٠ استرليني  $100 \times 1,75$  دولار متوسط سعر الصرف خلال مدة الحساب

= ١٧٥ دولار إيرادات عوائد

\* التكلفة المُستهلكة آخر المدة = تكلفة الإقتناء + إيراد عوائد وفقاً لمعدل العائد الفعلي - العائد وفقاً لمعدل العائد الثابت  $\times$  سعر صرف آخر المدة  
= ١٠٠٠ استرليني + ١٠٠ استرليني - ٥٩ استرليني = ١٠٤١ استرليني  $\times 2 = 2082$  دولار

### أرباح ( خسائر ) العملة

(١) ناشئة عن التغيرات في القيمة الدفترية منذ الاعتراف الاولي

القيمة الدفترية عند الإقترناء وفقا لعملة التعامل ( أول المدة ) + ((العائد وفقا لمعدل العائد الفعلي - العائد المحصل وفقا لمعدل العائد الثابت في آخر المدة ) x سعر الصرف في آخر المدة) - التكلفة المستهلكة

$$١٥٠٠ \text{ دولار} + [ ( ١٠٠ \text{ استرليني} - ٥٩ \text{ استرليني} ) \times ٢ ] - ٢٠٨٢ \text{ دولار} = ٥٠٠ \text{ دولار أرباح العملة}$$

(٢) ناشئة عن العائد

[[العائد وفقا لمعدل العائد الفعلي x (سعر الصرف في آخر المدة - متوسط سعر الصرف خلال مدة الحساب )]]

$$[ ١٠٠ \text{ استرليني} \times ( ٢ - ١,٧٥ ) ] = ٢٥ \text{ دولار أرباح العملة}$$

الإثبات في آخر السنة وفقا لعملة التعامل

٦٢٠ دولار من حـ/ السند \*

١١٨ دولار من حـ/ النقدية \*\*

٣٨ دولار إلى حـ/ حقوق الملكية \*\*\*

١٧٥ دولار إلى حـ/ إيرادات العوائد

٥٢٥ دولار إلى حـ/ أرباح العملة ( ٢٥ + ٥٠٠ )

\* القيمة العادلة في آخر المدة ٢١٢٠ دولار - القيمة الدفترية أول المدة ١٥٠٠ دولار .  
\*\* عائد محصل وفقا لمعدل العائد الثابت ٥٩ استرليني x ٢ سعر الصرف في نهاية المدة .  
\*\*\* العائد وفقا لمعدل العائد الفعلي .

### ١٠. استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

- يتم تقييم الاستثمارات التي تم شراؤها عند الإصدار الأولي المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المُستهلكة ، التي تمثل القيمة الاسمية للسند مضافا إليها علاوة الإصدار أو مستبعدة منها خصم الإصدار ، علي أن يتم استهلاك علاوة الإصدار بالخصم علي قائمة الدخل / أو استهلاك خصم الإصدار بالإضافة إلي قائمة الدخل ببند "عائد أدون وسندات الخزانة " وباستخدام طريقة العائد الفعلي . وبذلك تصبح القيمة الدفترية لهذه السندات في تاريخ الاستحقاق مساوية للقيمة الاسمية المستردة.
- تتبع ذات المعالجة إذا تم شراء السندات من سوق الأوراق المالية بقيمة أعلي / أقل من القيمة الاسمية (مع مراعاة خصم العوائد الضمنية التي قد تكون داخل تكلفة الاقتناء التي تخص فترة ما قبل تاريخ الاقتناء ولم يحصل عليها البائع).
- في حالة السندات المشتراة بعملة أجنبية ، يراعي إعادة تقييم أرصدة تلك السندات بسعر الصرف الساري وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل ببند " إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى" وذلك قبل إجراء التسويات الخاصة بعلاوة أو خصم الإصدار أو تحديد خسائر الاضمحلال.
- في تاريخ كل ميزانية يتعين علي البنك تقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال قيمة أحد الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر اضمحلال عندئذ تقاس قيمة الخسارة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ( مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها) المخصوصة

بسعر العائد الفعلي الأصلي الخاص بكل استثمار علي حدة ( أي سعر العائد الفعلي المحسوب عند الاعتراف الأولي) . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة والاعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند " عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان" .

- إذا أمكن في أية فترة لاحقة ربط الانخفاض في خسارة اضمحلال القيمة و الزيادة فيها بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد إثبات خسارة اضمحلال القيمة ( على سبيل المثال تحسن الملائة الائتمانية لمصدر أداة الدين) عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل إلي قائمة الدخل. و يجب ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل المالي تتجاوز التكلفة المُستهلكة في تاريخ استبعاد خسائر الاضمحلال لو لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر الاضمحلال هذه.

- يتم تقييم وثائق صناديق الاستثمار التي يتعين علي البنك المنشئ للصندوق الاحتفاظ بها حتى تاريخ نهاية الصندوق طبقاً للقانون بالتكلفة وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر اضمحلال عندئذ تقاس قيمة الخسارة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل و الاستردادية الخاصة بكل استثمار علي حدة. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة والاعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند " عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان" . وإذا أمكن في أية فترة لاحقة ربط الانخفاض في خسارة اضمحلال القيمة و الزيادة فيها بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد إثبات خسارة اضمحلال القيمة عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل إلي قائمة الدخل. و يجب ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية

للأصل المالي تتجاوز التكلفة في تاريخ استبعاد خسائر الاضمحلال لو لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر الاضمحلال هذه.

#### ١١. استثمارات في شركات تابعة وشقيقة

- عند إعداد القوائم المالية المستقلة للبنك يتم تقييم الاستثمارات في شركات تابعة أو شقيقة بالتكلفة التي يتم بناء عليها إثبات الاستثمار بالتكلفة ويعترف البنك بإيرادات الاستثمار فقط في حدود ما يستلمه من توزيعات الأرباح المحققة للشركة المستثمر فيها بعد تاريخ الاقتناء في حين تعتبر التوزيعات المستلمة بالزيادة عن تلك الأرباح بمثابة استرداد للاستثمار ويتم الاعتراف بها بتخفيض تكلفة الاستثمار.
- في حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر اضمحلال في قيمة استثمار في شركة تابعة أو شقيقة عندئذ تقاس قيمة الخسارة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالي للعائد وصافي القيمة البيعية بالنسبة للاستثمار المشابه أيهما أعلى وذلك لكل استثمار علي حدة. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار مباشرة والاعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند " أرباح (خسائر) استثمارات مالية " وإذا أمكن في أية فترة لاحقة ربط الانخفاض في خسارة اضمحلال القيمة والزيادة فيها بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد إثبات خسارة اضمحلال القيمة عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل إلي قائمة الدخل. ويجب ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل تتجاوز التكلفة في تاريخ استبعاد خسائر الاضمحلال لو لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر الاضمحلال هذه.

- تتمثل مؤشرات حدوث الاضمحلال في الاستثمار في مؤشر أو أكثر من المؤشرات

التالية :

- الضعف المستمر في المركز المالي للشركة المستثمر فيها.
- الانخفاض الشديد في قيمة أصول الشركة المستثمر فيها.
- وجود مؤشرات عن احتمالات لتصفية الشركة المستثمر فيها نتيجة تعثرها المالي.
- وجود حظر أو قيد علي نشاط الشركة أو علي منتجاتها يترتب عليه التأثير السلبي علي المركز المالي للشركة.

• طول فترة إنشاء المشروع وعدم بدء الإنتاج الفعلي الاقتصادي الملائم.

- يتم المحاسبة عن أي استثمار في شركة تابعة كاستثمار متاح للبيع وذلك اعتباراً من التاريخ الذي لم تعد فيه الشركة تابعة وبشرط عدم تحويلها إلى شركة شقيقة، وتعامل القيمة الدفترية للاستثمار بدءاً من التاريخ الذي لم تعد فيه المنشأة شركة تابعة كتكلفة عند القياس الأولى للأصول المالية المتاحة للبيع وتتبع ذات المعالجة إذا لم تُعد المنشأة شركة شقيقة .

#### ١٢. الاستثمار في شركة شقيقة دون الاستثمار في شركة تابعة

- يتم تقييم الاستثمارات في الشركة الشقيقة بالقوائم المالية المستقلة للبنك وفقاً لطريقة حقوق الملكية ، التي يتم بموجبها إثبات الاستثمار في أية شركة شقيقة مبدئياً بالتكلفة ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار لإثبات نصيب البنك في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاقتناء ويتم إثبات ذلك النصيب فيها ببند

"أرباح (خسائر) غير موزعة في شركات شقيقة" بقائمة الدخل لدى إعداد القوائم المالية المجمعة ، ويتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التي يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر فيها.

- يكون من الضروري إجراء تسويات على التغييرات على الحصة النسبية للبنك في الشركة المستثمر فيها الناشئة عن التغييرات في حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها التي لم يتم إثباتها في قائمة الدخل الخاصة بها وتتضمن هذه التغييرات ، التغييرات الناشئة من إعادة فروق العملات الأجنبية وفروق التغيير في السياسات المحاسبية والفروق الناتجة عن الأخطاء ويتم الاعتراف بنصيب البنك في هذه التغييرات مباشرة ضمن حقوق الملكية الخاصة به.

- في حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر اضمحلال في قيمة استثمار في شركة شقيقة عندئذ تقاس قيمة الخسارة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالي للعائد وصافي القيمة البيعية بالنسبة للاستثمار المشابه أيهما أعلى وذلك لكل استثمار علي حدة. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة والاعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند " أرباح (خسائر) استثمارات مالية ". وإذا أمكن في أية فترة لاحقة ربط الانخفاض في خسارة اضمحلال القيمة و الزيادة فيها بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد إثبات خسارة اضمحلال القيمة عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل إلي قائمة الدخل. ويجب ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل تتجاوز التكلفة في تاريخ استبعاد خسائر الاضمحلال لو لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر الاضمحلال هذه.

- يتم المحاسبة عن أي استثمار في شركة شقيقة كاستثمار متاح للبيع وذلك اعتباراً من التاريخ الذي لم تعد فيه الشركة شقيقة ، وتعامل القيمة الدفترية للاستثمار بدءاً من التاريخ الذي لم تعد فيه المنشأة شركة شقيقة كتكلفة عند القياس الأولى للأصول المالية المتاحة للبيع.

- تستخدم أحدث قوائم مالية متاحة للشركة الشقيقة لتطبيق طريقة حقوق الملكية\* من قبل البنك التي عادة ما تكون في ذات تاريخ القوائم المالية للبنك وعندما يختلف تاريخ القوائم المالية للمستثمر عن الشركة الشقيقة فتُعد الشركة الشقيقة قوائم مالية - لاستخدام البنك - بذات تاريخ القوائم المالية للبنك.

- عند إعداد القوائم المالية لشركة شقيقة التي تستخدم في تطبيق طريقة حقوق الملكية في تاريخ يختلف عن تاريخ القوائم المالية للمستثمر يتم إجراء التسويات وذلك بالنسبة لتأثيرات المعاملات أو الأحداث الهامة التي تحدث بين هذا التاريخ وتاريخ القوائم المالية للبنك ، وعلى أي حال فإن الفرق بين تاريخ القوائم المالية لكل من الشركة الشقيقة والمستثمر لا يجب أن يتجاوز ثلاثة أشهر تكون مدة إعداد القوائم المالية وأي فرق في تواريخ القوائم المالية بذات المدة من فترة لأخرى .

- عندما تستخدم الشركة الشقيقة سياسة محاسبية مختلفة عن تلك المستخدمة بمعرفة البنك للمعاملات والأحداث المماثلة في ظل ظروف متشابهة ، يتم إجراء التسويات اللازمة بالقوائم المالية للشركة الشقيقة عندما يتم استخدامها من قبل البنك في تطبيق طريقة حقوق الملكية .

\*يرجى الرجوع إلى المثال الوارد بالفصل السادس ص ٤٦٦ .

### ١٣. أصول غير ملموسة

- يقوم البنك بالاعتراف بالأصل غير الملموس فقط إذا كان من المحتمل أن تتدفق إليه منافع اقتصادية مستقبلية يمكن أن تنسب إلى الأصل وكان من الممكن قياس تكلفة الأصل بصورة موثوق بها ، ويجب علي البنك أن يحدد احتمال تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية مستخدماً في ذلك افتراضات منطقية معقولة تمثل أفضل تقدير تقوم به إدارة البنك للظروف الاقتصادية التي سوف تسود خلال العمر الافتراضي للأصل .
- يقاس الأصل غير الملموس أولاً بالتكلفة ، وتتضمن تكلفة الأصل الملموس الذي يتم اقتناؤه منفرداً سعر شرائه بما في ذلك الرسوم الجمركية والضرائب غير المستردة وأية تكاليف مباشرة متعلقة بإعداد الأصل للاستخدام في الغرض الذي أُفتنى من أجله فضلاً عن التكاليف غير المباشرة التي يمكن ربطها باقتناء الأصل .
- في حالة اقتناء أي أصل غير ملموس ضمن عملية تجميع أعمال فإن تكلفة هذا الأصل هي قيمته العادلة في تاريخ الاقتناء . وبالتالي يعترف البنك في تاريخ الاقتناء بالأصل غير الملموس بشكل منفصل عن الشهرة إذا ما أمكن قياس هذا الأصل بشكل موثوق به بغض النظر عن قيام بائع هذا الأصل بالاعتراف به أم لا قبل دمج الأنشطة وهذا يعني أن البنك يعترف بالأصل بشكل منفصل عن الشهرة.
- لا يعترف بالشهرة المتولدة داخلياً ضمن الأصول وبالتالي يعترف بالشهرة فقط في حالة تجميع الأعمال وتمثل قيمتها الفرق بين تكلفة الاقتناء ونصيب البنك في القيمة العادلة لصافي الأصول المحدد أي التي يمكن تحديدها للكيان المُقتني . ويُعترف

بالشهرة الموجبة باعتبارها من الأصول غير الملموسة كما يعترف بالشهرة السالبة فوراً  
إيراداً بقائمة الدخل.

- يتم استهلاك الأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي محدد علي مدار هذا العمر بطريقة  
القسط الثابت. أما إذا كان العمر الإنتاجي للأصل غير محدد (مثل الشهرة) فيجري بشأنه  
سنوياً اختبار مدى اضمحلال القيمة على أن يتم الخصم علي قائمة الدخل بقيمة استهلاك  
الشهرة بواقع ٢٠% سنوياً أو بقيمة الاضمحلال في قيمتها أيهما اكبر.

- في حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر اضمحلال في قيمة أصل غير  
ملموس سواء محدد عمره الإنتاجي أو غير محدد، عندئذ تقاس قيمة الخسارة على أنها  
الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة  
المخصومة بمعدل السوق الحالي للعائد أوصافى القيمة البيعية بالنسبة للأصل المشابه أيهما  
أعلى وذلك لكل أصل علي حدة. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة والاعتراف  
بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند " إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ". وإذا أمكن في  
أية فترة لاحقة ربط الانخفاض في خسارة اضمحلال القيمة والزيادة فيها بشكل  
موضوعي مع حدث يقع بعد إثبات خسارة اضمحلال القيمة عندئذ يتم رد خسارة  
اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل إلي قائمة الدخل فيما عدا الشهرة. ويجب ألا ينشأ  
عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل تتجاوز التكلفة في تاريخ استبعاد خسائر الاضمحلال  
لو لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر الاضمحلال هذه.

- يتم إثبات الأصل غير الملموس بعد الاعتراف الأولى بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الاستهلاك ومخصص خسائر اضمحلال القيمة ويظهر بالميزانية بتلك القيمة.

#### ١٤. أصول أخرى

- يتم تقييم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر اضمحلال في قيمة تلك الأصول ، عندئذ تقاس قيمة الخسارة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالي بالنسبة للأصل المشابه وذلك لأصول مشابهة أو صافي القيمة البيعية لتلك الأصول أيهما أعلى وذلك لكل أصل علي حدة. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة والاعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند " إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى ". وإذا أمكن في أية فترة لاحقة ربط الانخفاض في خسارة اضمحلال القيمة و الزيادة فيها بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد إثبات خسارة اضمحلال القيمة عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل إلي قائمة الدخل. و يجب ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل تتجاوز التكلفة في تاريخ استبعاد خسائر الاضمحلال لو لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر الاضمحلال هذه.

#### وفيما يتعلق بالأصول التي تؤول ملكيتها للبنك وفاءً لديون يُراعى ما يلي :

- وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يُحظر على البنوك التعامل في المنقول أو العقار بالشراء أو البيع أو المقايضة عدا العقار المخصص لإدارة أعمال البنك أو الترفيه عن العاملين ، والمنقول أو العقار الذي تؤول

ملكيتها الى البنك وفاءً لدين له قبل الغير ، ويتم الاعتراف به من تاريخ الأيلولة أى تاريخ تخفيض المديونية بالقيمة العادلة للأصل محل الأيلولة وإدراج هذه القيمة ضمن أصول ألت للبنك وفاءً لديون ، على أن يقوم البنك بالتصرف فيه وفقاً لما يلي :

- خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للمنقول .
- خلال خمس سنوات من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للعقار .

ولمجلس إدارة البنك المركزي المصري مد المدة إذا إقتضت الظروف ذلك ، وله استثناء بعض البنوك من هذا الحظر وفقاً لطبيعة نشاطها .

وفي ضوء طبيعة المنقول أو العقار الذي تؤول ملكيته إلى البنك ، وبمراعاة أحكام المادة المشار إليها يمكن تصنيف المنقول أو العقار وفقاً لخطة البنك أو درجة الاستفادة المتوقعة

ضمن :

- الأصول الثابتة
- الاستثمارات العقارية
- الأسهم والسندات
- الأصول الأخرى المتاحة للبيع

**وفيما يلي توضيح لأسس التصنيف ضمن الأصول المشار إليها :**

#### الأصول الثابتة

تدرج الأصول التي ألت ملكيتها إلى البنك ضمن الأصول الثابتة إذا كانت خطة البنك هي الاستحواذ على الأصل واستناداً إلى درجة الاستفادة المتوقعة ، ومثال ذلك الاستحواذ على سيارات تستخدم ضمن أسطول سيارات البنك أو مبنى يُخصص لإدارة أعمال البنك.

### الاستثمارات العقارية

تدرج الأصول التي آلت ملكيتها إلى البنك ضمن الاستثمارات العقارية في حالة الاستحواذ على أصل يمكن استخدامه استثماراً عقارياً ويتوقع أن يُدر عائداً إلى البنك في المستقبل ، مثال ذلك الاستحواذ على مبنى فندقى يُدار بمعرفة شركة إدارة ، وبعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري .

### الأسهم والسندات

تدرج الأصول التي آلت ملكيتها إلى البنك ضمن الاستثمارات في الأسهم أو السندات في حالة الحصول على أسهم أو سندات تؤول ملكيتها إلى البنك وفقاً لخطة إدارة البنك أو درجة الاستفادة منها ويمكن التصنيف إلى استثمارات مالية بغرض المتاجرة أو متاحة للبيع أو محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

### الأصول الأخرى المتاحة للبيع

تدرج الأصول التي لم يتم تصنيفها وفقاً لما تقدم ضمن بند أصول أخرى .

تُثبت الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التي آلت بها للبنك التي تتمثل في قيمة الديون التي قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول، وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر اضمحلال في قيمة تلك الأصول عندئذ تقاس قيمة الخسارة على الفرق بين القيمة الدفترية للأصل ، والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالي وذلك بالنسبة لأصول مشابهة أو صافي القيمة البيعية لتلك الأصول أيهما أعلى وذلك لكل أصل علي حدة. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة والاعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات)

تشغيل أخرى ". وإذا أمكن في أية فترة لاحقة ربط الانخفاض في خسارة اضمحلال القيمة والزيادة فيها بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد إثبات خسارة اضمحلال القيمة عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل إلي قائمة الدخل. ويجب ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل تتجاوز التكلفة في تاريخ استبعاد خسائر الاضمحلال لو لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر الاضمحلال هذه.

وتتبع الأسس الخاصة بتقييم الأصول الثابتة أو الاستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات بحسب الحالة وبالنسبة للأصول الأخرى المتاحة للبيع يتم التقييم بالتكلفة - القيمة العادلة المحددة بمعرفة خبراء البنك المعتمدين - أو القيمة العادلة أيهما أقل مخصصاً منها تكاليف البيع المقدرة ويتم الاعتراف بالفروق الناتجة عن تقييم هذه الأصول بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى ويتعين التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون . وإذا لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠% من قيمة هذه الأصول سنوياً ويتم إدراج صافي إيرادات ومصرفات الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة احتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند " إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى " .

- تتمثل الاستثمارات العقارية ( أراضي ومباني) في الاستثمارات التي يحتفظ بها البنك من أجل الحصول على عوائد ايجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول التي يمارس البنك أعماله من خلالها .
- يتم تقييم الاستثمارات العقارية عند القياس الأولي بالتكلفة على أن تظهر بعد ذلك بالقوائم المالية بعد خصم مجمع الإهلاك وكذا مخصص خسائر الاضمحلال. وتتضمن تكلفة هذه الأصول تكلفة الشراء مضافاً إليها أية تكاليف أخرى مرتبطة بهذا الأصل حتى يصبح صالحاً للاستخدام .
- تراعى أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ذات الصلة .

#### ١٦. الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

تنشأ الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة عن الفروق الزمنية المؤقتة التي تحدث عندما يدرج الإيراد (المصرف) ضمن الربح المحاسبي (الخسارة المحاسبية) في فترة بينما يدخل في حساب الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) في فترة مختلفة. ومن ثم يتم حساب الضريبة المؤجلة الناشئة عن تلك الفروق الزمنية المؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي.

#### أ. الفروق الزمنية المؤقتة

تتمثل الفروق الزمنية المؤقتة في الفروق بين القيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات في الميزانية المعدة طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

الصادرة عن البنك المركزي المصري والأساس الضريبي لهذه الأصول أو الالتزامات ،

وتتمثل الفروق المؤقتة فيما يلي :

- فروق مؤقتة خاضعة للضريبة (التزامات ضريبية مؤجلة) وهي الفروق المؤقتة التي

سوف يترتب عليها أرباح خاضعة للضريبة عند تحديد الربح الضريبي (الخسارة

الضريبية) في السنوات المالية المستقبلية. ومن أمثلة ذلك ما يلي :

• الزيادة في القيمة الدفترية للأصول الملموسة طبقاً للأساس المحاسبي عن قيمة

تلك الأصول طبقاً للأساس الضريبي .

ينتج عن استخدام معدلات الإهلاك للأصول الملموسة وعمليات إضافات

واستبعادات تلك الأصول طبقاً للأسس الضريبية فروق زمنية يترتب عليها

خضوع الاهلاكات المحاسبية المتعلقة بتلك الأصول وكذا متحصلات البيع

للضريبة في السنوات المالية المستقبلية .

• الزيادة في القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة طبقاً للأساس المحاسبي

عن قيمة تلك الأصول طبقاً للأساس الضريبي .

ينتج عن استخدام معدلات الاستهلاك للأصول غير الملموسة طبقاً للأسس الضريبية

فروق زمنية يترتب عليها خضوع الاستهلاكات / خسائر الاضمحلال المحاسبية

ومتحصلات بيع تلك الأصول للضريبة في السنوات المالية المستقبلية .

• الاحتياطي الخاص الناتج عن تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالعملات

الأجنبية وذلك لحين الاعتراف بتلك الأرباح بقائمة الدخل في المستقبل .

• الخسائر غير المحققة عن تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع غير المقيدة

بالبورصة بالقيمة العادلة المُدرجة بحقوق الملكية أو قوائم الدخل وذلك لحين تحقق

تلك الخسائر في المستقبل .

- فروق مؤقتة قابلة للخصم (أصول ضريبية مؤجلة) : وهى الفروق المؤقتة التي سوف

يترتب عليها خصومات تخفض مقدار الربح الضريبي (أو تزيد من الخسارة الضريبية) في

السنوات المالية المستقبلية ومن أمثلة ذلك ما يلي :-

• النقص في القيمة الدفترية للأصول الملموسة طبقاً للأساس المحاسبي عن قيمة

تلك الأصول طبقاً للأساس الضريبي .

ينتج عن استخدام معدلات الإهلاك للأصول الملموسة وعمليات إضافات

واستبعادات تلك الأصول طبقاً للأسس الضريبية فروق زمنية يترتب عليها الاستفادة

بالاهلاكات المحاسبية المتعلقة بتلك الأصول عند تحديد الأرباح الضريبية في

السنوات المالية المستقبلية .

• النقص في القيمة الدفترية لأصول غير الملموسة طبقاً للأساس المحاسبي عن

قيمة تلك الأصول طبقاً للأساس الضريبي .

ينتج عن استخدام معدلات الاستهلاك للأصول غير الملموسة طبقاً للأسس الضريبية

فروق زمنية يترتب عليها الاستفادة من الاستهلاكات / خسائر الاضمحلال المحاسبية

لتلك الأصول للضريبة في السنوات المالية المستقبلية .

• المخصصات الأخرى (بخلاف مخصص ضرائب الدخل) تخضع المخصصات الأخرى

المكونة خلال السنة المالية الجارية للضريبة لحين استخدامها في

الأغراض المكونة في السنوات المالية المستقبلية ومن ثم تُخصم

قيمة المخصصات المستخدمة عند تحديد الأرباح (الخسائر) الضريبية خلال السنوات المالية المستقبلية .

- الأرباح غير المحققة من إعادة تقييم الاستثمارات المالية المدرجة بالبورصة بالقيمة العادلة وذلك لحين تحقق تلك الأرباح ومن ثم خصمها (الاستفادة منها) عند تحديد الأرباح (الخسائر) الضريبية خلال السنوات المستقبلية.
- خسائر اضمحلال الاستثمارات المالية المُحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وكذا الاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة وذلك لحين تحقق تلك الخسائر والاعتراف بها ضريبياً في السنوات المستقبلية .

- **الخسائر المُعترف بها ضريبياً القابلة للترحيل للسنوات التالية**

تستفيد السنوات المستقبلية (في حدود السنوات المسموح بها ضريبياً لترحيل الخسائر) من الخسائر المعترف بها ضريبياً عن السنوات المالية الجارية ، ومن ثم تستفيد السنوات المالية المستقبلية عند ترحيل تلك الخسائر للسنوات المالية المسموح بها ضريبياً وبالتالي يتم خصمها (الاستفادة منها) عند تحديد الأرباح الضريبية خلال السنوات المالية المستقبلية المشار إليها.

**ب . أحكام متعلقة بإثبات الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة**

- يتعين أن يخضع الاعتراف بالأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة للشروط الأساسية للاعتراف بالأصول والالتزامات بالميزانية التي تتمثل في وجود توقع للبنك بشأن الاستفادة من أو تسوية القيمة الدفترية لتلك الأصول والالتزامات الضريبية ، فإذا كان من المتوقع أن يترتب على الاستفادة من أو تسوية القيمة الدفترية للأصل

أو الالتزام الضريبي المؤجل سداد ضرائب مستقبلاً أكبر أو أقل مما لو لم يكن لهذه الاستفادة أو التسوية آثار ضريبية ، فإنه علي البنك أن يعترف بالأصل / الالتزام الضريبي المؤجل .

- يتعين علي البنك أن يقوم بالمحاسبة عن الآثار الضريبية للعمليات والأحداث التي تنشأ بشأنها فروق زمنية مؤقتة بذات الطريقة التي تتم المحاسبة بها لذات تلك العمليات والأحداث ، ومن ثم فإن الفروق الزمنية المؤقتة التي يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل يُعترف بالآثار الضريبية المرتبطة بها في قائمة الدخل أيضاً. أما العمليات والأحداث التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فيتم الاعتراف بآثارها الضريبية مباشرة أيضاً ضمن حقوق الملكية.

- يتعين علي البنك عدم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة المتعلقة بفروق زمنية مؤقتة لا يوجد توقع معقول بتحققها في المستقبل ومن ثم الاستفادة منها في تخفيض العبء الضريبي عن السنوات المالية المستقبلية ، كما يتعين علي البنك عدم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة إلا عندما يكون هناك احتمال مرجح بأن الأرباح الضريبية المستقبلية سوف تكون كافية لمقابلة الفروق المؤقتة القابلة للخصم. أما إذا كان من المتوقع أن تكون الأرباح الضريبية المستقبلية غير كافية لمقابلة تلك الفروق المؤقتة فيتعين علي البنك الاعتراف بالفروق المؤقتة في حدود الأرباح الضريبية المتوقعة وتكوين الأصول الضريبية المؤجلة على هذا الأساس.

- فى حالة وجود احتمال مرجح بأن الأرباح الضريبية المستقبلية سوف تكون كافية لاستيعاب (الاستفادة من) جزء من الأصول الضريبية المؤجلة فإنه يتعين الاعتراف بتلك الأصول الضريبية وذلك فقط فى حدود مبلغ الالتزامات الضريبية المؤجلة - إن وجد .
- يتعين على البنك الإفصاح عن الأصول الضريبية غير المُعترف بها بالميزانية نتيجة عدم وجود توقع مُرجح بتحققها أو عندما لا تتوافر لديه أرباح ضريبية مستقبلية كافية لاستيعاب الأصول الضريبية المؤجلة ، وتتمثل الأصول الضريبية المؤجلة المحسوبة على البنود التالية :

- مخصص خسائر اضمحلال القروض (المحدد بخلاف نسبة ٨٠% من المكون خلال السنة) .
- المخصصات الأخرى غير المحدد كيفية استخدامها والسنة المالية التى يمكن أن تستخدم فيها.
- الخسائر الضريبية غير المُعترف بها ضريبياً .

- يتعين على البنك إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المُعترف بها وذلك فى تاريخ كل ميزانية ويمكن أن يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة التى لم يُعترف بها من قبل إلى المدى الذى أصبح من المُرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبى يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبى المؤجل أو عند توافر أدلة قوية عن إعفاء تلك البنود من الضريبة مستقبلاً .

### ج . الاعتراف بالأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة.

- الفروق الزمنية المؤقتة المتعلقة بأرصدة الأصول والالتزامات القائمة في بداية السنة الأولى للتطبيق .

يتم حساب والاعتراف بالأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المتعلقة بالفروق الزمنية لأرصدة الأصول والالتزامات القائمة في بداية السنة المالية الأولى للتطبيق - فيما عدا الفروق الزمنية المؤقتة الناتجة عن رصيد مخصص القروض - مع تسوية رصيد الاحتياطي الخاص من خلال الأرباح المحتجزة أول المدة - الذي لا يستخدم إلا بموافقة البنك المركزي المصري - بذات الفروق علي اعتبار أنها تسويات كان يتعين إدراجها ضمن نتائج السنوات السابقة. وبالتالي فإن أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة عن السنة الجارية محل أول تطبيق للضريبة المؤجلة لا يتم إدراج آثارها بقائمة الدخل عن السنة الجارية.

- بالنسبة للبنوك التي كانت تقوم بالمحاسبة عن الضريبة المؤجلة خلال السنوات السابقة (السنوات قبل تطبيق هذه القواعد) فيتم تأثير ربح (خسارة) السنة المالية الجارية (قائمة الدخل) بالتغير في قيمة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المتعلقة بالفروق الزمنية لأرصدة الأصول والالتزامات القائمة في بداية السنة المالية.

- السنة المالية الجارية والسنوات المالية التالية :

يتم تأثير ربح أو خسارة السنة (قائمة الدخل) خلال السنة المالية الجارية بالتغيرات في أرصدة كل من الأصول والالتزامات الضريبية من سنة مالية إلي أخرى التي قد تنتج مما يلي:

- حدوث تغيير في مقدار الفروق المؤقتة نتيجة تغير قيمة الأصول والالتزامات المتعلقة بها.

- التغير في أسعار الضرائب أو قوانين الضرائب.

- إعادة تقييم مدى إمكانية استيعاب الأرباح الضريبية المستقبلية لقيمة الأصل الضريبي المؤجل.

- التغير في الأسلوب المتوقع لاسترداد قيمة الأصل.

- يتعين أن تحمل الضرائب المؤجلة أو تُضاف مباشرة إلى حقوق الملكية إذا كانت تتعلق ببند أُضيفت أو حُملت - في نفس السنة أو في سنوات مختلفة - على حقوق الملكية مباشرة. ومن أمثلتها ما يلي :

- التسويات في الرصيد الافتتاحي للاحتياطات والأرباح المحتجزة ( ضمن حقوق الملكية) الناتجة عن تغيير في السياسات المحاسبية المطبقة بأثر رجعي أو تصويب الأخطاء.

- فروق تقييم العملة الناشئة من ترجمة القوائم المالية للكيانات الأجنبية بالخارج .

- القيم الناشئة من الاعتراف الأولي بشق حقوق الملكية لإحدى الأدوات المالية المركبة.

- الأرباح غير المحققة عن تقييم العقود الفعالة لتغطية مخاطر تغير التدفقات النقدية.

#### د . قياس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

- يجب مراعاة قياس الأصول والالتزامات الضريبية الجارية والمؤجلة باستخدام أسعار الضرائب وأحكام قانون وتشريعات وتعليمات الضرائب السارية وقت إعداد الميزانية.
- لا يتم حساب قيمة حالية للأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة وبالتالي تتحدد الفروق المؤقتة بالرجوع إلى القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام حتى إذا كانت هذه القيمة الدفترية محسوبة على أساس القيمة الحالية.
- يتعين على البنك مراجعة القيمة الدفترية للأصل الضريبي في تاريخ كل ميزانية ، ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه ، ويلغى هذا التخفيض ليعود الأصل الضريبي المؤجل لقيمته السابقة عندما يصبح من المرجح أن يتحقق ربح ضريبي كاف لمقابلة الأصل الضريبي المؤجل.
- ويجب أن يتم تحميل / إضافة تلك الفروق الناتجة عن عمليات مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة على بند مصروفات الضريبة الجارية بقائمة الدخل.

#### هـ . عرض الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في القوائم المالية

- تُعرض الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة باعتبارها من الأصول والالتزامات طويلة الأجل وتجري المقاصة بين الأصل والالتزام الضريبي المؤجل بالميزانية ، مع مراعاة عدم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المتعلقة بالمنشآت التي تدخل في التجميع عند إعداد القوائم المالية المجمعة للبنك .
- تظهر أعباء (دخل) الضريبة المؤجلة بقائمة الدخل ضمن بند ضرائب الدخل .

- يتم الاعتراف بالأصول الثابتة بتكلفة اقتنائها وتشمل كافة النفقات والتكاليف الضرورية التي تحملها البنك في سبيل الحصول علي هذه الأصول ووضعها في الحالة التي تسمح باستخدامها في الغرض المقنتاة من اجله بشرط ألا تزيد تلك التكلفة عن القيمة العادلة للأصول المثيلة ، وفي حالة كون تأثير القيمة الزمنية للنقود هاماً ، كحالة شراء أصول ثابتة مقابل شروط السداد المؤجل يتم الاعتراف بالتكلفة على أساس القيمة الحالية للنفقات النقدية المتوقعة مخصومة باستخدام تكلفة العائد للبنك ويتم الاعتراف لاحقاً بالفرق بين القيمة التي تم الاعتراف بها والمبالغ المدفوعة ضمن " بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى / أخرى / استهلاك خصم مدفوعات والتزامات مؤجلة " .
- ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام — دون تأثره بمعدل الضرائب الساري — الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل اقل من سنة تُحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .
- تظهر الأصول الثابتة بالقوائم المالية بالصافي بعد خصم كل من مجمع الإهلاك ومخصص خسائر الاضمحلال.
- يتم إهلاك الأصول الثابتة بإحدى الطريقتين التاليتين وذلك بالنسبة للمكونات الرئيسية لكل أصل على حده :

• طريقة القسط الثابت

• طريقة القسط المتناقص

- يراعي عند تحديد الأعمار الافتراضية لهذه الأصول معدلات استخدامها ورأي الفنيين في تحديد هذه الأعمار بالإضافة إلي مستويات الصيانة المتوقعة بشأنها فضلا عن مؤشرات التقادم. ويراعي أن يستمر البنك في إتباع طريقة الإهلاك التي قررها عند بداية الإهلاك وذلك بصفة منتظمة ، علي أنه عند إقرار تغيير طريقة الإهلاك يتعين أن تكون الطريقة الجديدة أكثر ملائمة بالنسبة لإهلاك الأصل كما يتعين الإفصاح بالقوائم المالية عن اثر ذلك التغيير مع معاملته محاسبيا باعتباره تغييراً في التقديرات المحاسبية ومن ثم لا يتم تأثير الأرباح (الخسائر) المحتجزة أول الفترة بأثر ذلك التغيير عن السنوات السابقة.

- في حالة تغيير العمر الافتراضي لأي أصل من الأصول الثابتة فيجب عدم تأثير مجمع الإهلاك الخاص به عن السنوات السابقة علي أن يتم إهلاك صافي قيمته الدفترية في بداية السنة التي تم فيها إقرار تغيير العمر الافتراضي فيها وذلك علي باقي العمر الافتراضي الجديد للأصل.

- يبدأ حساب الإهلاك عندما يصبح الأصل مُعداً للاستخدام الفعلي.

- يخضع كامل قيمة شقق التمليك للإهلاك باعتبار أن إرادة البنك بالنسبة للأراضي مقيدة بإرادة آخرين مما يزيد من صعوبة تحديد قيمتها.

- في حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر اضمحلال في قيمة أصل ثابت عندئذ تقاس قيمة الخسارة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل

والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالي للعائد أو صافي القيمة البيعية بالنسبة للأصل المشابه أيهما أعلى وذلك لكل استثمار علي حدة. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة والاعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند " إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ". وإذا أمكن في أية فترة لاحقة ربط الانخفاض في خسارة اضمحلال القيمة والزيادة فيها بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد إثبات خسارة اضمحلال القيمة عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل إلي قائمة الدخل. ويجب ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل تتجاوز التكلفة في تاريخ استبعاد خسائر الاضمحلال لو لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر الاضمحلال هذه.

- تُحسب أرباح (خسائر) بيع الأصول الثابتة علي أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية للأصل في تاريخ البيع وصافي القيمة البيعية للأصل وتدرج الأرباح (الخسائر) الناتجة عن البيع بقائمة الدخل ضمن بند " إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى " علي أن يراعي استبعادها - بعد خصم الضريبة المستحقة عليها إن وجدت - من صافي أرباح السنة وترحل مباشرة للإحتياطي الرأسمالي وذلك مع مراعاة أحكام المادة رقم (٤٠) من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

#### ١٨. اضمحلال الأصول بخلاف القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء والاستثمارات المالية

- يتعين على البنك أن يقدر في تاريخ كل ميزانية ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة أصل. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يجب أن

يقوم البنك بعمل تقدير للقيمة الاستردادية للأصل التي تتحدد على أساس أنها صافي القيمة البيعية للأصل .

- بغض النظر عن وجود أو عدم وجود مؤشر لاضمحلال القيمة ، يقوم البنك بإجراء اختبار اضمحلال القيمة سنوياً للأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدد أو الأصل غير الملموس غير المتاح للاستخدام وذلك بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته الاستردادية.

- عند تقدير مدى احتمال حدوث اضمحلال في قيمة الأصل يجب على البنك أن يأخذ في الاعتبار -كحد أدنى - المؤشرات التالية :

#### المصادر الخارجية للمعلومات:

- حدوث انخفاض ملموس في القيمة السوقية للأصل أثناء السنة أكثر مما هو متوقع نتيجة مرور الوقت أو الاستخدام المعتاد .

- حدوث تغيرات ملموسة ذات أثر سلبي أثناء السنة أو سوف تحدث في المستقبل القريب في البيئة التكنولوجية والسوق والمناخ الاقتصادي والتشريعي .

- حدوث زيادة في أسعار عائد السوق على الاستثمارات أو في معدلات العائد الأخرى في السوق خلال السنة وأن يكون من المحتمل أن يكون لتلك الزيادة تأثير على سعر الخصم المستخدم في حساب القيمة الاستخدامية للأصل مما يسفر عن اضمحلال ملموس في القيمة الاستردادية للأصل.

- إذا تجاوزت القيمة الدفترية لصافي أصول المنشأة قيمتها الرأسمالية طبقاً لأسعار السوق.

### المصادر الداخلية للمعلومات:

- توافر دليل تقادم أو تلف مادي في الأصل.
- حدوث تغييرات ملموسة ذات تأثير سلبي على البنك خلال السنة أو يتوقع حدوثها في المستقبل القريب الذي يستخدم فيه الأصل أو يتوقع استخدامه ، وهذه التغييرات تشمل تخريد الأصل والخطط الخاصة بتوقف العمليات المرتبط بها الأصل أو إعادة هيكلتها أو خطط تتعلق بالتصرف في الأصل أو بيعه قبل التاريخ المتوقع وإعادة تقدير العمر الإنتاجي للأصل بحيث يكون له نهاية محددة.
- توافر دليل من التقارير الداخلية يشير إلى أن الأداء الاقتصادي للأصل سوف أو يتوقع أن يكون سيئاً.
- يتعين علي البنك إثبات خسائر الاضمحلال بقائمة الدخل، وتتمثل خسائر الاضمحلال في الزيادة في القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية أو القيمة الاستخدامية له أيهما أعلى.
- يجب على البنك في تاريخ كل ميزانية تقييم ما إذا كان هناك دلالة على أن خسارة اضمحلال أي أصل معترف بها خلاف الشهرة في السنوات السابقة لم تعد موجودة أو أنها أخذت في الانخفاض ، وإذا وجدت مثل هذه الدلالة يجب على البنك تقييم القيمة الاستردادية لذلك الأصل.
- يتعين إلغاء الخسارة المثبتة الناتجة عن اضمحلال قيمة أي أصل - بخلاف الشهرة والاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع- في السنوات السابقة إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات آخر

خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، فإذا كان الأمر كذلك ، يتعين زيادة المبلغ المثبت للأصل ليصل إلى قيمته الاستردادية، وتعد هذه الزيادة رداً لخسارة اضمحلال القيمة.

- يجب ألا تتعدى القيمة الدفترية المُزادة لأصل نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال ، القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاستهلاك أو الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

- لكل فئة من الأصول ، ينبغي أن يفصح البنك عن الآتي :

• قيمة الخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة المثبتة في قائمة الدخل أثناء السنة والبنود التفصيلية الخاصة بقائمة الدخل المندرجة تحتها الخسائر الناجمة عن اضمحلال القيمة.

• مبلغ القيد لرد الخسائر الناجمة عن اضمحلال القيمة المثبتة في قائمة الدخل أثناء الفترة والبنود التفصيلية لقائمة الدخل التي تم فيها إلغاء الخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة.

• قيمة الخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة المثبتة مباشرة ضمن حقوق الملكية أثناء السنة .

• قيمة القيود العكسية للخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة المثبتة مباشرة في حقوق الملكية للسنة وذلك بالنسبة للأصول المُعاد تقييمها.

- ما إذا كانت القيمة الاستردادية بالنسبة للأصل هي صافي القيمة البيعية أو القيمة الاستخدامية.
- إذا كانت القيمة الاستردادية هي صافي القيمة البيعية يفصح عن الأساس المستخدم لتحديد صافي القيمة البيعية ( سواء تم تحديد سعر البيع رجوعاً إلى سوق نشطة أو بطريقة أخرى).
- إذا كانت القيمة الاستردادية هي القيمة الاستخدامية يفصح عن أسعار الخصم المستخدمة في التقدير الحالي والتقدير السابق - إن وجد - للقيمة الاستخدامية.

## ثانياً : الالتزامات

### ١. أرصدة مستحقة للبنوك

يتم تقييم الأرصدة المستحقة للبنوك سواء كانت في صورة حسابات جارية أو في صورة ودائع لأجل بالتكلفة المُستهلكة علي أن يتم إعادة تقييم الأرصدة بالعملات الأجنبية في نهاية كل شهر بسعر الشراء الساري في ذلك التاريخ وتدرج فروق التقييم ضمن بند " إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى " بقائمة الدخل.

### ٢. ودائع العملاء وشهادات الإيداع والودائع الأخرى

يتم تقييم أرصدة ودائع العملاء بكافة صورها سواء كانت في صورة حسابات جارية أو في صورة ودائع لأجل أو شهادات ادخار أو حسابات توفير وذلك بالتكلفة المُستهلكة علي أن يتم إعادة تقييم الأرصدة بالعملات الأجنبية في نهاية كل شهر بسعر الشراء الساري في ذلك التاريخ وتدرج فروق التقييم ضمن بند " إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى " بقائمة الدخل.

### ٣. التزامات مالية بغرض المتاجرة

- يتم تقييم كافة البنود المدرجة ضمن بند التزامات بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة التي تمثل سعر السوق في تاريخ التقييم.
- يتم إدراج صافي دخل المتاجرة - بما في ذلك الفروق الناتجة عن تغير سعر الصرف - ببند فروق تقييم أصول (التزامات) مالية بغرض المتاجرة بقائمة الدخل.

#### ٤. أدوات دين مُصدرة وقروض أخرى

- يتم تقييم السندات التي يصدرها البنك بالتكلفة المُستهلكة ، التي تمثل القيمة الاسمية للسند مضافاً إليها علاوة الإصدار أو مستبعداً منها خصم الإصدار، علي أن يتم استهلاك علاوة الإصدار بالخصم علي قائمة الدخل / أو استهلاك خصم الإصدار بالإضافة إلي قائمة الدخل ببند "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" وباستخدام طريقة العائد الفعلي ، وبذلك تصبح القيمة الدفترية لهذه السندات في تاريخ الاستحقاق مساوية للقيمة الاسمية المسددة.
- يتم خصم مصروفات إصدار السندات من مصروفات إصدار السندات المحصلة من حملة السندات، وفي حالة ظهور رصيد مدين / دائن يدرج مخصوماً / مضافاً إلي السندات بالالتزامات بالميزانية علي أن يستهلك هذا الرصيد علي مدي عمر السندات وبطريقه العائد الفعلي ، وتُدرج قيمة الاستهلاك بقائمة الدخل ضمن بند "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة"
- في حالة السندات بعملة أجنبية يراعي إعادة تقييم أرصدة تلك السندات بسعر الصرف الساري وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل ببند " إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى " وذلك قبل إجراء التسويات الخاصة بعلاوة أو خصم الإصدار.
- عندما يُصدر البنك أداة دين قابلة للتحويل إلي أداة حق ملكية (السندات القابلة للتحويل إلي أسهم) فيجب عليه عند الاعتراف الأولى تصنيف الأداة إلي التزام مالي وأداة حقوق ملكية وفقاً لجوهر الاتفاق التعاقدي ، ويتم تصنيف تلك المكونات بصورة منفصلة ضمن الالتزامات المالية وأدوات حقوق ملكية ومن ثم عرض مكونات الالتزامات وحقوق الملكية بصورة منفصلة في الميزانية .

## ٥. مخصصات أخرى

- يجب أن تمثل التزام حال (قانوني أو حكومي) ناتجا عن حدث في الماضي ومن المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام فضلاً عن أنه يمكن للبنك تقدير الالتزام بدرجة يعتمد عليها.
- يجب أن يعبر المبلغ الذي يعترف به كمخصص عن أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ الميزانية وهو المبلغ المعقول الذي يمكن أن يقوم البنك بسداده لتسوية الالتزام في تاريخ إعداد الميزانية أو يقوم بتحويله لطرف ثالث في ذلك التاريخ. كما يجب علي البنك أخذ المخاطر وعدم التأكد التي تحيط بالعديد من الأحداث والظروف في الحسبان عند تحديد أفضل تقدير للمخصص.
- عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود هاماً ، فإن قيمة المخصص يجب أن تكون هي القيمة الحالية للنفقات المتوقع أن يتم طلبها لتسوية الالتزام، ويستخدم معدل الخصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام ، وعندما يتم استخدام التخصيم لإيجاد القيمة الحالية للمخصص ، فإن القيمة الدفترية للمخصص تزيد من فترة لأخرى لتعكس مرور الوقت ، ويتم الاعتراف بهذا التزايد كتكلفة اقتراض ضمن بند " إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى " .
- ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام — دون تأثره بمعدل الضرائب الساري — الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل اقل من سنة تُحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتُحسب بالقيمة الحالية .

- عندما يكون من المتوقع إعادة تحميل بعض أو كل النفقات اللازمة لتسوية مخصص لطرف آخر ، يتم الاعتراف بالاسترداد عندما يكون من المؤكد أن الاسترداد سوف يتم إذا قام البنك بتسوية الالتزام. ويعامل الاسترداد كأصل منفصل ، ويجب ألا تزيد القيمة التي يتم الاعتراف بها للاسترداد عن قيمة المخصص، ويتم عرض المصروف المتعلق بالمخصص بعد خصم المبلغ الذي يتم الاعتراف به كاسترداد وذلك بقائمة الدخل .
- يجب أن يتم فحص المخصصات في تاريخ إعداد كل ميزانية أو مركز مالي ويتم تسويتها لتعكس أفضل تقدير في ذلك التاريخ. فإذا أصبح من غير المحتمل أن يكون هناك تدفق خارج متضمناً للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام فيتم رد المخصص. كما يتعين أن يتم استخدام المخصص فقط للنفقات التي سبق تكوين مخصص لها.
- ينشأ الالتزام الحكمي الذي يكون له مخصص المتعلق بإعادة الهيكلة فقط عندما يكون البنك لديه خطة تفصيلية معتمدة لإعادة الهيكلة تحدد على الأقل النشاط أو الجزء من النشاط المعنى بهذه الخطة والأماكن الرئيسية التي سوف تتأثر بالخطة والأماكن والوظائف والعدد التقديري للعاملين الذين سوف يتم تعويضهم لإنهاء خدمتهم والتكاليف التي سيتم تحملها والتوقيت الذي سوف يتم فيه تطبيق الخطة وأن البنك قد أعطي توقعاً لدى الجهات التي سوف تتأثر بخطة إعادة الهيكلة وأنه سوف يقوم بتنفيذها أو إعلان أهم المكونات الرئيسية للجهات التي سوف تتأثر بها. وحينئذ يجب أن يتضمن مخصص إعادة الهيكلة النفقات المباشرة الناشئة عن إعادة الهيكلة

فقط التي تتمثل في كل من الارتباطات الضرورية الخاصة بإعادة الهيكلة غير المتعلقة بالأنشطة السارية للمنشأة ، وبالتالي لا تدخل تكاليف إعادة تدريب أو إعادة توزيع الموظفين الحاليين أو التسويق أو الاستثمار في أنظمة جديدة وشبكات التوزيع ضمن مخصص إعادة الهيكلة.

- عندما يكون لدي البنك عقد تكون فيه التكاليف التي لا يمكن تفاديها الناتجة عن مواجهة الالتزامات الواردة بالعقد تزيد عن المنافع الاقتصادية المتوقعة الحصول عليها من خلال ذلك العقد (عقد مُحمل بخسارة) فيتعين الاعتراف بالتزام حالي في ظل ذلك العقد و يتم قياسه كمخصص.

#### ٦. التزامات مزايا التقاعد

- تتمثل نظم مزايا التقاعد في كل من نظم الاشتراك المحدد ونظم المزايا المحددة.
- عندما يقدم العامل خدمة للبنك خلال فترة يجب على البنك الاعتراف بالاشتراك المستحق الدفع لنظام الاشتراك المحدد مقابل تلك الخدمة :على أنه التزام ( مصروف مستحق) بعد خصم أية اشتراكات تم دفعها بالفعل ، وإذا زادت الاشتراكات التي تم دفعها بالفعل عن الاشتراكات المستحقة للخدمة قبل تاريخ الميزانية يجب على البنك الاعتراف بتلك الزيادة على أنها أصل ( مصروف مدفوع مقدماً) إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة على سبيل المثال إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو استرداد نقدي .
- عندما لا تستحق الاشتراكات في نظام اشتراك محدد بكاملها خلال اثني عشر شهراً بعد نهاية الفترة التي يقوم خلالها العاملون بتقديم الخدمة فإنه يجب خصمها باستخدام

سعر الخصم بالرجوع إلى عوائد السوق في تاريخ الميزانية على سندات الشركات ذات النوعية العالية ، أو على عوائد السوق ( في تاريخ الميزانية) على السندات الحكومية ، ويجب أن تكون عملة وفترة سندات الشركات أو السندات الحكومية متنسقة مع العملة والفترة المقدرة لالتزامات مزايا بعد انتهاء الخدمة .

- بالنسبة لنظم المزايا المحددة يتعين علي البنك اتخاذ الخطوات التالية:

- استخدام الأساليب الاكتوارية لإجراء تقدير يعتمد عليه لمبلغ المزايا المكتسبة للعاملين مقابل خدمتهم في الفترات الحالية والسابقة ، وهذا يتطلب أن يقوم البنك بتحديد مقدار الميزة التي تعود للسنوات الحالية والسابقة وعمل تقديرات (افتراضات اكتوارية) بشأن المتغيرات الديموغرافية ( مثل معدل دوران العاملين و نسبة الوفيات) والمتغيرات المالية ( مثل الزيادات المستقبلية في المرتبات و التكاليف الطبية) التي ستؤثر على تكلفة الميزة
- خصم تلك الميزة باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة **Projected Unit Credit Method** من أجل تحديد القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة و تكلفة الخدمة الحالية .
- تحديد القيمة العادلة لأية أصول للنظام.
- تحديد المبلغ الإجمالي للأرباح أو الخسائر الاكتوارية ومبلغ الأرباح أو الخسائر الاكتوارية التي يجب الاعتراف بها.
- عندما يتم إنشاء نظام أو تغييره يتم تحديد التكلفة الناجمة عن الخدمة السابقة كما أنه عندما يتم تقليص أو تسوية نظام يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناجمة عن ذلك.

- على البنك حساب التزامه القانوني ليس فقط بموجب الخطط الرسمية لنظام مزايا محددة ولكن كذلك لأي التزام ضمني ينشأ من الأمور غير الرسمية المتعارف عليها بالبنك ، حيث ينشأ عن الأعراف غير الرسمية التزام ضمني لا يوجد أمام البنك بديل فعلى سوى دفع مزايا العاملين والمثال علي ذلك عندما يسبب تغيير الأعراف غير الرسمية للمنشأة ضرراً غير مقبول لعلاقتها مع العاملين.
- يمثل المبلغ المعترف به بالميزانية على أنه التزام مزايا محددة صافي مجموع القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة في تاريخ الميزانية مضافا إليها أية أرباح اكتوارية (مخصوصاً منها أية خسائر اكتوارية) غير معترف بها علي ان يخصم من ذلك أية تكلفة خدمة سابقة لم يعترف بها بعد وكذا بعد خصم القيمة العادلة في تاريخ الميزانية لأصول النظام (إن وجدت) التي سيتم منها تسوية الالتزامات مباشرة.

### ثالثاً : قائمة الدخل

#### ١. الاعتراف بإيراد العوائد:

يتم الاعتراف بإيراد العوائد الخاصة بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء بقائمة الدخل باستخدام طريقة العائد الفعلي .

#### - طريقة العائد الفعلي :

يتم حساب التكلفة المُستهلكة للقرض أو التسهيل أو مجموعة من القروض والتسهيلات وتوزيع إيراد العوائد على مدار عمر الأصل وذلك باستخدام معدل العائد الفعلي .

#### • معدل العائد الفعلي :

يستخدم المعدل الفعلي لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها خلال العمر المتوقع للقرض أو التسهيل ( أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً) لتحديد القيمة الحالية لذلك الأصل . وعند حساب معدل العائد الفعلي يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد القرض أو التسهيل دون خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب و المدفوعات أو المقبوضات من أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

#### - اثبات إيراد العوائد والعمولات بعد الاعتراف بخسائر اضمحلال القيمة :

#### • اعتباراً من تاريخ اعتبار القرض الممنوح للمؤسسة مضمحلاً يتم إيقاف حساب

العوائد والعمولات المحسوبة على قيمة القرض ، ويتم قيدها لاحقاً خارج الدفاتر

هامشياً. ويتم الاعتراف بإيرادات العوائد والعمولات المهشمة وفقاً للأساس النقدي

عند تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل رصيد القرض المدرج فى الميزانية قبل الجدولة وعند تضمين جانب من العائد المهمش بمقدار القرض بعقد الجدولة يُعلى القرض بذلك الجانب مقابل إدراجه بحساب دائن معلق يُستبعد من رصيد القرض عند تصوير القوائم المالية وحساب مخصص خسائر الاضمحلال ويُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض والحساب الدائن المعلق لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبعد أدنى انتظام لمدة سنة وفى حالة استمرار العميل فى الانتظام يتم حساب العائد على رصيد القرض القائم وإدراجه بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) وبالتالي لا يُعترف بالعائد المُدرج بالحساب الدائن المعلق بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض قبل الجدولة .

- اعتباراً من تاريخ تصنيف القروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى أو القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية باعتبارها من القروض غير المنتظمة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصرى يتم إيقاف حساب العوائد والعمولات المحسوبة على تلك الأرصدة ، ويتم قيدها لاحقاً خارج الدفاتر هامشياً. ويتم الاعتراف بإيرادات العوائد والعمولات المهمشة وفقاً للأساس النقدي عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات.

## ٢. أتعاب الخدمات المالية الخاصة بالقروض

- يتوقف الاعتراف بإيراد أتعاب الخدمات المالية على الغرض الذي يتم تقدير الأتعاب من أجله ، وكذلك على الأساس المحاسبي المستخدم لإثبات الأدوات المالية المتعلقة بهذه الأتعاب. وفي بعض الأحوال قد لا يشير مسمى أتعاب الخدمات المالية إلى طبيعة وجوهر الخدمة المؤداة ، ولهذا يتعين الفصل بين الأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأداة المالية ، والأتعاب التي تستحق بأداء الخدمة والأتعاب التي تستحق عند استكمال جزء رئيسي من العمل.

- يتم معالجة الأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأداة المالية بصفة عامة بتعديل قيمة العائد الفعلي. إلا أنه إذا كانت الأداة المالية يتم قياسها بقيمتها العادلة في تاريخ لاحق للاعتراف المبدئي لها ، فإنه يتم الاعتراف بالأتعاب كإيراد عند الاعتراف المبدئي بالأداة ، مثل أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك لإصدار قرض أو شرائه إذا كان هناك احتمال مرجح بأن البنك سوف يرتبط باتفاقية إقراض معينة ، ففي هذه الحالة فإن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء أداة مالية. ويتم ترحيل هذه الأتعاب مخصوماً منها التكاليف المتعلقة بها والاعتراف بها كتعديل للعائد الفعلي للقرض. وفي حالة انتهاء فترة الارتباط بدون إصدار البنك للقرض فإنه يتم الاعتراف بالعمولة كإيراد عند انتهاء فترة الارتباط ببند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل .

### - الأتعاب المستحقة بتأدية الخدمات

#### • الأتعاب المستحقة عن خدمة قرض

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض كإيراد عند تأدية الخدمة. وإذا قام البنك ببيع قرض واحتفظ بخدمته في مقابل أتعاب تقل عن قيمة الأتعاب المعتادة لهذا النوع من الخدمة فإنه يتم ترحيل جزء من قيمة سعر بيع القرض و يعترف بها كإيراد عندما يتم تأدية الخدمة.

#### • أتعاب الارتباط لإصدار أو شراء قرض

إذا كان من غير المتوقع أن البنك سوف يرتبط باتفاقية إقراض معينة فإن أتعاب الارتباط يتم الاعتراف بها كإيراد على أساس التناسب الزمني خلال الفترة التي يكون فيها الارتباط سارياً.

#### • الأتعاب التي تستحق بتنفيذ عمل رئيسي يعتبر أكثر الأعمال المطلوبة أهمية

يتم الاعتراف بالأتعاب كإيراد عند استكمال تنفيذ ذلك العمل الهام مثل أتعاب ترويج القرض حيث يتعين التفرقة بين الأتعاب التي تستحق باستكمال تنفيذ عمل رئيسي وبين الأتعاب المتعلقة بتأدية أعمال في المستقبل أو مقابل الاحتفاظ بأحد المخاطر. وتعتبر أتعاب الترويج التي يحصل عليها البنك الذي ينسق قرض ولا يحتفظ لنفسه بجزء منه أو يحتفظ بجزء يتساوى مع ما يحصل عليه المقرضون الآخرون من العائد الفعلي في إطار أخطار مشابهة ، تعويضاً عن خدمة ترويج القرض. ويعترف بهذه الأتعاب كإيراد عند استكمال ترويج القرض ببند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل .

### ٣. توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح حينما يصدر الحق للبنك في تحصيل مبلغ هذه التوزيعات ، وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة أو الجهة المخولة بذلك . وبالنسبة لتوزيع الأرباح الناتجة عن استثمارات أجنبية يتم تسجيلها بالصافي بعد خصم أية ضرائب قد تستقطع أو تستحق عليها في الخارج . ولا يُعد من قبيل الإيرادات توزيعات الأرباح تلك التي تنتج عن أدوات مالية يتم شراؤها من قبل البنك مُحملة بالأرباح ، حيث يتم استخدام المتحصلات في هذه الحالة لتخفيض تكلفة الأداة المالية مع مراعاة انه لا تنتج توزيعات أرباح عن أسهم الخزينة المحتفظ بها وقت إعلان توزيع الأرباح .

### ٤. صافي دخل المتاجرة

#### أ- عمليات النقد الأجنبي

تُثبت أرباح (خسائر) التعامل في العملات الأجنبية تلك الناتجة عن تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة إلى عملة التعامل .  
وتُثبت التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بعقود الصرف الآجلة وعقود الخيارات والعقود المستقبلية وغيرها من مشتقات تتعلق بعملات ضمن صافي دخل المتاجرة ، باستثناء ما يتم تأجيله ضمن حقوق الملكية باعتباره تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو مؤهلة لصافي الاستثمار في كيان أجنبي .

### ب- أدوات الدين بغرض المتاجرة

تُثبت أرباح ( خسائر ) الأدوات المالية الحكومية وأدوات الدين الخاصة بالمؤسسات وأدوات سوق النقد التي يتم تبويبها ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة وذلك عند تحققها ، إما بالبيع أو بالتغير في قيمتها العادلة . ويتحدد ربح أو خسارة البيع على أساس مقارنة المتحصل من البيع بالقيمة الدفترية في تاريخ البيع ، كما يُثبت عائد هذه الأدوات بذلك البند.

وتُثبت التغيرات في القيمة العادلة التي تطرأ عليها الخاصة بعقود تبادل معدل العائد ومبادلة العملات Swaps والخيارات والمشتقات الأخرى عند تحديد صافي دخل المتاجرة ، باستثناء ما يتم تأجيله ضمن حقوق الملكية باعتباره تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو مؤهلة لصافي الاستثمار في كيان أجنبي .

ويُثبت عائد أدوات الدين ضمن بند " عائد القروض والائرادات المشابهة " بقائمة الدخل

### ج- أدوات حقوق الملكية بغرض المتاجرة

تُثبت أرباح ( خسائر ) أدوات حقوق الملكية التي يتم تبويبها ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة وذلك عند تحققها ، إما بالبيع أو بالتغير في قيمتها العادلة . ويتحدد ربح أو خسارة البيع على أساس الفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية في تاريخ البيع . وتثبت التوزيعات التي تنتج عن هذه الأدوات ضمن " توزيعات الأرباح " في قائمة الدخل.

وتُثبت التغيرات في القيمة العادلة التي تطرأ عليها الخاصة بمشتقات حقوق الملكية مثل عقود المبادلات والخيارات والعقود الآجلة والمستقبلية عند تحديد صافي دخل المتاجرة ، باستثناء ما يتم تأجيله ضمن حقوق الملكية باعتباره تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو مؤهلة لصافي الاستثمار في كيان أجنبي .

٥. صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يُثبت الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في قائمة الدخل بصفة مستقلة في هذا البند الذي يشمل البنود الفرعية التالية :

**أ. صافي أرباح (خسائر) البيع**

يتم قياس أرباح / خسائر البيع على أساس الفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية في تاريخ البيع

**ب. التغيرات في القيمة العادلة**

يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للبنود المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في تاريخ إعداد القوائم المالية .

**ج. إيراد العائد وتكلفة العائد**

يُثبت العائد الناتج من البنود المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر على أساس القيمة المحصلة أو المدفوعة من العائد أو تكلفة العائد وقت تحصيلها أو دفعها على أساس أن العائد غير المحصل أو غير المدفوع يدخل في تحديد القيمة العادلة والتغيرات التي تطرأ عليها في تاريخ التقييم .

**د. توزيعات الأرباح**

تشمل التوزيعات التي تنتج عن البنود المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة عند نشأتها من خلال الأرباح والخسائر .

## ٦. أرباح ( خسائر ) الاستثمارات المالية

تُثبت الأرباح / الخسائر من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع في قائمة الدخل بصفة

مستقلة في هذا البند الذي يشمل البنود الفرعية التالية :

### أ . أرباح ( خسائر ) استبعاد استثمارات مالية متاحة للبيع من السجلات

وفى حالة استبعاد أصل مالى بالكامل من السجلات يتم الاعتراف فى قائمة الدخل

بالفرق بين :

- القيمة الدفترية .

- والمتحصل من البيع (متضمناً أى أصل مالى جديد وناقصاً أى إلزام مالى جديد)

إضافة إلى الأرباح أو الخسائر المتراكمة التى سبق الاعتراف بها مباشرة فى

حقوق الملكية .

### ب . اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

عندما يُعترف بالتراجع فى القيمة العادلة لأصل مالى متاح للبيع مباشرة ضمن حقوق

الملكية ، ثم يتبع ذلك وجود أدلة موضوعية على اضمحلال قيمة الأصل ، تستبعد الخسارة

المجمعة التى تم الاعتراف بها مباشرة فى حقوق الملكية ويعترف بها فى قائمة الدخل حتى

وإن لم يتم استبعاد هذا الأصل من السجلات ، ولا يتم رد مخصص خسائر اضمحلال القيمة

المعترف بها فى قائمة الدخل بالنسبة لأى استثمار فى أداة حقوق ملكية مبوبة ضمن

استثمارات مالية متاحة للبيع .

وعند زيادة القيمة العادلة لأية أداة دين مبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع فى أية

فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف

بخسارة اضمحلال القيمة فى قائمة الدخل ، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال هذه القيمة فى قائمة الدخل فى حدود ما سبق تحميله ، وأية زيادة أخرى تُضاف إلى حقوق الملكية بند احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع .

وبمجرد تخفيض قيمة الأصل نتيجة لخسائر اضمحلال القيمة يتم بعد ذلك الاعتراف بإيرادات العائد باستخدام سعر العائد المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لأغراض قياس خسائر اضمحلال القيمة . ويثبت العائد ضمن بند " عائد القروض والإيرادات المشابهة " فى قائمة الدخل .

ج. أرباح (خسائر) بيع أسهم فى شركات تابعة وشقيقة وضمحل أدوات حقوق الملكية فى هذه الشركات وكذا أرباح (خسائر) بيع أدوات الدين المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

#### ٧. مصرفات إدارية

##### أ. مزايا العاملين

##### أ/ مزايا العاملين قصيرة الأجل ضمن تكلفة العاملين

يتم الاعتراف بالمبلغ غير المخصوم لمزايا العاملين قصيرة الأجل الذى يتوقع أن يدفعها البنك مقابل تقديم العامل خدمة خلال الفترة المحاسبية ، وذلك ضمن الالتزامات ( مصروف مستحق ) بعد خصم أى مبلغ تم دفعه ، واذا زاد المبلغ الذى تم دفعه عن المبلغ غير المخصوم للمزايا يتم الاعتراف بهذه الزيادة على أنها أصل ( مصروف مدفوع مقدماً )

الى الحد الذى تؤدى فيه الدفعة المقدمة على سبيل المثال الى تخفيض فى المدفوعات المستقبلية أو استرداد نقدى .

#### أ/٢ مزايا ما بعد انتهاء الخدمة – نظم الاشتراك المحدد ضمن تكلفة المعاشات

عندما يقدم العامل خدمة للبنك خلال فترة يتم الاعتراف بالاشتراك المستحق الدفع لنظم الاشتراك المحدد مقابل هذه الخدمة على أنه التزام ( مصروف مستحق ) بعد خصم أية اشتراكات تم دفعها بالفعل ، واذا زادت الاشتراكات التى تم دفعها بالفعل على الاشتراكات المستحقة للخدمة قبل تاريخ الميزانية يتم الاعتراف بتلك الزيادة على أنها أصل ( مصروف مدفوع مقدماً ) الى الحد الذى تؤدى به الدفعة المقدمة على سبيل المثال الى تخفيض الدفعات المستقبلية أو استرداد نقدى .

#### أ/٣ مزايا ما بعد انتهاء الخدمة – نظم المزايا المحددة ضمن تكلفة المعاشات

تشمل محاسبة البنك لنظم المزايا المحددة الخطوات التالية :

- استخدام الأساليب الاكتوارية لإجراء تقدير يعتمد عليه لمبلغ المزايا المكتسبة للعاملين مقابل خدمتهم فى السنوات الحالية والسابقة ، يتطلب ذلك أن يقوم البنك بتحديد مقدار الميزة التى تعود للسنوات الحالية والسابقة وإعداد تقديرات ( افتراضات اكتوارية ) بشأن المتغيرات الديموغرافية ( مثل معدل دوران العاملين ونسبة الوفيات ) والمتغيرات المالية ( مثل الزيادات المستقبلية فى المرتبات والتكاليف الطبية ) التى ستؤثر على تكلفة الميزة.

- خصم الميزة باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة Projected Unit Credit Method من أجل تحديد القيمة الحالية للالتزام بالمزايا المحددة وتكلفة الخدمة الحالية .

- تحديد القيمة العادلة لأية أصول للنظام .
- تحديد المبلغ الاجمالي للأرباح أو الخسائر الاكتوارية ومبلغ الأرباح أو الخسائر الاكتوارية التي يجب الاعتراف بها .
- عندما يتم إنشاء نظام أو تغييره يتم تحديد التكلفة الناجمة عن الخدمة السابقة
- عندما يتم تقليص أو تسوية نظام يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناجمة عن ذلك .

وعندما يوجد لدى البنك أكثر من نظام للمزايا المحددة ، يقوم البنك بتطبيق هذه الإجراءات لكل نظام ذي أهمية بشكل منفصل .

#### أ/٤ مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل ضمن تكلفة المعاشات

يتم الاعتراف بتكلفة مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل على أنها مصروف ، ومن ذلك تكلفة أجازة التفرغ للبحث ومقابل العجز الكلي ، ويتم الاعتراف بصافي مجموع المبالغ التالية على أنها مصروف أو دخل .

- تكلفة الخدمة الحالية خلال السنة المالية .
- تكلفة العائد ، أي سعر العائد المستخدم لخصم التزامات النظام المستقبلية .
- العائد المتوقع على أصول النظام .
- الأرباح والخسائر الاكتوارية التي يجب الاعتراف بها فوراً .

- تكلفة الخدمة السابقة التي يجب الاعتراف بها فوراً مثل تكلفة زيادة المزايا للمستفيدين من النظام عن سنوات سابقة .

- تكلفة أية تعديلات على النظام مثل ناتج تخفيض المزايا أو إلغاء النظام .

- أية معلومات أخرى ضرورية

#### أ/ ٥. مزايا إنهاء الخدمة ضمن إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى

يتم الاعتراف بتعويضات نهاية الخدمة على أنها التزام ومصرف فقط عندما

يكون البنك ملتزماً بشكل ظاهر بالقيام بأى مما يلي :-

- إنهاء خدمة عامل أو مجموعة من العاملين قبل حلول تاريخ انتهاء التقاعد العادى .

- تقديم تعويض نهاية الخدمة نتيجة لعرض يتم لتشجيع ترك العمل اختيارياً .

#### ب. حصة النشاط الرياضى والاجتماعى

يتم الاعتراف فى قائمة الدخل بحصة النشاط الرياضى والاجتماعى عند استحقاقها وفقاً

لأحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء الهيئات الخاصة بالشباب والرياضة .

#### ج. مستلزمات تشغيل

يتم الاعتراف بتكلفة مستلزمات التشغيل عند الحصول على السلع والخدمات

وذلك بالقيمة المتوقع سدادها لقاء هذه السلع والخدمات بغض النظر عن استلام الفواتير

المتعلقة بها .

وفي حالة شروط السداد المؤجل ، يتم الاعتراف بهذه التكاليف على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل تكلفة العائد للبنك . ويتم الاعتراف لاحقاً بالفرق بين القيمة التي تم الاعتراف بها والمبالغ المدفوعة ضمن بند " إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى / أخرى / استهلاك خصم مدفوعات والتزامات مؤجلة " في قائمة الدخل بطريقة العائد الفعلى .

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدرة الوفاء بها لسداد الالتزامات بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب السارى - الذى يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تُحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتُحسب بالقيمة الحالية .

#### د - مصرفات جارية

#### د/١ ضرائب ورسوم

يتم الاعتراف بكافة أنواع الضرائب والرسوم بخلاف ضرائب الدخل عند استحقاقها وذلك بالقيمة المتوقعة سدادها وفي حالة شروط السداد المؤجل مثل ضرائب المبيعات المؤجلة على شراء أصول ، يتم الاعتراف بهذه الضرائب على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل تكلفة العائد المعتاد للبنك . ويتم الاعتراف لاحقاً بالفرق بين القيمة التي تم الاعتراف بها والمبالغ المدفوعة ضمن بند " إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى / أخرى / استهلاك خصم مدفوعات والتزامات مؤجلة " في قائمة الدخل بطريقة العائد الفعلى .

## ٢/د تبرعات

يتم الاعتراف بالتبرعات في قائمة الدخل عند تكبد البنك لها أو عند تعهد البنك بالالتزام للجهة المتبرع لها بسداد هذه التبرعات التزاماً غير قابل للإلغاء ، ولا يجوز الاعتراف بالتبرعات في قائمة الدخل أو إثبات الالتزام بها وفقاً لاعتماد الإدارة أو الجمعية العامة أو أن تكون مدرجة بالموازنة التقديرية .

## هـ . إهلاك الأصول الثابتة

يبدأ إهلاك الأصل الثابت عندما يكون متاحاً للاستخدام أى عندما يكون في مكانه وفي حالته التي يصبح عليها قادراً على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة . ويتوقف إهلاك الأصل الثابت في التاريخ الذي يصنف فيه الأصل ضمن الأصول المحتفظ بها للبيع أو أن يدخل ضمن مجموعة محتفظ بها للبيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٣٢ الخاص " بالأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة " أو تاريخ إلغاء الاعتراف به أيهما أسبق .

ويقوم البنك بتوزيع اجمالي تكلفة الأصل على الأجزاء الهامة المكونة له ويتم إهلاك كل جزء على حدة بطريقة القسط الثابت (أو بطريقة القسط المتناقص) على مدار العمر الانتاجي المقدر للأصل أو ذلك الجزء الهام ، ويتم الاعتراف بإهلاك السنة في قائمة الدخل ما لم يكن قد أدرج ضمن القيمة الدفترية لأصل آخر . ويعاد النظر في العمر الانتاجي المقدر والقيمة التخريدية لكل أصل من الأصول الثابتة بصفة دورية على الأقل عند نهاية كل سنة مالية . وفي حالة وجود تغيير للتوقعات عن التقديرات السابقة يتم معالجتها بتعديل قيمة الإهلاك للسنة الحالية والسنوات المستقبلية .

### و. استهلاك الأصول غير الملموسة

يُحمل المبلغ القابل للاستهلاك للأصل غير الملموس ذو العمر المحدد (بخلاف الشهرة) بطريقة القسط الثابت على مدار الاستفادة المتوقعة منه وفقاً لأفضل تقدير له ، ويبدأ الاستهلاك عندما يكون الأصل متاحاً للاستخدام أى عندما يكون فى مكان وحالة تسمح له بالتشغيل بالطريقة التى تراها الإدارة . ويتوقف الاستهلاك فى تاريخ تبويب الأصل ضمن الأصول المحتفظ بها بغرض البيع ، أو أن يدخل ضمن مجموعة محتفظ بها بغرض البيع ، أو تاريخ عدم الاعتراف بهذا الأصل أيهما أسبق . ويعترف بعبء الاستهلاك كل فترة ضمن المصروفات ما لم يتطلب أو يسمح معيار محاسبة آخر أن يتم تضمينها فى القيمة الدفترية لأصل آخر . ويُعاد النظر فى فترة الاستهلاك فى نهاية كل سنة مالية على الأقل . فإذا اختلف العمر الانتاجى المتوقع للأصل عن التقديرات السابقة بصورة مؤثرة ، يتم تغيير فترة الاستهلاك وفقاً لذلك . وفى حالة وجود تغيير للتوقعات عن التقديرات السابقة يتم معالجتها بتعديل قيمة الاستهلاك للسنة الحالية والسنوات المستقبلية .

### ز. اضمحلال الأصول غير المالية بخلاف شركات تابعة وشقيقة

يتعين على البنك أن يقدر فى تاريخ كل ميزانية ما اذا كان هناك أى مؤشر على احتمال حدوث اضمحلال فى قيمة أصل ، ويقوم البنك بإعداد تقدير للقيمة الاستردادية للأصل . وتُعرف القيمة الاستردادية بأنها صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية\* له أيهما أعلى .

\* القيمة الاستخدامية هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدوثها من أصل غير مالى ومثال لذلك التدفقات من مبنى مؤجر للغير .

وبغض النظر عن وجود أو عدم وجود مؤشر لاضمحلال القيمة ، يقوم البنك بإجراء اختبار اضمحلال القيمة سنوياً للأصل غير الملموس الذي له عمر انتاجي غير محدد وذلك بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته الاستردادية ، ويمكن إجراء هذا الاختبار في أى وقت من السنة بشرط إجرائه في نفس الوقت من كل سنة . ويجوز إجراء اختبارات للأصول غير الملموسة المختلفة في أوقات مختلفة . إلا أنه إذا تم الاعتراف بالأصل غير الملموس أولاً أثناء السنة الحالية يتم إجراء اختبار اضمحلال القيمة لهذا الأصل قبل نهاية هذه السنة .

#### ٨. إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى

أ- أرباح / خسائر تقييم الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك

التي بغرض المتاجرة أو الميوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

#### ب- أرباح (خسائر) بيع ممتلكات ومعدات

يتم قياس أرباح (خسائر) بيع الممتلكات والمعدات على أساس مقارنة صافي القيمة الدفترية في تاريخ الاستبعاد بسعر البيع . ويتمثل صافي القيمة الدفترية للأصل في تكلفة الأصل ناقصاً مجمع الإهلاك أو الاستهلاك وناقصاً أى إضمحلال فى القيمة تم الاعتراف به . وإذا تمت عملية البيع على أساس شروط سداد مؤجل ، يتم تحديد سعر البيع على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة باستخدام سعر العائد الذى يمكن للبنك إقراض الطرف المشتري به لمبلغ ومدد مماثلة . ويتم بعدها الاعتراف بالفرق بين

القيمة الحالية التي تم الاعتراف بها والتدفقات النقدية الفعلية ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى / أخرى / استهلاك خصم مدفوعات والتزامات مؤجلة" في قائمة الدخل بطريقة العائد الفعلى على مدار فترة السداد .

#### ج- تكلفة برامج

تشمل تكلفة الرخص والصيانة لبرامج الحاسبات الآلية . ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل للسنة إذا لم يكن هناك منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من هذه النفقات . ويتم قياسها وفقاً للشروط التعاقدية وليس بالضرورة على أساس استلام فواتير عنها .

#### د- إيجار تشغيلي أو تمويلي

يتم الاعتراف بمصروفات الإيجار في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عقد الإيجار وذلك بعد خصم أية خصومات يحصل عليها البنك عند التعاقد . وفي حالة وجود فترات يُعفى فيها البنك من سداد الإيجار أو إذا كان الإيجار يختلف بالزيادة أو النقص في الفترات المختلفة ، يتم في هذه الحالة توزيع إجمالي الإيجار المتوقع دفعه على مدار العقد وتحميل قائمة الدخل بمبالغ متساوية شهرياً بما في ذلك الفترات التي لا يدفع فيها البنك إيجاراً .

#### هـ - تكلفة إعادة الهيكلة

يراعى الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ " المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة " عند الاعتراف بتكلفة إعادة الهيكلة . ويتضمن مخصص

إعادة الهيكلة النفقات المباشرة الناشئة عن إعادة الهيكلة فقط . ويجب أن يعبر المبلغ الذي يعترف به مخصصاً لإعادة الهيكلة عن أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ الميزانية .

#### و- أخرى

وفقاً للتفصيل الوارد بالفصل الثالث ص ٢٠٩

وفيما يلي موجزاً لقواعد الإعداد والقياس للأصول والالتزامات والأثر على بنود قائمة الدخل ذات الارتباط بما في ذلك البنود المرتبطة بالقوائم المالية المجمعة والمشروعات المشتركة :

موجز قواعد الإعداد والقياس للأصول والالتزامات والأثر على بنود قائمة الدخل ذات الارتباط

أولاً: الأصول المالية الخاضعة لمعايير المحاسبة المصرية رقمي ٢٥، ٢٦

الأصل / الالتزام	محتويات البند	شروط التويب بالبند	طرق القياس	ناتج البند في قائمة الدخل
١. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: أ. أصول بغرض المتاجرة	- أدوات دين . - أدوات حقوق ملكية مقيدة في سوق نشطة . - قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء .	- الاقتناء بغرض تحقيق أرباح في الأجل القصير . - مقيدة في سوق للأوراق المالية (جدول أ في حالة السوق المصرية) في حالة الأسهم والسندات . - وجود تعامل نشط عليها لمدة ثلاثة أشهر قبل اقتنائها في حالة الأسهم والسندات أو يمكن بيعها في حالة الأدوات الأخرى.	تقاس بالقيمة العادلة وتؤخذ جميع فروق التقييم السالبة والموجبة إلى قائمة الدخل	- يدرج كل ما ينتج من البنود المبوبة أصول بغرض المتاجرة ضمن بند صافي دخل المتاجرة* ، ويشمل ذلك: - العائد - فروق العملة - ربح (خسارة) البيع - التغيرات في القيمة العادلة وذلك فيما عدا توزيعات الأرباح** .
ب. مشتقات مالية	جميع المشتقات المالية المستقلة أو الضمنية التي تم فصلها بما في ذلك المستخدمة لتغطية	جميع أنواع المشتقات المالية بدون شروط تدرج تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المالية ضمن صافي دخل المتاجرة ، باستثناء تلك المستخدمة لتغطية التدفقات النقدية وصافي الاستثمار .		تدرج تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المالية ضمن صافي دخل المتاجرة ، باستثناء تلك المستخدمة لتغطية التدفقات النقدية وصافي الاستثمار .

\* يشمل بند صافي دخل المتاجرة أيضاً أرباح (خسائر) التعامل في النقد الأجنبي .

\*\* يشمل بند توزيعات الأرباح أيضاً توزيعات الشركات التابعة والشقيقة وناتج وثائق صناديق الاستثمار وأدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع .

**تابع : موجز قواعد الإعداد والقياس للأصول والالتزامات والأثر على بنود قائمة الدخل ذات الارتباط**

الأصل / الالتزام	محتويات البند	شروط التبويب بالبند	طرق القياس	نتائج البند في قائمة الدخل
ج. أصول مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اية أدوات مالية ينطبق عليها شروط هذا التصنيف .</li> <li>- أدوات دين .</li> <li>- أدوات حقوق ملكية مقيدة في سوق نشطة .</li> <li>- قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الأدوات المالية التي لم يتم فصل مشتقات مالية ضمنية عنها .</li> <li>- الأدوات المالية التي يتم إدارتها وتقييم أداؤها وفقا للقيمة العادلة وطبقا لإستراتيجية إدارة المخاطر الموثقة للبنك، ويتم تبويبها في هذه المجموعة عندما يتم إعداد التقارير عنها للإدارة على هذا الأساس .</li> <li>- الأدوات التي يتم تغطية مخاطرها باستخدام إستراتيجية موثقة وأدوات تغطية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .</li> </ul>	<p>تقاس بالقيمة العادلة وتؤخذ جميع فروق التقييم السالبة والموجبة إلى قائمة الدخل</p>	<p>يرحل إلى بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- صافي الدخل من أرباح وخسائر البيع</li> <li>- التغيرات في القيمة العادلة</li> <li>- العائد</li> <li>- توزيعات الأرباح الناتجة عن البنود التي قام البنك بتبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. وتشمل التغيرات في القيمة العادلة تلك التغيرات الناشئة عن أسعار الصرف بالإضافة إلى تغيرات السعر الأخرى.</li> </ul>



## تابع : موجز قواعد الإعداد والقياس للأصول والالتزامات والأثر على بنود قائمة الدخل ذات الارتباط

الأصل / الالتزام	محتويات البند	شروط التوييب بالبند	طرق القياس	ناتج البند في قائمة الدخل
٢. القروض والمديونيات				
أ. نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	- النقدية والأرصدة لدى البنوك المركزية في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي . - شيكات وأوراق مشتراه .	- أصول مالية غير مشتقة ذات تاريخ سداد محدد أو قابل للتحديد وغير متداولة في سوق نشطة فيما عدا : - الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير التي تم توييبها في هذه الحالة أصول محتفظ بها لأغراض المتاجرة ، و التي تم الاعتراف بها أولاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر . - الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها . - الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية التي سيتم توييبها ضمن أصول متاحة للبيع .	- تقاس بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل العائد الفعلي ويحسب اضمحلال عند وجود أدلة موضوعية لوجود الاضمحلال .	- يدرج عائد الأرصدة في بند عائد القروض والإيرادات المشابهة . - تدرج فروق العملة في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .
ب. أرصدة لدى البنوك	الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك بما في ذلك الودائع لدى البنوك المركزية خارج نسبة الاحتياطي الإلزامي	- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية التي سيتم توييبها ضمن أصول متاحة للبيع . - لا تبوب قروض أو مديونيات تلك الاستثمارات التي تم اقتناؤها في مجموعة أصول ليست إقراضاً أو مديونيات مثل الاستثمارات في إصدارات صندوق استثمار أو ما شابهه .		- يدرج عائد الأرصدة في بند عائد القروض والإيرادات المشابهة . - تدرج فروق العملة في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى . - يدرج تدعيم مخصصات الاضمحلال في بند عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان .
ج. أدون الخزائنة وأوراق حكومية أخرى	أدون الخزائنة المصرية والأوراق الحكومية الأخرى وعمليات الريبو والريبو العكسية التي ينطبق عليها مواصفات النقدية وما في حكمها .			- يدرج عائد الأرصدة في بند عائد القروض والإيرادات المشابهة . - تدرج فروق العملة في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .
د. قروض وتسهيلات للبنوك	القروض والتسهيلات الممنوحة للبنوك			- يدرج عائد الأرصدة في بند عائد القروض والإيرادات المشابهة . - تدرج فروق العملة في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .
هـ. قروض وتسهيلات للعملاء	القروض والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات والقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي ، والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية .			- يدرج عائد الأرصدة في بند عائد القروض والإيرادات المشابهة . - تدرج فروق العملة في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى . - يدرج تدعيم مخصصات الاضمحلال في بند عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان .



تابع : موجز قواعد الإعداد والقياس للأصول والالتزامات والأثر على بنود قائمة الدخل ذات الارتباط

الأصل / الالتزام	محتويات البند	شروط التبويب بالبند	طرق القياس	ناتج البند في قائمة الدخل
٣. استثمارات مالية - محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:	أدوات دين	<ul style="list-style-type: none"><li>- أصول مالية غير مشتقة لها مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد و لدى البنك النية و القدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها فيما عدا ما :</li><li>- تم الاعتراف به أولاً على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.</li><li>- قام البنك بتحديدده على أنه متاح للبيع.</li><li>- ينطبق عليه تعريف القروض و المديونيات .</li></ul> ولا يمكن للبنك تبويب أى أصل مالى أصل محتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق إذا كان البنك خلال السنة المالية الحالية أو خلال السنتين الماليتين السابقتين قد باع أو أعاد تبويب أية استثمارات ذات قيمة هامة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق قبل تاريخ استحقاقها وتكون القيمة هامة قياساً لإجمالي الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، ما لم يتوفر فى البيع أو إعادة التبويب أحد الشروط التالية :	<ul style="list-style-type: none"><li>- تقاس بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل العائد الفعلي.</li><li>- يحسب لها اضمحلال عند وجود أدلة موضوعية لوجود الاضمحلال</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>- يدرج عائد الأرصدة في بند عائد القروض والإيرادات المشابهة .</li><li>- تدرج فروق العملة في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .</li><li>- يدرج تدعيم مخصصات الاضمحلال في بند عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان .</li></ul>

**تابع : موجز قواعد الإعداد والقياس للأصول والالتزامات والأثر على بنود قائمة الدخل ذات الارتباط**

الأصل / الالتزام	محتويات البند	شروط التبويب بالبند	طرق القياس	ناتج البند في قائمة الدخل
٤. استثمارات مالية متاحة للبيع	تشمل أدوات دين وأدوات حقوق ملكية	أصول غير مشتقة تم تحديدها أصول متاحة للبيع عند الاقتناء ، وغير مبنوية : - قروض ومديونيات - استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	- تقاس بالقيمة العادلة وتؤخذ جميع فروق التقييم السالبة والموجبة إلى احتياطي القيمة العادلة للأصول المتاحة للبيع، فيما عدا الفروق السالبة التي تمثل اضمحلالاً في قيمة الأصل التي ترحل من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل. و يجوز تقييم أدوات حقوق الملكية التي لا يمكن التوصل إلى قيمتها العادلة بتكلفة اقتنائها مع تقدير الاضمحلال لها في حالة وجود أدلة موضوعية له	- تدرج تغيرات القيمة العادلة في بند احتياطي القيمة العادلة للأصول المتاحة للبيع ضمن حقوق الملكية - يدرج في بند أرباح (خسائر) الاستثمارات المالية : • كل ما ينتج من البنود المبوبة استثمارات متاحة للبيع ويشمل ذلك تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة في حقوق الملكية الخاصة بالتغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع عند استبعادها . • اضمحلال أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع • اضمحلال وعكس اضمحلال أدوات الدين المتاحة للبيع . - تدرج توزيعات الأرباح على أدوات حقوق الملكية في بند توزيعات أرباح . - يدرج عائد أدوات الدين في بند عائد القروض والإيرادات المشابهة . - تدرج فروق العملة في بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى.

تابع : موجز قواعد الاعداد والقياس للاصول والالتزامات والأثر على بنود قائمة الدخل ذات الارتباط

ثانياً: الاستثمارات الخاضعة لمعايير المحاسبة المصرية أرقام ١٧، و١٨، و٢٧

الأصل / الالتزام	محتويات البند	شروط التبويب بالبند	طرق القياس	ناتج البند في قائمة الدخل
١. شركات المجموعة				
أ. الشركات التابعة	الشركات التي يسيطر عليها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ويشمل ذلك المنشآت ذات الغرض الخاص ( Special Purpose Entities ).	<p>- عادة ما تكون هناك سيطرة إذا زادت نسبة الملكية عن ٥٠% من حقوق التصويت.</p> <p>- في الحالات التي تزيد فيها نسبة الملكية عن ٥٠% ولا توجد سيطرة أو في الحالات التي تقل فيها نسبة الملكية عن ٥٠% مع وجود سيطرة ، يجب الإفصاح عن أسباب ذلك. من أمثلة تلك الحالات، وجود اتفاقيات أو شروط في عقد التأسيس تعطي حقوقاً خاصة للبنك تمكنه من مزولة السيطرة مثل تحديد عدد ممثلي البنك في مجلس الإدارة يزيد عن نصف عدد أعضاء المجلس، أو منع شركاء أو مساهمين آخرين من حقوق التصويت.</p> <p>- في حالة وجود حق للبنك في ممارسة السيطرة على إحدى الشركات ، تعتبر هذه الشركة تابعة حتى لو لم يزاوول البنك هذه السيطرة في الواقع. وبالعكس ، إذا كان البنك يزاوول السيطرة على إحدى الشركات ، من خلال عدد ممثليه في مجلس الإدارة مثلاً، لا تعتبر الشركة تابعة إلا إذا كانت هذه السيطرة بموجب اتفاقيات تعاقدية قانونية.</p>	<p>- يتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة بالكامل في القوائم المالية المجمعة . إذا لم تكن الشركة مملوكة بالكامل ، يتم فصل حقوق الأقلية في بند مستقل في الميزانية ضمن حقوق الملكية. ويتم استبعاد الأرصدة والمعاملات بين شركات المجموعة في القوائم المالية المجمعة .</p> <p>- إذا اختلفت عملة التعامل للشركة التابعة عن عملة التعامل للبنك، يتم تقييم بنود الميزانية بسعر الإقفال في تاريخ الميزانية ، ويتم تقييم بنود قائمة الدخل على أساس متوسط أسعار العملة للفترة ، مع ترحيل فروق التقييم إلى "فروق ترجمة عملات أجنبية" ضمن حقوق الملكية.</p> <p>- عند قيام البنك بإعداد قوائم مالية مستقلة ، تظهر الشركات التابعة بالتكلفة ناقصاً اضمحلال القيمة.</p>	<p>- يتم تجميع بنود قائمة الدخل للشركة التابعة في قائمة الدخل المجمعة بعد استبعاد أثر المعاملات بين شركات المجموعة.</p> <p>- يتم توضيح نصيب الأقلية في نتائج الأعمال في قائمة الدخل مستقلاً عن نصيب مساهمي البنك.</p> <p>- عند قيام البنك بإعداد قوائم مالية مستقلة ، لا يظهر في قائمة الدخل إلا أثر اضمحلال القيمة أو رده إن وجد.</p>

**تابع : موجز قواعد الاعداد والقياس للاصول والالتزامات والأثر على بنود قائمة الدخل ذات الارتباط**

الأصل / الالتزام	محتويات البند	شروط التوبيخ بالبند	طرق القياس	ناتج البند في قائمة الدخل
ب. الشركات الشقيقة	الشركات التي يزاول البنك عليها نفوذ جوهري مباشر أو غير مباشر .	- عادة ما تكون هناك قدرة للبنك على مزاوله النفوذ الجوهري على شركة إذا تراوحت نسبة الملكية ما بين ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت. في الحالات التي تزيد فيها أو تقل نسبة الملكية عن ٢٠% مع وجود القدرة على مزاوله النفوذ الجوهري ، أو تزيد نسبة الملكية عن ٢٠% مع عدم وجود القدرة على مزاوله النفوذ الجوهري، يجب الإفصاح عن أسباب ذلك. من أمثلة تلك الحالات وجود اتفاقيات أو شروط في عقد التأسيس تعطي حقوقاً خاصة للبنك تمكنه من مزاوله النفوذ الجوهري، مثل تحديد عدد ممثلي البنك في مجلس الإدارة بما يزيد عن ٢٠% من عدد أعضاء المجلس ، أو منع شركاء أو مساهمين آخرين من حقوق التصويت. - في حالة وجود حق للبنك في ممارسة النفوذ الجوهري، على شركة ، تعتبر شقيقة حتى لو لم يزاول البنك هذه القدرة في الواقع. وبالعكس، إذا كان البنك يزاول النفوذ الجوهري، على شركة ، من خلال عدد ممثليه في مجلس الإدارة مثلاً ، لا تعتبر الشركة شقيقة إلا إذا كانت هذه الممارسة بموجب اتفاقيات تعاقدية قانونية.	- يتم قياس الشركات الشقيقة بطريقة حقوق الملكية وذلك في القوائم المالية المجمعة للبنك وكذلك في الحالات التي لا يقوم البنك فيها بإعداد قوائم مالية مجمعة بسبب عدم وجود شركات تابعة. ولا يتم فصل أية شهرة تنتج عند الاقتناء عن القيمة الدفترية للشركة الشقيقة. - إذا اختلفت عملة التعامل للشركة الشقيقة عن عملة التعامل للبنك ، يتم تقييم بنود الميزانية بسعر الإقفال في تاريخ الميزانية ، ويتم تقييم بنود قائمة الدخل على أساس متوسط أسعار العملة للفترة ، مع ترحيل فروق التقييم إلى " فروق ترجمة عملات أجنبية " ضمن حقوق الملكية. - يتم قياس الشركات الشقيقة بالتكلفة ناقصاً الاضمحلال عند إعداد البنك قوائم مالية مستقلة بالإضافة إلى القوائم المالية المجمعة.	- يظهر نصيب البنك في نتائج أعمال الشركات الشقيقة (بعد خصم الضرائب) في قائمة الدخل بعد أرباح العمليات في بند مستقل في القوائم المالية المجمعة . - تظهر التغيرات التي تنشأ مباشرة في حقوق الملكية للشركة الشقيقة في حقوق الملكية للبنك. - عند إعداد قوائم مالية مستقلة للبنك ، لا يظهر في قائمة الدخل إلا أثر اضمحلال القيمة أو رده إن وجد.

**تابع : موجز قواعد الاعداد والقياس للاصول والالتزامات والأثر على بنود قائمة الدخل ذات الارتباط**

الأصل / الالتزام	محتويات البند	شروط التبويب بالبند	طرق القياس	ناتج البند في قائمة الدخل
ج. المشروعات المشتركة	المشروعات المشتركة هي شركات المحاصة أو أي ترتيبات تجارية أخرى يكون للبنك بموجبها سيطرة مشتركة على منشآت أو أصول أو عمليات.	تتشأ السيطرة المشتركة عندما تكون القدرة على اتخاذ القرارات التشغيلية ووضع السياسات موزعة بالتساوي بين البنك وطرف آخر أو أكثر، مما لا يمكن أحد الأطراف من اتخاذ قراراً بصفة مستقلة.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يتم قياس المشروعات المشتركة بطريقة حقوق الملكية وذلك في القوائم المالية المجمعة وكذلك في الحالات التي لا يقوم البنك فيها بإعداد قوائم مالية مجمعة بسبب عدم وجود منشآت تابعة.</li> <li>- إذا اختلفت عملة التعامل للمشروعات المشتركة عن عملة التعامل للبنك، يتم تقييم بنود الميزانية بسعر الإقفال في تاريخ الميزانية، بينما يتم تقييم بنود قائمة الدخل على أساس متوسط أسعار العملة للفترة، مع ترحيل فروق التقييم إلى فروق ترجمة عملات أجنبية ضمن حقوق الملكية.</li> <li>- يتم قياس المشروعات المشتركة بالتكلفة ناقصاً الأضمحلال عند إعداد البنك قوائم مالية مستقلة بالإضافة إلى القوائم المالية المجمعة .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يظهر نصيب البنك في نتائج أعمال المشروعات المشتركة (بعد خصم الضرائب) في قائمة الدخل بعد أرباح العمليات في بند مستقل في القوائم المالية المجمعة. وتظهر التغيرات التي تنشأ مباشرة في حقوق الملكية للمشروعات المشتركة في حقوق الملكية للبنك.</li> <li>- عند إعداد قوائم مالية مستقلة للبنك ، لا يظهر في قائمة الدخل إلا أثر اضمحلال القيمة أو رده إن وجد.</li> </ul>

تابع : موجز قواعد الاعداد والقياس للاصول والالتزامات والأثر على بنود قائمة الدخل ذات الارتباط

ثالثاً: الأصول غير المالية

الأصل / الالتزام	محتويات البند	شروط التويب بالبند	طرق القياس	نتائج البند في قائمة الدخل
١- أصول ثابتة (معيار رقم ١٠)	الأراضي والمباني والمعدات ووسائل النقل والحاسبات الآلية والأصول الملموسة المشابهة	الأصول الملموسة التي يستخدمها البنك في أعماله المعتادة.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تثبت الأصول الثابتة بالتكلفة ناقصاً مجمع الإهلاك والاضمحلال .</li> <li>- لا تهلك الأراضي .</li> <li>- يحسب الإهلاك على أساس الأعمار الإنتاجية للمكونات الهامة للأصل (مثل الأسانسيرات أو المكيفات المركزية في تكلفة المبنى) وذلك بعد خصم القيمة التخريدية المتوقعة.</li> <li>- يُعاد النظر سنوياً في الأعمار الإنتاجية المتبقية والقيمة التخريدية المتوقعة لغرض حساب الإهلاك .</li> <li>- إن وجد اختلاف هام يتم تأثير الإهلاك في الفترة التي حدث فيها الاختلاف والفترات التالية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يثبت الإهلاك والاضمحلال ورد الاضمحلال وكذلك ربح أو خسارة البيع ضمن المصروفات الإدارية .</li> </ul>
٢- أصول غير ملموسة (معيار رقم ٢٣)	<ul style="list-style-type: none"> <li>- جميع الأصول غير الملموسة التي قام البنك باقتنائها أو تطويرها داخلياً ، ومن أمثلة ذلك الشهرة المقتناة والرخص والبرمجيات والعلامات التجارية.</li> <li>- لا يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة التي يتم إنتاجها داخلياً من الشهرة والعلامات التجارية للسلع والأسماء التجارية للصحف والمجلات وحقوق النشر وقوائم العملاء والبنود الأخرى المشابهة في جوهرها التي يتم إنتاجها داخلياً .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إذا وافق الأصل تعريف الأصل غير الملموس ، يتم الاعتراف به بشرط أنه :</li> <li>- كان من المحتمل أن تتدفق إلى البنك منافع اقتصادية مستقبلية يمكن أن تنسب إلى الأصل.</li> <li>- كان من الممكن قياس تكلفة الأصل بصورة موثوق بها .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تثبت الأصول غير الملموسة أولاً بالتكلفة ويتم تقسيمها إلى أصول ذات أعمار غير محدودة وأخرى ذات أعمار محدودة.</li> <li>- يتم استهلاك الأصول ذات الأعمار المحدودة ويخصم مجمع الاستهلاك أو الاضمحلال من تكلفتها.</li> <li>- الأصول غير الملموسة ذات الأعمار غير المحدودة لا يتم استهلاكها باستثناء الشهرة.</li> <li>- يتم اختبار اضمحلال الأصول غير الملموسة ذات الأعمار المحدودة عند وجود أدلة موضوعية لوجود اضمحلال .</li> <li>- الأصول غير الملموسة التي لا يوجد لها أعمار محددة، يتم اختبار اضمحلالها سنوياً.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يثبت الإهلاك والاضمحلال ورد الاضمحلال وربح وخسارة البيع ضمن المصروفات الإدارية ، مع مراعاة أنه من غير المسموح رد خسارة الاضمحلال المتعلقة بالشهرة .</li> </ul>

**تابع : موجز قواعد الاعداد والقياس للاصول والالتزامات والأثر على بنود قائمة الدخل ذات الارتباط**

الأصل / الالتزام	محتويات البند	شروط التويب بالبند	طرق القياس	نتائج البند في قائمة الدخل
٣- استثمارات عقارية (معياري رقم ٣٤)	الأراضي والمباني التي يحتفظ بها البنك بغرض تأجيرها أو نمو قيمتها	- العقارات التي لا يستخدمها البنك في عمليات التشغيل المعتادة . - إذا قام البنك بتأجير أو عدم استغلال جزء من أحد العقارات المملوكة له بما يزيد عن ١٠% من العقار، يتم تبويب ذلك الجزء ضمن الاستثمارات العقارية.	- تثبت الاستثمارات العقارية بالتكلفة ناقصاً مجمع الإهلاك والاضمحلال . ولا تهلك الأراضي بينما يحسب الإهلاك على أساس الأعمار الإنتاجية للمكونات الهامة للأصل (مثل الأسانسيرات أو المكيفات المركزية في تكلفة المبنى) وذلك بعد خصم القيمة التخريدية المتوقعة . - يُعاد النظر سنوياً في الأعمار الإنتاجية المتبقية والقيمة التخريدية المتوقعة لغرض حساب الإهلاك ، وإن وجد اختلاف هام، يتم تأثير الإهلاك في الفترة التي حدث فيها الاختلاف والفترات التالية .	يثبت الإهلاك والاضمحلال ورد الاضمحلال وإيرادات التأجير وربح أو خسارة البيع في بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى .
٤- أصول ضريبية مؤجلة	الأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق الضريبية المؤقتة وعن الخسائر الضريبية المرحلة .	لا يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة أو الخسائر الضريبية المرحلة إلا في حالة توقع وجود منافع مستقبلية منها من خلال وجود أرباح ضريبية مستقبلية و/أو وجود التزامات ضريبية مؤجلة تنعكس في نفس توقيت تلك الأصول .	تقاس الأصول الضريبية المؤجلة على أساس مبلغ الفرق الضريبي المؤقت و/أو الخسارة الضريبية المرحلة مضروباً في معدل الضريبة المتوقع في وقت الاستفادة من تلك الأصول، ويخصم منها أي اضمحلال في القيمة يتم تحديده بعد الاعتراف الأولي.	يتم الاعتراف بقيمة الأصول الضريبية المؤجلة وإلغائها وأي اضمحلال يطرأ على قيمتها في بند مصرفات ضرائب الدخل .



تابع : موجز قواعد الاعداد والقياس للاصول والالتزامات والأثر على بنود قائمة الدخل ذات الارتباط

الأصل / الالتزام	محتويات البند	شروط التبويب بالبند	طرق القياس	نتائج البند في قائمة الدخل
٥- أصول أخرى: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع (معياري رقم ٣٢)	يبوب البنك الأصل غير المتداول (أو المجموعة الجارية التخلص منها) أصول محتفظ بها لغرض البيع ، إذا كان من المتوقع أن يتم استرداد قيمتها الدفترية، بشكل أساسي، من صفقة بيع وليس من الاستمرار في استخدامها، ويشمل ذلك الأصول المكتتاة مقابل تسوية قروض والأصول الثابتة التي يوقف البنك استخدامها بغرض بيعها والشركات التابعة والشقيقة التي يكتتبها البنك بغرض بيعها .	- أن يكون الأصل (أو المجموعة الجارية التخلص منها) متاحاً للبيع الفوري بحالته التي يكون عليها بدون أية شروط لإلا شروط البيع التقليدية والمعتمدة لتلك الأصول . - يجب أن يكون احتمال بيعه عال. وحتى يكون احتمال البيع عالياً ، يجب أن يلتزم المستوى المناسب من الإدارة بخطة بيع الأصل (المجموعة الجارية التخلص منها) ، كما يجب أن يكون ثمة برنامج نشط لتحديد المشتري، وأن يكون قد تم البدء في إتمام الخطة. علاوة على ذلك ، يجب أن يتم التسويق الجاد والنشط للأصل (المجموعة الجارية التخلص منها) لبيعه بسعر معقول يتناسب مع قيمته العادلة الحالية. كما يجب أن يكون من المتوقع أن تستوفي عملية البيع الشروط التي تسمح بقيدها كعملية بيع كاملة خلال عام واحد من تاريخ التبويب ويجب أن تشير الإجراءات المتخذة لإتمام الخطة إلى عدم احتمال إحداث تغييرات جوهرية في الخطة أو أنه سيتم التراجع عن هذه الخطة. ويستثنى من مدة العام الواحد الحالات التي قد تؤدي فيها الأحداث أو الظروف إلى امتداد المدة اللازمة لإتمام البيع لأكثر من عام إذا ما كان التأخير راجعاً إلى أحداث أو ظروف خارجة عن إرادة البنك، وإذا توافرت الأدلة الكافية التي تؤكد استمرار البنك في التزامه بخطة بيع الأصل (المجموعة الجارية التخلص منها). وكذلك يستثنى من مدة العام الواحد الأصول المكتتاة مقابل تسوية قروض.	يُقاس الأصل غير المتداول (أو المجموعة الجارية التخلص منها) والمبوبة أصول محتفظ بها لغرض البيع على أساس القيمة الدفترية في تاريخ التصنيف أو القيمة العادلة مخصوصاً منها تكاليف البيع أيهما أقل. وإذا غير البنك خطة البيع، يتم تعديل القيمة الدفترية للأصل للمبلغ التي كان سيتم قياس الأصل به لو لم يكن موبياً كأصل محتفظ به لغرض البيع مع الأخذ في الاعتبار أي اضمحلال في القيمة. وبالنسبة للأصول المكتتاة مقابل تسوية قروض، فإذا لم يتمكن البنك من بيعها خلال المدة المقررة قانوناً، يتم تكوين احتياطي المخاطر البنكية العام بواقع ١٠% من قيمة الأصل سنوياً .	يتم الاعتراف بالتغيرات في قيمة الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع وربح وخسارة البيع في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

تابع : موجز قواعد الاعداد والقياس للاصول والالتزامات والأثر على بنود قائمة الدخل ذات الارتباط

رابعاً: الالتزامات المالية الخاضعة لمعايير المحاسبة المصرية رقم ٢٥، و٢٦

الأصل / الالتزام	محتويات البند	شروط التبويب بالبند	طرق القياس	نتائج البند في قائمة الدخل
١. التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر أ. التزامات بغرض المتاجرة	أدوات دين مقيدة في سوق نشطة •	- أن يتم إصدارها بغرض تحقيق أرباح في الأجل القصير • - أن تكون مقيدة في سوق للأوراق المالية (جدول أ في حالة السوق المصرية) وتوجد نية لإعادة شرائها في الأجل القصير •	تقاس بالقيمة العادلة وتتخذ جميع فروق التقييم السالبة والموجبة إلى قائمة الدخل	كل ما ينتج من البنود المبوبة التزامات بغرض المتاجرة يدرج ضمن صافي دخل المتاجرة ، ويشمل ذلك : - العائد - فروق العملة - ربح/خسارة البيع - التغيرات في القيمة العادلة
ب. مشتقات مالية	جميع المشتقات المالية (المستقلة/الضمنية التي تم فصلها) بما في ذلك المستخدمة للتغطية .	تتضمن جميع أنواع المشتقات المالية بدون شروط		تدرج تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المالية ضمن صافي دخل المتاجرة، باستثناء تلك المستخدمة لتغطية التدفقات النقدية.



## تابع : موجز قواعد الاعداد والقياس للاصول والالتزامات والأثر على بنود قائمة الدخل ذات الارتباط

الأصل / الالتزام	محتويات البند	شروط التبويب بالبند	طرق القياس	نتائج البند في قائمة الدخل
ج. التزامات مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	أدوات مالية ينطبق عليها شروط هذا التصنيف .	الأدوات المالية التي لم يتم فصل مشتقات مالية ضمنية عنها، أو الأدوات التي يتم إدارتها وتقييم أدائها وفقاً للقيمة العادلة وطبقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر الموثقة للبنك، ويتم تبويبها في هذه المجموعة عندما يتم إعداد التقارير عنها للإدارة على هذا الأساس، أو الأدوات التي يتم تغطية مخاطرها باستخدام إستراتيجية موثقة وأدوات تغطية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .	تقاس بالقيمة العادلة وتؤخذ جميع فروق التقييم السالبة والموجبة إلى بند صافي دخل البنود المبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .	- يرحل إلى بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . - صافي الدخل من أرباح وخسائر البيع والتغيرات في القيمة العادلة . - العائد - توزيعات الأرباح الناتجة عن البنود التي قام البنك بتبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. وتشمل التغيرات في القيمة العادلة تلك التغيرات الناشئة عن أسعار الصرف بالإضافة إلى تغيرات السعر الأخرى.
٢. التزامات مالية أخرى أ. أرصدة مستحقة للبنوك	الحسابات الجارية والودائع بأنواعها الخاصة بالبنوك بما في ذلك ودايع البنوك المركزية	التزامات مالية غير مشتقة ذات تاريخ سداد محدد أو قابل للتحديد فيما عدا : - الالتزامات المدرجة في سوق نشطة التي ينوي البنك سدادها فوراً أو في مدى زمني قصير، التي تم تبويبها في هذه الحالة التزامات محتفظ بها لأغراض المتاجرة ، التي تم الاعتراف بها أولاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . - الالتزامات التي بوبها البنك عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.	تقاس بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل العائد الفعلي	- تدرج تكلفة الأرصدة في بند تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة . - تدرج فروق العملة في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .
ب. ودايع العملاء	الحسابات الجارية وودائع العملاء بأنواعها			
ج. أدوات دين مصدرة	السندات التي يصدرها البنك			
د. قروض أخرى	القروض والتسهيلات الأخرى التي حصل عليها البنك وتشمل القروض (الودائع) المساندة والأسهم الممتازة القابلة للاسترداد والسندات القابلة للتحويل إلى أسهم .			



تابع : موجز قواعد الاعداد والقياس للاصول والالتزامات والأثر على بنود قائمة الدخل ذات الارتباط

خامساً: التزامات أخرى

الأصل / الالتزام	محتويات البند	شروط التبويب بالبند	طرق القياس	ناتج البند في قائمة الدخل
التزامات متنوعة أ- مخصصات أخرى (معيار ٢٨)	الالتزامات المالية عن عمليات إعادة الهيكلة والقضايا والضمانات المالية .	أن يكون هناك التزام قانوني أو استدلاي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام للموارد لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .	يقاس الالتزام على أساس القيمة الحالية للمدفوعات المتوقع استخدامها لسداد الالتزامات .	تدرج المخصصات المكونة وردها في بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى
ب- التزامات ضرائب الدخل المؤجلة (معيار ٢٤)	الالتزامات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق الضريبية المؤقتة .	جميع الالتزامات الضريبية المؤجلة دون استثناء	تقاس الالتزامات الضريبية المؤجلة على أساس مبلغ الفرق الضريبي المؤقت مضروباً في معدل الضريبة المتوقع في وقت تحمل تلك الالتزامات .	يتم الاعتراف بقيمة الالتزامات الضريبية المؤجلة وإلغائها في بند إيرادات (مصرفات) ضرائب الدخل .
ج- التزامات ضرائب الدخل الجارية (معيار ٢٤)	ضرائب الدخل الواجب سدادها من واقع إقرار ضرائب الدخل بعد خصم أية مبالغ سبق سدادها وإضافة أية مبالغ ناتجة عن تسويات سنوات سابقة والمخصصات المتعلقة بالتزامات ضرائب الدخل الناتجة عن وجود موقف ضريبي غير محسوم .	جميع التزامات ضرائب الدخل باستثناء الالتزامات الضريبية المؤجلة ، ويعتمد ذلك على درجة توقع سداد الضريبة .	تقاس على أساس المبلغ المتوقع سداده .	يتم الاعتراف بقيمة الالتزامات الضريبية والتسويات المتعلقة بالتزامات ضريبية تخص سنوات سابقة في بند إيرادات (مصرفات) ضرائب الدخل .
د- التزامات مزايا التقاعد (معيار ٣٨)	التزامات البنك عن نظم المعاشات والعلاج الطبي ومزايا العاملين طويلة الأجل الأخرى .	جميع التزامات مزايا العاملين طويلة الأجل .	تقاس على أساس طريقة الوحدة الإضافية المقدر (Projected Unit Credit Method).	تدرج المخصصات المكونة وردها في بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى.

## موجز للمعالجة المحاسبية لاضمحلال الأصول أو التغير في قيمها العادلة

مفهوم الاضمحلال: في حالة توافر مؤشرات حدوث اضمحلال في القيمة بحسب نوعية الأصل فإن ذلك يعنى أن القيمة الدفترية غير قابلة للاسترداد بالكامل وبالتالي تُتبع أساليب القياس التالية:-

### أسلوب القياس

### البند

#### ١- قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء\*

##### الأساس الأول :

يتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمبدأين:  
- معدلات الإخفاق التاريخية لمجموعات القروض ذات خصائص الائتمان المتشابهة  
- الفرق بين القيمة الدفترية وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بسعر العائد الفعلى الأصلي الخاص بكل قرض من قروض المؤسسات التي لا يحسب بشأنها معدلات إخفاق تاريخية

##### الأساس الثانى :

- يُكون احتياطي المخاطر البنكية العام بمقدار الزيادة فى المخصص وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية عن المخصص وفقاً للأساس الأول

الأدلة الموضوعية لاضمحلال القروض ( وكذا كافة الأصول المالية الأخرى المثبتة بالتكلفة المستهلكة ) :-

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المقترض أو دخول فى دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسى للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها فى الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

\* يتم اعدام الارصدة المستحقة عن بطاقات الائتمان المصدرة اذا مضى على استحقاقها ١٨٠ يوماً دون سداد

**البند**  
٢- أرصدة لدى البنوك وشيكات وأوراق مشتراه

**أسلوب القياس**  
الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة بسعر العائد الفعلى الأصى

٣- أصول مالية بغرض المتاجرة

**إذا توافرت شروط التويب**

أسهم  
سندات  
محافظ استثمار  
وثائق صناديق استثمار\*

يدرج التغير فى القيمة العادلة بقائمة الدخل / بند صافى دخل المتاجرة

محافظ قروض وتسهيلات

الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة بسعر الخصم المحدد لكل محفظة

**إذا لم تتوافر شروط التويب**

أسهم  
سندات

الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية  
الفرق بين القيمة الدفترية وصافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة بسعر العائد الفعلى الأصى

\* تتمثل القيمة العادلة فى القيمة الإسترادية بالنسبة للوثائق غير المقيدة فى سوق الأوراق المالية

### أسلوب القياس

يُدرج التغيير في القيمة العادلة بقائمة الدخل / بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يُدرج التغيير في القيمة العادلة بقائمة الدخل / بند صافي دخل المتاجرة

تتم المقاصة بين التغيير في القيمة العادلة لأداة التغطية والبند المغطى

- تغطية مخاطر القيمة العادلة بقائمة الدخل

- تغطية مخاطر التدفقات النقدية وصافي الاستثمار في عملية أجنبية

الجزء الفعال ( حقوق ملكية ) والجزء غير الفعال ( قائمة الدخل )

يُدرج التغيير في القيمة العادلة ( سعر السوق ) ضمن حقوق الملكية احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع

- عند الانخفاض المؤقت يتم تخفيض الاستثمار والاحتياطي ، وفي حالة عدم كفاية الاحتياطي تبقى بحقوق الملكية الخسائر المتراكمة ( بالسالب )

- في حالة تحقق خسائر الاضمحلال تُحمل على قائمة الدخل بالإضافة إلى الخسائر المتراكمة بالبند السابق\*

اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٩ يراعى الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأوراق لأقل من تكلفة الاقتناء ويُعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ أو زاد عن ١٠% من القيمة الدفترية ويُعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر في معظم الوقت ، وذلك بمراعاة أنه خلال الفترة من أول يوليو ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ فقط لا يتم اعتبار الانخفاض في القيمة السوقية اضمحلالاً .

### البند

٤- أصول مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

٥- المشتقات المالية :

بغرض المتاجرة

أدوات التغطية

٦- استثمارات مالية متاحة للبيع

المسجلة بالبورصة وعليها تعامل نشط

### الأدلة الموضوعية للاضمحلال

الأسهم

\* الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح التالية في حدود ما سبق تحميله عليها والزيادة عن ذلك ترحل إلى حقوق الملكية بالنسبة للسندات فقط دون الأسهم إلا في حالة الاستبعاد ومثال لذلك البيع . وعند الاستبعاد يُحول مجمع الأرباح ( الخسائر ) غير المحققة بحقوق الملكية إلى قائمة الدخل

أسلوب القياس

البند

٦- تابع استثمارات مالية متاحة للبيع

غير المسجلة بالبورصة أو مسجلة  
ولا يوجد تعامل نشط عليها أو لا  
يمكن الوصول إلى قيمتها العادلة  
بطريقة يمكن الاعتماد عليها

تحمل خسائر الاضمحلال على قائمة الدخل

→ أسهم بالتكلفة  
→ سندات بالتكلفة المُستهلكة

٧- استثمارات مالية محتفظ بها حتى

تاريخ الاستحقاق

السندات

الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية  
المستقبلية المخصومة بسعر العائد الفعلى الأسمى  
الخاص بكل استثمار .

وثائق الاستثمار التى يتعين

الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية

أسلوب القياس	البند
<p>الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى للعائد أو صافى القيمة البيعية بالنسبة للاستثمار المشابه أيهما أعلى .</p>	<p>٨- استثمارات فى شركات تابعة وشقيقة بالقوائم المالية المستقلة تابعة وشقيقة</p>
<p>بطريقة حقوق الملكية ( أنظر المثال ص ٤٢٦ )</p>	<p>شقيقة دون تابعة</p>
<p>مؤشرات حدوث الاضمحلال :</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الضعف المستمر فى المركز المالى للشركة المستثمر فيها .</li> <li>• الانخفاض الشديد فى قيمة أصول الشركة المستثمر فيها .</li> <li>• وجود مؤشرات عن احتمالات لتصفية الشركة المستثمر فيها نتيجة تعثرها المالى .</li> <li>• وجود حظر أو قيد على نشاط الشركة أو على منتجاتها يترتب عليه التأثير السلبى على المركز المالى للشركة .</li> <li>• طول فترة إنشاء المشروع وعدم بدء الإنتاج الفعلى الاقصادى الملائم .</li> </ul>	
<p>استهلاك على مدار العمر (قسط ثابت)</p>	<p>٩- أصول غير ملموسة</p>
<p>الشهرة : اختبار مدى اضمحلال القيمة على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠ % سنوياً أو بقيمة الاضمحلال فى قيمتها أيهما اكبر .</p>	<p>الأصل غير الملموس ذو العمر الانتاجى المحدد الأصل غير الملموس الذى ليس له عمر انتاجى محدد</p>
<p>مقدار الاضمحلال : الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى للعائد أو صافى القيمة البيعية بالنسبة للأصل المشابه أيهما أعلى*</p>	
<p>بخلاف الشهرة : اختبار مدى اضمحلال القيمة دون استهلاك</p>	

\* لتقدير مدى حدوث اضمحلال تراعى المؤشرات الخاصة بالاضمحلال الخاصة بالمصادر الخارجية والداخلية للمعلومات الواردة ص ٣٠١ ، ٣٠٢ بذلك الفصل.

أسلوب القياس	البند
بالتكلفة	١٠- أصول أخرى
<p>- مقدار الاضمحلال : الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى للعائد أو صافى القيمة البيعية بالنسبة للأصل المشابه أيهما أعلى* .</p>	<p>١١- الأصول التي تؤول ملكيتها للبنك وفاءً لديون</p>
<p>- مقدار الاضمحلال : الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى للعائد أو صافى القيمة البيعية بالنسبة للأصل المشابه أيهما أعلى* .</p> <p>- يُكون احتياطي مخاطر بنكية عام بواقع ١٠% من قيمة الأصل إذا لم يتم التصرف فيه خلال المدة المحددة قانوناً</p>	<p>١٢- الأصول الثابتة والاستثمارات العقارية</p>
<p>يحسب الإهلاك للمكونات الرئيسية للأصل باستخدام طريقة القسط الثابت أو طريقة القسط المتناقص .</p> <p>- مقدار الاضمحلال : الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى للعائد أو صافى القيمة البيعية بالنسبة للأصل المشابه أيهما أعلى* .</p>	

\* لتقدير مدى حدوث اضمحلال تراعى المؤشرات الخاصة بالاضمحلال الخاصة بالمصادر الخارجية والداخلية للمعلومات الواردة ص ٣٠١ ، ٣٠٢ بذلك الفصل.

### رابعاً : إعادة تبويب الأصول المالية

- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولى كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ فقط يتم تطبيق السياسة التالية:-

- يقوم البنك بإعادة تبويب الأصول المالية بغرض المتاجرة التي لم يعد الغرض من اقتنائها هو بيعها أو إعادة شرائها في المستقبل القريب (بالرغم من إنها قد تكون أُقتنيت أو تم تحملها أساساً بغرض البيع أو إعادة الشراء في المستقبل القريب ) ، بحيث تتم إعادة تبويب الأصول المالية بقيمتها العادلة في تاريخ إعادة التبويب إلى بند الأصول المالية المتاحة للبيع إذا كان لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها في المستقبل المنظور أو إلى بند الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو إلى بند القروض والتسهيلات إذا كان لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقه ، ولا يتم رد أية خسائر تم الاعتراف بها من قبل تاريخ إعادة التبويب ولا يتم الاعتراف بأية أرباح قبل ذلك التاريخ . وتصبح القيمة العادلة للأصول المالية في تاريخ إعادة التبويب هي التكلفة بالنسبة للأصول المالية المتاحة للبيع أو التكلفة المُستهلكة بالنسبة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وللقروض والتسهيلات ، وما يُعاد تبويبه بعد ذلك التاريخ يتم وفقاً للقيمة في تاريخ شراء الاستثمار .

- بالنسبة للأصول المالية بغرض المتاجرة المُعاد تبويبها في الفترات التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠٠٩ ، تتم إعادة التبويب على أساس القيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب .
- في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أية أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المُقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو إلى مجموعة الأصول المالية بغرض المتاجرة.
- يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المُبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلاً من مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - كل حسب الأحوال - وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق . وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي:-
- ١- في حالة الأصل المالي المُعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العُمَر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي . ويتم استهلاك أى فرق بين القيمة على أساس التكلفة المُستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العُمَر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي. وفي حالة

إضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

٢- في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر. وفي حالة إضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

- إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية و التقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر.
- في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مُشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم إسترداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الإعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

### خامساً : الأحكام الانتقالية

يتطلب تطبيق قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعدلة إجراء تعديلات فى أرقام المقارنة لأول سنة مالية لبدء التطبيق تتأثر بها الميزانية ( أرقام المقارنة ) وقائمة الدخل ( عن السنة المالية السابقة ) بالنسبة لبعض البنود دون الأخرى ، وذلك على التفصيل الوارد فى هذه الأحكام ووفقاً للأمتثلة الواردة فيما بعد . ويرحل صافى آثار التسويات الموجبة مباشرة - من خلال الأرباح (الخسائر) المحتجزة - الى احتياطي خاص بحقوق الملكية لا يتم استخدامه الا بموافقة من البنك المركزي المصرى ويرحل صافى الآثار السالبة مباشرة الى الأرباح ( الخسائر ) المحتجزة ، على أن يشمل ذلك تسوية رصيد الاحتياطي الخاص الناتج عن رسملة فروق تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية والاحتياطي الخاص الناتج عن فروق تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع السابق تكوينهما قبل تطبيق هذه القواعد .

وقد لا يتطلب الأمر تعديل أرقام المقارنة لدى الانتقال إلى تطبيق القواعد الجديدة أى لا يُعاد حساب بعض البنود وفقاً للتكلفة المستهلكة ما لم تتوافر بالبند أرصدة ذات عائد / ذات تكلفة مع وجود فرق جوهرى بين معدل العائد الاسمي على الأداة المالية ومعدل العائد الفعلى عليها محسوباً وفقاً لطريقة العائد الفعلى ولو كان صفرأ ، وتعادل التكلفة المستهلكة التكلفة ما لم يتوافر الفرق المشار إليه ، ومن أمثلة الحالات التى تتطلب حساب التكلفة المستهلكة للبند ما يلى :

- القروض التى لها تكاليف معاملة .
- مدينو شراء أصول آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون أو دائنو بيع أصول ثابتة للبنك تسدد على آجال طويلة من تاريخ الميزانية (أكثر من سنة).
- قروض (ودائع) مساندة لآجال طويلة حصل عليها البنك وهى بدون تكلفة أو بتكلفة أقل بصورة جوهرية عن أسعار السوق لقروض مثيلة .

ويوضح الجدول التالي الأحكام الانتقالية لبند الميزانية واجبة الإلتباع :

طريقة القياس <sup>*</sup>		البند
السنة الحالية	سنة المقارنة	
تكلفة	تكلفة	نقدية
تكلفة مستهلكة وفقاً لمعدل العائد الفعلى وينطبق ذلك على البنود التالية المثيلة	تكلفة مستهلكة وفقاً لمعدل العائد الأسمى وينطبق ذلك على البنود التالية المثيلة	شيكات وحوالات مشتراه
تكلفة مستهلكة	تكلفة مستهلكة	أرصدة لدى البنوك
تكلفة مستهلكة	تكلفة مستهلكة	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
قيمة عادلة	قيمة عادلة	أصول / التزامات مالية بغرض المتاجرة*
تكلفة مستهلكة	تكلفة مستهلكة	قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء
قيمة عادلة	قيمة عادلة	أصول / التزامات مالية موبوءة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
تكلفة مستهلكة	تكلفة	أصول / التزامات أخرى مالية <sup>+</sup>
تكلفة	تكلفة	غير مالية
تكلفة	تكلفة	أصول ثابتة
تكلفة	—	استثمارات عقارية
		<u>أصول غير ملموسة :</u>
تكلفة	تكلفة	ذات منافع اقتصادية مستقبلية
يراعى الاضمحلال أو ٢٠% من قيمة الشهرة أيهما أكبر.	تكلفة	الشهرة
أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة وأدوات الدين بالتكلفة المستهلكة	التكلفة شاملة فروق أسعار الصرف أو القيمة العادلة أيهما أقل	الاستثمارات المالية المتاحة للبيع مقيدة بسوق أوراق مالية وذات تعامل نشط أدوات حقوق الملكية أدوات دين بعملة محلية أدوات دين بعملات أجنبية غير مقيدة بسوق أوراق مالية أو مقيدة ولا تعامل نشط أدوات حقوق الملكية أدوات دين بعملة محلية أدوات دين بعملات أجنبية

<sup>\*</sup> يراعى تطبيق القواعد الخاصة بالاضمحلال أو الإهلاك والاستهلاك بحسب الحالة إذا تطلب الأمر .  
<sup>\*</sup> إذا فقدت شروط التتويب نظل بالتكلفة الدفترية ويراعى مدى وجود اضمحلال ويتم رده فى حدود ما تم تحميله على قائمة الدخل  
<sup>+</sup> شاملة مدينو شراء أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون .

طريقة القياس <sup>*</sup>		البند
السنة الحالية	سنة المقارنة	
تكلفة مستهلكة	تكلفة مستهلكة	الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
تكلفة	تكلفة	لدى البنك شركات تابعة وشقيقة معاً
طريقة حقوق الملكية	تكلفة	لدى البنك شركات شقيقة دون شركات تابعة
قيمة عادلة		مشتقات مالية
يُدرج التغير في صافي دخل المتاجرة بقائمة الدخل		بغرض المتاجرة بغرض التغطية والبند المغطى : تغطية القيمة العادلة لأصل / التزام ....
– يُدرج التغير الخاص بالجزء الفعال بحقوق الملكية بند احتياطي تغطية مخاطر التدفقات النقدية – يُدرج التغير الخاص بالجزء غير الفعال بقائمة الدخل بند صافي دخل المتاجرة		تغطية التدفقات النقدية ( سعر العائد / مشتريات ، مبيعات آجلة )
– يُدرج التغير الخاص بالجزء الفعال بحقوق الملكية بند فروق ترجمة عملات أجنبية – يُدرج التغير الخاص بالجزء غير الفعال بقائمة الدخل بند صافي دخل المتاجرة		تغطية صافي الاستثمار
تكلفة مستهلكة	تكلفة مستهلكة	أرصدة مستحقة للبنوك
تكلفة مستهلكة	تكلفة مستهلكة	ودائع العملاء
تكلفة مستهلكة	تكلفة مستهلكة	أدوات دين مُصدرة
تكلفة مستهلكة	تكلفة مستهلكة	قروض أخرى ( اقتراض )

\* يراعى تطبيق القواعد الخاصة بالاضمحلال أو الاهلاك والاستهلاك بحسب الحالة إذا تطلب الأمر.

### الأحكام الانتقالية لاضمحلال القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

يتم تطبيق قواعد حساب الاضمحلال واحتياطي المخاطر البنكية العام على السنة الحالية وسنة المقارنة والسنة السابقة لها بحيث يمكن حساب مقدار عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان الواجب التحميل على قائمة الدخل (السنة الحالية وسنة المقارنة) وأرصدة مخصص خسائر الاضمحلال واحتياطي المخاطر البنكية العام (في نهاية السنة الحالية وسنة المقارنة) - تتم تسوية الأرصدة القائمة بسجلات البنك لمخصص القروض المحدد والعام وفقاً للمثال التالي :-  
(القيمة بالآلاف جنيه)

السنة الحالية	سنة المقارنة		سنة المقارنة	البنك
	الأرصدة الافتتاحية		الأرصدة القائمة	
٩٠٠	٨٤٠	مخصص خسائر الاضمحلال	١٠٠٠	مخصص مخاطر محددة
٧٥	٦٠	احتياطي المخاطر البنكية العام	١٠٠	مخصص مخاطر عام
٩٧٥	٩٠٠		١١٠٠	

الأثر على قائمة الدخل  $٩٠٠ - ٨٤٠ = ٦٠$  عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان للسنة الحالية  
الأثر على توزيعات الأرباح  $٦٠ - ٧٥ = ١٥$  زيادة احتياطي المخاطر البنكية العام للسنة الحالية  
 $٧٥ =$  الفرق بين ٩٧٥ ، ٩٠٠

الأثر على الاحتياطي الخاص ضمن حقوق الملكية :

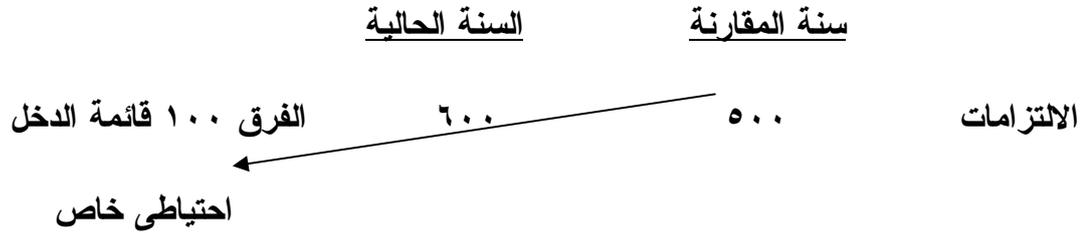
الفرق بين رصيد مخصص خسائر الاضمحلال والرصيد القائم لمخصص المخاطر المحددة  $٩٠٠ - ١٠٠٠ = ١٠٠ +$   
الفرق بين الرصيد القائم لمخصص المخاطر العام واحتياطي المخاطر البنكية العام  $٧٥ - ١٠٠ = ٢٥ +$   
 $١٢٥ +$   
 $=$  الفرق بين ١١٠٠ و ٩٧٥

### الأحكام الانتقالية لتبويب الأصول والالتزامات المالية لأول مرة

يجوز للبنك عند تطبيق قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية وأسس الاعتراف والقياس لأول مرة أن يقوم بإعادة النظر في تبويب الأصول والالتزامات المالية في بداية سنة المقارنة ويتم قياس جميع الأدوات المالية وفقاً لأسلوب القياس المناسب للتبويب الذي تم اختياره وكان هذا التبويب وأسلوب القياس كان متبعاً منذ اقتناء أو إصدار الأداة المالية .

**الأحكام الانتقالية للالتزامات مزاياء التقاعد المحددة**

- يُعاد حساب الالتزامات في نهاية السنة الحالية وسنة المقارنة والسنة السابقة لها .
- يُدرج الفرق بقائمة الدخل للسنة الحالية وسنة المقارنة .
- يُعدل الاحتياطي الخاص بأثر الالتزامات عن السنوات السابقة .

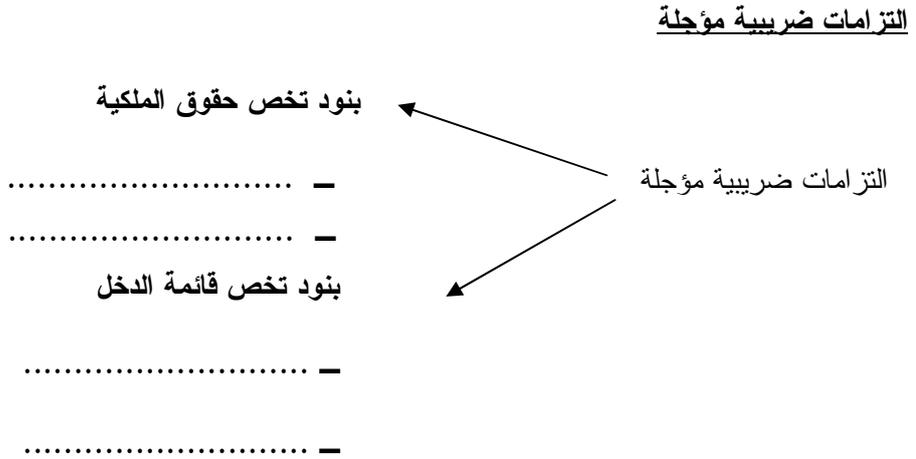
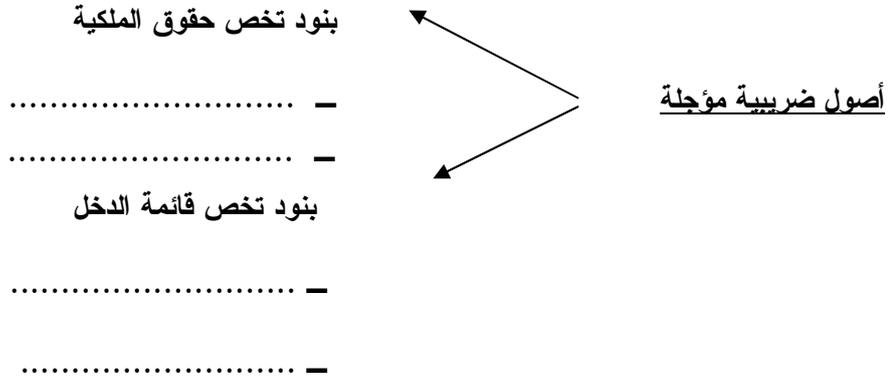


**الأحكام الانتقالية للمخصصات الأخرى<sup>+</sup>**

الفرق على قائمة الدخل	طريقة القياس		البنود
	السنة الحالية	سنة المقارنة	
١٥٠	قيمة اسمية ٦٥٠	قيمة اسمية (المقدار المتوقع الوفاء به) ٥٠٠	١- التزامات يتوقع سدادها خلال السنة المالية التالية لتاريخ القوائم المالية
٥٥	قيمة اسمية ٦٦٥ قيمة حالية ٦٠٥	قيمة اسمية ٦٦٥ قيمة حالية ٥٥٠	٢- التزامات يتوقع سدادها بعد السنة المالية التالية لتاريخ القوائم المالية

<sup>+</sup> يتم الحساب للسنة السابقة أيضاً .

الأحكام الانتقالية للأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة عند التطبيق لأول مرة



القيود المحاسبية

×× من الأصول الضريبية المؤجلة

×× الى قائمة الدخل

×× من قائمة الدخل

×× الى الالتزامات الضريبية المؤجلة

أى أن الصافى + (-) عبء ضريبية السنة الجارية

(القيمة بالآلاف جنيه)

البيان	الفرق		السنة الحالية		سنة المقارنة*		البند
							<b>أصول ضريبية مؤجلة</b>
زيادة أصل		٣٠+		٣٥٠		٣٢٠	بنود متعلقة بحقوق الملكية
زيادة أصل	٦٠+		٢٦٠		٢٠٠		بنود متعلقة بقائمة الدخل
							<b>التزامات ضريبية مؤجلة</b>
زيادة التزام		٩٠+		٣٠٠		٢١٠	بنود متعلقة بحقوق الملكية
زيادة التزام	١٠٠+		٢٥٠		١٥٠		بنود متعلقة بقائمة الدخل
			١٠+		٥٠+		
				٥٠+		١١٠+	<b>بنود الصافي</b>
	٤٠- قائمة الدخل	٦٠- احتياطي خاص					

\* يتم الحساب للسنة السابقة أيضاً .

## الفصل الخامس

أساليب معالجة حالات خاصة بالقوائم المالية للبنوك



## محتويات أساليب معالجة الحالات الخاصة

### بالقوائم المالية للبنوك

رقم الصحيفة	
٣٦١	١. الأسهم المجانية .
٣٦١	٢. حيازة البنك لأسهم في شركة نتيجة لاندماجها في شركة أخرى .
٣٦١	٣. المبالغ المدفوعة تحت حساب مساهمة في شركة تحت التأسيس .
٣٦١	٤. عدم جواز استخدام الاحتياطات والأرباح المحتجزة في تدعيم المخصصات .
٣٦٢	٥. حالة تحقق أرباح بيع أصول ثابتة مقابل خسائر محققة نتيجة نشاطات البنك الأساسية.
٣٦٢	٦. تأثير صافي خسائر السنة والخسائر المتراكمة على حقوق الملكية .
٣٦٢	٧. المعالجة المحاسبية للقروض (الودائع) المساندة .
٣٦٤	٨. أسهم الخزينة .
٣٦٤	٩. اعتبارات تقدير القيمة العادلة .
٣٧٣	١٠. المعالجة المحاسبية الخاصة بالشهرة .
٣٨٥	١١. المقاصة بين أصل والتزام مالي .
٣٨٥	١٢. استبعاد الأصل المالي من الدفاتر .
٤٠٥	١٣. استبعاد الالتزام المالي من الدفاتر .
٤٠٦	١٤. التزامات مزايا التقاعد .

### ١- الأسهم المجانية :

في حالة حصول البنك على أسهم مجانية من إحدى الشركات التي يساهم فيها تظل قيمة المساهمة بسجلات البنك كما هي بدون تعديل مقابل زيادة عدد الأسهم التي يمتلكها البنك بقدر الأسهم المجانية التي حصل عليها وبالتالي يتم تخفيض القيمة الدفترية للسهم .

### ٢- حيازة البنك لأسهم في شركة نتيجة لاندماجها مع شركة أخرى :

يتم استمرار إثبات تكلفة الاستثمار وفقا لما هو قائم في سجلات البنك ، مع تعديل القيمة الدفترية للسهم وفقا لعدد الأسهم الجديدة .

### ٣- المبالغ المدفوعة تحت حساب مساهمة في شركة تحت التأسيس :

- يتم إدراج المبالغ المدفوعة تحت حساب المساهمة ببند "الاستثمارات المالية المتاحة للبيع" أو ببند " الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة " إذا كان البنك من المؤسسين للشركة .  
- يتم إدراج المبالغ المدفوعة تحت حساب المساهمة ببند " أصول أخرى " إذا لم يكن البنك من المؤسسين للشركة إلى أن يتم تخصيص الأسهم .

### ٤- عدم جواز استخدام الاحتياطات والأرباح المحتجزة في تدعيم المخصصات :

لا يجوز استخدام الاحتياطات والأرباح المحتجزة في تدعيم المخصصات .

#### ٥ - حالة تحقق أرباح بيع أصول ثابتة مقابل خسائر محققة نتيجة نشاطات البنك الأساسية:

إذا أسفرت نتائج الأعمال لسنة مالية عن صافي أرباح نتيجة تحقق أرباح بيع أصول ثابتة مقابل خسائر محققة نتيجة نشاطات البنك الأساسية وكان يتعين تحويل هذه الأرباح الى الاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام القانون فلا يتم إعداد قائمة توزيعات مقترحة للأرباح ويتم التحويل من قائمة الدخل الى الاحتياطي الرأسمالي مباشرة بعد خصم الضريبة المستحقة عليها إن وجدت .

#### ٦- تأثير صافي خسائر السنة والخسائر المتراكمة على حقوق الملكية :

في حالة وجود خسائر متراكمة أو إذا أسفرت نتائج الأعمال لسنة مالية عن صافي خسائر لم يتم تسويتها فيتعين استبعاد هذه الخسائر من حقوق الملكية .

#### ٧- المعالجة المحاسبية للقروض ( الودائع ) المساندة بدون تكلفة أو تكلفة نقل بصورة جوهرية

##### عن أسعار السوق لقروض مثيلة :

##### - القروض (الودائع) المقدمة من مساهمي البنك :

في حالة حصول البنك على قرض ( وديعة ) مساند من المساهمين ، وبشرط موافقة البنك المركزي المصري بأن يفي هذا القرض ( الوديعة ) بمتطلبات معيار كفاية رأس المال . يتم اثبات القرض ( الوديعة ) ، في هذه الحالة ، بالتزامات البنك بالقيمة الحالية محسوبة باستخدام معدل خصم يعادل سعر العائد على سندات حكومية تقارب ذات أجل القرض ( الوديعة ) في تاريخ بدء سريان عقد القرض ( الوديعة ) .

ويتم اثبات الفرق بين القيمة الاسمية للقرض ( الوديعة ) والقيمة الحالية بحساب مستقل بحقوق الملكية تحت مسمى فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للقرض ( الوديعة ) المساند لا يتم استخدامه إلا بعد موافقة البنك المركزي المصري .

ويُعلى القرض ( الوديعة ) بالعائد في نهاية كل فترة مالية تحميلاً على قائمة الدخل بنـد "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بحيث تصل قيمته الى القيمة الاسمية في تاريخ استحقاقه مع تخفيض الحساب المُدرج بحقوق الملكية سنويا بقدر ماتم تحميله على قائمة الدخل وتحويل ذلك المبلغ إلى الأرباح المحتجزة .

#### - القروض (الودائع) المقدمة من البنك المركزي المصري :

في حالة حصول البنك على قرض ( وديعة ) مساند من البنك المركزي المصري ، وبشرط موافقته بأن يفي هذا القرض ( الوديعة ) بمتطلبات معيار كفاية رأس المال . يتم اثبات القرض ( الوديعة ) ، في هذه الحالة ، بالتزامات البنك بالقيمة الحالية محسوبة باستخدام معدل خصم يعادل سعر العائد على سندات حكومية تقارب ذات أجل القرض ( الوديعة ) في تاريخ بدء سريان عقد القرض ( الوديعة ) .

ويتم اثبات الفرق بين القيمة الاسمية للقرض ( الوديعة ) وقيمه الحالية ضمن الالتزامات الأخرى تحت مسمى فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للقرض ( الوديعة ) المساند .

ويُعلى القرض ( الوديعة ) بالعائد في نهاية كل فترة مالية تحميلاً على الفروق المشار إليها بحيث تصل قيمته الى القيمة الاسمية في تاريخ استحقاقه .

وذلك كله بمراعاة التعليمات التي تصدر من البنك المركزي المصري في هذا الشأن .

## ٨- أسهم الخزينة

- لا يتم الاعتراف بالأسهم وأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك ذاته كأصل مالي وذلك بغض النظر عن سبب اقتنائها ويتم عرض تلك الأدوات مخصومة من حقوق الملكية. وعندما يحتفظ البنك بأدوات حقوق الملكية الخاصة به نيابة عن الآخرين (أحد عملائه على سبيل المثال) فتعتبر هذه المعاملة علاقة وكالة، وعليه لا يجب إدراج تلك الأدوات في ميزانية البنك.
- لا يجوز الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الأرباح أو الخسائر بقائمة الدخل التي قد تنتج عن شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك. وتظهر الفروق الناتجة عن بيع أو إعادة إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك ضمن الاحتياطات بحقوق الملكية.
- عندما تقوم منشأة أو أية منشآت أخرى تكون ضمن مجموعة البنك بشراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك والاحتفاظ بها يتم الاعتراف بالقيمة المدفوعة أو المحصلة مباشرة في حقوق الملكية عند إعداد القوائم المالية المجمعة للبنك.

## ٩- اعتبارات تقدير القيمة العادلة

### - القيمة العادلة

هي المبلغ الذي يمكن به تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف ذوي دراية ويتعاملون بإرادتهم على أسس متكافئة. وهناك افتراض عام بأنه يمكن قياس القيمة العادلة لجميع الأدوات المالية وافتراض ضمنى في تعريف القيمة العادلة مفاده أن البنك منشأة مستمرة دون النية أو الحاجة إلى التصفية أو خفض عملياته بطريقة جوهرية أو القيام بمعاملات بشروط معاكسة،

وبالتالي فالقيمة العادلة ليست المبلغ الذي سوف يقوم البنك بالحصول عليه أو سداده في معاملة إجبارية أو تصفية أو بيع جبري ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن القيمة العادلة تعكس الجودة الائتمانية للأداة.

وفي سياق أسعار السوق المُعلنة ، يتم استخدام مصطلح سعر الطلب Bid Price وسعر العرض Asking Price ومصطلح هامش السعر بين الطلب والعرض Bid – Ask Spread وذلك لإدراج تكاليف المعاملة فقط ، ولا يتم إدراج أية تسويات أخرى للوصول للقيمة العادلة وعلى سبيل المثال مقابل مخاطر الائتمان القائمة ضمن مصطلح هامش السعر بين الطلب والعرض.

#### - السعر المُعلن في سوق نشطة

تكون هناك سوق نشطة للأصل المالي إذا كانت الأسعار المُعلنة متاحة ودورية عند التبادل أو لدى تاجر أو سمسار أو مجموعة صناعية أو بورصة أو جهة تنظيمية، وتمثل هذه الأسعار المعاملات التي تتم بإرادة حرة. والهدف من تحديد القيمة العادلة للأداة المالية المتداولة في سوق نشطة هو الوصول إلى السعر الذي تتم به المعاملة على هذه الأداة في تاريخ الميزانية في أفضل سوق نشطة ويكون البنك قادراً على الدخول الفوري فيه، ويقوم البنك بتعديل هذا السعر لإظهار أية فروق في المخاطر الائتمانية للأطراف المناظرة في الأدوات المتداولة في هذه السوق والأداة التي يتم تقييمها وفي الاطار السابق فإن أفضل دليل على القيمة العادلة هو وجود قوائم أسعار مُعلنة في سوق نشطة تُستخدم لقياس الأصل أو الالتزام المالي.

عادة ما يكون السعر المُعلن المناسب للأصل المحتفظ به أو الالتزام الذي سيتم إصداره هو

سعر الطلب الحالي وبالنسبة للأصل الذي سيُقتنى أو الالتزام المحتفظ به يكون سعر العرض.

وعندما يكون للبنك أصول والتزامات ذات مخاطر سوق يمكن مقابلتها بعضها ببعض ، فيمكن له استخدام متوسطات أسعار السوق كأساس لتحديد القيم العادلة لمراكز مخاطر السوق المتقابلة مع تطبيق سعر العرض أو الطلب على صافي المركز المفتوح حسبما يكون ملائماً. وعندما تكون الأسعار الحالية للطلب والعرض غير متاحة فإن سعر أحدث معاملة تمت مؤخراً على القيمة العادلة طالما لم تحدث تغيرات اقتصادية هامة منذ تاريخ المعاملة، أما إذا تغيرت الظروف منذ آخر معاملة تمت وعلى سبيل المثال تغير في سعر العائد الخالي من المخاطر عقب أقرب سعر مُعلن لسند إحدى الشركات ، فتعكس القيمة العادلة التغير في الظروف بالرجوع إلى الأسعار أو المعدلات الحالية للأدوات المالية المشابهة حسبما يكون ملائماً، وبالمثل إذا أظهر البنك أن آخر سعر للمعاملة لم يمثل القيمة العادلة حيث يعكس قيمة يمكن سدادها أو تحصيلها في معاملة جبرية أو تصفية أو بيع جبري عندئذ يتم تعديل هذا السعر .

وتقاس القيمة العادلة لمحفظه من الأدوات المالية باجمالى ناتج ضرب عدد الوحدات من اداة مالية في سعرها المُعلن بالسوق ، وإذا لم يكن هناك سعر مُعلن في سوق نشطة للأداة المالية كلية ولكن كان هناك سوق نشطة لأجزاء من مكوناتها ، عندئذ تحدد القيمة العادلة على أساس أسعار السوق لمكونات الأداة.

في حالة وجود معدل مُعلن بدلاً من سعر مُعلن" في سوق نشطة ، يستخدم البنك هذا المعدل كأحد مدخلات أسلوب التقييم لتحديد القيمة العادلة. وإذا كان ذلك المعدل لا يتضمن مخاطر ائتمان أو عوامل أخرى قد يُدخلها المتعاملون في السوق عند تقييم الأداة ، عندئذ يقوم البنك بالتعديل لأخذ أثر هذه المخاطر والعوامل في الاعتبار .

## - أسلوب التقييم في حالة عدم وجود سوق نشطة

إذا كان سوق الأداة المالية غير نشط ، يُحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ، وتتضمن أساليب التقييم استخدام الأسعار لمعاملات تمت حديثاً على أسس متكافئة بين أطراف لديهم الدراية والرغبة ، ويمكن الرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لأداة مالية مشابهة بدرجة عالية إذا كان ذلك متاحاً ، وتحليل القيمة الحالية للتدفقات النقدية ، ونماذج تسعير عقود الخيار . ويمكن للبنك استخدام أحد أساليب التقييم إذا كان هذا الأسلوب شائع الاستخدام بواسطة المتعاملين في السوق لتسعير الأداة المالية وكان قد أثبت أنه يقدم تقديرات يعتمد عليها للأسعار التي يتم الحصول عليها في معاملات أسواق فعلية .

إن الهدف من استخدام أحد أساليب التقييم هو تحديد سعر المعاملة في تاريخ القياس عند وجود تبادل متكافئ مدفوعاً بالاعتبارات المعتادة للنشاط . ويتم تقدير القيمة العادلة على أساس نتائج أسلوب التقييم الذي يستفيد بأقصى قدر من معلومات السوق ويعتمد أقل اعتماد ممكن على البيانات الخاصة بالبنك .

ومن المتوقع أن يؤدي أسلوب التقييم إلى تقدير واقعي للقيمة العادلة إذا كان يعكس توقعات السوق لكيفية تسعير الأداة المالية و إذا كانت البيانات المستخدمة في أسلوب التقييم تمثل بدرجة مقبولة توقعات السوق وقياس عوامل المخاطر المتأصلة في الأداة المالية . وبالتالي فإن أسلوب التقييم يجب أن يتضمن جميع العوامل التي يتخذها المتعاملون في السوق في الاعتبار عند تحديد السعر و أن يتسق مع المناهج الاقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية.

ويجب أن يقوم البنك بصفة دورية بمراجعة أسلوب التقييم واختبار صلاحيته باستخدام أسعار من معاملات أسواق حالية مُعلنة على ذات الأداة أو بناءً على أي بيانات أسواق مُعلنة متاحة.

ويجب أن يحصل البنك على بيانات السوق بصفة ثابتة من نفس السوق الذي تم إنشاء الأداة فيه أو شراؤها منه.

ويتمثل أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف الأولي في سعر المعاملة أي القيمة العادلة للمقابل المُسدد أو الذي يتم الحصول عليه ما لم يكن هناك دليل على القيمة العادلة بموجب مقارنة مع معاملات مُعلنة في ظروف سوق حالية على ذات الأداة أو باستخدام احد أساليب التقييم التي تتضمن بيانات من الأسواق المُعلنة فقط .

بعد الاقتناء أو الاعتراف الأولي لأي أصل مالي أو تحمل أي التزام مالي فإن معاملات الأسواق تقدم أساساً لتقدير القيمة العادلة لأداة مالية ، وبشكل خاص إذا كانت الأداة المالية أداة مديونية عندئذ يمكن تحديد قيمتها العادلة بالرجوع إلى ظروف السوق في تاريخ الاقتناء أو الاعتراف الأولي وظروف السوق الحالية أو أسعار العائد التي يقوم البنك أو المنشآت الأخرى بتحميلها على أدوات دين مشابهة من حيث المدة المتبقية حتى الاستحقاق وأسس حساب العائد ونمط التدفقات النقدية والعملة ومخاطر الائتمان والضمانات وبدلاً لذلك ، يمكن تقدير معدل العائد السوقي باستخدام معدل عائد كأساس للمقارنة يعكس جودة ائتمان أفضل من أداة الدين الأساسية مع الاحتفاظ بثبات هامش الائتمان وبإجراء تعديل لمقابلة أي تغير في معدل العائد المتخذ أساساً للمقارنة عند تاريخ الاعتراف الأولي ، وذلك بشرط عدم تغير مخاطر الائتمان للمدين وهوامش الائتمان السارية بعد إنشاء أداة الدين ، وإذا تغيرت الظروف منذ آخر معاملة سوقية يتم تحديد التغير المقابل في القيمة العادلة للأداة المالية التي يتم تقييمها بالرجوع إلى الأسعار أو المعدلات الحالية لأداة مالية مشابهة أخذاً في الاعتبار أية فروق عن الأداة المالية التي يتم تقييمها حسبما يكون ملائماً.

وقد لا تتاح ذات المعلومات في تاريخ كل قياس، على سبيل المثال في التاريخ الذي يقوم فيه البنك بإنشاء قرض أو اقتناء أداة مديونية غير متداولة في سوق نشطة ، عندئذ يكون لدى البنك سعر المعاملة الذي يمثل أيضاً سعر السوق. إلا أنه قد لا تكون هناك معلومات جديدة خاصة بالمعاملة متاحة في تاريخ القياس التالي ، وعلى الرغم من أن البنك يستطيع أن يحدد المستوى العام لأسعار العائد في السوق إلا أنه قد لا يكون على دراية كافية بمستوى مخاطر الائتمان أو المخاطر الأخرى التي يأخذها المتعاملون في السوق في الاعتبار عند تسعير الأداة في هذا التاريخ ، وقد لا يكون لدى البنك معلومات متاحة عن معاملات حديثة لتحديد هامش الائتمان المناسب على سعر العائد الأساسي الذي يستخدم عند تحديد سعر الخصم لحساب القيمة العادلة. وقد يكون من المناسب افتراض عدم حدوث أية تغيرات في هامش الائتمان الموجود في تاريخ إنشاء القرض في غياب أي مؤشر آخر. إلا أنه قد يكون من المتوقع من البنك بذل جهود معقولة لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على حدوث تغيير في هذه العوامل . وفي حالة وجود هذا الدليل يأخذ البنك في الاعتبار تأثيرات هذا التغيير عند تحديد القيمة العادلة للأداة المالية.

وعند تطبيق تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، يستخدم البنك واحداً أو أكثر من أسعار الخصم المُعادلة لأسعار العائد السارية للأدوات المالية التي لها ذات الشروط والخصائص بشكل كبير، ويشمل ذلك الجودة الائتمانية للأداة المالية، والمدة المتبقية التي يظل فيها سعر العائد التعاقدية ثابتاً، والمدة المتبقية للسداد وعملة السداد . ويجوز قياس أرصدة المدينين والدائنين التي ليس لها سعر عائد محدد بقيمة الفاتورة الأصلية إذا كان تأثير الخصم غير هاماً.

### - القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية عند عدم وجود سوق نشطة

يمكن قياس القيمة العادلة بدرجة موثوق فيها للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سعر مُعلن في سوق نشطة وكذلك للمشتقات المرتبطة بهذه الأدوات التي يجب تسويتها بتسليم أداة حقوق الملكية غير المسعرة وذلك إذا كان التذبذب في نطاق تقديرات القيمة العادلة المقبولة للأداة ليس كبيراً ، أو إذا كان يمكن تحديد احتمالات التقديرات المختلفة ضمن هذا النطاق واستخدامها عند تقدير القيمة العادلة .

وهناك حالات عديدة لا يكون فيها هاماً ذلك التذبذب في نطاق تقديرات القيم العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المُسعرة والمشتقات المرتبطة بها ، وبصفة معتادة يكون من الممكن تقدير القيمة العادلة للأصل المالي الذي حصل عليه البنك من طرف خارجي. إلا أنه يجب ألا يستخدم البنك القيمة العادلة لقياس الأصل المالي إذا كان نطاق تقديرات القيمة العادلة المعقولة هاماً وكبيراً مع عدم القدرة على تحديد احتمالات التقديرات المختلفة بصورة معقولة.

### - بيانات ومدخلات أساليب التقييم

يتضمن الأسلوب المناسب لتقدير القيمة العادلة لأداة مالية معينة بيانات السوق المُعلنة عن ظروف وأحوال السوق وكذلك العوامل الأخرى المحتمل أن يكون لها تأثير على القيمة العادلة للأداة وتعتمد القيمة العادلة للأداة على واحد أو أكثر من العوامل التالية ضمن عوامل أخرى محتملة .

• القيمة الزمنية للنقود (أي عائد على السعر الأساسي أو السعر بدون مخاطر):

يمكن استخلاص أسعار العائد عادة من أسعار السندات الحكومية حيث إنها غالباً ما تُسعر في النشرات المالية. وتتنوع هذه الأسعار بشكل نمطي مع التواريخ المتوقعة للتدفقات النقدية المنتبأ بها وبما يتمشى مع منحنى العائد الخاص بأسعار العوائد بالنسبة للفترات الزمنية المختلفة. وقد يستخدم البنك، لأسباب عملية، سعراً عاماً ومقبولاً ومتاحاً مثل سعر الليبور أو سعر عقود المبادلة (Swaps) سعراً قياسياً للمقارنة به ، ونظراً لأن سعراً مثل الليبور لا يعتبر سعر عائد بدون مخاطر، لذا يتم تحديد تسوية خطر الائتمان المناسب لأداة مالية محددة على أساس خطر الائتمان الخاص بها بالنسبة لخطر الائتمان في هذا السعر القياسي وكذلك يمكن للبنك، في حالة أن تكون الأداة المطلوب استخلاص سعر العائد لها تخص دولة تكون أسعار العائد على سنداتها ليست خالية من مخاطر الائتمان، فيمكن عندئذ استخدام أسعار العائد على سندات الشركات ذات الجودة العالية المُصدرة بعملة تلك الدولة.

• خطر الائتمان:

يمكن استخلاص تأثير خطر الائتمان على القيمة العادلة (أي العلاوة الممنوحة بسبب خطر الائتمان بالزيادة على سعر العائد الأصلي) من أسعار السوق المُعلنة للأدوات المتداولة ذات الجودة الائتمانية المختلفة أو من أسعار العائد المُعلنة التي يقوم المقرضون بتحميلها بالنسبة للقروض ذات التصنيفات الائتمانية المختلفة.

- أسعار صرف العملات الأجنبية:

توجد أسواق نشطة لتبادل العملات الأجنبية وبالنسبة لمعظم العملات الرئيسية يتم نشر الأسعار المسجلة ضمن النشرات .

- أسعار عقود السلع الأولية:

يوجد أسعار سوق مُعلنة لكثير من السلع الأولية.

- أسعار أدوات حقوق الملكية:

هناك أسعار ومؤشرات أسعار متاحة ومُعلنة في بعض الأسواق لأدوات حقوق الملكية المتداولة. ويمكن استخدام الأساليب المبنية على القيمة الحالية لتقدير سعر السوق الحالي لأدوات حقوق الملكية التي ليس لها أسعار مُعلنة.

- التذبذب Volatility ( أي حجم التغيرات المستقبلية في سعر الأداة المالية )

ويمكن تقدير بدرجة معقولة مؤشرات التذبذب في الأدوات المتداولة في سوق نشطة على أساس بيانات السوق التاريخية أو باستخدام التذبذب الضمني في أسعار السوق الحالية Volatility

- Implied

- مخاطر السداد المعجل ومخاطر التنازل:

يمكن تقدير أنماط السداد المعجل المتوقعة للأصول المالية وأنماط التنازل المتوقعة للالتزامات المالية على أساس البيانات التاريخية ولا يمكن أن تكون القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يمكن التنازل عنه بواسطة الطرف النظير أقل من القيمة الحالية للمبلغ الذي يتم التنازل عنه.

• تكاليف خدمة الأصل أو الالتزام المالي :

يمكن تقدير تكاليف الخدمة باستخدام مقارنات مع الرسوم الحالية التي يتحملها المتعاملون الآخرون في السوق. وإذا كانت تكاليف خدمة أصل أو التزام مالي هامة وكان على المتعاملين في السوق مواجهة تكاليف مشابهة فيؤخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي. ومن المحتمل عند نشأة الحق التعاقدية في الرسوم المستقبلية أن تكون القيمة العادلة مساوية للتكاليف المسددة للإنشاء، ما لم تكن الرسوم المستقبلية والتكاليف ذات العلاقة لا تتماشى مع مثيلاتها في السوق.

١٠- المعالجة المحاسبية الخاصة بالشهرة

أ. تعريف الشهرة عند الاقتناء

الشهرة :

يمكن تعريف الشهرة بأنها المقابل لمنافع اقتصادية مستقبلية من أصول لا يمكن تحديدها بشكل منفرد أو الاعتراف بها بشكل منفصل.

وتظهر الشهرة عند قيام البنك بالاستحواذ على منشأة أخرى في صورة اندماج أو عند قيام البنك بإعداد قوائم مالية مجمعة يُظهر بها قوائمه المالية مع القوائم المالية للمنشآت المستثمر فيها ، وله عليها حق السيطرة ، ويفترض وجود السيطرة (التحكم) في حالة امتلاك البنك ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، لأكثر من ٥٠% من حقوق التصويت في منشأة أخرى

وعلى ذلك تظهر الشهرة فقط عندما يقوم البنك المستحوذ - المُقتنى - بسداد مقابل تكلفة الاستحواذ على المنشأة المستحوذ عليها ، وعلى ذلك يتم الاعتراف بالشهرة المشتراة فقط ، ولا يتم الاعتراف إطلاقاً بالشهرة المتولدة ذاتياً من داخل البنك .

### ب . المعالجة المحاسبية للشهرة عند الاقتناء وخضوعها لاختبار الاضمحال

#### **– معالجة الشهرة :**

- يعتبر قياس تكلفة الاندماج هو الأساس في قياس تولد الشهرة ، وهي :
- القيم العادلة في تاريخ التبادل للأصول المُعطاة ، والالتزامات المتكبدة / والمحتملة ، وأدوات حقوق الملكية المصدرة من المنشأة المقتنية مقابل السيطرة على المنشأة المقتناة.
  - أية تكاليف أخرى مرتبطة مباشرة بعملية الاندماج .

#### **– الاعتراف بالشهرة :**

يتم الاعتراف بالشهرة المقتناة عند الاستحواذ أو عند إعداد قوائم مالية مجمعة باعتبارها أصلاً بدفاتر البنك المستحوذ.

#### **– قياس الشهرة :**

يتم القياس الأولى للشهرة بالتكلفة التي تتمثل في اختلاف قيمة تكلفة الأستحواذ عن نصيب البنك المُقتنى في القيمة العادلة لاصافى الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد للمنشأة المستحوذ عليها في تاريخ الاقتناء .

وعلى ذلك يتم قياس الشهرة على أنها التكلفة المتبقية لعملية الإستحواذ بعد الاعتراف بالقيمة العادلة للأصول والالتزامات ، والالتزامات القابلة للتحديد فى تاريخ الاقتناء ، وعلى ذلك تكون الشهرة المتولدة إما :-

#### • شهرة موجبة :

وتمثل زيادة تكلفة الاستحواذ عن نصيب البنك المستحوذ فى القيمة العادلة لصفى الأصول بما فى ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد للمنشأة المستحوذ عليها فى تاريخ الاقتناء .

وعلى ذلك تكون الشهرة الموجبة هى ما يقوم البنك المستحوذ بسداده مقابل منافع اقتصادية مستقبلية من أصول لا يمكن تحديدها بشكل منفرد أو الاعتراف بها بشكل منفصل ويتم الاعتراف بها ضمن أصول البنك المستحوذ عليها .

#### • شهرة سالبة :

وهى زيادة حصة البنك المستحوذ فى القيمة العادلة لصفى الأصول بما فى ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد للمنشأة المستحوذ عليها فى تاريخ الاقتناء عن تكلفة الإستحواذ ، ويتم قياس الشهرة فى مثل تلك الحالة كما يلى :

- إعادة تقدير وتحديد وقياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة للمنشأة المُستحوذ عليها وإعادة قياس تكلفة الاقتناء .
- يتم الاعتراف على الفور بالشهرة السالبة بالأرباح والخسائر كأرباح اقتناء بعد إعادة القياس ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

**مثال للشهرة الموجبة**

قام بنك بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٧ بشراء الأسهم العادية لشركة بتكلفة ٣٢ مليون جنيه وقامت الشركة بسداد ١٥ مليون جنيه نقداً والباقي مقابل أوراق دفع طويلة الأجل مستحقة للمساهمين في الشركة ، وفيما يلي الميزانية وفقاً للقيمة الدفترية والقيمة العادلة في تاريخ الشراء وإظهار الشهرة .

**- القيمة الدفترية والقيمة العادلة في تاريخ الشراء :**

(القيمة بالآلاف جنيه)

بيان	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
النقدية	١,٠٠٠	١,٠٠٠	٢٦,٢٠٠	٢٦,٢٠٠
المدينون	١٢,٢٠٠	١٢,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	٤١,٥٠٠
المخزون	٨,٥٠٠	٩,٧٥٠	-	٧٥
أصول متداولة أخرى	٥٠٠	٥٠٠	(٩,١٠٠)	٢١,٧٧٥
أصول ثابتة	٣٨,٥٠٠	٥٢,٤٠٠		
العملاء	-	١,٤٠٠		
براءات الاختراع	٢,٤٠٠	٣,٩٠٠		
أبحاث وتطوير	-	٨,٦٠٠		
	<u>٦٣,١٠٠</u>	<u>٨٩,٥٥٠</u>	<u>٦٣,١٠٠</u>	<u>٨٩,٥٥٠</u>

**- إظهار قيمة الشهرة في تاريخ الشراء بالقوائم المالية المجمعة :**

بنود ميزانية الشركة التي سوف يتم تجميعها على بنود ميزانية البنك بما فيها الشهرة

بيان	القيمة بالآلاف جنيه	القيمة بالآلاف جنيه
النقدية	١,٠٠٠	
المدينون	١٢,٠٠٠	
المخزون	٩,٧٥٠	
أصول متداولة أخرى	٥٠٠	
أصول ثابتة	٥٢,٤٠٠	
العملاء	١,٤٠٠	
براءات الاختراع	٣,٩٠٠	
أبحاث وتطوير	٨,٦٠٠	
التزامات المتداولة		٢٦,٢٠٠
قرض طويل الأجل		٤١,٥٠٠
الالتزامات العرضية		٧٥
أوراق دفع مستحقة للمساهمين في الشركة		١٧,٠٠٠
نقدية مدفوعة للشركة		١٥,٠٠٠
الشهرة		<u>١٠,٢٢٥</u>
		<u>٩٩,٧٧٥</u>
		<u>٩٩,٧٧٥</u>

**مثال لحالة إدماج**

قام البنك (أ) بالاستحواذ على البنك (ب) بتكلفة إستحواذ ١٣ مليار جنيه وبفرض أن البنك (أ) الدامج (المستحوذ) يخطط لتمويل عملية الاستحواذ بإصدار أسهم زيادة رأس مال بذات القيمة

**الميزانيات قبل الاندماج**

(القيمة بالآلاف جنيه)

القيمة العادية لأصول البنك (ب) الدمج	القيمة الدفترية للبنك (ب) الدمج	القيمة الدفترية للبنك (أ) الدامج	بيان
			<b>الأصول</b>
٣٠٠	٣٠٠	٨١٥	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
٢٣٠٠	٢٣٠٠	٧٦٠٠	أرصدة لدى البنوك
٥٠	٢٠٠	٩٠٠	إستثمارات مالية
١٣٥٠٠	١٧٥٠٠	٥٣٣٥٠	قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء
٢٠	٢٠	٦٠	أصول أخرى
٧٠	٥٥	١٠٠	أصول ثابتة
--	--	--	شهرة
<b>١٦٢٤٠</b>	<b>٢٠٣٧٥</b>	<b>٦٢٨٢٥</b>	<b>إجمالي الأصول</b>
			<b>الإلتزامات وحقوق الملكية</b>
٢٥	٢٥	١٢٥	أرصدة مستحقة للبنوك
٣٢٠٠	٣٢٠٠	١٣٦٠٠	ودائع العملاء
٢٥٠	٢٠٠	٦٥٠	أرصدة دائنة والتزامات أخرى
<b>٣٤٧٥</b>	<b>٣٤٢٥</b>	<b>١٤٣٧٥</b>	<b>إجمالي الإلتزامات</b>
			<b>حقوق الملكية</b>
	٨٠٠٠	٢٠٤٥٠	رأس المال المدفوع
١٢٧٦٥	٨٩٥٠	٢٨٠٠٠	احتياطيات وأرباح محتجزة
<b>١٢٧٦٥</b>	<b>١٦٩٥٠</b>	<b>٤٨٤٥٠</b>	
<b>١٦٢٤٠</b>	<b>٢٠٣٧٥</b>	<b>٦٢٨٢٥</b>	<b>الإجمالي</b>

الميزانيات بعد الاندماج

(القيمة بالآلاف جنيه)

بيان	البنك (أ) الدمج	القيمة العادلة لأصول البنك (ب) المدمج	التسويات	ميزانية البنك (أ) بعد الاندماج (الإستحواذ)
<b>الأصول</b>				
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	٨١٥	٣٠٠		١١١٥
أرصدة لدى البنوك	٧٦٠٠	٢٣٠٠		٩٩٠٠
إستثمارات	٩٠٠	٥٠		٩٥٠
قروض للعملاء والبنوك	٥٣٣٥٠	١٣٥٠٠		٦٦٨٥٠
أصول ثابتة وأصول أخرى	١٦٠	٩٠		٢٥٠
شهرة	--	--	٢٣٥	٢٣٥
<b>إجمالي الأصول</b>	<b>٦٢٨٢٥</b>	<b>١٦٢٤٠</b>	<b>٢٣٥</b>	<b>٧٩٣٠٠</b>
<b>الالتزامات وحقوق الملكية</b>				
أرصدة مستحقة للبنوك	١٢٥	٢٥		١٥٠
ودائع العملاء	١٣٦٠٠	٣٢٠٠		١٦٨٠٠
أرصدة دائنة والتزامات أخرى	٦٥٠	٢٥٠		٩٠٠
<b>إجمالي الالتزامات</b>	<b>١٤٣٧٥</b>	<b>٣٤٧٥</b>		<b>١٧٨٥٠</b>
<b>حقوق الملكية</b>				
رأس المال المدفوع	٢٠٤٥٠		١٣٠٠٠	٣٣٤٥٠
احتياطيات وأرباح محتجزة	٢٨٠٠٠	١٢٧٦٥	(١٢٧٦٥)	٢٨٠٠٠
<b>إجمالي حقوق المساهمين</b>	<b>٤٨٤٥٠</b>	<b>١٢٧٦٥</b>	<b>٢٣٥</b>	<b>٦١٤٥٠</b>
<b>الاجمالي</b>	<b>٦٢٨٢٥</b>	<b>١٦٢٤٠</b>		<b>٧٩٣٠٠</b>

قيمة الشهرة = تكلفة الإستحواذ - صافي القيمة العادلة للأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد للبنك المستحوذ عليه

$$٢٣٥ = ١٢,٧٦٥ - ١٣,٠٠٠ \text{ ألف جنيه}$$

### – قياس اضمحلال قيمة الشهرة :

يتم إجراء اختبار لقياس اضمحلال الشهرة سنوياً، أو دورياً إذا كانت الأحداث أو التغييرات في الظروف تفيد وجود مؤشر عن اضمحلال قيمتها على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠% سنوياً أو بقيمة الاضمحلال في قيمتها أيهما أكبر .

ولأغراض اختبارات اضمحلال قيمة الشهرة ، يتم توزيع الشهرة المتولدة من عمليات الاستحواذ على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى البنك المستحوذ والمتوقع منها الاستفادة من عملية الإستحواذ ، وتتسم أية وحدة أو مجموعة وحدات يتم توزيع الشهرة عليها بأنها أدنى مستوى داخل المنشأة تراقب بها الشهرة للأغراض الداخلية للإدارة.

– الوحدة المُولدة للنقد وهي أصغر مجموعة من الأصول يتولد عنها تدفقات نقدية داخلية وبشكل مستقل عن التدفقات النقدية الداخلة من أصول أخرى أو مجموعات من الأصول الأخرى .  
مثال للوحدات المُولدة للنقد في البنك تعتبر محفظة القروض والسلفيات ومحفظة الاستثمارات المالية من أهم الوحدات المُولدة للنقد بالبنك .

وعندما ترتبط الشهرة بوحدة مُولدة للنقد ولم يتم توزيعها على هذه الوحدة يتم إجراء اختبار اضمحلال القيمة على هذه الوحدة عندما يكون هناك مؤشر أو دلالة على احتمالية اضمحلال قيمة الوحدة وذلك بمقارنة القيمة الدفترية للوحدة مع استبعاد الشهرة مع قيمتها الاستردادية. ويتم الاعتراف بأية خسائر ناجمة عن اضمحلال القيمة.

### مثال كيفية قياس اضمحلال الشهرة :

بفرض أن الشهرة الناتجة عن استحواد البنك (أ) على البنك (ب) كانت مرتبطة بامتلاك البنك المستحوذ عليه (ب) لاستثمار محدد وعلى ذلك أمكن ربط هذه الشهرة بهذا الاستثمار. ويتم قياس اضمحلال الشهرة في هذه الحالة على أساس مقارنة القيمة الدفترية لرصيد هذا الاستثمار (بدون إضافة رصيد الشهرة) مع قيمته الإستردادية ، فإذا كانت القيمة الدفترية أقل من القيمة الإستردادية لهذا الاستثمار فليس هناك اضمحلال للشهرة ، وإذا كان العكس يكون هناك اضمحلالاً للشهرة.

ويتم إجراء اختبار اضمحلال القيمة على الوحدة المولدة للنقد التي تم توزيع شهرة عليها سنوياً أو عندما يوجد مؤشر أو دلالة تُفيد احتمالية اضمحلال قيمة الوحدة وذلك بمقارنة قيمتها الدفترية متضمنة الشهرة مع قيمتها الاستردادية. فإذا ما تجاوزت القيمة الاستردادية قيمة الوحدة الدفترية عندئذ لا تعتبر قيمة هذه الوحدة والشهرة الموزعة عليها قد اضمحلت أما إذا تجاوزت القيمة الدفترية القيمة الاستردادية للوحدة عندئذ تعترف المنشأة بوجود اضمحلال في قيمة الشهرة.

**مثال كيفية قياس اضمحلال الشُّهرة :**

بفرض أن الشُّهرة الناتجة عن استحواذ البنك (أ) على البنك (ب) كانت ٢٠٠ مليون جنيه وغير مرتبطة بوحدة مُولدة للنقد ، وعلى ذلك ولأجل اختبارات اضمحلال قيمة الشُّهرة يتم توزيعها تقديريا سنويا على الوحدات المُولدة للنقد بالبنك وقد تحددت تلك الوحدات بالقروض والاستثمارات. ويتم قياس اضمحلال الشُّهرة في هذه الحالة على أساس مقارنة القيم الدفترية لأرصدة القروض والاستثمارات (بعد إضافة توزيع رصيد الشُّهرة عليهما) مع قيمتهما الإستردادية ، فإذا كانت القيمة الدفترية للأصل والشُّهرة الموزعة عليه أقل من القيمة الإستردادية لهذا الأصل فليس هناك اضمحلال للأصل والشُّهرة الموزعة عليه ، وإذا كان العكس يكون اضمحلال الشُّهرة في حدود قيمة الشُّهرة الموزعة على هذا الأصل كما يلي :

(القيمة بالآلف جنيه)

القيمة الإستردادية	توزيع رصيد الشُّهرة	الرصيد في آخر السنة المالية	القيمة الإستردادية	القيمة الإستردادية	القيمة الإستردادية
د	ب	أ	ج=أ+ب	د	ج-د
٢٠٠					الشُّهرة (١٠)
					تحديد الوحدات المُولدة للنقد لتوزيع الشُّهرة عليها تقديريا
١٥٠٠٠	١٩٠	١٥١٩٠	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	القروض
٧٥٠	١٠	٧٦٠	٧٥٠	٧٥٠	الاستثمارات (١٠)

**– توقيت اختبارات اضمحلال القيمة**

يمكن إجراء الاختبار السنوي لقياس اضمحلال قيمة الوحدة المُولدة للنقد التي تم توزيع الشُّهرة عليها في أي وقت أثناء الفترة السنوية بشرط القيام بالاختبار في نفس الوقت من كل سنة على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشُّهرة بواقع ٢٠% سنوياً أو بقيمة الاضمحلال في قيمتها أيهما أكبر .

## – الإفصاح الإضافي بالقوائم المالية للبنوك

### • الميزانية

يتم تبويب الشهرة المقتناة بجانب الأصول في بند مستقل في القوائم المالية المجمعة.

### • قائمة الدخل

تظهر قيمة اضمحلال الشهرة ببند مستقل بقائمة الدخل في القوائم المالية المجمعة وكذا تظهر قيمة الشهرة السالبة الناتجة عن زيادة القيمة العادلة للأصول والالتزامات للمنشأة المقتناة عن تكلفة الاقتناء ببند مستقل بقائمة الدخل في القوائم المالية المجمعة.

### • قائمة التدفقات النقدية

تظهر قيمة اضمحلال الشهرة ضمن البنود التي لا تتضمن تدفق نقدي بقائمة التدفقات النقدية مضافة لصافي الربح قبل الضريبة ضمن بنود تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ، تظهر الأرباح الناتجة عن الشهرة السالبة بقائمة التدفقات النقدية خصما من صافي الربح قبل الضريبة ضمن بنود تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل .

### الإيضاحات المتممة للقوائم المالية :

#### – أهم السياسات المحاسبية

يجب أن تتضمن السياسات المحاسبية ما يلي :

## • الشُهرة

يتم إثبات الشُهرة الموجبة التي تتمثل في قيمة الزيادة في تكلفة الاستحواذ على أسهم الشركات التابعة وبين نصيب البنك في القيمة العادلة لصافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد لتلك الشركات المقتناة في تاريخ الاستحواذ أو الاقتناء .

ويتم مراجعة رصيد الشُهرة المتبقى في تاريخ الميزانية وذلك لتحديد إذا كان هناك أى مؤشر عن انخفاض قيمة الشُهرة ، وفي حالة وجود اضمحلال يتم تقدير القيمة التي يمكن استردادها من الشُهرة ، ويتم إثبات الاضمحلال في قيمة الشُهرة عندما تزيد القيمة الدفترية للشهرة عن قيمتها الإستردادية التي تم تقديرها ، ويتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة إستهلاك الشُهرة بواقع ٢٠% سنويا أو بقيمة الاضمحلال في قيمتها أيهما أكبر.

يتم إثبات الشُهرة السالبة التي تتمثل في قيمة الانخفاض في تكلفة الاستحواذ على أسهم الشركات التابعة وبين نصيب البنك في القيمة العادلة لصافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد لتلك الشركات .

ويتم إعادة قياس وتحديد القيمة العادلة لصافي أصول الشركات المقتناة وتكلفة الاقتناء والاعتراف بأية زيادة متبقية بعد إعادة القياس كأرباح بفائضة الدخل لكل اقتناء على حدة.

## - الإفصاح

يجب أن يتضمن الإفصاح ما يلي :

## • الشُهرة

يتم الإفصاح عن تقييم التغيرات في القيمة الدفترية للشهرة أثناء السنة المالية ، بعرض الرصيد الدفترى للشهرة في أول السنة مضافاً إليه الشُهرة المتولدة عن الاستحواذ

خلال السنة مخصوماً منه قياس قيمة الاضمحلال عن نفس السنة . وكذا يتم الإفصاح عن قيمة الشُهرة السالبة المُدرجة بالإيرادات وكيفية قياسها.

يظهر الرصيد الدفتری للشهرة في ..... بقيمة ..... جنييه وفقاً لما يلي :

عمليات الأستحواذ المتولد عنها شهرة	الرصيد في تاريخ المقارنة	الشُهرة الموجبة المتولدة عن استحواذ خلال السنة	قيمة إضمحلال الشُهرة خلال السنة	الرصيد في آخر السنة الحالية	الشُهرة السالبة المتولدة عن الاستحواذ خلال السنة المحملة على قائمة الدخل
١- بنك ب	XX		(XX)	XX	
٢- شركة ج		XX		XX	
<b>الاجمالي</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>	<b>(XX)</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>

وتظهر الشُهرة المتولدة خلال السنة كما يلي :

عمليات الأستحواذ المتولد عنها شهرة	تكلفة الأستحواذ	القيمة العادلة لصافي الأصول للبنوك المستحوز عليها	الشُهرة المتولدة عن الاستحواذ خلال السنة	
			الشُهرة الموجبة	الشُهرة السالبة المحملة على قائمة الدخل
١- بنك ج	XX	XX	XX	XX
٢- شركة د	XX	XX	XX	XX
<b>الاجمالي</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>	<b>XX</b>

## ١١ - المقاصة بين أصل والتزام مالي

- حتى يمكن للبنك إجراء مقاصة بين أصل والتزام مالي يجب أن يكون للبنك حق سارى قابل للنفاد لإجراء المقاصة على المبالغ المعترف بها، وعندما يكون ذلك الحق قابلاً للنفاد فقط عند وقوع حدث ما في المستقبل، مثل إخفاق الطرف الآخر، ففي هذه الحالة لا يتوفر في مثل هذه الاتفاقية شروط إجراء المقاصة .

- يجب علي البنك عند إجراء المقاصة بين أصل والتزام مالي الأخذ في الاعتبار أن وجود حق سارى قابل للنفاد لإجراء المقاصة بين الأصل والالتزام المالي من شأنه أن يؤثر على الحقوق والالتزامات المرتبطة بالأصل والالتزام المالي كما يؤثر على تعرض البنك لمخاطر الائتمان والسيولة، كما يجب الأخذ في الاعتبار أن وجود الحق بحد ذاته لا يعتبر أساساً كافياً لإجراء المقاصة، حيث يتعين توافر النية لدي البنك لممارسة الحق أو إجراء التسوية في آن واحد بحيث لا تتأثر قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، ومن ثم يعكس عرض الأصل والالتزام على أساس القيم الصافية في هذه الحالة التدفقات النقدية المستقبلية للبنك والمخاطر التي تتعرض لها تلك التدفقات وبالتالي يتم العرض بصورة أكثر ملائمة .

## ١٢ - استبعاد الأصل المالي من الدفاتر

- يتعين علي البنك استبعاد الأصل المالي بالكامل ( أو مجموعة متشابهة من الأصول المالية ) من الدفاتر فقط عندما يتوافر أي من الحالات التالية:

(أ) تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي وانه تم سداده أو تسويته من طرف آخر. أو

(ب) عندما يقوم البنك بتحويل الأصل المالي إلى طرف آخر وبشرط:

- ب/١ أن يقوم بتحويل الحق التعاقدي لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي لطرف آخر.
- ب/٢ أو احتفاظ البنك بالحق التعاقدي لاستلام التدفقات النقدية مع وجود التزام تعاقدي آخر لسداد تلك التدفقات النقدية لطرف أو أطراف أخرى طبقاً لالتزام تعاقدي تنطبق عليه كافة الشروط التالية:

- ليس على البنك التزام لسداد مبلغ إلى المستلم النهائي ما لم يتم تحصيل مبلغ معادل من الأصل المالي الأصلي.
  - أن يحظر على البنك طبقاً لعقد التحويل بيع أو رهن الأصل المالي الأصلي إلا إذا كان سيقوم بتقديمه ضماناً للمستلم النهائي لسداد التدفقات النقدية .
  - أن يكون البنك ملتزماً بتحويل أية تدفقات نقدية يتم تحصيلها بالنيابة عن المستلم النهائي بدون تأخير جوهري، بالإضافة إلى أن البنك ليس له الحق في إعادة استثمار هذه التدفقات النقدية ، فيما عدا الاستثمار في النقدية وما في حكمها خلال فترة التسوية القصيرة من تاريخ التحصيل إلى تاريخ السداد الفعلي للمستلم النهائي، على أن تحول العوائد المتولدة من تلك الاستثمارات إلى المستلم النهائي.
- في حالة شراء البنك أدوات مالية نقداً أو مقابل سداد قرض ممنوح لعميله مع احتفاظ البنك بوديعة منه وذلك دون حق الرجوع عليه يتم استبعاد قرض العميل من الدفاتر مقابل الاعتراف بالأدوات المالية المقتناة على مدينيها وتعامل ذات المعاملة حالة البيع .

- يجب تطبيق شروط الاستبعاد على جزء من الأصل المالي ( أو جزء من مجموعة متشابهة من الأصول المالية ) فقط عندما يتوافر في الجزء الذي سيتم استبعاده شرط من الشروط الثلاثة التالية :

أ. يتضمن الجزء تدفقات نقدية محددة فقط من الأصل المالي ( أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة ) ، على سبيل المثال عندما يكون البنك طرفاً في عقد مبادلة سعر عائد مُجزأ الذي بمقتضاه يكون لأحد الأطراف الحق في التدفقات النقدية من العائد وليس له الحق في التدفقات النقدية من أصل الدين، ففي هذه الحالة تطبق مبادئ الاستبعاد على التدفقات النقدية من العوائد .

ب. يتضمن الجزء فقط نصيباً من التدفقات النقدية من الأصل المالي ( أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة ) على أساس النسبة و التناسب ، على سبيل المثال عندما يكون البنك طرفاً في ترتيبات يكون بموجبها لأحد الأطراف الحق في الحصول على ٩٠% كحصة من كل التدفقات النقدية الناتجة من أداة دين، ففي هذه الحالة يتم تطبيق مبادئ الاستبعاد على ٩٠% من التدفقات النقدية وفي حالة وجود أكثر من طرف ، فلا يستلزم الأمر حصول كل منهم على حصة متناسبة من التدفقات النقدية. أو

ج. يتضمن الجزء فقط نصيباً من جزء محدد من التدفقات النقدية لأصل مالي (أو مجموعة متشابهة من الأصول المالية) على أساس النسبة و التناسب . على سبيل المثال عندما يكون البنك طرفاً في ترتيبات يكون بموجبها لأحد الأطراف الحق في الحصول على ٩٠% كحصة من التدفقات النقدية للعوائد ، ففي هذه الحالة يتم تطبيق مبادئ الاستبعاد على ٩٠% من التدفقات النقدية للعوائد .

وتُطبق مبادئ الاستبعاد في جميع الحالات الأخرى على الأصل المالي بأكمله

( أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة بأكملها ). على سبيل المثال عندما يقوم البنك :

(١) بتحويل الحق في ٩٠% الأولى أو الأخيرة من التدفقات النقدية من الأصل المالي

( أو مجموعة الأصول المالية المتشابهة ) . أو

(٢) تحويل الحق في ٩٠% من التدفقات النقدية من مجموعة المديونيات مقابل ضمان لتعويض

المشترى عن خسائر الائتمان حتى ٨% مثلاً من أصل قيمة المديونيات المحولة ، وفي هذه

الحالة يتعين استبعاد الأصل المالي بأكمله ( أو مجموعة الأصول المالية المتشابهة بأكملها )

على اعتبار أن البنك يضمن أقل من القيمة التي يحتفظ بها.

- عندما يقوم البنك بتحويل أصل مالي طبقاً للحالات والشروط السابقة فيتعين أيضاً على البنك

أن يقوم بتقييم مدى احتفاظه بمخاطر و منافع الملكية للأصل المالي. وفي هذه الحالة :

( أ ) إذا قام البنك بتحويل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية فإنه يقوم باستبعاد

الأصل المالي من الدفاتر، ويتم الاعتراف فقط كأصل أو التزام بالنتائج عن الحقوق أو

الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل ومثالات لحالات قيام البنك بتحويل جميع

مخاطر ومنافع الملكية :

١. البيع غير المشروط للأصل المالي.

٢. بيع الأصل المالي مع خيار إعادة شرائه بالقيمة العادلة وقت إعادة الشراء.

٣. بيع الأصل المالي مع خيار البيع والشراء بدون أرباح Out of the money (الخيار

بدون أرباح هو الخيار الذي من غير المحتمل تحقيق ربحية منه) .

وعند استبعاد أصل مالي من الدفاتر، يجب علي البنك الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد بقائمة الدخل وذلك علي أساس الفرق بين:

• القيمة الدفترية.

• إجمالي المقابل المستلم ( متضمناً أي أصل مالي جديد و ناقصاً أي التزام مالي

جديد) وأية أرباح أو خسائر متراكمة سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق

الملكية - إن وجدت.

ويجب الأخذ في الاعتبار أنه إذا نتج عن تحويل أصل واستبعاده من الدفاتر بالكامل حصول

البنك على أصل مالي جديد أو التزامه بالتزام مالي جديد أو التزامات تأدية الخدمة ، فعلى

البنك الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي أو التزامات تأدية الخدمة الجديدة بالقيمة العادلة.

(ب) إذا احتفظ البنك بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي، فعليه أن

يستمر في الاعتراف بالأصل المالي ومثلاً لحالات قيام البنك بجميع مخاطر ومنافع

الملكية:

١. معاملة البيع أو إعادة الشراء عندما يكون سعر إعادة الشراء ثابتاً أو سعر البيع

مضافاً عليه عائد المقرض.

٢. عقد إقراض أوراق مالية.

٣. بيع أصل مالي مع التزام بإعادة الشراء أى بقاء تعرض البنك لمخاطر السوق مرة أخرى .
٤. بيع الأصل المالي مع خيار البيع أو الشراء الذي ينطوي على أرباح كبيرة *At the money* (الخيار الذي ينطوي على أرباح هو الخيار الذي من غير المحتمل أن ينتهي أجله دون تحقيق ربحية).
٥. بيع مديونيات قصيرة الأجل يضمن فيها البنك تعويض المتنازل إليه عن الخسائر الائتمانية المحتمل حدوثها، أو يضمن فيها البنك تعويض المتنازل إليه عن خسائر ائتمانية تزيد عن نسبة الخسائر الائتمانية الكامنة في الأصول المالية المُوَحوَلة .
- إذا كان الضمان المقدم من البنك مقابل خسائر عدم السداد علي الأصل المحول يمنع الأصل المحول من الاستبعاد من الدفاتر بسبب احتفاظ البنك بجميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المحول ، يستمر الاعتراف بالأصل المحول كلية ويتم الاعتراف بالمبلغ المحصل ضمن الالتزامات ، وعندئذ يتعين قياس الأصل المحول في تاريخ التحويل كما يلي:
- القيمة الدفترية للأصل .
  - أقصى مبلغ للمقابل الذي تم الحصول عليه عند التنازل والمطلوب من البنك سداده (مبلغ الضمان) ، أيهما أقل.
- ويتم القياس الأولى للالتزام المرتبط بذلك بقيمة الضمان بالإضافة إلي القيمة العادلة للضمان (عاده ما يكون المقابل المحصل عن الضمان) وبعد ذلك يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للضمان في الأرباح أو الخسائر بالتناسب مع المدة الزمنية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بالخسائر الناشئة عن الاضمحلال في قيمته.

- إذا كان هناك التزام بخيار بيع محرر بواسطة البنك أو حق شراء لدى البنك يمنع الأصل المحول من الاستبعاد من الدفاتر وكان البنك يقوم بقياس هذا الأصل بالتكلفة المستهلكة عندئذ يتم قياس الالتزام المرتبط بذلك بالتكلفة (أي المقابل المحصل) بعد تسويته باستهلاك أي فرق بين هذه التكلفة والتكلفة المستهلكة للأصل المحول في تاريخ الخيار، علي سبيل المثال فإذا افترض أن التكلفة المستهلكة والقيمة الدفترية في تاريخ التحويل هي ٩٨ والمقابل المحصل هو ٩٥ فستكون التكلفة المستهلكة للأصل في تاريخ ممارسة الخيار هي ١٠٠ وتكون القيمة الدفترية الأولية للالتزام المرتبط بذلك هي ٩٥ ويتم الاعتراف بالفرق بين مبلغ ٩٥ ومبلغ ١٠٠ في الأرباح أو الخسائر بقائمة الدخل باستخدام طريقة العائد الفعلي وإذا تم ممارسة الخيار فأى فرق بين القيمة الدفترية للالتزام المرتبط بذلك وسعر ممارسة الخيار يتم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر بقائمة الدخل.

- إذا كان حق خيار الشراء الذي يحتفظ به البنك يمنع استبعاد الأصل المحول من الدفاتر ويقوم البنك بقياس الأصل المحول بالقيمة العادلة ، يستمر قياس الأصل بالقيمة العادلة ويقاس الالتزام المرتبط بذلك على النحو التالي:

- قيمة سعر ممارسة الخيار ناقصاً منها القيمة الزمنية للخيار إذا كان للخيار ربح.
- القيمة العادلة للأصل المحول ناقصاً منها القيمة الزمنية للخيار إذا كان الخيار غير مريح.

وعلي سبيل المثال ، إذا كانت القيمة العادلة للأصل الأساسي ٨٠ وسعر ممارسة الخيار ٩٥ والقيمة الزمنية للخيار ٥ تكون القيمة الدفترية للالتزام المرتبط به ٧٥ (٨٠ - ٥) والقيمة الدفترية للأصل المحول ٨٠ (أي القيمة العادلة).

- إذا كان خيار البيع المكتوب بواسطة البنك يمنع استبعاد الأصل المحول من الدفاتر ويقوم البنك بقياس الأصل المحول بالقيمة العادلة ، عندئذ يقاس الالتزام المرتبط بذلك بسعر ممارسة الخيار مضافاً إليه القيمة الزمنية للخيار ويقتصر قياس الأصل بالقيمة العادلة على القيمة العادلة أو سعر ممارسة الخيار أيهما أقل نظراً لأن البنك ليس لديه حق في زيادة القيمة العادلة للأصل المحول بما يتجاوز سعر ممارسة الخيار. ويضمن هذا أن صافي القيمة الدفترية للأصل والالتزام المرتبط به يكون القيمة العادلة لاستخدام خيار البيع Obligation ، علي سبيل المثال إذا كانت القيمة العادلة للأصل الأساسي ١٢٠ وسعر ممارسة الخيار ١٠٠ والقيمة الزمنية للخيار ٥ تكون القيمة الدفترية للالتزام المرتبط بالأصل ١٠٥ (١٠٠ + ٥) والقيمة الدفترية للأصل ١٠٠ (في هذه الحالة سعر ممارسة الخيار) .

- في حالة إذا كانت استراتيجية الحماية Collar هي صورة خيار شراء مشتري وخيار بيع مكتوب ، وتمنع الأصل المحول من الاستبعاد من الدفاتر ويقوم البنك بقياس الأصل بالقيمة العادلة، فيستمر البنك في قياسه بالقيمة العادلة ويقاس الالتزام المرتبط به علي النحو التالي :

(١) مجموع سعر ممارسة خيار الشراء والقيمة العادلة لخيار البيع ناقصاً منها القيمة الزمنية لخيار الشراء ، إذا كان خيار الشراء مربحاً. أو

(٢) مجموع القيمة العادلة للأصل والقيمة العادلة لخيار البيع ناقصاً القيمة الزمنية لخيار الشراء، إذا كان خيار الشراء غير مربح عند إنهائه .

وعلي سبيل المثال ، بافتراض قيام البنك بتحويل أصل مالي مقوماً بالقيمة العادلة مع شراء " خيار شراء " في نفس الوقت بسعر ممارسة يبلغ ١٢٠ مع الدخول في خيار بيع مكتوب بسعر ممارسة يبلغ ٨٠ ، وبافتراض أيضا أن القيمة العادلة للأصل تبلغ ١٠٠ في تاريخ التحويل والقيمة الزمنية لخيار البيع والشراء تبلغ واحد فقط ، خمسة علي التوالي ، في هذه الحالة يعترف البنك بالأصل البالغ ١٠٠ (القيمة العادلة للأصل) والالتزام البالغ ٩٦ (١٠٠ + ١ - ٥) ، بما يعطي للأصل قيمة بالصافي بمبلغ ( ٤ ) وهي القيمة العادلة للخيارات المحتفظ بها والمكتوبة بواسطة البنك.

(٣) إذا لم يتم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي فعليه أن يحدد ما إذا كان لازال محتفظا بالسيطرة على الأصل المالي وذلك علي النحو التالي:

- إذا لم يحتفظ البنك بالسيطرة، فعليه أن يقوم باستبعاد الأصل المالي من الدفاتر على أن يعترف فقط كأصل أو التزام بالنتائج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.

- إذا احتفظ البنك بالسيطرة فإن عليه الاستمرار في الاعتراف بالأصل المالي للمدى الذي يتناسب مع تدخله المستمر في الأصل المالي.

ويوضح المثال التالي كيفية تطبيق منهج التدخل المستمر عندما يكون هناك تدخل

مستمر للبنك في جزء من الأصل.

- لبنك محفظة من القروض القابلة للسداد المعجل يبلغ الكوبون وسعر العائد الفعلي الخاص بها ١٠% و يبلغ أصل مبلغها والتكلفة المستهلكة ١٠٠٠٠٠ جنيه وقام البنك بالدخول في عملية بموجبها يحصل المحول إليه علي حق في ٩٠٠٠٠ جنيه من أية تحصيلات من أصل المبلغ مضافاً إليه عائد بواقع ٩,٥% مقابل سداد مبلغ ٩١١٥ جنيه ويحتفظ البنك بالحق في الحصول علي ١٠٠٠٠ جنيه من أية متحصلات من المبلغ الأصلي مقابل عائد عليه بواقع ١٠% بالإضافة إلي فرق هامش بواقع ٠,٥% علي أصل المبلغ المتبقي الذي يبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه .

- يتم توزيع المتحصلات من السداد المعجل بين البنك والمحول إليه بالتناسب بواقع ١ : ٩ إلا أنه يتم خصم أي عدم سداد من حصة البنك التي تبلغ ١٠٠٠٠ جنيه حتى يتم استيفاء العائد . وتبلغ القيمة العادلة للقروض في تاريخ المعاملة ١٠١٠٠ جنيه وتبلغ القيمة العادلة المقدرة لفرق هامش العائد بنسبة ٠,٥% مبلغ ٤٠ جنيه .

- حدد البنك أنه قام بتحويل بعض المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية (علي سبيل المثال مخاطر السداد المعجل) ولكنه احتفظ أيضا ببعض المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية (بسبب العائد المجمع المحتفظ به الخاص بالبنك) ، وكذلك احتفظ بالسيطرة وبالتالي يطبق منهج التدخل المستمر .

- لتطبيق هذا المنهج ، يقوم البنك بتحليل المعاملة علي النحو التالي :

( أ ) الاحتفاظ بعائد محتفظ به متناسب يبلغ ١٠٠٠٠ جنيه .

(ب) دعم هذا العائد لتقديم دعم ائتماني للمحول إليه مقابل خسائر الائتمان ، يحسب البنك أن ٩٠٩٠٠ جنيه (٩٠% × ١٠١٠٠) من المقابل الذي تم الحصول عليه البالغ ٩١١٥ جنيه يمثل

القيمة المقابلة للحصة المُنسبة بالكامل التي تبلغ ٩٠% - وتمثل بقية المقابل الذي تم الحصول عليه (٢٥) جنيه المبلغ الذي تم الحصول عليه لدعم العائد المحتفظ به الخاص بالبنك لتقديم دعم ائتماني للمحول إليه مقابل خسائر الائتمان، بالإضافة إلي ذلك فرق هامش العائد البالغ ٠,٥% يمثل المبلغ المحصل للدعم الائتماني وبالتالي فإن إجمالي المقابل المحصل للدعم الائتماني هو ٦٥ (٢٥ + ٤٠) جنيه .

يقوم البنك بحساب الأرباح أو الخسائر علي حصة ٩٠% من التدفقات النقدية . وبافتراض أن القيم العادلة المنفصلة لنسبه ١٠% المحولة ونسبه ٩٠% المحتفظ بها كانت غير متاحة في تاريخ التحويل ، عندئذ يقوم البنك بتوزيع القيمة الدفترية للأصل علي النحو التالي:

القيمة الدفترية الموزعة جنيه	النسبة	القيمة العادلة المقدرة جنيه	
٩٠٠٠	٩٠%	٩٠٩٠	الجزء المحول
١٠٠٠	١٠%	١٠١٠	الجزء المحتفظ به
١٠٠٠٠		١٠١٠٠	الإجمالي

- يحسب البنك أرباحه أو خسائره الناشئة عن بيع حصة ٩٠% من التدفقات النقدية بخصم القيمة الدفترية الموزعة للجزء المحول من المقابل المحصل أي ٩٠ جنيه (٩٠٩٠ - ٩٠٠٠) وتكون القيمة الدفترية للجزء الذي يحتفظ به البنك هي ١٠٠٠ جنيه.  
بالإضافة إلي ذلك يعترف البنك بالمشاركة المستمرة التي تنتج عن دعم العائد المحتفظ به لخسائر الائتمان.

- بناءً عليه يعترف البنك بأصل مبلغ ١٠٠٠ جنيه (أقصى قيمة للتدفقات النقدية التي قد لا يحصلها طبقاً للدعم)، والتزام مرتبط به يبلغ ١٠٦٥ جنيه (أقصى مبلغ تدفقات نقدية قد لا يحصل عليه طبقاً للدعم) أي ١٠٠٠ جنيه بالإضافة إلي القيمة العادلة للدعم التي تبلغ ٦٥ جنيه .

- يستخدم البنك جميع المعلومات السابقة للمحاسبة عن المعاملة علي النحو التالي :

(القيمة بالجنيه)

دائن	مدين	
٩.٠٠٠	-	- الأصل الأصلي
-	١.٠٠٠	- الأصل المعترف به للدعم أو للعائد المتبقي
-	٤٠	- الأصل مقابل المبلغ المحصل في صورة فرق هامش العائد
٩٠	-	- الأرباح أو الخسائر (عن التحويل)
١.٦٥	-	- الالتزام
-	٩١١٥	- النقدية المحصلة
١.١٥٥	١.١٥٥	الإجمالي

بعد المعاملة مباشرة ، تبلغ القيمة الدفترية للأصل ٢٠٤٠ جنيه تتضمن ١٠٠٠ جنيه تمثل التكلفة الموزعة للجزء المحتجز وكذلك ١٠٤٠ جنيه تمثل التدخل المستمر من البنك من دعم العائد المحتفظ به الخاص بالبنك مقابل خسائر الائتمان (التي تتضمن فرق هامش العائد الذي يبلغ ٤٠ جنيه).

- في الفترات اللاحقة يعترف البنك بالمقابل المحصل لدعم الائتمان (٦٥ جنيه) بالتناسب مع الفترة الزمنية ويقوم بإجراء استحقاق عائد على الأصل المعترف به باستخدام طريقة العائد الفعلي ويعترف بالاضمحلال في قيمة الائتمان على الأصول المعترف بها، وكمثال على الاعتراف بالاضمحلال في قيمة الائتمان على الأصول المعترف بها ، وبافتراض أنه في السنة التالية كانت هناك خسارة من الاضمحلال في قيمة الائتمان علي الأصول الأساسية تبلغ ٣٠٠ جنيه ، يقوم البنك بتخفيض الأصل المعترف به بواقع ٦٠٠ جنيه (٣٠٠ جنيه تخص العائد المحتفظ به الخاص بالبنك ، ٣٠٠ جنيه تخص التدخل المستمر الإضافي الناشئ عن دعم العائد المحتفظ به الخاص بالبنك مقابل خسائر الائتمان) وكذلك يخفض الالتزام المعترف به بقيمة ٣٠٠ جنيه وتكون النتيجة بالصافي هي تحميل الأرباح أو الخسائر مقابل اضمحلال قيمة الائتمان بمبلغ ٣٠٠ جنيه .

– يتم تقييم تحويل المخاطر والمنافع بمقارنة مدى تعرض البنك قبل وبعد التحويل للتقلبات في قيمة وتوقيت صافي التدفقات النقدية من الأصل المحول ، ويعتبر البنك محتفظاً بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي إذا كان مُعرضاً لوجود تغيير جوهري نتيجة للتقلبات في القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة من الأصل المالي نتيجة للتحويل مثال بيع البنك لأصل مالي يخضع لاتفاقية إعادة شرائه بسعر ثابت أو بسعر البيع بالإضافة إلى عائد للمقرض .

– يعتبر البنك قد قام بتحويل مخاطر ومنافع الملكية لأصل مالي بشكل جوهري إذا كان تعرضه للتقلبات ليس جوهرياً بالنسبة إلى إجمالي التقلبات في القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالأصل المالي. مثال بيع البنك لأصل مالي مع حق خيار إعادة شرائه بقيمته العادلة في تاريخ إعادة الشراء.

– يعتمد تحديد ما إذا كان البنك يحتفظ بالسيطرة على الأصل المحول على قدرة المحول إليه على بيع الأصل ، فإذا كان المحول إليه الأصل لديه القدرة عملياً على بيع الأصل بالكامل إلى طرف ثالث ليس ذو علاقة و قادر على مزاولة هذا الحق من جانب واحد بدون الحاجة إلى فرض قيود على التحويل ، فمعنى ذلك أن البنك ليس له حق السيطرة ، وبخلاف ذلك يعتبر البنك محتفظاً بالسيطرة.

– يجب الأخذ في الاعتبار انه يكون للمحول إليه القدرة العملية على بيع الأصل المحول إذا كان الأصل المحول يتم تداوله في سوق نشطة حيث يكون للطرف المحول إليه القدرة على إعادة شراء الأصل المحول من السوق إذا احتاج إلى إرجاع الأصل للبنك، كما يكون لدى المحول إليه القدرة العملية لبيع الأصل المحول فقط إذا استطاع بيع الأصل المحول كلية

لطرف غير ذي علاقة وكان قادراً على ممارسة ذلك بصفة أحادية دون فرض أية قيود إضافية على التحويل.

— إذا حدد البنك نتيجة للتحويل أنه قد قام بتحويل جميع مخاطر ومنافع الملكية الجوهرية الخاصة بالأصل المحول، ففي هذه الحالة لا يعترف بالأصل المحول مرة أخرى في أية فترة مستقبلية ما لم يستحوذ البنك على الأصل المحول في صفقة جديدة.

— إذا قام البنك بتحويل أصل مالي بصورة تؤهله للاستبعاد من الدفاتر بالكامل مع الاحتفاظ بحق خدمة الأصل المحول مقابل أتعاب، فعليه الاعتراف بالأصل أو الالتزام الناتج عن عقد الخدمة. وإذا كان من غير المتوقع أن تعوض أتعاب الخدمة المتوقع تحصيلها تكلفة تأدية الخدمة بالكامل فيجب الاعتراف بالتزامات الخدمة الناتجة عن عقد تأدية الخدمة بالقيمة العادلة. وإذا كان من المتوقع أن تزيد أتعاب الخدمة عن تكلفة تأدية الخدمة، فيتم الاعتراف بأصول الخدمة الناتجة عن عقد تأدية الخدمة. ومن أمثلة ذلك إذا احتفظ البنك بجزء من متحصلات العوائد على الأصول المحولة تعويضاً عن خدمة هذه الأصول على أن يتم توزيع هذا الجزء من متحصلات العوائد الذي يتنازل عنه البنك عند إنهاء أو تحويل عقد الخدمة على الأصل أو الالتزام المتعلق بالخدمة، فإن الجزء الخاص بمتحصلات العوائد الذي لا يتنازل عنه البنك يتمثل في إيراد العائد، وتعتبر القيم العادلة للأصول الخدمية والعائد أساس يستخدم لتوزيع القيمة الدفترية للرصيد المدين بين الجزء المستبعد من الأصل والجزء الذي يستمر الاعتراف به، وإذا لم تكن هناك أتعاب خدمة محددة أو أتعاب يتم الحصول عليها وتكون متوقعة لتعويض البنك عن تقديم الخدمة، عندئذ يتم الاعتراف بالالتزام بأداء الخدمة بالقيمة العادلة.

– عند قيام البنك بتحويل أصل مالي أو الدخول في نوع من الاتفاقيات بصورة لا تؤهل ليكون تحويلًا لأصل مالي، وبالتالي يستمر الاعتراف بكل الأصل ، أو الاعتراف بالأصل إلي مدي تدخل البنك المستمر، فعليه الإفصاح ، لكل فئة من تلك الأصول المالية عن:

- طبيعة الأصول.
- طبيعة مخاطر وعوائد الملكية التي مازال البنك معرضا لها.
- القيم الدفترية لكل من الأصل والالتزام المرتبط به، وذلك في حالة ما إذا استمر البنك في الاعتراف بكل الأصل.
- القيمة الإجمالية للأصل، والقيمة التي يستمر البنك في الاعتراف بها من الأصل وكذلك القيمة الدفترية للالتزام المرتبط بها، وذلك في حالة إذا استمر البنك في الاعتراف بالأصل إلي مدى تدخله المستمر فيه.

#### أمثلة :

توضح الأمثلة التالية تطبيق مبادئ الاستبعاد من الدفاتر:

#### (أ) عقود إعادة الشراء وإقراض الأوراق المالية:

إذا قام البنك ببيع الأصل المالي وفقا لعقد يتضمن إعادة شرائه بسعر ثابت أو بسعر بيع مضافاً إليه عائد المقرض أو إذا تم إقراضه طبقا لعقد يتضمن إعادته للمحول منه (البنك)، عندئذ لا يتم استبعاده من الدفاتر حيث يحتفظ البنك بجميع المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل بطريقة جوهرية وإذا ما حصل المحول إليه علي حق بيع أو رهن الأصل ، يقوم المحول بإعادة تبويب الأصل في ميزانيته، علي سبيل المثال ، أصل تم إقراضه أو مديونية لإعادة الشراء

. Repurchase Receivable

**(ب) عقود إعادة الشراء وإقراض الأوراق المالية - ذات الأصول تقريباً:**

إذا تم بيع الأصل المالي وفقاً لعقد يتضمن إعادة شرائه بسعر ثابت أو بسعر بيع مضافاً إليه عائد المقرض ، أو إذا تم اقتراض أو إقراض الأصل طبقاً لعقد يتضمن إعادته للطرف المحول منه لا يستبعد الأصل من الدفاتر لأن المحول منه يحتفظ بجميع مخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري.

**(ج) عقود إعادة الشراء وإقراض الأوراق المالية - حق الاستبدال:**

إذا كان عقد إعادة الشراء بسعر إعادة شراء ثابت أو بسعر مساوٍ لسعر البيع بالإضافة إلى عائد المقرض أو معاملة إقراض أوراق مالية مشابهة تعطى للمحول إليه حق استبدال الأصول المشابهة ذات القيمة العادلة المعادلة بأصول محولة في تاريخ إعادة الشراء ، عندئذ لا يتم استبعاد الأصل المباع أو المقرض من الدفاتر طبقاً لمعاملة إقراض الأوراق المالية أو إعادة الشراء نظراً لاحتفاظ البنك بجميع مخاطر ومنافع الملكية بصورة جوهريّة.

**(د) حق الشفعة في الشراء بالقيمة العادلة:**

إذا قام البنك ببيع أصل مالي واحتفظ فقط بحق الشفعة في إعادة شراء الأصل المحول بالقيمة العادلة إذا قام المحول إليه بعد ذلك ببيعه ، يقوم البنك باستبعاد الأصل من الدفاتر حيث قام بتحويل جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بالملكية بصورة كبيرة.

**(هـ) معاملة البيع والشراء في آن واحد Wash Sale Transaction:**

يُشار لعملية إعادة شراء الأصل المالي بعد بيعه مباشرة بالـ Wash sale ولا تمنع عملية إعادة الشراء الاستبعاد من الدفاتر بشرط أن تفي المعاملة الأصلية بمتطلبات الاستبعاد ، إلا أنه إذا تم إبرام عقد لبيع أصل مالي في ذات الوقت مع عقد لإعادة شراء ذات الأصل المالي بسعر ثابت أو بسعر بيع مضافاً إليه عائد المقرض، عندئذ لا يستبعد الأصل من الدفاتر .

(و) خيارات البيع والشراء ذات الأرباح العالية:

في حالة إمكانية استرجاع الأصل المالي بواسطة البنك وأن يكون في خيار الاسترجاع ربح كبير ، لا تؤهل عملية التحويل هذه للاستبعاد من الدفاتر نظراً لاحتفاظ البنك بمخاطر ومنافع الملكية بصورة جوهرية ، وبالمثل في حالة إمكانية إرجاع الأصل المالي بواسطة المحول إليه وكان خيار الإرجاع ينطوي على ربح كبير ، عندئذ لا تؤهل عملية التحويل للاستبعاد من الدفاتر نظراً لاحتفاظ البنك بجميع مخاطر ومنافع الملكية.

(ز) خيارات البيع وخيارات الشراء غير المربحة:

يستبعد من الدفاتر الأصل المالي المحول الذي يخضع فقط لخيار بيع غير مربح محتفظ به لدى المحول إليه أو خيار شراء غير مربح محتفظ به لدى البنك، وذلك لقيام البنك بتحويل جميع مخاطر ومنافع الملكية بصورة جوهرية.

(ح) الأصول التي يمكن الحصول عليها علي الفور التي تخضع لخيار شراء محايد (لا ينطوي

علي أرباح أو خسائر):

إذا احتفظ البنك بخيار شراء علي أصل يمكن الحصول عليه علي الفور من السوق وكان الخيار محايداً ، عندئذ يتم استبعاد الأصل من الدفاتر حيث أن البنك:

(١) لم يحتفظ ولم يحول جميع المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية بصورة جوهرية .

(٢) لم يحتفظ بالسيطرة علي الأصل ، إلا أنه إذا كان الأصل من غير الممكن الحصول

عليه علي الفور من السوق، يمنع الاستبعاد من الدفاتر في حدود مبلغ الأصل الذي

يخضع لخيار الشراء نظراً لاحتفاظ البنك بالسيطرة علي الأصل.

(ط) الأصل غير الممكن الحصول عليه علي الفور من السوق الذي يخضع لخيار بيع محايد مكتوب من البنك:

إذا قام البنك بتحويل أصل مالي غير ممكن الحصول عليه على الفور من السوق وقام بالدخول في خيار بيع مكتوب غير مربح، عندئذ فان البنك لا يكون قد احتفظ أو حول جميع مخاطر ومنافع الملكية بصورة كبيرة بسبب خيار البيع المكتوب، ويحتفظ البنك بالسيطرة على الأصل إذا كان خيار البيع ذا قيمة كبيرة تكفي لمنع المحول إليه من بيع الأصل، وفي هذه الحالة يستمر استبعاد الأصل من الدفاتر في حدود استمرارية مشاركة البنك في الأصل، ويقوم البنك بتحويل السيطرة على الأصل إذا كان خيار البيع غير ذي قيمة كافية تمنع المحول إليه من بيع الأصل، وفي هذه الحالة يستبعد الأصل من الدفاتر.

(ى) الأصول التي تخضع لخيار بيع أو شراء بالقيمة العادلة أو عقد إعادة شراء آجل:

يُستبعد من الدفاتر الأصل المحول الذي يخضع فقط لخيار بيع أو شراء أو عقد إعادة شراء آجل له سعر إعادة شراء أو ممارسة خيار مساو للقيمة العادلة للأصل المالي في وقت الشراء حيث إنه يتم تحويل جميع مخاطر ومنافع الملكية بصورة جوهرية.

(ك) خيارات الشراء أو البيع المسددة نقداً:

يقوم البنك بتقييم تحويل الأصل المالي الذي يخضع لخيار بيع أو شراء أو عقد أو إعادة شراء آجل يسدد نقداً لتحديد هل قام بالاحتفاظ أم بنقل جميع مخاطر ومنافع الأصل، وإذا لم يحتفظ البنك بجميع مخاطر و منافع ملكية الأصل المالي المحول بصورة جوهرية، عندئذ يحدد البنك هل احتفظ بالسيطرة على الأصل المحول أم لا. ولا يعنى السداد النقدي لخيار البيع أو الشراء أو عقد إعادة الشراء الآجل في حد ذاته قيام البنك بتحويل السيطرة على الأصل.

(ل) شرط استبعاد الحسابات:

يُتيح شرط استبعاد الحسابات خيار ألا ينتج عن مثل هذا الخيار قيام البنك إما بالاحتفاظ أو بتحويل جميع مخاطر ومنافع الملكية، فإنه يمنع الاستبعاد من الدفاتر فقط في حدود المبلغ الخاضع لإعادة الشراء (بافتراض أن المتنازل إليه لا يستطيع بيع الأصول)، علي سبيل المثال إذا كانت القيمة الدفترية والمتحصلات من تحويل الأصول الخاصة بالقروض تبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه ويمكن استرجاع أي قرض فردي إلا أن إجمالي قيمة القروض التي يمكن إعادة شرائها لا يمكن أن تتجاوز ١٠٠٠٠٠ جنيه ، عندئذ يمكن استبعاد ما قيمته ٩٠٠٠٠٠ جنيه من القرض .

(م) خيارات الشراء بدون قيود وتحفظات Clean up calls:

يمكن أن يحتفظ البنك الذي قد يكون محول منه والذي يقوم بخدمة الأصول المحولة بخيار شراء دون قيود لشراء الأصول المحولة المتبقية عندما ينخفض مبلغ الأصول القائمة عند مستوى معين عنده تصبح تكاليف خدمة هذه الأصول محملة بأعباء بالنسبة لمنافع الخدمة، وبشرط ألا ينتج عن خيار الشراء هذا احتفاظ أو تحويل لمخاطر ومنافع الملكية وعدم استطاعة المحول إليه بيع الأصول، فإن هذا الخيار يمنع الاستبعاد من الدفاتر فقط في حدود مبلغ الأصول الخاضعة لخيار الشراء .

(ن) العوائد المعاونة المحتفظ بها وضمادات الائتمان:

عندما يقدم البنك للمحول إليه دعم بتجميع بعض أو كل العوائد المحتفظ بها في الأصل المحول، أو عندما يقدم البنك للمحول إليه دعم ائتماني في صورة ضمان ائتماني قد يكون غير محدود أو محدود بمبلغ معين. وإذا لم يحتفظ البنك بشكل جوهري بجميع مخاطر

ومنافع ملكية الأصل المحول ، يستمر استبعاد الأصل كلية من الدفاتر ، وإذا احتفظ البنك ببعض وليس جميع المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية واحتفظت بالسيطرة يمنع الاستبعاد من الدفاتر في حدود مبلغ النقدية أو الأصول الأخرى المطلوب من البنك سدادها.

#### (س) إجمالي مبادلات العائد Total Return Swaps:

عندما يبيع البنك أصلاً مالياً إلي محول إليه وإبرام مبادلة عائد إجمالية مع المحول إليه بموجبها يتم تحويل جميع التدفقات النقدية من مدفوعات العوائد من الأصل الأساسي إلي البنك مقابل مبلغ ثابت أو متغير ويقوم البنك بتحمل أية زيادات أو تخفيضات في القيمة العادلة للأصل الأساسي عندئذ يحظر استبعاد الأصل كله من الدفاتر .

#### (ع) مبادلات سعر العائد:

عندما يقوم البنك بتحويل أصل مالي للمحول إليه بسعر عائد ثابت وتبرم مبادلة سعر عائد مع المحول إليه للحصول علي سعر عائد ثابت وتسدد سعر عائد متغير بناءً علي مبلغ افتراضي يساوي أصل مبلغ الأصل المالي المحول، عندئذ لا تمنع مبادلة سعر العائد استبعاد الأصل المحول من الدفاتر بشرط أن تكون المدفوعات علي المبادلة غير مشروطة علي المدفوعات التي تتم علي الأصل المحول.

#### (ف) مبادلات استهلاك سعر العائد:

عندما ينقل البنك للمحول إليه أصلاً مالياً بعائد ثابت يتم سداده مع الوقت وإبرام مبادلة استهلاك سعر العائد مع المحول إليه للحصول علي سعر عائد ثابت وسداد سعر عائد متغير بناءً علي مبلغ افتراضي وإذا ما تم استهلاك القيمة الافتراضية للمبادلة بحيث تتساوى مع أصل مبلغ الأصل المحول القائم في أي تاريخ، فإن المبادلة ينتج عنها بصفة

عامة احتفاظ البنك بمخاطر السداد المعجل وفي هذه الحالة إما أن يستمر البنك في الاعتراف بإجمالي الأصل المحول أو يستمر في الاعتراف بالأصل المحول في حدود استمرار مشاركته فيه، وعلي العكس إذا كان استهلاك القيمة الافتراضية للمبادلة لا يرتبط بالمبلغ الأصلي القائم للأصل المحول، فإن هذه المبادلة لا ينتج عنها احتفاظ البنك بمخاطر السداد المعجل، ومن ثم فإنه لا يمنع استبعاد الأصل المحول من الدفاتر بشرط أن تكون المدفوعات علي المبادلة غير مشروطة علي مدفوعات العوائد التي تتم علي الأصل المحول. ولا ينتج عن المبادلة احتفاظ البنك بأية مخاطر أو منافع هامة أخرى خاصة بالملكية علي الأصل المحول.

### ١٣- استبعاد الالتزام المالي من الدفاتر

- يتم استبعاد الالتزام المالي ( أو جزء منه) من الدفاتر عند:
- الوفاء بالالتزام ( أو جزء منه) بالسداد للدائن وعادة نقداً أو مقابل الأصول المالية الأخرى أو الخدمات. أو
  - الإعفاء قانوناً من المسؤولية الأساسية عن الالتزام ( أو جزء منه) إما الإجراءات القانونية أو بواسطة الدائن ، ويعتبر أن هذا الشرط قد استوفى حتى إذا قام المدين بتقديم ضمان .
  - إذا قام البنك باعتباره مُصدراً لأداة دين بإعادة شراء الأداة ، يتم استبعاد الدين حتى وإن كان البنك هو الجهة المروجة لهذه الأداة أو ينوي إعادة بيعها في المدى القريب.
  - يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن سداد البنك للغير لا يعفي في حد ذاته البنك من التزامه الأساسي تجاه الدائنين في حالة غياب الإبراء القانوني للذمة.

#### ١٤- التزامات مزايا التقاعد

- يتعين أن يقوم البنك بالاعتراف بأي التزام يستحق نتيجة قيام عامل بتقديم خدمة له وذلك لمقابلة مزايا العاملين التي سيقوم بسدادها لهم في المستقبل، كما يتعين علي البنك الاعتراف بأي مصروف عندما يقوم البنك باستهلاك المنافع الاقتصادية الناتجة عن الخدمة التي يقدمها العاملون

- يتعين أن يتم الاعتراف بكافة مزايا العاملين بما في ذلك تلك المنصوص عليها:
- بموجب نظم رسمية أو اتفاقيات رسمية أخرى بين البنك وعاملين فرديين أو مجموعات من العاملين أو ممثليهم. أو
  - بموجب المتطلبات التشريعية وذلك عندما يطلب من البنك المساهمة في النظم الوطنية أو نظم الدولة أو نظم الصناعة أو نظم أصحاب العمل المتعددة. أو
  - بموجب الأعراف غير الرسمية التي ينشأ عنها التزام ضمني ينشأ عن الأعراف غير الرسمية حيث لا يوجد لدى البنك بديل فعلى سوى سداد مزايا العاملين لتلافي ضرر غير مقبول في علاقاته معهم .

#### - تشمل مزايا العاملين التي يتم الاعتراف بها:

- (١) مزايا العاملين قصيرة الأجل مثل الأجور والمرتبات واشتراكات التأمينات الاجتماعية. والإجازات السنوية المدفوعة والمكافآت إذا استحققت خلال اثني عشر شهراً من نهاية الفترة المالية والمزايا غير النقدية مثل الرعاية الطبية والإسكان والانتقال أو تقديم البضائع والخدمات المجانية أو المدعومة للعاملين الحاليين.
- (٢) مزايا ما بعد انتهاء الخدمة مثل معاشات التقاعد و مزايا التقاعد الأخرى والتأمين على الحياة لما بعد انتهاء الخدمة و الرعاية الطبية لما بعد انتهاء الخدمة .

(٣) مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل بما في ذلك إجازة الخدمة الطويلة أو إجازة التفرغ للبحث أو الاحتفال بالمناسبات أو مزايا الخدمة الطويلة الأخرى ومزايا العجز طويلة الأجل بالإضافة إلى المكافآت والتعويضات المؤجلة إذا كانت مستحقة السداد بمرور اثني عشر شهراً أو أكثر بعد نهاية الفترة .

(٤) مزايا إنهاء الخدمة.

- يتعين على البنك الاعتراف بالتكلفة المتوقعة لمزايا العاملين قصيرة الأجل التي تتمثل في حالات غياب مدفوعة سواء في حالات الغياب المدفوعة المتراكمة عندما يقدم العاملون الخدمة التي تزيد من حقهم في غياب مستقبلي مدفوع وكذا في حالات الغياب المدفوعة غير المتراكمة عند حدوث حالات الغياب .

- يقتصر المبلغ المُحمل على المصروفات بقائمة الدخل للبنك الذي يدخل في **نظم الاشتراك المحدد** بشأن مزايا العاملين بعد انتهاء الخدمة على المبلغ الذي يوافق البنك على الاشتراك به سنويا في صندوق مزايا العاملين بعد انتهاء الخدمة، وذلك علي اعتبار انه لا يوجد أي التزام قانوني او ضمني إضافي علي البنك لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم يكن صندوق المعاشات محتفظاً بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية و السابقة .

- يتعين علي البنك الاعتراف بتكلفة/ رد تكلفة نظم المزايا المحددة سنويا بقائمة الدخل وذلك علي أساس المبالغ المطلوب تحملها/أو استردادها إلي/ من صندوق المعاشات بما يضمن أن تكفي أصول صندوق المعاشات في تاريخ الميزانية لسداد التزامات مزايا التقاعد للعاملين المشتركين بالنظام في ذلك التاريخ، وذلك علي اعتبار أن البنك بموجب نظم المزايا المحددة ملتزم قانونا بسداد أي عجز في أصول صندوق مزايا

العاملين حيث تقع المخاطر الاكتوارية ( أن تزيد تكلفة المزايا عما هو متوقع) ومخاطر الاستثمار في جوهرها على البنك، وبالتالي إذا كانت الحسابات الاكتوارية أو الاستثمارية أسوأ مما كان متوقفاً فيتعين زيادة التزامات البنك

- يتعين أن يتم محاسبة البنك لنظم المزايا المحددة طبقاً للخطوات التالية

ب- استخدام الأساليب الاكتوارية لإجراء تقدير يعتمد عليه لمبلغ المزايا المكتسبة للعاملين مقابل خدمتهم في الفترات الحالية و السابقة ، ويتطلب ذلك أن يقوم البنك بتحديد مقدار الميزة التي تعود للفترات الحالية و السابقة وعمل تقديرات ( افتراضات اكتوارية) بشأن المتغيرات الديموغرافية (مثل معدل دوران العاملين و نسبة الوفيات) و المتغيرات المالية ( مثل الزيادات المستقبلية في المرتبات و التكاليف الطبية) التي ستؤثر على تكلفة الميزة.

ج- خصم تلك الميزة باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة

Projected Unit Credit Method من أجل تحديد القيمة الحالية للالتزام المزايا

المحددة و تكلفة الخدمة الحالية.

د- تحديد القيمة العادلة لأية أصول للنظام.

هـ- تحديد المبلغ الإجمالي للأرباح أو الخسائر الاكتوارية ومبلغ الأرباح أو الخسائر

الاكتوارية التي يجب الاعتراف بها.

و- تحديد التكلفة المتعلقة بالخدمة السابقة والناجمة عن تعديل أو تغيير النظام وكذا الربح

أو الخسارة الناجمة عن تقليص أو تسوية النظام.

ز- يمثل المبلغ المعترف به بالميزانية على أنه التزام مزايا محددة لمزايا التقاعد صافي

مجموع المبالغ التالية :

- القيمة الحالية للالتزام المزاي المحددة في تاريخ الميزانية.
- **يضاف إلى ذلك أية أرباح اكتوارية ( مخصوماً منها أية خسائر اكتوارية) غير معترف بها**
- **يخصم من ذلك أية تكلفة خدمة سابقة لم يعترف بها بعد.**
- **يخصم من ذلك أيضاً القيمة العادلة في تاريخ الميزانية لأصول النظام (إن وجدت) التي سيتم منها تسوية الالتزام مباشرة.**

— من المعروف أن الأرباح والخسائر اكتوارية هي تلك الأرباح والخسائر الناتجة عن فروق تغيير الافتراضات اكتوارية من سنة إلى أخرى ولا يتم الاعتراف بها ضمن مصروفات/إيرادات النظام إلا إذا تعدت ١٠% من الأكبر من القيمة العادلة لأصول النظام أو القيمة الحالية للالتزامات النظام. ويجب أن يكون مقدار الأرباح والخسائر اكتوارية التي سيتم الاعتراف بها سنويا هي الزيادة عن الحدود المشار إليها مقسومة على المعدل المتوقع الباقي لمتوسط الأعمار للعاملين المساهمين في ذلك النظام.

#### مثال: نظم المزاي المحددة

تستحق ميزة على شكل مبلغ مقطوع عند انتهاء الخدمة و تساوى ١% من المرتب النهائي لكل سنة من سنوات الخدمة ، و مرتب السنة الأولى هو ١٠,٠٠٠ جنيه ويفترض أن يزيد بمقدار ٧% (مركب) كل سنة ، وسعر الخصم المستعمل هو ١٠% في السنة، ويبين الجدول التالي كيف يتزايد الالتزام للعامل الذي يتوقع أن يترك الخدمة في نهاية السنة الخامسة على افتراض عدم وجود تغييرات في الافتراضات اكتوارية ، و لأغراض السهولة يتجاهل هذا المثال التعديل الإضافي اللازم لإظهار احتمال أن يترك العامل الخدمة في تاريخ مبكر أو تاريخ لاحق .

السنة	١	٢	٣	٤	٥
الميزة الخاصة لـ:					
- السنوات السابقة	صفر	١٣١	٢٦٢	٣٩٣	٥٢٤
- السنوات الحالية (١% من الراتب النهائي)	١٣١	١٣١	١٣١	١٣١	١٣١
١% (١٠٠٠×١٠٧% مركب لمدة خمس سنوات)					
المرتب النهائي = ١٣١٠٠					
- السنوات الحالية و السابقة	١٣١	٢٦٢	٣٩٣	٥٢٤	٦٥٥
الالتزام الأولى (القيمة الحالية)	-	٨٩	١٩٦	٣٢٤	٤٧٦
العائد بمقدار ١٠%	-	٩	٢٠	٣٣	٤٨
تكلفة الخدمة الحالية	٨٩	٩٨	١٠٨	١١٩	١٣١
الالتزام النهائي	٨٩	١٩٦	٣٢٤	٤٧٦	٦٥٥

#### ملاحظة:

- ١- الالتزام الأولى هو القيمة الحالية للميزة الخاصة بالسنوات السابقة
  - ٢- تكلفة الخدمة الحالية هي القيمة الحالية للميزة الخاصة بالسنة الحالية
  - ٣- الالتزام النهائي هو القيمة الحالية للميزة الخاصة بالسنوات الحالية و السابقة
- مثال: يدير أحد البنوك خطة معاشات تقدم معاش بنسبة ٢% من المرتب النهائي لكل سنة من سنوات الخدمة ، وتصبح المعاشات مستحقة بعد خمس سنوات من الخدمة. وفي أول يناير ٢٠٠٥ قام البنك بتحسين خطة المعاش ليصبح ٢,٥% من المرتب النهائي عن كل سنة من سنوات الخدمة بدءاً من أول يناير ٢٠٠١. وفي تاريخ التحسين كانت القيمة الحالية للمعاشات الإضافية عن الخدمة من أول يناير ٢٠٠١ حتى أول يناير ٢٠٠٥ على النحو التالي:
- عن الموظفين ذوى مدة الخدمة أكثر من خمس سنوات في ١/١/٢٠٠٥ = ١٥٠ جنيهاً
  - عن الموظفين ذوى مدة الخدمة سنتان في ١/١/٢٠٠٥ = ١٢٠ جنيهاً
- يتعين علي البنك أن يعترف بمبلغ ١٥٠ جنيهاً فوراً باعتبارها معاشات مستحقة بالفعل. ويعترف البنك بمبلغ ١٢٠ جنيهاً على مدار ثلاث سنوات بطريقة القسط الثابت اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٥.

مثال: فيما يلي المعلومات المتعلقة بخطة المعاش المحدد الممولة بافتراض ان كل المعاملات تحدث في نهاية السنة وأن القيمة الحالية للالتزام ١٠٠٠ جنيه في ٢٠٠١/١/١ والقيمة العادلة لأصول الخطة ١٠٠٠ جنيه في ٢٠٠١/١/١ في حين كان صافي الأرباح الإكتوارية غير المعترف بها في ذلك التاريخ هي ١٤٠ جنيه .

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	البيان
٨%	٩%	١٠%	سعر الخصم (سعر العائد) في بداية السنة
١٠,٣%	١١,١%	١٢%	معدل العائد المتوقع على أصول الخطة في بداية السنة
١٥٠	٢٢٠	١٣٠	تكلفة الخدمة الحالية
١٩٠	١٨٠	١٥٠	المعاشات المسددة
١١٠	١٠٠	٩٠	الاشتراكات
١٢٩٥	١١٩٧	١١٤١	القيمة الحالية للالتزام في نهاية السنة
١٠٩٣	١١٠٩	١٠٩٢	القيمة العادلة لأصول الخطة في نهاية السنة
١٠	١٠	١٠	متوسط مدد العمل المتبقية المتوقعة (بالسنوات)

يتم تلخيص الأرقام السابقة لتحديد مبلغ الأرباح أو الخسائر الإكتوارية عن الفترة كما يلي :

إن القيم الحالية للالتزامات في نهاية كل سنة وكذا القيم العادلة لأصول الخطة معلومة لذلك يتم إيجاد الأرباح أو الخسائر الإكتوارية كأرقام أرصدة أو متمم حسابي الذي يتحدد على النحو التالي:

			<u>الالتزامات</u>
٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
١١٩٧	١١٤١	١٠٠٠	القيمة الحالية للالتزام في ١/١
٩٦	١٠٣	١٠٠	تكلفة العوائد (رصيد الالتزام* سعر العائد لكل سنة)
١٥٠	٢٢٠	١٣٠	تكلفة الخدمة الجارية (مُعطى)
(١٩٠)	(١٨٠)	(١٥٠)	المعاشات المسددة (مُعطى)
٤٢	(٨٧)	٦١	أرباح/خسائر إكتوارية عن الالتزام (رصيد أو متمع حسابي)
١٢٩٥	١١٩٧	١١٤١	القيمة الحالية للالتزام في ١٢/٣١ (مُعطى)
<p>• القيمة الحالية في آخر ٢٠٠١ - ** القيمة الحالية في آخر ٢٠٠٢</p>			
			<u>الأصول</u>
٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
١١٠٩	١٠٩٢	١٠٠٠	القيمة العادلة لأصول الخطة في ١/١ (مُعطى)
١١٤	١٢١	١٢٠	العائد المتوقع على أصول الخطة
			(القيمة العادلة* العائد المتوقع لكل عام)
١١٠	١٠٠	٩٠	الاشتراكات (مُعطى)
(١٩٠)	(١٨٠)	(١٥٠)	المعاشات المسددة (مُعطى)
(٥٠)	(٢٤)	٣٢	أرباح / خسائر إكتوارية عن أصول الخطة (رصيد أو متمع حسابي)
١٠٩٣	١١٠٩	١٠٩٢	القيمة العادلة لأصول الخطة في ١٢/٣١ (مُعطى)
<p>• القيمة العادلة في آخر ٢٠٠١ - ** القيمة العادلة في آخر ٢٠٠٢</p>			
<p>• يتم تحديد الحدود التي سيتم بناء عليها قياس الانحراف الناتج عن تعديلات الخطة، ويتم تحديد حدود التقدير وهي الأكبر ١٠% من القيمة الحالية للالتزام قبل خصم أصول الخطة أو ١٠% من القيمة العادلة لأصول الخطة.</p>			

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	البيان
١٢٠	١١٤	١٠٠	١٠% من الالتزامات أول المدة
١١١	١٠٩	١٠٠	١٠% من أصول الخطة أول المدة
١٢٠	١١٤	١٠٠	حدود التقدير (الأكبر)
<p>• يتم تحديد مدى الحاجة إلى الاعتراف بأنه أرباح أو خسائر إكتوارية (تحديد ما إذا كان صافي الأرباح أو الخسائر المتراكمة غير المعترف بها يقع خارج الحدود المقدرة).</p>			
٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	البيان
*** ١٧٠	** ١٠٧	* ١٤٠	صافي الأرباح (الخسائر) الإكتوارية المتراكمة غير المعترف بها
١٢٠	١١٤	١٠٠	حدود التقدير في ١/١ كما هي محددة في الخطوة السابقة
٥٠	---	٤٠	الزيادة (١)
١٠	١٠	١٠	متوسط مدة العمل المتبقية المتوقعة (السنوات) (٢)
٥	---	٤	الأرباح / الخسائر الإكتوارية التي يجب الاعتراف بها (٢/١)
١٧٠	١٠٧	١٤٠	الأرباح / الخسائر الإكتوارية المتراكمة غير المعترف بها في ١/١
(٤٢)	٨٧	(٦١)	الأرباح / الخسائر الإكتوارية عن العام - التزام
(٥٠)	(٢٤)	٣٢	الأرباح / الخسائر الإكتوارية عن العام - أصول الخطة
٧٨	١٧٠	١١١	
(٥)	---	(٤)	الأرباح (الخسائر) الإكتوارية المعترف بها (القسط)
٧٣	١٧٠	١٠٧	الأرباح (الخسائر) الإكتوارية غير المعترف بها في ١٢/٣١
<p>* هذا الرقم مُعطى ضمن بيانات المثال.</p> <p>** ١٠٧ = (٤ - ١١١) = ٣٢ + ٦١ - ١٤٠ **</p> <p>*** ١٧٠ = ٢٤ - ٨٧ + ١٠٧ ***</p>			

### إيضاحات للمثال

في عام ٢٠٠١ هناك أرباح إكتوارية أول المدة بمبلغ ١٤٠ جنيها (مُعطى) وبالتالي يوجد ٤٠ جنيها خارج حدود التقدير وقدرها ١٠٠ جنيه . لذلك يجب الاعتراف بربح قدره ٤٠ جنيهاً في قائمة الدخل باعتبار أن الـ ٤٠ جنيها يتم توزيعها على مدار ١٠ سنوات تمثل مدة الخدمة المستقبلية للموظفين.

تم تحديد الأرباح الإكتوارية غير المعترف بها في نهاية عام ٢٠٠١ عن طريق الحصول على الخسارة الناتجة عن التزام الخطة والأرباح على أصول الخطة (من الخطوة الأولى) .  
 (رصيد أول المدة ١٤٠ جنيها - خسارة الالتزامات ٦١ جنيها + أرباح الأصول ٣٢ جنيها =  
 رصيد آخر المدة ١١١ جنيها تم تخفيضه إلى ١٠٧ جنيها حيث تم الاعتراف بمبلغ ٤٠ جنيهاً بقائمة الدخل) .

المبلغ في أول المدة عن عام ٢٠٠٢ يبلغ ١٠٧ جنيها ويقع داخل الحدود المقدرة وبالتالي ليس هناك حاجة إلى الاعتراف بأية أرباح أو خسائر.

المركز المتراكم في نهاية عام ٢٠٠٢ تم تحديده عن طريق الحصول على الأرباح على الالتزام والخسارة على أصول الخطة (من الخطوة الأولى)  $(١٠٧ + ٨٧ - ٢٤) = ١٧٠$  جنيهاً.

المبلغ في أول عام ٢٠٠٣ قدره ١٧٠ جنيها وهو خارج الحدود المقدرة بمبلغ ٥٠ جنيهاً وبالتالي فالإرباح التي يجب الاعتراف بها في قائمة الدخل تبلغ ٥ جنيهاً .

الأرباح المتراكمة غير المعترف بها في نهاية عام ٢٠٠٣ تم تحديدها عن طريق الحصول على الخسارة الناتجة عن الالتزام والخسارة الناتجة عن أصول الخطة مما يؤدي إلى رصيد آخر المدة يبلغ ٧٣ جنيهاً بعد خصم مبلغ ٥ جنيهاً تمثل الأرباح المعترف بها في قائمة الدخل.

$$(٧٣ = ٥ - ٥٠ - ٤٢ - ١٧٠)$$

**مصروفات قائمة الدخل:** تمثل المصروفات بقائمة الدخل تكلفة الخدمة الحالية بالإضافة إلى تكلفة العوائد مخصصاً منها العائد على أصول الخطة معدلة بالمكسب الإكتواري المعترف به عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	البيان
١٥٠	٢٢٠	١٣٠	تكلفة الخدمة الحالية (معطى)
٩٦	١٠٣	١٠٠	تكلفة العوائد (من الخطوة الأولى)
(١١٤)	(١٢١)	(١٢٠)	العائد المتوقع على أصول الخطة (من الخطوة الأولى)
(٥)	---	(٤)	صافي الخسائر (الأرباح) الإكتوارية المعترف بها خلال السنة
١٢٧	٢٠٢	١٠٦	المصروف الذي يجب الاعتراف به في قائمة الدخل

• يجب على البنك بخلاف الإفصاحات الوصفية أن يفصح عن الحركة في صافي الالتزام خلال السنة والعائد الفعلي على أصول الخطة.

#### الإفصاح عن الحركة في صافي الالتزام المعترف به في الميزانية

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	البيان
٢٥٨	١٥٦	١٤٠	صافي الالتزام أول السنة
١٢٧	٢٠٢	١٠٦	المصروف كما تم تحديده كما سبق
(١١٠)	(١٠٠)	(٩٠)	الاشتراكات (معطى)
٢٧٥	٢٥٨	١٥٦	صافي الالتزام آخر السنة

الإفصاح عن العائد الفعلي على أصول الخطة			
٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	البيان
١١٢	١٢١	١٢٠	العائد المتوقع على أصول الخطة
(٥٠)	(٢٤)	٣٢	الأرباح (الخسائر) الإكتوارية على أصول الخطة
٦٤	٩٧	١٥٢	العائد الفعلي على أصول الخطة

## الفصل السادس

قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية المجمعة للبنوك



## قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية المجمعة للبنوك

### ١. التعريفات ومجالات التطبيق

#### ١/١ المجموعة

هي البنك وكل الشركات التابعة له بصرف النظر عن نوعية النشاط .

#### ٢/١ القوائم المالية المجمعة

تشتمل القوائم المالية المجمعة على الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية المعدة لمجموعة البنك والشركات التابعة له باعتبارها منشأة اقتصادية واحدة دون النظر إلى الحدود القانونية بين هذه الشركات وذلك بهدف إظهار صورة حقيقية وصحيحة عن نتائج الأعمال والمركز المالي للمجموعة ككل .

#### ٣/١ الشركة القابضة "البنك"

الشركة القابضة "البنك" هي التي تُسيطر على شركة تابعة أو أكثر سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال شركة تابعة أخرى، بينما تُعرف الشركة التابعة بأنها المنشأة التي تسيطر عليها الشركة القابضة .

## ٤/١ الشركة التابعة

الشركة التابعة هي المنشأة (بما في ذلك المنشأة ذات الأغراض الخاصة) التي تمتلك المجموعة القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود تأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمجموعة القدرة على السيطرة على المنشأة الأخرى. ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذي تنتقل فيه السيطرة إلى المجموعة. كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذي تنتهي فيه السيطرة.

ويتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء المجموعة للشركات. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المُصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء. ويتم قياس الأصول المكتتاة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية. وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول بما في ذلك الأصول والالتزامات المحتملة المكتتاة القابلة للتحديد على أنها شهرة (إيضاح ....). وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لذلك الصافي يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل. عند التجميع ، يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة ، والخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول. ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة

### ٥/١ المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل. وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المكتتاة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

### ٦/١ الشركة الشقيقة

الشركة الشقيقة هي المنشأة التي تمتلك المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة، وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات الشقيقة أولاً بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقاً لتاريخ الاعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصاً أي اضمحلال متراكم في القيمة) التي تم تحديدها عند الاقتناء (إيضاح ...). ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بنصيب المجموعة في أرباح وخسائر الشركات الشقيقة التي تنتج بعد الاقتناء. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بنصيب المجموعة في الحركة التي تطرأ على حقوق الملكية للشركات الشقيقة التي تنتج بعد الاقتناء. ويتم تعديل القيمة الدفترية للشركة الشقيقة بالحركة المتركمة اللاحقة للاقتناء. إذا ساوى نصيب المجموعة في خسائر الشركة الشقيقة أو زاد عن حصتها في الشركة الشقيقة، بما في ذلك أية أرصدة مدينة غير مضمونة، لا تقوم المجموعة بإثبات أية خسائر أخرى إلا إذا التزمت المجموعة بذلك أو تكبدت مدفوعات نيابة عن الشركة الشقيقة.

ويتم استبعاد الأرباح غير المحققة من المعاملات مع الشركات الشقيقة في حدود حصة الشركة في الشركة الشقيقة. والخسائر غير المحققة إلا إذا كانت المعاملة توفر دليلاً على اضمحلال قيمة الأصل المتبادل. ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات الشقيقة كلما كان ذلك ضروريا بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تغييرات هيكل ملكية الشركات الشقيقة.

### ٧/١ السيطرة

ويقصد بالسيطرة قدرة البنك على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة المُستثمر فيها للحصول على منفعة من نشاطها.

يعتبر البنك مسيطراً على الشركة المُستثمر فيها إذا كان للبنك حقوق تصويت في الشركة التابعة بنسبة ٥٠% أو اقل وذلك في حالة:

- وجود اتفاقية بين بعض المساهمين Side Agreement تعطي للشركة القابضة المقدرة على توجيه أكثر من ٥٠% من حقوق التصويت في الشركة المُستثمر فيها.
- وجود سلطة البنك - مستمدة من تشريع أو اتفاقية - للتحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة المُستثمر فيها.
- المقدرة على تعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة.
- السيطرة على أكثر من نصف الأصوات في مجلس الإدارة.

## ٨/١ حقوق الأقلية

حصة المساهمين من خارج المجموعة التي لا يمتلكها البنك بطريق مباشر أو غير مباشر في صافي نتائج الأعمال وصافي الأصول للشركات التابعة له.

## ٢. القواعد الأساسية لإعداد القوائم المالية المجمعة

١/٢ يتم إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة لمجموعة من المنشآت التي تقع تحت سيطرة البنك.

٢/٢ لا يتم استبعاد الشركة التابعة من إجراءات التجميع كنتيجة لاختلاف أنشطتها عن أنشطة المنشآت الأخرى في المجموعة. وعند القيام بعملية تجميع تلك الشركات التابعة يتم الإفصاح عن المعلومات الخاصة بها كما يتم الإفصاح عن معلومات إضافية في القوائم المالية المجمعة بشأن الأنشطة المختلفة للشركات التابعة.

٣/٢ إتباع سياسات محاسبية موحدة في الشركات الداخلة في القوائم المالية المجمعة، وفي الحالات التي يتعذر فيها توحيد هذه السياسات يتم إجراء تسويات على القوائم المالية للشركات التي لا تتبع سياسات المجموعة، وفي حالة عدم إمكانية تحقيق ذلك يتم الإفصاح عن الاختلاف فيما بين السياسات وعن البنود الواردة بالقوائم المالية التي تأثرت بذلك.

مثال:

- تطبيق سياسة موحدة بالنسبة للاستثمارات المالية .
- تطبيق سياسة موحدة للمخزون وفقا لطريقة المتوسط المرجح .
- تطبيق سياسة موحدة للإهلاك وفقا لطريقة القسط الثابت .

٤/٢ يكون للبنك وشركاته التابعة تاريخ واحد لانتهاء السنة المالية وعند اختلاف تواريخ

انتهاء السنة المالية يتم التجميع بمراعاة ما يلي:

- إذا لم يتجاوز الفرق مدة ثلاثة أشهر يتم تجميع القوائم المالية على أن يؤخذ في الاعتبار أي أحداث لاحقة ذات تأثير جوهري.

- إذا تجاوز الفرق مدة ثلاثة أشهر يتم إعداد مركز مالي مرحلي في تاريخ القوائم المالية المجمعة.

٥/٢ عند اقتناء البنك لبعض أو لكل أسهم شركة تابعة خلال السنة المالية يتم تضمين نتائج

أعمال الشركة التابعة في قائمة الدخل المجمعة عن الفترة اللاحقة لتاريخ الاقتناء.

٦/٢ يتم حساب حقوق الأقلية في صافي الأصول ، حيث يمثل الآتي:

- مبلغ حقوق الأقلية في تاريخ التجميع الأصلي.
- نصيب الأقلية في التغير في حقوق الملكية من تاريخ التجميع.

٧/٢ يتم تجميع البنود المتشابهة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات للبنك

وشركاته التابعة كل بند على حده، مع ضرورة إظهار حقوق الأقلية في بند مستقل بالقوائم

المالية المجمعة واستبعاد ما يلي عند التجميع:

- تكلفة استثمار البنك في كل شركة تابعة في تاريخ الاقتناء مقابل نصيب البنك في بنود حقوق الملكية في الشركة التابعة القائمة في تاريخ الاقتناء ويعالج الفرق بين القيمتين المشار إليهما وفقا لما يلي:

- في حالة زيادة تكلفة الاستثمار عن نصيب البنك في حقوق الملكية في الشركة التابعة يدرج الفرق تحت مسمى شهرة في الميزانية المجمعدة ويتم حساب قيمة الاضمحلال إن وجد ويعالج على قائمة الدخل.

- في حالة نقص تكلفة الاستثمار عن نصيب البنك في حقوق الملكية في الشركة التابعة يدرج الفرق كاحتياطي رأسمالي في الميزانية المجمعدة.

- الأرباح والخسائر غير المحققة في تاريخ الميزانية عن المعاملات بين شركات المجموعة التي قد تظهر ضمن أرصدة بعض الأصول في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعدة ، ومثال لذلك الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن بيع وشراء أصول ثابتة بين شركات المجموعة .

قد تشير الخسائر الناتجة عن المعاملات المتبادلة بين شركات المجموعة إلى انخفاض يتطلب الاعتراف به في القوائم المالية المجمعدة (مثل المخزون المباع بخسارة) .

- الأرصدة المقابلة بين شركات المجموعة، ومن ذلك القروض الممنوحة من شركة إلى أخرى داخل المجموعة والحسابات الجارية والودائع والسندات بين شركات المجموعة.

- الإيرادات والمصروفات وتوزيعات الأرباح بين شركات المجموعة خلال الفترة المالية.
- وفي حالة عدم تطابق أرصدة الحسابات المقابلة في القوائم المالية لكل شركة من شركات المجموعة يتعين تسوية الفروق فيما بين هذه الأرصدة وذلك قبل إجراء التجميع.

### ٣. متطلبات العرض والإفصاح

- يعرض البنك القوائم المالية المجمعة طبقاً للنموذج المرفق.
- يتعين الإفصاح عن أسماء الشركات التابعة والشقيقة وأصول والتزامات وصافي أرباح هذه الشركات ونسبة مساهمة البنك فيها .
- يفصح البنك عن أهم القطاعات المكونة للقوائم المالية المجمعة وفقاً لما يلي :

١/٣ يمكن تحديد قطاع النشاط أو القطاع الجغرافي كقطاع مطلوب التقرير عنه إذا تحقق

أي مما يلي:

- إذا بلغت إيرادات القطاع ١٠% أو أكثر من إجمالي الإيرادات وفقاً للقوائم المالية المستقلة لكل شركة تشملها المجموعة معدة وفقاً لأساس يعرض إيرادات الشركات على نمط موحد.

- أو إذا بلغت نتائج أعمال القطاع سواء ربحاً أو خسارة ١٠% أو أكثر من النتائج المجمعة لجميع القطاعات في الأرباح أو الخسائر بصرف النظر عن نتائج أعمال القطاع ربحاً أو خسارة.

- أو إذا بلغت أصول القطاع ١٠% أو أكثر من إجمالي أصول جميع القطاعات.

٢/٣ يمكن تجميع قطاعين أو أكثر من قطاعات النشاط أو القطاعات الجغرافية المُعد عنها تقارير داخلية في قطاع نشاط واحد أو قطاع جغرافي واحد إذا تشابهت القطاعات وذلك فقط إذا تحقق ما يلي:

- تشابه الأداء المالي لأجل طويل ومن ذلك مؤشرات الربحية.

- أو التشابه في أي من العوامل الواردة بالبند ١/٣.

٣/٣ إذا كان القطاع أدنى من جميع حدود الأهمية النسبية الواردة في البند ١/٣ فيمكن التقرير عنه كقطاع منفصل رغماً من حجمه أو دمجها في قطاع آخر تتوافر بشأنه أي من العوامل الواردة بالبند ١/٣ أو إدراج بياناته ضمن بند "قطاعات أخرى" في التحليل القطاعي.

٤/٣ بعد تحديد القطاعات التي يتم التقرير عنها بشكل منفصل وفقاً لأي من العوامل الواردة بالبند ١/٣ يتم المقارنة بين إجمالي إيرادات هذه القطاعات وفقاً لما تتضمنه قائمة الدخل المجمعة وبين الإيرادات الواردة بهذه القائمة ، فإذا كان الإجمالي المشار إليه اقل من ٧٥% من الإيرادات بقائمة الدخل المجمعة يضاف إلى التحليل القطاعي قطاعات أخرى حتى ولو لم يتوافر فيها أي من العوامل الواردة بالبند ١/٣ وذلك بهدف الوصول إلى تحليل بيانات قطاعات مستقلة لا تقل إيراداتها عن ٧٥% من الإيرادات بقائمة الدخل المجمعة.

### مثال لطريقة حقوق الملكية

في ٢ يناير ٢٠٠٧ - اشترى البنك ٤٠% من رأس المال في إحدى الشركات وبلغت قيمة الاستثمار ١٠٠,٠٠٠ جنيه وبذلك يكون للبنك نفوذاً مؤثراً في الشركة. وفي ذلك التاريخ كانت حقوق الملكية في هذه الشركة كما يلي:

جنيه	
٥٠,٠٠٠	أسهم عادية (..... سهم - القيمة الاسمية للسهم ....
	جنيه)
١٥٠,٠٠٠	الزيادة في رأس المال المدفوع
٥٠,٠٠٠	الأرباح المحتجزة
<u>٢٥٠,٠٠٠</u>	

- تكلفة الأسهم العادية تمثل ٤٠% من القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة.
- يفترض كذلك انه لا توجد فروق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للأصول والالتزامات ، وعلى ذلك فإن رصيد حساب الاستثمارات في البنك يساوي ٤٠% من صافي أصول الشركة.
- سجلت الشركة صافي دخل قدرة ٣٠,٠٠٠ جنيه سنة ٢٠٠٧ وسددت أرباح بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه.
- كانت حقوق الملكية للشركة في نهاية السنة كما يلي:

جنيه	
٥٠,٠٠٠	أسهم عادية
١٥٠,٠٠٠	الزيادة في رأس المال المدفوع
٧٠,٠٠٠	الأرباح المحتجزة
<u>٢٧٠,٠٠٠</u>	

يقوم البنك بتسجيل قيمة الاستثمار عند نشأته في الشركة كما يلي:

من حـ/ استثمارات في شركة شقيقة	١٠٠,٠٠٠
إلى حـ/ النقدية	١٠٠,٠٠٠

يقوم البنك بتسجيل نصيبه في الزيادة في حقوق الملكية بالشركة على النحو التالي:

من حـ/ استثمارات في شركة شقيقة	١٢,٠٠٠
إلى حـ/ أرباح (خسائر) استثمارات مالية	١٢,٠٠٠

(النصيب في صافي الربح)

من حـ/ النقدية	٤,٠٠٠
إلى حـ/ استثمارات في شركة شقيقة	٤,٠٠٠

(النصيب في الربح الموزع نقداً)

عند إعداد قائمة المركز المالي للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ يبلغ رصيد الاستثمارات ١٠٨,٠٠٠ جنيه محسوبة كما يلي ( قيمة الاستثمار ١٠٠,٠٠٠ + زيادة في قيمة الاستثمار ١٢,٠٠٠ - توزيعات أرباح مستلمة ٤,٠٠٠ ) .

لتسجيل اضمحلال الشهرة يجرى القيد التالي:

من حـ/ أرباح (خسائر) استثمارات مالية	xxxxxx
إلى حـ/ استثمارات في شركة شقيقة	xxxxxx

القوائم المالية المجمعة

بنك .....

الميزانية في .....

سنة	السنة	إيضاح
المقارنة	الحالية	رقم
جنيه	جنيه	

الأصول :

XX	XX	١٦	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
XX	XX	١٧	أرصدة لدى البنوك
XX	XX	١٨	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
XX	XX	١٩	أصول مالية بغرض المتاجرة
XX	XX	٢٠	قروض وتسهيلات للبنوك
XX	XX	٢١	قروض وتسهيلات للعملاء
XX	XX	٢٢	مشتقات مالية
XX	XX	٢٣	أصول مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

استثمارات مالية :

XX	XX	٢٤	- متاحة للبيع
XX	XX	٢٤	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
XX	XX	٢٥	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
XX	XX	٢٦	أصول غير ملموسة
XX	XX	٢٧	أصول أخرى
XX	XX	٣٨	أصول ضريبية مؤجلة
XX	XX	٢٨	أصول ثابتة

إجمالي الأصول

XX	XX
----	----

سنة المقارنة جنيه	السنة الحالية جنيه	إيضاح رقم	
XX	XX	٢٩	الالتزامات وحقوق الملكية
XX	XX	٣٠	الالتزامات :
XX	XX	٤٠	أرصدة مستحقة للبنوك
XX	XX	٢٢	ودائع العملاء
XX	XX	٣١	التزامات مالية بغرض المتاجرة
XX	XX	٣٢	مشتقات مالية
XX	XX	٣٥	أدوات دين مُصدرة
XX	XX	٣٦	قروض أخرى
XX	XX	٣٧	التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
XX	XX	٣٨	التزامات أخرى
XX	XX	٣٩	مخصصات أخرى
XX	XX		التزامات ضرائب الدخل الجارية
XX	XX		التزامات ضريبية مؤجلة
XX	XX		التزامات مزايا التقاعد
XX	XX		إجمالي الالتزامات
			حقوق الملكية :
			حقوق المساهمين في البنك :
XX	XX	٤١	رأس المال المدفوع
XX	XX	٤٢	احتياطات
XX	XX	٤٢	أرباح ( خسائر ) محتجزة*
XX	XX		حقوق الأقلية
XX	XX		إجمالي حقوق الملكية
XX	XX		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

\* تشمل صافي أرباح (خسائر) السنة الحالية .

**قائمة الدخل المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ...**

<u>سنة</u> <u>المقارنة</u>	<u>السنة</u> <u>الحالية</u>	<u>إيضاح</u> <u>رقم</u>	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>		
XX	XX	٦	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(XX)	(XX)	٦	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
XX	XX		المبيعات*
<u>XX</u>	<u>XX</u>		<b>صافي الدخل من العائد</b>
XX	XX	٧	إيرادات الأتعاب والعمولات
(XX)	(XX)	٧	مصروفات الأتعاب والعمولات
(XX)	(XX)		تكلفة المبيعات*
XX	XX		<b>صافي الدخل من الأتعاب والعمولات</b>
XX	XX	٨	توزيعات أرباح
XX	XX	٩	صافي دخل المتاجرة
XX	XX	١٠	صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
XX	XX	٢٤	أرباح ( خسائر ) الاستثمارات المالية
(xx)	(xx)	١٣	(عبء) رد الأضمحلال عن خسائر الائتمان
(XX)	(XX)	١١	مصروفات إدارية
(XX)	(XX)	١٢	إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى
XX	XX		ربح (خسارة العمليات)
<u>XX</u>	<u>XX</u>		النصيب في نتائج أعمال شركات شقيقة
XX	XX		<b>الربح ( الخسارة ) قبل ضرائب الدخل</b>
(XX)	(XX)	١٤	(مصروفات) إيرادات ضرائب الدخل
<u>XX</u>	<u>XX</u>		<b>صافي أرباح ( خسارة ) السنة</b>
XX	XX		نصيب المساهمين في البنك
<u>XX</u>	<u>XX</u>		<b>نصيب الأقلية</b>
<u>XX</u>	<u>XX</u>		<b>ربحية السهم ( جنيه / سهم )</b>
XX	XX	١٥	- الأساسي
XX	XX	١٥	- المخفض

\* بحسب الأهمية النسبية لهذا البند : فإذا انخفضت القيمة تدرج ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

قائمة التدفقات النقدية المجمعة  
عن السنة المالية المنتهية في .....

سنة المقارنة	السنة الحالية	
جنيه	جنيه	
		<b>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</b>
XX	XX	صافي الأرباح (الخسائر) قبل الضرائب
XX	XX	تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
XX	XX	إهلاك واستهلاك
XX	XX	عبء (رد) اضمحلال الأصول
XX	XX	عبء (رد) المخصصات الأخرى
XX	XX	فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملة الأجنبية
(XX)	(XX)	(أرباح) خسائر بيع أصول ثابتة
(XX)	(XX)	توزيعات أرباح
XX	XX	المدفوعات المبنية على أسهم
XX	XX	أرباح التشغيل قبل التغييرات في الأصول والالتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل
XX	XX	<b>صافي النقص (الزيادة) في الأصول والالتزامات</b>
XX	XX	أرصدة لدى البنوك
XX	XX	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
XX	XX	أصول مالية بغرض المتاجرة
XX	XX	قروض وتسهيلات للبنوك
XX	XX	قروض وتسهيلات للعملاء
XX	XX	مشتقات مالية (بالصافي)
XX	XX	أصول مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
XX	XX	أصول أخرى
XX	XX	أرصدة مستحقة للبنوك
XX	XX	ودائع العملاء
XX	XX	التزامات مالية بغرض المتاجرة
XX	XX	التزامات مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
XX	XX	التزامات أخرى
XX	XX	التزامات مزايا التقاعد
(XX)	(XX)	ضرائب الدخل المسدده
XX	XX	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل

السنة الحالية	السنة المقارنة	جنيه	جنيه
<b>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار</b>			
(XX)	(XX)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع	
XX	XX	متحصلات من مبيعات الأصول الثابتة	
XX	XX	متحصلات من بيع الاستثمارات المالية بخلاف أصول مالية بغرض المتاجرة	
(XX)	(XX)	مشتريات استثمارات مالية بخلاف أصول مالية بغرض المتاجرة	
(XX)	(XX)	مدفوعات مقابل إقتناء شركات تابعة وشقيقة*	
XX	XX	متحصلات من استبعاد شركات تابعة وشقيقة	
(XX)	(XX)	مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	
XX	XX	توزيعات أرباح محصلة	
—	—		
XX	XX	<b>صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار</b>	
—	—		
<b>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</b>			
XX	XX	محصل من إصدار أدوات دين وقروض أخرى	
(XX)	(XX)	مسدد من أدوات دين مصدرة وقروض أخرى	
(XX)	(XX)	توزيعات الأرباح المدفوعة	
XX	XX	محصل من رأس المال المدفوع	
—	—		
XX	XX	<b>صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل</b>	
—	—		
XX	XX	<b>صافي (النقص) الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة</b>	
XX	XX	<b>رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة</b>	
—	—		
XX	XX	<b>رصيد النقدية وما في حكمها في آخر السنة</b>	
—	—		
<b>وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي (إيضاح ٤٤) :</b>			
XX	XX	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	
XX	XX	أرصدة لدى البنوك	
XX	XX	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	
(XX)	(XX)	أرصدة لدى البنوك المركزية في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي	
(XX)	(XX)	أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر**	
(XX)	(XX)	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر**	
—	—		
XX	XX	<b>النقدية وما في حكمها</b>	

### معاملات غير نقدية

لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملة/معاملات غير نقدية تتمثل في المبالغ التي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (٤٤) .

\* بعد خصم أرصدة النقدية وما في حكمها الخاصة بالشركات التابعة في تاريخ الإقتناء .

\*\* من تاريخ الإقتناء .

بنك .....

### قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة

الإجمالي	حقوق الأقلية	حقوق المساهمين في البنك	الأرباح المحتجزة	الاحتياطيات	رأس المال المدفوع	إيضاح رقم
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
xx	xx	xx	xx	xx	xx	الأرصدة في أول سنة المقارنة كما سبق إصدارها
xx	xx	xx	—	xx	—	أثر تغيير سياسات محاسبية (بعد الضرائب)
xx	xx	xx	xx	xx	xx	الأرصدة في أول سنة المقارنة بعد التعديل
xx	xx	xx	—	xx	—	صافي التغير في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب
xx	xx	xx	—	xx	—	٤٢ فروق ترجمة عملات أجنبية
xx	xx	xx	—	xx	—	صافي الدخل المعترف به مباشرة في حقوق الملكية
xx	xx	xx	xx	—	—	صافي الربح
xx	xx	xx	xx	==	==	إجمالي الدخل لسنة المقارنة
			xx			توزيعات أرباح عن سنة المقارنة
	xx	xx	(XX)	xx		٤٢ المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام
	xx	xx	(XX)	xx		٤٢ المحول إلى الاحتياطي القانوني
	xx	xx	(XX)	xx		المحول إلى احتياطيات أخرى
	xx	xx	(XX)	xx		٤٢ مكون حقوق الملكية من سندات قابلة للتحويل
xx	xx	xx		xx	xx	(شراء) بيع أسهم خزينة
						نظم خيار الأسهم للعاملين:
xx	xx	xx		xx		٤١ - قيمة خدمات العاملين
xx	xx	xx	—	xx		٤١ - المحصل عن إصدار الأسهم
xx	xx	xx	xx	xx		الأرصدة في آخر سنة المقارنة

الإجمالي	حقوق الأقلية	حقوق المساهمين في البنك	الأرباح المحتجزة	الاحتياطيات	رأس المال المدفوع	إيضاح رقم
جنبيه	جنبيه	جنبيه	جنبيه	جنبيه	جنبيه	
xx	xx	xx	xx	xx	xx	الأرصدة في أول السنة الحالية كما سبق إصدارها
xx	xx	xx	—	xx	—	أثر تغيير سياسات محاسبية (بعد الضرائب)
xx	xx	xx	xx	xx	xx	الأرصدة في أول السنة الحالية بعد التعديل
xx	xx	xx	—	xx	—	٤٢ صافي التغير في الاستثمارات المتاحة للبيع - بعد الضرائب
xx	xx	xx	—	xx	—	٤٢ صافي التغير في تغطية التدفقات النقدية - بعد الضرائب
xx	xx	xx	—	xx	—	٤٢ فروق ترجمة العملات الأجنبية
xx	xx	xx	—	xx	—	صافي الدخل المعترف به مباشرة في حقوق الملكية
xx	xx	xx	—	—	—	صافي الربح
xx	xx	xx	xx	xx	xx	إجمالي الدخل للسنة الحالية
			xx			٤٢ توزيعات أرباح عن السنة الحالية
	xx	xx	(xx)	xx		٤٢ المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام
	xx	xx	(xx)	xx		٤٢ المحول إلى الاحتياطي القانوني
	xx	xx	(xx)	xx		المحول إلى إحتياطيات أخرى
	xx	xx	(xx)	xx		مكون حقوق الملكية من سندات قابلة للتحويل
xx	xx	xx		xx	xx	(شراء) بيع أسهم خزينة
						نظم خيار الأسهم للعاملين :
xx	xx	xx		xx		٤١ - قيمة خدمات العاملين
xx	xx	xx	xx	—	xx	٤١ - المحصل عن إصدار الأسهم
xx	xx	xx	xx	xx	xx	الأرصدة في آخر السنة الحالية

## السياسات الخاصة بالقوائم المالية المجمعة

### - التجميع

#### • الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي تمتلك المجموعة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمجموعة القدرة على السيطرة على المنشأة الأخرى. ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذي تنتقل فيه السيطرة إلى المجموعة. كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذي تنتهي فيه السيطرة.

ويتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء المجموعة للشركات. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المُصدرة والالتزامات المنكبة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تُعزي مباشرة لعملية الاقتناء. ويتم قياس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية. وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد على أنها شهرة (إيضاح ....). وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لـصافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد للشركة المقتناة ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

عند التجميع ، يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول. ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

### • المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل. وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المكتتاة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

### • الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمتلك المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات الشقيقة أولاً بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقاً لتاريخ الاعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصاً أي اضمحلال متراكم في القيمة) التي تم تحديدها عند الاقتناء (إيضاح .....).

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بنصيب المجموعة في أرباح وخسائر الشركات الشقيقة التي تنتج بعد الاقتناء. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بنصيب المجموعة في الحركة التي تطرأ على حقوق الملكية للشركات الشقيقة التي تنتج بعد الاقتناء. ويتم تعديل القيمة الدفترية للشركة الشقيقة بالحركة المتراكمة اللاحقة للاقتناء. إذا ساوى نصيب المجموعة في خسائر الشركة الشقيقة أو زاد عن حصتها في الشركة الشقيقة ، بما في ذلك أية أرصدة مدينة غير مضمونة ، لا تقوم المجموعة بإثبات أية خسائر أخرى إلا إذا التزمت المجموعة بذلك أو تكبدت مدفوعات نيابة عن الشركة الشقيقة.

ويتم استبعاد الأرباح غير المحققة من المعاملات مع الشركات الشقيقة في حدود حصة الشركة في الشركة الشقيقة. ويتم استبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت المعاملة توفر دليلاً على اضمحلال قيمة الأصل المتبادل. وتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات الشقيقة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات هيكل ملكية الشركات الشقيقة.

### - المخزون

يتم تقييم المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما اقل، تمثل التكلفة جميع

المصروفات المتكبدة على كل منتج حتى وصوله إلى موقعه أو شكله الحالي على النحو التالي:

- المواد الخام ومواد التعبئة وقطع غيار ووقود - تكلفة الشراء على أساس المتوسط المتحرك.

وزيوت، مطبوعات

- الإنتاج غير التام والإنتاج التام - تكلفة التصنيع والعمالة المباشرة بالإضافة إلى

المصاريف غير المباشرة على أساس معدل النشاط

العادي.

وتحدد صافي القيمة الممكن تحقيقها على أساس سعر البيع التقديري ناقصاً أية تكاليف إضافية

متوقعة حتى إتمام البيع، ويتم عمل مخصص للفرق وللأصناف الراكدة أو بطيئة الحركة كلما كان ذلك

مناسباً.

**- المشروعات تحت التنفيذ**

يتم تسجيل المبالغ التي يتم تكبدها لاقتناء أصول ثابتة كمشروعات تحت التنفيذ حتى يتم الانتهاء من الإنفاق على الأصل ويصبح صالحاً للاستخدام ويتم تحويله إلى بند الأصول الثابتة على أن يبدأ إهلاكه في نفس التاريخ.

**الإيضاحات الخاصة بالقوائم المالية المجمعة**

يتم إعداد كافة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة للبنك إضافة إلى الإيضاحات التالية :-

**- المخزون**

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
xx	xx	مواد خام
xx	xx	قطع غيار
xx	xx	إنتاج تام
xx	xx	مواد ومهمات
xx	xx	مواد تعبئة وتغليف
xx	xx	وقود وزيوت
xx	xx	إنتاج غير تام
xx	xx	بضائع بغرض المتاجرة
<u>xx</u>	<u>xx</u>	أخرى
<u>xx</u>	<u>xx</u>	

**- المشروعات تحت التنفيذ**

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
xx	xx	الرصيد في بداية السنة
xx	xx	الإضافات خلال السنة
xx	xx	المحول إلى الأصول الثابتة (إيضاح ...)
<u>xx</u>	<u>xx</u>	الرصيد في نهاية السنة
<u>xx</u>	<u>xx</u>	

يتمثل رصيد المشروعات تحت التنفيذ في قيمة الآلات والمعدات التي وردت للشركة وجاري تركيبها ولم يتم تشغيلها بعد.

### التحليل القطاعي

يتم عرض التحليل القطاعي للأصول والالتزامات وأنشطة المجموعة الرئيسية التي تتمثل في النشاط المالي والصناعي والتجاري وأنشطة أخرى ، وفيما يلي عرض لهذه الأنشطة:

#### - الإيرادات والمصروفات وفقا للنشاط القطاعي

إجمالي	أنشطة أخرى	التجاري	الصناعي	المالي	
XX	XX	XX	XX	XX	إيرادات النشاط القطاعي
(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	يخصم: المعاملات بين القطاعات
XX	XX	XX	XX	XX	
(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	المصروفات التشغيلية
(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	المصروفات التسويقية والإدارية
XX	XX	XX	XX	XX	إجمالي ربح النشاط القطاعي
XX	XX	XX	XX	XX	يضاف: إيرادات أخرى
(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	يخصم: مصروفات أخرى
(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	تكاليف التمويل
XX	XX	XX	XX	XX	صافي ربح النشاط القطاعي قبل
					الضرائب
(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	(XX)	ضرائب الدخل
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	صافي ربح النشاط القطاعي

- الأصول والالتزامات وفقاً للنشاط القطاعي

إجمالي	أنشطة أخرى	التجاري	الصناعي	المالي	
XX	XX	XX	XX	XX	أصول القطاع
—	—	—	—	—	أصول غير مصنفة
—	—	—	—	—	
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي الأصول*
XX	XX	XX	XX	XX	التزامات القطاع
—	—	—	—	—	التزامات غير مصنفة
—	—	—	—	—	
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي الالتزامات*
XX	XX	XX	XX	XX	الإضافات الرأسمالية
XX	XX	XX	XX	XX	اهلاكات السنة
XX	XX	XX	XX	XX	بنود غير نقدية

القطاعات الجغرافية

وفقاً للنموذج الاسترشادي الوارد بالفصل الثاني ص ١٠١

\* يمكن الإفصاح عن البنود بصفة إجمالية أو تفصيلية .

## الفصل السابع

### قواعد نشر القوائم المالية



## قواعد نشر القوائم المالية

### ١. النشر لأغراض دعوة الجمعية العامة لاعتماد القوائم المالية

يتعين نشر القوائم المالية (الميزانية ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة التغير في حقوق الملكية ، الإيضاحات المتممة ) وكذلك تقرير مراقبي الحسابات كاملة بدون تلخيص ( مادة ٦٥ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ) ، اذا لم ينص النظام الاساسي للبنك على جواز ارسال القوائم المالية بالبريد الموصى عليه أو بأية طريقة أخرى يحددها النظام .

### ٢. نشر القوائم المالية الملخصة

ألزمت المادة ٦ من قانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الشركات التي طرحت أوراقاً مالية لها في اكتتاب عام أن تقدم الى الهيئة العامة لسوق المال تقارير نصف سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي الصحيح لها ، وأوجبت نشر ملخص واف للتقارير نصف السنوية والقوائم المالية السنوية في الجريدة الرسمية .

### ٣. القواعد التي تحكم نشر القوائم المالية الملخصة

يحكم نشر القوائم المالية الملخصة القواعد التالية :

- (أ) كمبدأ عام لا يجوز استبعاد نشر أية قائمة أو عدم نشر الايضاحات .
- (ب) يمكن دمج بعض البنود أو استبعاد أو تلخيص بعض الايضاحات .

على أن يراعى فى هذا الشأن ما يلى :

- ألا يخل دمج البنود واستبعاد او تلخيص بعض الايضاحات بمدى تعبير القوائم المالية للبنك عن مركزه المالى ونتيجة نشاطه والحد الادنى من الافصاح المطلوب لقارىء ومستخدم تلك القوائم .

وفى هذا الشأن يراعى ألا تستبعد الايضاحات المتعلقة بالسياسات المحاسبية المتبعة ، وكذلك تلك المتعلقة بتفاصيل وحركة البنود الهامة ، مثل ايضاحات القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، والاستثمارات المالية ، وودائع العملاء ، وحقوق الملكية (مع الاشارة الى رأس المال المرخص به ورأس المال المصدر والمدفوع ) ونصيب السهم من حصة المساهمين فى صافى أرباح العام وفقاً للاختصار الوارد بدءاً من ص ٤٥١ الفصل السابع .

- أن يتم هذا التلخيص بالإتفاق مع مراقبى حسابات البنك وموافقتهما على النشر .

- تنشر القوائم المُلخصة تحت عنوان :

( ملخص القوائم المالية لبنك .... المستخرجة من القوائم المالية الكاملة للبنك عن السنة

المالية المنتهية فى ..... )

(ج) يُطلب من مراقبى الحسابات إعداد تقرير على القوائم المالية المختصرة ، وينشر هذا التقرير

مع هذه القوائم .

(د) فى حالة عدم اتباع أى من القواعد السابقة عند النشر فلا يعتبر ذلك نشرًا طبقاً لأحكام القرارات

والقواعد المرعية ، ولا ينشر فى هذه الحالة تقرير مراقبى الحسابات .

#### ٤. متطلبات نشر القوائم المالية المُلخصة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري بالصحف :

على البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري ( فيما عدا فروع البنوك الأجنبية ) أن تقوم ، بالإتساق مع ما تقدم ، بنشر :

- القوائم المالية المرحلية ( ربع السنوية ) وفقاً للنماذج الواردة فيما بعد على ان يراعى مايلي :
- يتم إجراء الفحص المحدود عليها Limited Review من قبل مراقبي الحسابات .
- يتم النشر في موعد غايته شهران من تاريخ إنتهاء كل فترة (ثلاث فترات من بداية السنة المالية).
- مُلخص القوائم المالية المُعدة عن السنة المالية كاملة وفقاً للنماذج الواردة فيما بعد في موعد غايته خمسة عشر يوماً من تاريخ إعتادها من الجمعية العامة .

وبشأن ما تقدم يراعى ألا تستبعد الإيضاحات المتعلقة بالسياسات المحاسبية المتبعة وكذلك تلك المتعلقة بتفاصيل وحركة البنود الهامة وفقاً للوارد بدءاً من ص ٤٤٢ وعلى أن يتم النشر فى صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتى الإنتشار .

#### ٥. متطلبات النشر على الموقع الإلكتروني للبنك

يتم نشر القوائم المالية وفقاً للبند السابق على الموقع الإلكتروني للبنك مشفوعة بإيضاحات مختصرة وفقاً للوارد بدءاً من ص ٤٥١ بالفصل السابع وما بعده (القوائم المالية المُختصرة) .

ملخص القوائم المالية لبنك.....  
المستخرجة من القوائم المالية للبنك  
عن السنة المالية المنتهية في.....\*

ملخص الميزانية في.....\*\*

سنة المقارنة	السنة الحالية	إيضاح رقم	
جنيه	جنيه		
XX	XX	١٦	<b>الأصول :</b> نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
XX	XX	١٧	أرصدة لدى البنوك
XX	XX	١٨	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
XX	XX	١٩	أصول مالية بغرض المتاجرة
XX	XX	٢٠	قروض وتسهيلات للبنوك
XX	XX	٢١	قروض وتسهيلات للعملاء
XX	XX	٢٢	مشتقات مالية
XX	XX	٢٣	أصول مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
			<b>استثمارات مالية :</b>
XX	XX	٢٤	- متاحة للبيع
XX	XX	٢٤	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
XX	XX	٢٥	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
XX	XX		أصول أخرى وأصول غير ملموسة
XX	XX	٣٨	أصول ضريبية مؤجلة
XX	XX	٢٨	أصول ثابتة
XX	XX		<b>إجمالي الأصول</b>

\* عن الفترة من ..... إلى .... في حالة اعداد قوائم مالية مرحلية ..  
\*\* المركز المالي في تاريخ القوائم المالية المرحلية .

سنة المقارنة جنيه	السنة الحالية جنيه	إيضاح رقم	
			<b>الالتزامات وحقوق الملكية</b>
			<b>الالتزامات :</b>
XX	XX	٢٩	أرصدة مستحقة للبنوك
XX	XX	٣٠	ودائع العملاء
XX	XX	٤٠	التزامات مالية بغرض المتاجرة
XX	XX	٢٢	مشتقات مالية
XX	XX	٣١	أدوات دين مُصدرة
XX	XX	٣٢	قروض أخرى
XX	XX	٣٥	التزامات مالية مبنوية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
XX	XX	٣٦	التزامات أخرى
XX	XX	٣٧	مخصصات أخرى
XX	XX		التزامات ضرائب الدخل الجارية
XX	XX	٣٨	التزامات ضريبية مؤجلة
XX	XX	٣٩	التزامات مزايا التقاعد
XX	XX		<b>إجمالي الالتزامات</b>
			<b>حقوق الملكية :</b>
XX	XX	٤١	رأس المال المدفوع
XX	XX	٤٢	احتياطات
XX	XX	٤٢	أرباح (خسائر) محتجزة*
XX	XX		<b>إجمالي حقوق الملكية</b>
XX	XX		<b>إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية</b>

\* تشمل صافي أرباح (خسائر) السنة الحالية .

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ...

<u>سنة المقارنة</u> <u>جنيه</u>	<u>السنة الحالية</u> <u>جنيه</u>	<u>إيضاح رقم</u>	
XX	XX	٦	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(XX)	(XX)	٦	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
			<b>صافي الدخل من العائد</b>
XX	XX		
XX	XX	٧	إيرادات الأتعاب والعمولات
(XX)	(XX)	٧	مصروفات الأتعاب والعمولات
			<b>صافي الدخل من الأتعاب والعمولات</b>
XX	XX		
XX	XX	٨	توزيعات أرباح
XX	XX	٩	صافي دخل المتاجرة
XX	XX	١٠	صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
XX	XX	٢٤	أرباح ( خسائر ) الاستثمارات المالية
(XX)	(XX)	١٣	(عبء) رد الاضمحلال عن خسائر الائتمان
(XX)	(XX)	١١	مصروفات إدارية
(XX)	(XX)	١٢	إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى
(XX)	(XX)		<b>الربح ( الخسارة ) قبل ضرائب الدخل</b>
(XX)	(XX)	١٤	(مصروفات) إيرادات ضرائب الدخل
—	—		
XX	XX		<b>صافي أرباح ( خسائر ) السنة</b>
=	=		
			<b>ربحية السهم ( جنيه / سهم )</b>
XX	XX	١٥	— الأساسى
XX	XX	١٥	— المخفض

**قائمة التدفقات النقدية  
عن السنة المالية المنتهية في .....**

<u>سنة</u> <u>المقارنة</u> <u>جنيه</u>	<u>السنة</u> <u>الحالية</u> <u>جنيه</u>	
XX	XX	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
XX	XX	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
XX	XX	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
—	—	
XX	XX	صافي (النقص) الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة
XX	XX	رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة
—	—	
XX	XX	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر السنة
—	—	
		<b><u>وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي (إيضاح ٤٤) :</u></b>
XX	XX	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
XX	XX	أرصدة لدى البنوك
XX	XX	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
(XX)	(XX)	أرصدة لدى البنوك المركزية في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
(XX)	(XX)	أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر*
(XX)	(XX)	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر*
—	—	
XX	XX	النقدية وما في حكمها
—	—	

**معاملات غير نقدية**

لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملة/معاملات غير نقدية تتمثل في المبالغ التي تم الإفصاح عنها في

الإيضاح رقم (٤٤).

\*من تاريخ الاقتناء .

بنك .....

قائمة التغير في حقوق الملكية

<u>الإجمالي</u>	<u>الأرباح</u> <u>المحتجزة</u>	<u>الاحتياطيات</u>	<u>رأس المال</u> <u>المدفوع</u>	<u>إيضاح</u> <u>رقم</u>
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
xx	xx	xx	xx	الأرصدة في أول سنة المقارنة كما سبق إصدارها
xx		xx		أثر تغيير سياسات محاسبية (بعد الضرائب)
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	الأرصدة في أول سنة المقارنة بعد التعديل
xx		xx		صافي التغير في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع
				بعد الضرائب
xx		xx		٤٢ فروق ترجمة عملات أجنبية
<u>xx</u>	—	xx	—	صافي الدخل المعترف به مباشرة في حقوق الملكية
xx	xx			صافي الربح
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	إجمالي الدخل لسنة المقارنة
	xx			توزيعات أرباح عن سنة المقارنة
	(xx)	xx		٤٢ المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام
	(xx)	xx		٤٢ المحول إلى الاحتياطي القانوني
	(xx)	xx		المحول إلى احتياطيات أخرى
	(xx)	xx		٤٢ مكون حقوق الملكية من سندات قابلة للتحويل
xx		xx	xx	(شراء) بيع أسهم خزينة
				نظم خيار الأسهم للعاملين:
xx		xx		٤١ - قيمة خدمات العاملين
				٤١ - المحصل عن إصدار الأسهم
xx		xx		
<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	<u>xx</u>	الأرصدة في آخر سنة المقارنة

الإجمالي	الأرباح المحتجزة	الاحتياطيات	رأس المال المدفوع	إيضاح رقم
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
××	××	××	××	الأرصدة في أول السنة الحالية كما سبق إصدارها
××		××		أثر تغيير سياسات محاسبية (بعد الضرائب)
<u>××</u>	<u>××</u>	<u>××</u>	<u>××</u>	الأرصدة في أول السنة الحالية بعد التعديل
××		××		٤٢ صافي التغير في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع- بعد الضرائب
××		××		٤٢ صافي التغير في تغطية التدفقات النقدية - بعد الضرائب
××		××		٤٢ فروق ترجمة العملات الأجنبية
<u>××</u>	—	<u>××</u>	—	صافي الدخل المعترف به مباشرة في حقوق الملكية
××	××			صافي الربح
<u>××</u>	<u>××</u>	<u>××</u>	<u>××</u>	إجمالي الدخل للسنة الحالية
	××			٤٢ توزيعات أرباح عن السنة الحالية
	(XX)	××		٤٢ المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام
	(XX)	××		٤٢ المحول إلى الاحتياطي القانوني
	(XX)	××		المحول إلى احتياطيات أخرى
	(XX)	××		مكون حقوق الملكية من سندات قابلة للتحويل
××		××	××	(شراء) بيع أسهم خزينة
				نظم خيار الأسهم للعاملين:
XX		XX		٤١ - قيمة خدمات العاملين
××		××		٤١ - المحصل عن إصدار الأسهم
<u>××</u>	<u>××</u>	<u>××</u>	<u>××</u>	الأرصدة في آخر السنة الحالية

بنك .....

**قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح  
عن السنة المالية المنتهية في .....**

<u>سنة المقارنة جنيه</u>	<u>السنة الحالية جنيه</u>	
XX	XX	صافى أرباح السنة ( من واقع قائمة الدخل )
(XX)	(XX)	<b>يخصم:</b> أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام القانون
(XX)	(XX)	احتياطي المخاطر البنكية العام
XX	XX	صافى أرباح السنة القابلة للتوزيع
XX	XX	<b>يضاف:</b> أرباح ( خسائر ) محتجزة في أول السنة المالية
XX	XX	<b>الاجمالي</b>
XX	XX	<b>يوزع كالاتي:</b>
XX	XX	احتياطي قانوني*
XX	XX	احتياطي عام
XX	XX	احتياطي تدعيمي
XX	XX	احتياطيات أخرى**
XX	XX	تمويل صندوق تحديث أنظمة بنوك القطاع العام ( وفقاً للقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ )
XX	XX	توزيعات للمساهمين
XX	XX	حصة العاملين
XX	XX	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
XX	XX	أرباح محتجزة في آخر السنة المالية
XX	XX	<b>الاجمالي</b>

\* يحسب الاحتياطي القانوني من صافى أرباح السنة مخصوماً منه أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الرأسمالي .  
\*\* تذكر بالتفصيل .

الإيضاحات المتممة  
للقوائم المالية للبنوك

بنك .....

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية  
عن السنة المالية المنتهية في .....

١. معلومات عامة

يقدم بنك ..... خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ..... فرعاً ويوظف أكثر من ..... موظفاً في تاريخ الميزانية .

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم..... في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في [العنوان]. والبنك مدرج في بورصتي القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية وكذلك في بورصة ..... في الخارج

تم اعتماد هذه القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس الإدارة في ..... (والجمعية العامة للمساهمين الحق في تعديل تلك القوائم بعد إصدارها)\*.

٢. ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك .

\* فقرة تضاف للقوائم المالية السنوية ويتم استبعادها لدى إعداد الإيضاحات للنشر بكافة أغراضه ، ويضاف تاريخ الاعتماد من الجمعية العامة بعد الاعتماد وذلك في التقرير السنوى إن وجد .

## أ- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ... المنققة مع المعايير المشار إليها ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وجميع عقود المشتقات المالية.

وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة ، وأعد البنك أيضاً القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي للبنك فيها ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الاضمحلال\* .

---

\* يتعين في جميع الأحوال أن تُصدر القوائم المالية المجمعة مع القوائم المالية المستقلة للبنك ، وذلك في حالة وجود شركات تابعة له ، وإذا لم يتوافر لدى البنك شركات تابعة مع توافر شركات شقيقة تقاس الشركات الشقيقة وفقاً لطريقة حقوق الملكية سواء في القوائم المالية المجمعة أو قوائم البنك .

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ باستخدام تعليمات البنك المركزي المصري السارية حتى ذلك التاريخ ، التي تختلف في بعض الجوانب عن معايير المحاسبة المصرية الجديدة التي صدرت خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها. وعند إعداد القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ، قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية وأسس القياس بحيث تتفق مع معايير المحاسبة الجديدة ومع متطلبات قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .

#### ب- ترجمة العملات الأجنبية

##### ب/١ - عملة التعامل والعرض

يتم قياس البنود التي تشتمل عليها القوائم المالية للفروع الأجنبية للبنك باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي يمارس فيها الفرع الأجنبي نشاطه ("عملة التعامل") . ويتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

##### ب/٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية .

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:
- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع .

• حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافي الاستثمار .

• إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود .

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين ) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة ( إحتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع ) .

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحفوظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية .

### ب/ ٣ - الفروع الأجنبية

- يتم ترجمة الأصول والالتزامات في كل ميزانية معروضة للفرع الأجنبي باستخدام سعر الإقفال في تاريخ هذه الميزانية .

- يتم ترجمة الإيرادات والمصروفات في كل قائمة دخل معروضة باستخدام متوسط أسعار التحويل إلا إذا كان المتوسط لا يمثل تقريبا مقبول للأثر المتراكم للأسعار السارية في تواريخ المعاملات، عندها يتم ترجمة الإيرادات والمصروفات باستخدام أسعار الصرف في تواريخ المعاملات .

ويتم الاعتراف بفروق العملة الناتجة في بند مستقل (فروق ترجمة عملات أجنبية) ضمن حقوق الملكية،

كما ترحل إلى حقوق الملكية فروق العملة الناتجة عن تقييم صافي الاستثمار في فروع أجنبية والقروض والأدوات المالية بالعملة الأجنبية المخصصة لتغطية ذلك الاستثمار بذات البند . ويتم الاعتراف بهذه الفروق في قائمة الدخل عند التخلص من الفرع الأجنبي وذلك ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

### ج- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر؛ وقروض ومديونيات؛ واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وأصول مالية متاحة للبيع، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي

#### ١ - الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

- تشمل هذه المجموعة: أصول مالية بغرض المتاجرة، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل " بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " .

#### ٢ - القروض والمديونيات

#### ٣ - الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

#### ٤ - الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

ويُنَبَّع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والأصول المالية المتاحة للبيع.
- يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافى دخل المتاجرة.
- يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يُحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .
- يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الأصول المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المُستهلكة للقروض والمديونيات والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها ، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع ، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته ، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات

الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .

#### د - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد .

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالميزانية ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

#### هـ - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

- يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى ، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في

القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة.

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

- تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي :

- تغطيات القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة) .
- تغطيات تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به ، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة .

#### ١/٥ - تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات

القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها

وذلك إلى "صافي الدخل من العائد" . ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى

"صافي دخل المتاجرة" .

وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفترة حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أُجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

#### ٢/٥ - تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل "صافي دخل المتاجرة" .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة" .

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل .

### ٣/هـ - تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية.

### ٤/هـ - المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

### و - الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التي تُقيم بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداه في تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للمقابل المسلم أو المُستلم) ، إلا إذا كان يتم الاستدلال في ذات التاريخ على القيمة العادلة للأداة إستناداً إلى أسعار المعاملات في أسواق مُعلنة أو باستخدام نماذج تقييم ، وعندما يدخل البنك في معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة ، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام نماذج تقييم قد لا تكون جميع مدخلاتها من أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ويتم الاعتراف الأولي بتلك الأدوات المالية بسعر المعاملة ، الذي يمثل أفضل مؤشر للقيمة العادلة، على الرغم من أن القيمة التي يتم الحصول عليها من نموذج التقييم

قد تكون مختلفة. ولا يتم الاعتراف في الحال في الأرباح والخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج ، الذي يُعرف "بأرباح وخسائر اليوم الأول " ويُدْرَج ضمن الأصول الأخرى في حالة الخسارة أو الالتزامات الأخرى في حالة الربح .

ويتم تحديد توقيت الاعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدة، وذلك إما باستهلاكها على عمر المعاملة أو إلى أن يتم التمكن من تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام مدخلات أسواق معلنة ، أو بتحقيقها عند تسوية المعاملة ، ويتم قياس الأداة لاحقاً بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف في الحال في قائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة .

#### ز - إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكلفة المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحْمَل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية، وبالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبعد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) وبالتالي لا يدرج العائد المهمش بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة .

#### ح- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد ببند (٢- ز) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي .

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك علي اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند

الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة . ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها .

#### ط- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

#### ي- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أدون الخزنة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام ( اتفاقيات الشراء وإعادة البيع ) مخصوماً من أرصدة أدون الخزنة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي .

#### ك- اضمحلال الأصول المالية

#### ك/١ - الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المُستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد

الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية .

ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حدة إذا كان ذو أهمية منفرداً ، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي :

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الاخفاق التاريخية .

- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال ، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع .

- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة .

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل .

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير ، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. ولأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة ، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك .

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني ، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً .

ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية .

## ك/٢ – الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

وخلال الفترة من أول يوليو ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ فقط ، لا يتم اعتبار الانخفاض في القيمة السوقية اضمحلالاً.

أما خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير ٢٠٠٩ فيُعد الانخفاض في القيمة كبيراً إذا بلغ أو زاد عن ١٠% من القيمة الدفترية ، ويُعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر في معظم الوقت ، وإذا توافر مثل ذلك الدليل للأصول المالية المبوبة متاحة للبيع، يتم تحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل. - ويتم قياس هذه الخسائر على أساس الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة في تاريخ الميزانية ، ناقصاً اية خسائر اضمحلال في القيمة سبق الاعتراف بها في قائمة الدخل - ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يتم الاعتراف به في قائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل ، يتم عندها رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل.

### ل- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاءً لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

### م- الأصول غير الملموسة

#### الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقنتاه القابلة للتحديد للشركة التابعة أو الشقيقة في تاريخ الاقتناء وتبويب الشهرة الناتجة عن اقتناء شركات تابعة وشقيقة ضمن تكلفة الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك . ويتم اختبار الشهرة سنوياً لدراسة الاضمحلال وتخضم من الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة خسائر الاضمحلال في الشهرة ، إن وجدت ، وتدخل الشهرة المتعلقة بشركات تابعة وشقيقة في تحديد أرباح وخسائر بيع تلك الشركات.

ويتم توزيع الشهرة على وحدات توليد النقد لأغراض اختبار الاضمحلال. وتتمثل كل وحدات توليد النقد في كل القطاعات الرئيسية ، على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة إستهلاك الشهرة بواقع ٢٠% سنوياً أو بقيمة الاضمحلال في قيمتها أيهما أكبر.

### ن- الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب ، ، ، ، ، ، وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

ولا يتم إهلاك الأراضي . ويتم حساب الإهلاك للأصول الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية المناسبة ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل ميزانية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم اهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية القيمة عند البيع بالنسبة للأصل المشابه أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح ( الخسائر ) ضمن إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

### س- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد - باستثناء الشهرة - ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية

للأصل، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال ، يتم الحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

### ع- الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي ، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقيمة محددة، وكانت فترة العقد تمثل ما لا يقل عن ٧٥% من العمر الإنتاجي المتوقع للأصل على الأقل، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن ٩٠% من قيمة الأصل . وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي .

### ١/ع - الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار ، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة ، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها. وإذا قرر البنك ممارسة حق الشراء للأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة حق الشراء باعتبارها أصلاً ضمن الأصول الثابتة ويُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي من عمر الأصل المتوقع بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة . ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

### ٢/ع - التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة تأجيراً تمويلياً ، يتم تسجيل الأصول ضمن الأصول الثابتة في الميزانية

وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لهذا الأصل بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة. ويتم الاعتراف بإيرادات الإيجار على أساس معدل العائد على عقد الإيجار بالإضافة إلى مبلغ يماثل تكلفة الإهلاك عن الفترة. ويرحل في الميزانية الفرق بين إيراد الإيجار المعترف به في قائمة الدخل وبين إجمالي حسابات عملاء الإيجار التمويلي وذلك لحين انتهاء عقد الإيجار حيث يتم استخدامه لإجراء مقاصة مع صافي القيمة الدفترية للأصل المُؤجر. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والتأمين على قائمة الدخل عند تحملها إلى المدى الذي لا يتم تحميله على المستأجر .

وعندما توجد أدلة موضوعية على أن البنك لن يستطيع تحصيل كل أرصدة مديني الإيجار التمويلي، يتم تخفيضها إلى القيمة المتوقع استردادها.

وبالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تُمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

#### **ف- النقدية وما في حكمها**

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء ، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

#### **ص- المخصصات الأخرى**

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلال حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما تكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى .

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب السارى – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

#### ق- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدّم لعملائه من جهات أخرى ، وهى تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين . ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ الميزانية أيهما أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند

إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى .

### ر- مزايا العاملين

#### ر/١ - التزامات المعاشات

يقوم البنك بإدارة نظم معاشات متنوعة. وغالباً ما تكون تلك النظم مُمولة عن طريق دفعات يتم تحديدها بناء علي حسابات اکتوارية دورية يتم سداها لشركات التأمين أو صناديق متخصصة أخرى. ويوجد لدي البنك نظم مزايا محددة ونظم اشتراكات محددة .

ويتمثل الالتزام الذي تم الاعتراف به في الميزانية فيما يتعلق بنظم المزايا المحددة في القيمة الحالية للالتزامات المزايا المحددة في تاريخ الميزانية بعد خصم القيمة العادلة لأصول اللائحة وخصم (إضافة) تسويات الأرباح ( الخسائر ) الاکتوارية غير المحققة وتكلفة المزايا الإضافية المتعلقة بمدد الخدمة السابقة .

ويتم حساب التزام نظم المزايا المحددة سنوياً ( التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها ) عن طريق خبير اکتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدره (Projected Unit Credit Method). ويتم تحديد القيمة الحالية للالتزام نظم المزايا المحددة عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها وذلك باستخدام سعر عائد سندات شركات ذات جودة عالية أو سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل استحقاق التزام مزايا المعاش المتعلق بها تقريباً .

ويتم حساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات في التقديرات والافتراضات الاکتوارية وتخصم تلك الأرباح ( وتضاف الخسائر ) على قائمة الدخل اذا لم تزد عن ١٠٪ من قيمة أصول اللائحة أو ١٠٪ من التزامات المزايا المحددة ، أيهما أعلى ، وفي حالة زيادة الأرباح (الخسائر) عن هذه

النسبة يتم خصم (إضافة) الزيادة وذلك في قوائم الدخل على مدار متوسط المتبقي من سنوات العمل .  
 ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة مباشرة في قائمة الدخل ببند المصروفات الإدارية ، ما لم تكن التغييرات التي أُدخلت على لائحة المعاشات مشروطة ببقاء العاملين في الخدمة لفترة زمنية محددة (فترة الاستحقاق Vesting period). وفي هذه الحالة، يتم استهلاك تكاليف الخدمة السابقة باستخدام طريقة القسط الثابت علي مدار فترة الاستحقاق .

يقوم البنك بالنسبة لنظم الاشتراك المحدد بسداد اشتراكات إلى لوائح تأمينية للمعاشات في القطاع العام أو الخاص على أساس تعاقد إجباري أو تطوعي ، ولا يوجد علي البنك أية التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدما ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.

#### ٢/ر - التزامات مزايا ما بعد انتهاء الخدمة الأخرى

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد انتهاء الخدمة وعادة ما يكون استحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد واستكمال حد أدنى من فترة الخدمة. ويتم استحقاق التكاليف المتوقعة لهذه المزايا علي مدار فترة التوظيف باستخدام طريقة محاسبية مماثلة لتلك المستخدمة في نظم المزايا المحددة.

#### ٣/ر - المدفوعات المبنية على أسهم

يُطبق البنك لائحة مدفوعات مبنية علي أساس أسهم تُسد في شكل أدوات حقوق ملكية. ويتم الاعتراف بالقيمة العادلة للخدمات المقدمة من العاملين في مقابل منح هذه الخيارات ضمن المصروفات الإدارية ويتم تحديد إجمالي المبلغ الذي يتعين تحميله مصروفاً علي فترة الاستحقاق (Vesting period) بالرجوع إلى القيمة العادلة للخيارات الممنوحة، باستثناء تأثير أية شروط استحقاق غير متعلقة

بالسوق ، على سبيل المثال، أهداف الربحية ، وتدخّل شروط الاستحقاق غير المتعلقة بالسوق في الافتراضات حول عدد الخيارات التي يُتوقع أن تصبح محل ممارسة. ويقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بمراجعة تقديراته لعدد الخيارات التي يتوقع أن تصبح محل ممارسة، ويتم الاعتراف بأثر تعديلات التقديرات الأصلية، إن وجدت، في قائمة الدخل مع إجراء تسوية مقابلة في حقوق الملكية علي مدار فترة الاستحقاق المتبقية.

يتم إضافة المتحصلات المستلمة من العاملين بالصافي بعد خصم أية تكاليف مباشرة للمعاملة إلى رأس المال (بالقيمة الاسمية) وعلاوة الإصدار عند ممارسة حق الخيارات .

### ش-ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة . ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

### ت- الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض . ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي .

ويتم تحديد القيمة العادلة للجزء الذي يمثل التزاماً بالنسبة للسندات القابلة للتحويل إلى أسهم باستخدام سعر العائد المعدل بالسوق للسندات غير القابلة للتحويل ، ويتم الاعتراف بهذا الالتزام بطريقة التكلفة المستهلكة حتى يتم تحويل أو استحقاق السندات ، ويتم تحميل باقي المتحصلات علي خيار التحويل الذي يتم إدراجه ضمن حقوق الملكية بالصافي بعد خصم تأثير ضرائب الدخل .

ويتم تبويب الأسهم الممتازة التي تحمل كوبون إجباري أو التي يتم استردادها في تاريخ محدد أو طبقاً لخيار المساهمين ضمن الالتزامات المالية ويتم عرضها ضمن بند "قروض أخرى" . ويتم الاعتراف بتوزيعات تلك الأسهم الممتازة بقائمة الدخل ضمن بند " تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" وذلك بإتباع طريقة التكلفة المستهلكة وباستخدام معدل العائد الفعلي .

### ث- رأس المال

#### ث/١ - تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

#### ث/٢ - توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة التي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون .

### ث/٣ - أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس المال، يتم خصم مبلغ الشراء من إجمالي حقوق الملكية حيث يمثل تكلفة أسهم خزينة وذلك حتى يتم إلغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلي حقوق الملكية.

### خ- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

### ذ- أرقام المقارنة

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغييرات في العرض المستخدم في العام الحالي.

### ٣. إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة ..... في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة ..... بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلي ذلك، فإن إدارة ..... تُعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

#### أ- خطر الائتمان

##### أ/١ قياس خطر الائتمان

#### - القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك إلى كل احتمالات الإخفاق من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية، و المركز الحالي والتطور المستقبلي المُرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق ، وخطر الإخفاق الافتراضى. يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر علي مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. يتم تقسيم عملاء البنك إلي أربع فئات للجدارة. ويتم مراجعة وتطوير

أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها علي التنبؤ بحالات التأخر.

### - أدوات الدين وأدوات الخزانة والأدوات الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأدوات ، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان.

### ٢/١ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان علي مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر الذي سيتم قبوله علي مستوي كل مقترض ، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوي المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

### ٣/١ سياسات الاضمحلال والمخصصات

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في الميزانية في نهاية السنة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة . ومع ذلك ، فان أغلبية المخصص ينتج من آخر درجتين من التصنيف. ويبين الجدول

التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك :

<u>سنة المقارنة</u>		<u>السنة الحالية</u>		تقييم البنك
مخصص خسائر الاضمحلال %	قروض وتسهيلات %	مخصص خسائر الاضمحلال %	قروض وتسهيلات %	
100	100	100	100	١. ديون جيدة
				٢. المتابعة العادية
				٣. المتابعة الخاصة
				٤. ديون غير منتظمة

#### ٤/١ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/٣ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد. ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا

الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح ٤٢/أ الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

أ/٥ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية

سنة المقارنة جنيه <u>XX</u>	السنة الحالية جنيه <u>XX</u>	
XX	XX	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
XX	XX	أصول بغرض المتاجرة
XX	XX	- أدوات دين
XX	XX	قروض وتسهيلات للبنوك
XX	XX	قروض وتسهيلات للعملاء
XX	XX	قروض لأفراد:
XX	XX	- حسابات جارية مدينة
XX	XX	- بطاقات ائتمان
XX	XX	- قروض شخصية
XX	XX	- قروض عقارية
XX	XX	قروض لمؤسسات:
XX	XX	- حسابات جارية مدينة
XX	XX	- قروض مباشرة
XX	XX	- قروض مشتركة
XX	XX	- قروض أخرى
XX	XX	أدوات مشتقات مالية
XX	XX	أصول مالية موبوءة عند نشأتها بالقيمة العادلة
XX	XX	- أدوات دين
XX	XX	- قروض وتسهيلات للبنوك
XX	XX	- قروض وتسهيلات للعملاء
XX	XX	استثمارات مالية:
XX	XX	- أدوات دين
<u>XX</u>	<u>XX</u>	أصول أخرى
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<b>الإجمالي</b>

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية

XX	XX	ضمانات مالية
XX	XX	ارتباطات عن قروض والتزامات أخرى غير
XX	XX	قابلة للإلغاء متعلقة بالائتمان
XX	XX	اعتمادات مستندية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	خطابات ضمان
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<b>الإجمالي</b>

- وتثق الإدارة في قدرتها علي الاستمرار في السيطرة والإبقاء علي الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء علي ما يلي :
- ...% من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي مقابل...% في آخر سنة المقارنة .
  - ...% من محفظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات اضمحلال مقابل...% في آخر سنة المقارنة .
  - القروض العقارية التي تمثل مجموعة هامه بالمحفظة، تم تغطيتها بضمانات...
  - القروض والتسهيلات التي تم تقييمها علي أساس منفرد، تبلغ... جنيهه ، وُجد أقل من.....% منها محل اضمحلال .
  - تم تحسين الجودة الائتمانية للقروض والتسهيلات مما نتج عنه تخفيض عبء الاضمحلال منها المحمل علي قائمة الدخل بمقدار...%؛ مقارنة ب.....% في آخر سنة المقارنة.
  - قام البنك بتطبيق عمليات اختيار أكثر حصافة عند منح قروض وتسهيلات خلال السنة المالية المنتهية في .....
  - أكثر من ...% من الاستثمارات في أدوات دين وأذون خزانه تمثل أدوات دين علي الحكومة المصرية و.....
  - بلغ إجمالي عبء اضمحلال القروض والتسهيلات .... جنيهه مقابل ... جنيهه عن سنة المقارنة منها ... جنيهه مقابل ... جنيهه عن سنة المقارنة يمثل اضمحلال قروض منفردة والباقي البالغ ..... جنيهه يمثل عبء اضمحلال جماعي لمحفظة الائتمان. ويتضمن إيضاح ..... معلومات إضافية عن مخصص خسائر الاضمحلال عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء .

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظه القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

– يتم اعتبار القروض بضمان قروض عقارية ليست محل اضمحلال بالنسبة للفئة غير المنتظمة وذلك بعد أخذ قابلية تلك الضمانات للتحويل في الاعتبار .

– عند الإثبات الأولي للقروض والتسهيلات ، يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بناء علي أساليب التقييم المستخدمة عادة في الأصول المماثلة. وفي الفترات اللاحقة، يتم تحديث القيمة العادلة بأسعار السوق أو بأسعار الأصول المماثلة.

- قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة

• قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات .... جنيه مقابل ... جنيه في آخر سنة المقارنة .

• قروض وتسهيلات للبنوك

بلغ رصيد القروض والتسهيلات للبنوك محل اضمحلال بصفة منفردة في نهاية السنة المالية ... جنيه مقابل ... جنيه في آخر سنة المقارنة . ولا توجد ضمانات لدي البنك وتم تكوين مخصص خسائر اضمحلال بإجمالي القيمة .

## - قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة علي مؤشرات أو معايير تشير إلي أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء علي الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة. ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة علي القروض طويلة الأجل ، خاصة قروض تمويل العملاء. وقد بلغت القروض التي تم إعادة التفاوض بشأنها ..... جنيه مقابل ... جنيه في آخر سنة المقارنة .

## ٦/ أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في آخر السنة المالية ، بناء علي تقييم ستاندرد أند بور وما يعادله .

الاجمالي	أصول مالية مصنفة بالقيمة العادلة	استثمارات في أوراق مالية	أوراق مالية للمتاجرة	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	
XX	XX	XX	XX	XX	AAA
XX	XX	XX	XX	XX	AA إلى +AA
XX	XX	XX	XX	Xx	A إلى +A
XX	XX	XX	XX	XX	أقل من -A
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	غير مصنفة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	الإجمالي

## ٧/ الاستحواذ على الضمانات

خلال السنة الحالية قام البنك بالحصول علي أصول بالاستحواذ علي بعض الضمانات

القيمة الدفترية

XX

XX

XX

كما يلي :

طبيعة الأصل

أراضى

وحدات سكنية

.....

- يتم بيع الأصول التي تم الاستحواذ عليها كلما كان ذلك عمليا ويتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالميزانية.

### ٨/١ تركيز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

#### - القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر السنة الحالية. عند إعداد هذا الجدول، تم توزيع المخاطر علي القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

الإجمالي	(بالجنيه)		جمهورية مصر العربية				
	دول أخرى	دول الخليج العربي	إجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى	
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	أصول بغرض المتاجرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- أدوات دين
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	قروض وتسهيلات للبنوك
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	قروض وتسهيلات للعملاء:
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- قروض لأفراد:
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- حسابات جارية مدينة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- بطاقات ائتمانية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- قروض شخصية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- قروض عقارية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- قروض لمؤسسات:
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- حسابات جارية مدينة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- قروض مباشرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- قروض مشتركة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- قروض أخرى
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	مشتقات مالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	أصول مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة:
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- أدوات دين
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- قروض وتسهيلات للبنوك
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- قروض وتسهيلات للعملاء
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	استثمارات مالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- أدوات دين
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	أصول أخرى
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	الإجمالي في نهاية السنة الحالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	الإجمالي في نهاية سنة المقارنة

- قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك .

(بالجنيه)

الإجمالي	أفراد	أنشطة أخرى	قطاع حكومي	بيع الجملة وتجارة التجزئة	نشاط عقارى	مؤسسات صناعية	مؤسسات مالية	
XX			XX					أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
								أصول بغرض المتاجرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	Xx	XX	- أدوات دين
XX							XX	قروض وتسهيلات للبنوك
								قروض وتسهيلات للعملاء:
								- قروض لأفراد
XX	XX							- حسابات جارية مدينة
XX	XX							- بطاقات ائتمانية
XX	XX							- قروض شخصية
XX	XX							- قروض عقارية
								- قروض لمؤسسات:
XX		XX		XX	XX	XX	XX	- حسابات جارية مدينة
XX		XX		XX	XX	XX	XX	- قروض مباشرة
XX		XX		XX	XX	XX	XX	- قروض مشتركة
XX		XX		XX	XX	XX	XX	- قروض أخرى
XX		XX		XX	XX	XX	XX	مشتقات أدوات مالية
								أصول مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة:
XX		XX		XX	XX	XX	XX	- أدوات دين
XX		XX		XX	XX	Xx	XX	- قروض وتسهيلات للبنوك
XX	XX	XX		XX	XX	XX	XX	- قروض وتسهيلات للعملاء
								استثمارات مالية
XX		XX	XX	XX	XX	XX	XX	- أدوات دين
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	أصول أخرى
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	الاجمالي فى نهاية السنة الحالية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	الاجمالي فى نهاية سنة المقارنة

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية، وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة ..... بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين. ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق إلي مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

### ب/١ أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من استراتيجيات التغطية. وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة. و يتم مراقبتها يوميا بمعرفة ادارة ..... بالبنك .

يقوم مجلس الإدارة سنويا بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها علي وحدات النشاط . ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعه من قبل البنك ومراجعتها يوميا من قبل إدارة ..... بالبنك. وقد بلغ المتوسط اليومي للقيمة المعرضة للخطر خلال السنة الحالية... جنيه مقابل ... جنيه خلال سنة المقارنة .

ب/٢ ملخص القيمة المعرضة للخطر

- اجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقاً لنوع الخطر

(بالجنيه)

١٢ شهراً حتى نهاية سنة المقارنة			١٢ شهراً حتى نهاية السنة الحالية			
أقل	أعلى	متوسط	أقل	أعلى	متوسط	
XX	XX	XX	XX	XX	XX	خطر أسعار الصرف
XX	XX	XX	XX	XX	XX	خطر سعر العائد
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	خطر أدوات الملكية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي القيمة عند الخطر

- القيمة المعرضة للخطر لمحفظه المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

(بالجنيه)

١٢ شهراً حتى نهاية سنة المقارنة			١٢ شهراً حتى نهاية السنة الحالية			
أقل	أعلى	متوسط	أقل	أعلى	متوسط	
XX	XX	XX	XX	XX	XX	خطر أسعار الصرف
XX	XX	XX	XX	XX	XX	خطر سعر العائد
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	خطر أدوات الملكية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي القيمة عند الخطر

- القيمة المعرضة للخطر للمحافظة لغير عرض المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

(بالجنيه)

١٢ شهراً حتى نهاية سنة المقارنة			١٢ شهراً حتى نهاية السنة الحالية			
أقل	أعلى	متوسط	أقل	أعلى	متوسط	
XX	XX	XX	XX	XX	XX	خطر أسعار الصرف
XX	XX	XX	XX	XX	XX	خطر سعر العائد
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	خطر أدوات الملكية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي القيمة عند الخطر

### ب/٣ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً. ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية. ويتضمن الجدول القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها.

(المعادل بالجنيه المصري)

الإجمالي	عملات أخرى	جنيه إسترليني	يورو	دولار أمريكي	جنيه مصري	في نهاية السنة الحالية
						<b>الأصول المالية</b>
XX	XX	XX	XX	XX	XX	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	أرصدة لدى البنوك
XX	XX	XX	XX	XX	XX	أذون الخزانة وأوراق حكومية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	أصول بغرض المتاجرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	قروض وتسهيلات للبنوك
XX	XX	XX	XX	XX	XX	قروض وتسهيلات للعملاء
XX	XX	XX	XX	XX	XX	مشتقات مالية
						أصول مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	استثمارات مالية:
						- متاحة للبيع
XX	XX	XX	XX	XX	XX	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	أصول مالية أخرى
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<b>إجمالي الأصول المالية</b>
						<b>الالتزامات المالية</b>
XX	XX	XX	XX	XX	XX	أرصدة مستحقة للبنوك
XX	XX	XX	XX	XX	XX	ودائع للعملاء
XX	XX	XX	XX	XX	XX	التزامات مالية بغرض المتاجرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	مشتقات مالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	أدوات دين مُصدرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	قروض أخرى
						التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	التزامات مالية أخرى
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<b>إجمالي الالتزامات المالية</b>
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<b>صافي المركز المالي للميزانية</b>
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	ارتباطات متعلقة بالائتمان
						<b>في نهاية سنة المقارنة</b>
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي الأصول المالية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي الالتزامات المالية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<b>صافي المركز المالي للميزانية</b>
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	ارتباطات متعلقة بالائتمان

### ج - خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوي الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك ، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة ..... بالبنك.

ويخلص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة علي أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب.

(بالجنيه)

الإجمالي	بدون عائد	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة اشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة اشهر	حتى شهر واحد	في نهاية السنة الحالية
							الأصول المالية
							نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	أرصدة لدى البنوك
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	أصول بغرض المتاجرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	قروض وتسهيلات للبنوك
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	قروض وتسهيلات للعملاء
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	مشتقات مالية
							أصول مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	استثمارات مالية:
							- متاحة للبيع
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	أصول مالية أخرى
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	إجمالي الأصول المالية

( بالجنيه )

الإجمالي	بدون عائد	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة اشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة اشهر	حتى شهر واحد	في نهاية السنة الحالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	الالتزامات المالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	أرصدة مستحقة للبنوك
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	ودائع العملاء
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	التزامات مالية بغرض المتاجرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	مشتقات مالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	أدوات دين مُصدرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	قروض أخرى
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	التزامات مالية موبوءة عند نشأتها
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	بالقيمة العادلة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	التزامات مالية أخرى
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	إجمالي الالتزامات المالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	فجوة إعادة تسعير العائد
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	في نهاية سنة المقارنة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	إجمالي الأصول المالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	إجمالي الالتزامات المالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	فجوة إعادة تسعير العائد

د- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند

الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها .

- إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة ..... بالبنك إدارة التمويل اليومي

عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من

الممكن تسهيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية ومراقبة نسب السيولة

بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري وإدارة التركزات وبيان

استحقاقات القروض.

وتقوم إدارة ..... أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوي ونوع

الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض ، ومدي استخدام تسهيلات السحب علي المكشوف أثر

الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

### - التدفقات النقدية غير المشتقة

يمثل الجدول التالي التدفقات النقدية المدفوعة من قبل البنك بطريقة الالتزامات المالية غير المشتقة

موزعة على أساس المدة المتبقية من الاستحقاقات التعاقدية في تاريخ الميزانية.

(بالجنيه)

الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	في نهاية السنة الحالية
						الالتزامات المالية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	أرصدة مستحقة للبنوك
XX	XX	XX	XX	XX	XX	ودائع العملاء
XX	XX	XX	XX	XX	XX	ودائع أخرى
XX	XX	XX	XX	XX	XX	التزامات بغرض المتاجرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	أدوات دين مُصدرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	قروض أخرى
XX	XX	XX	XX	XX	XX	التزامات مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	التزامات مالية أخرى
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي الالتزامات المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي الأصول المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى

( بالجنيه )						
الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	في نهاية سنة المقارنة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	أرصدة مستحقة للبنوك
XX	XX	XX	XX	XX	XX	ودائع العملاء
XX	XX	XX	XX	XX	XX	التزامات مالية بغرض المتاجرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	أدوات دين مُصدرة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	قروض أخرى
XX	XX	XX	XX	XX	XX	التزامات مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة
XX	XX	XX	XX	XX	XX	التزامات مالية أخرى
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي الالتزامات المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي الأصول المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى

#### - مشتقات التدفقات النقدية

ويوضح الجدول التالي التزامات المشتقات المالية التي سوف يتم تسويتها بالصافي موزعة على

أساس المدة المتبقية من الاستحقاقات التعاقدية في تاريخ الميزانية. وتمثل المبالغ المدرجة بالجدول التدفقات

النقدية غير المخصصة .



• مشتقات يتم تسويتها بالإجمالي

ويوضح الجدول التالي مشتقات الالتزامات المالية التي سوف يتم تسويتها بالإجمالي موزعة على

أساس المدة المتبقية من الاستحقاقات التعاقدية في تاريخ الميزانية.

( بالجنيه )

الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	في نهاية السنة الحالية
						مشتقات محتفظ بها بغرض المتاجرة
						مشتقات الصرف الأجنبي :
XX	XX	XX	XX	Xx	Xx	- تدفقات خارجة
XX	XX	XX	XX	XX	Xx	- تدفقات داخلية
						مشتقات معدل العائد :
XX	XX	XX	XX	XX	Xx	- تدفقات خارجة
XX	XX	XX	XX	XX	Xx	- تدفقات داخلية
						مشتقات محتفظ بها للتغطية
						مشتقات الصرف الأجنبي :
XX	XX	XX	XX	XX	Xx	- تدفقات خارجة
XX	XX	XX	XX	XX	Xx	- تدفقات داخلية
						مشتقات معدل العائد :
XX	XX	XX	XX	XX	Xx	- تدفقات خارجة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	- تدفقات داخلية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي التدفقات الخارجة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي التدفقات الداخلة

( بالجنيه )

الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة اشهر	حتى شهر واحد	في نهاية سنة المقارنة
						مشتقات محتفظ بها بغرض المتاجرة
						مشتقات الصرف الأجنبي :
XX	XX	XX	XX	XX	XX	- تدفقات خارجية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	- تدفقات داخلية
						مشتقات معدل العائد :
XX	XX	XX	XX	XX	XX	- تدفقات خارجية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	- تدفقات داخلية
						مشتقات محتفظ بها للتغطية
						مشتقات الصرف الأجنبي :
XX	XX	XX	XX	XX	XX	- تدفقات خارجية
XX	XX	XX	XX	XX	XX	- تدفقات داخلية
						مشتقات معدل العائد :
XX	XX	XX	XX	XX	XX	- تدفقات خارجية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	- تدفقات داخلية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي التدفقات المستخدمة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي التدفقات المتاحة

### - بنود خارج الميزانية

( بالجنيه )

الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	لا تزيد عن سنة واحدة	في نهاية السنة الحالية
XX	XX	XX	XX	ارتباطات عن قروض
XX	XX	XX	XX	ضمانات مالية ، وكمبيالات مقبولة وتسهيلات مالية أخرى
XX	XX	XX	XX	ارتباطات عن الإيجار التشغيلي
XX	XX	XX	XX	ارتباطات رأسمالية ناتجة عن اقتناء أصول ثابتة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	ارتباطات رأسمالية ناتجة عن حيازة أسهم
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	الإجمالي

( بالجنيه )				في نهاية سنة المقارنة
الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	لا تزيد عن سنة واحدة	
XX	XX	XX	XX	ارتباطات عن قروض
XX	XX	XX	XX	ضمانات مالية ، وكمبيالات مقبولة وتسهيلات مالية أخرى
XX	XX	XX	XX	ارتباطات عن الإيجار التشغيلي
XX	XX	XX	XX	ارتباطات رأسمالية ناتجة عن اقتناء أصول ثابتة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	ارتباطات رأسمالية ناتجة عن حيازة أسهم
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	الإجمالي

#### هـ - القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

##### ١/ أدوات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام وسائل تقييم

بلغ التغيير في القيمة العادلة التقديرية باستخدام وسائل تقييم خلال السنة المالية ..... جنيه مقابل .... جنيه خلال سنة المقارنة .

##### ٢/ أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي لم يتم عرضها في ميزانية البنك بالقيمة العادلة .

( بالجنيه )				
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة الحالية	سنة المقارنة	
				أصول مالية
XX	XX	XX	XX	قروض وتسهيلات للبنوك
XX	XX	XX	XX	قروض وتسهيلات للعملاء
XX	XX	XX	XX	- أفراد
XX	XX	XX	XX	- مؤسسات
				استثمارات مالية
XX	XX	XX	XX	- أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع
XX	XX	XX	XX	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
				التزامات مالية
XX	XX	XX	XX	أرصدة مستحقة للبنوك
				ودائع العملاء
XX	XX	XX	XX	- أفراد
XX	XX	XX	XX	- مؤسسات
XX	XX	XX	XX	أدوات دين مُصدرة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	قروض أخرى

### - أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة العادلة للإيداعات والودائع اللينة واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها ، ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التي تحمل عائد متغير بناء علي التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر ائتماني وتاريخ استحقاق مشابه.

### - قروض وتسهيلات للبنوك

تتمثل القروض والتسهيلات للبنوك في قروض غير الودائع لدى البنوك وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

### - قروض وتسهيلات للعملاء

يتم إثبات القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

### - استثمارات في أوراق مالية

يتم تحديد القيمة العادلة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بناء علي أسعار السوق أو الأسعار التي تم الحصول عليها من السماسرة. وإذا لم تتوفر هذه البيانات ، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص ائتمان وتاريخ استحقاق ومعدلات مشابهة.

### - المستحق لبنوك أخرى وللعملاء

يتم تحديد القيمة العادلة للودائع التي تحمل عائد ثابت والقروض الأخرى غير المتداولة في سوق نشطة بناء علي التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد علي الديون الجديدة ذات تاريخ استحقاق مشابه.

### - أدوات دين مُصدرة

يتم حساب إجمالي القيمة العادلة بناء على أسعار الأسواق المالية السارية . وبالنسبة للأوراق التي لا يوجد لها أسواق نشطة ، يتم أول مرة استخدام نموذج التدفقات النقدية المخصومة بناء على المعدل الحالي الذي يناسب المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق .

### و - إدارة رأس المال

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإدائها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي .

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠% .

وتخضع فروع البنك التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية لقواعد الإشراف المنظمة للأعمال المصرفية في البلدان التي تعمل بها .

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعها الخارجية خلال السنتين الماضيتين . ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية هاتين السنتين .

السنة الحالية سنة المقارنة

جنيه جنيه

XX	XX
<u>XX</u>	<u>XX</u>
<u>XX</u>	<u>XX</u>

الشريحة الأولى من رأس المال

أسهم رأس المال (بالصافي بعد استبعاد أسهم الخزينة )

الاحتياطي العام

الاحتياطي القانوني

احتياطيات أخرى

الأرباح المحتجزة\*

إجمالي رأس المال الأساسي\*\*

الشريحة الثانية من رأس المال

ما يعادل مخصص المخاطر العامة

قروض / ودائع مساندة

٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المتاحة

للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة

إجمالي رأس المال المساند

إجمالي رأس المال

XX	XX
XX	XX
XX	XX
<u>XX</u>	<u>XX</u>
<u>XX</u>	<u>XX</u>

السنة الحالية سنة المقارنة

جنيه جنيه

XX	XX
<u>XX</u>	<u>XX</u>
<u>XX</u>	<u>XX</u>

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر:

الأصول داخل الميزانية

الالتزامات العرضية خارج الميزانية

إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر

معيار كفاية رأس المال

### - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح

عنها خلال السنة المالية التالية.

ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما

في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

\* بعد استبعاد الخسائر المرحلة إن وجدت.

\*\* مستبعداً الشهره .

### أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة. وإذا اختلف صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة بنسبة  $+/- 5\%$  ، فإن مخصص خسائر الاضمحلال المقدر سيكون أعلى بمبلغ ....جنيه أو أقل بمبلغ ... جنيه من المخصصات المكونة.

### ب - اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. وإذا تم اعتبار كل الانخفاض في القيمة العادلة إلى أقل من التكلفة هام أو ممتد، فإن البنك سوف يعاني خسارة إضافية بمقدار .... جنيه تمثل تحويل إجمالي احتياطي القيمة العادلة إلى قائمة الدخل.

### ج - القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم . وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة ، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها . وفي حالة استخدام الإدارة لهامش ائتماني أقل بمقدار ٢٠ نقطة ، تم تقدير القيمة العادلة لصافي المشتقات بمبلغ ..... جنيه مقابل مبلغ ..... جنيه يمثل القيمة العادلة التي تم الإفصاح عنها في تاريخ الميزانية.

#### د - التوريق والمؤسسات ذات الغرض الخاص

يقوم البنك بتكوين مؤسسات ذات غرض خاص (Special Purpose Entities / SPEs) في المقام الأول بغرض تمكين العملاء بالاحتفاظ باستثمارات لغرض عمليات توريق الأصول وبغرض شراء أو تقديم حماية الائتمان (Credit protection).  
وحيث أنه لم يتم تجميع أصول والتزامات ونتائج أعمال المؤسسات ذات الغرض الخاص، سوف يكون تأثير ذلك الانخفاض في صافي الأصول بالميزانية بمبلغ ..... جنيه مقابل ... جنيه في سنة المقارنة ونتائج الأعمال بمبلغ .... جنيه مقابل ... جنيه في سنة المقارنة .

#### هـ - استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

إذا اخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق ، عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع. وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المُستهلكة.  
إذا تم تعليق استخدام تبويب الاستثمارات على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، سوف يتم زيادة (نقص) القيمة الدفترية بمبلغ ... جنيه لتصل إلى القيمة العادلة وذلك بتسجيل قيد مقابل في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

### و- ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل في عدد من الدوائر الضريبية بالنسبة لفرع الخارج مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

في حالة اختلاف النتائج الفعلية النهائية عن توقعات الإدارة بنسبة  $\times \times \%$  ، فعلى البنك :

- زيادة التزام ضرائب الدخل بمبلغ ... جنيه والالتزامات الضريبية المؤجلة

بمبلغ...جنيه ، إذا كان في غير صالح البنك؛ أو

- نقص التزام ضرائب الدخل بمبلغ .... جنيه والالتزامات الضريبية المؤجلة

بمبلغ..... جنيه ، إذا كان في صالح البنك .

## ٥- التحليل القطاعي

### أ- التحليل القطاعي للأنشطة

( بالجنيه )						السنة الحالية
إجمالي	أنشطة أخرى	أفراد	استثمار	مؤسسات متوسطة وصغيرة	مؤسسات كبيرة	
xx	xx	xx	xx	xx	xx	<u>الإيرادات والمصروفات وفقاً للنشاط القطاعي</u>
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	إيرادات النشاط القطاعي
xx	xx	xx	xx	xx	xx	مصروفات النشاط القطاعي
(xx)						نتيجة أعمال القطاع
—	—	—	—	—	—	مصروفات غير مصنفة
xx	xx	xx	xx	xx	xx	ربح السنة قبل الضرائب
(xx)						الضريبة
—	—	—	—	—	—	ربح السنة
xx	xx	xx	xx	xx	xx	<u>الأصول والالتزامات وفقاً للنشاط القطاعي</u>
xx	xx	xx	xx	xx	xx	أصول النشاط القطاعي
(xx)						أصول غير مصنفة
—	—	—	—	—	—	إجمالي الأصول
xx	xx	xx	xx	xx	xx	التزامات النشاط القطاعي
(xx)						التزامات غير مصنفة
—	—	—	—	—	—	إجمالي الالتزامات
xx	xx	xx	xx	xx	xx	<u>بنود أخرى للنشاط القطاعي</u>
xx	xx	xx	xx	xx	xx	نفقات رأسمالية
xx	xx	xx	xx	xx	xx	اهلاكات
xx	xx	xx	xx	xx	xx	اضمحلال

### سنة المقارنة

إجمالي	أنشطة أخرى	أفراد	استثمار	مؤسسات متوسطة وصغيرة	مؤسسا ت كبيرة	
xx	xx	xx	xx	xx	xx	<u>الإيرادات والمصروفات وفقاً للنشاط القطاعي</u>
xx	xx	xx	xx	xx	xx	إيرادات النشاط القطاعي
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	مصروفات النشاط القطاعي
xx	xx	xx	xx	xx	xx	نتيجة أعمال القطاع
(xx)						مصروفات غير مصنفة
-	-	-	-	-	-	
xx	xx	xx	xx	xx	xx	ربح السنة قبل الضرائب
(xx)						الضريبة
-	-	-	-	-	-	
xx	xx	xx	xx	xx	xx	ربح السنة
						<u>الأصول والالتزامات وفقاً للنشاط القطاعي</u>
xx	xx	xx	xx	xx	xx	أصول النشاط القطاعي
(xx)						أصول غير مصنفة
-	-	-	-	-	-	
xx						اجمالي الأصول
xx	xx	xx	xx	xx	xx	التزامات النشاط القطاعي
(xx)						التزامات غير مصنفة
-	-	-	-	-	-	
xx						اجمالي الالتزامات
						<u>بنود أخرى للنشاط القطاعي</u>
xx	xx	xx	xx	xx	xx	نفقات رأسمالية
xx	xx	xx	xx	xx	xx	اهلاكات
xx	xx	xx	xx	xx	xx	اضمحلال

### ب- تحليل القطاعات الجغرافية

يرجى الرجوع إلى النموذج الاسترشادي الوارد بالفصل الثاني ص ١٠١ .

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	٦ - <u>صافى الدخل من العائد</u>
XX	XX	عائد القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك
XX	XX	عائد أذون وسندات خزانة
XX	XX	عائد ودائع وحسابات جارية
XX	XX	عائد استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمتاحة للبيع
<u>XX</u>	<u>XX</u>	صافى أرباح ( خسائر ) أدوات التغطية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

**تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من :**

XX	XX	ودائع وحسابات جارية للعملاء والبنوك
<u>XX</u>	<u>XX</u>	أدوات دين مصدرية وعمليات بيع أدوات مالية مع التزام بإعادة الشراء
<u>XX</u>	<u>XX</u>	
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

**الصافى**

**٧ - صافى الدخل من الأتعاب والعمولات**

**إيرادات الأتعاب والعمولات :**

XX	XX	الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان
<u>XX</u>	<u>XX</u>	أتعاب أعمال الأمانة والحفظ وأخرى
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

**مصرفات الأتعاب والعمولات :**

XX	XX	مصرفات أتعاب وعمولات بنكية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	مصرفات أتعاب وعمولات أخرى
<u>XX</u>	<u>XX</u>	
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

**الصافى**

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
××	××	٨- <u>توزيعات أرباح</u> :
××	××	أوراق مالية بغرض المتاجرة ومتاحة للبيع
<u>XX</u>	<u>XX</u>	شركات تابعة وشقيقة
		٩- <u>صافي دخل المتاجرة</u>
		عمليات النقد الأجنبي :
××	××	- أرباح ( خسائر ) التعامل في العملات الأجنبية
××	××	- أرباح (خسائر ) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة
××	××	- أرباح ( خسائر ) تقييم عقود صرف آجلة ومستقبلية ومبادلة وخيارات العملات
××	××	- ارباح أدوات بغرض المتاجرة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	
		١٠- <u>صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر</u>
		صافي الإيرادات ( المصروفات ) الناتجة عن :
××	××	أدوات دين وحقوق ملكية مقتناه
××	××	قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك
(××)	(××)	أدوات دين مصدرة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	
		١١- <u>مصروفات إدارية</u>
××	××	تكلفة العاملين
××	××	تكلفة المعاشات
××	××	مصروفات إدارية أخرى
××	××	
		١٢- <u>إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى</u>
××	××	أرباح (خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات الأخرى بالعملات الأجنبية
××	××	أرباح ( خسائر ) بيع أصول ثابتة وغير ملموسة
(××)	(××)	تأجير تشغيلي
(××)	(××)	تكلفة إعادة هيكلة
(××)	(××)	(عبء) رد مخصصات أخرى
××	××	أخرى
××	××	

السنة الحالية      سنة المقارنة

<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	١٣. (عبء) رد الاضمحلال عن خسائر الائتمان
xx	xx	ودائع لدى البنك (ايضاح ١٧)
xx	xx	قروض وتسهيلات للبنوك ( ايضاح ٢٠ )
xx	xx	قروض وتسهيلات للعملاء ( ايضاح ٢١ )
xx	xx	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ( ايضاح ٢٤ )
xx	xx	

١٤. مصروفات ضرائب الدخل

xx	xx	الضرائب الحالية
xx	xx	الضرائب المؤجلة ( ايضاح ٣٨ )
xx	xx	

١٥ - نصيب السهم فى الربح

أ- الأساسى

السنة الحالية      سنة المقارنة

<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
xx	xx	(١) صافى الربح القابل للتوزيع على مساهمى البنك
xx	xx	(٢) المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
xx	xx	نصيب السهم الأساسى فى الربح ( بالجنيه ) ( ١ : ٢ )

ب. المُخْفَض

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
<u>xx</u>	<u>xx</u>	صافى الربح المستخدم لتحديد نصيب السهم المخفض من الربح (١)
		المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة لتحديد نصيب السهم المخفض
<u>xx</u>	<u>xx</u>	من الربح (٢)
<u>xx</u>	<u>xx</u>	نصيب السهم المخفض فى الربح ( بالجنيه ) ( ١ : ٢ )

١٦ - نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية

xx	xx	نقدية
<u>xx</u>	<u>xx</u>	أرصدة لدى البنوك المركزية فى إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
<u>xx</u>	<u>xx</u>	

١٧ - أرصدة لدى البنوك

xx	xx	حسابات جارية
xx	xx	ودائع
<u>(xx)</u>	<u>(xx)</u>	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
<u>xx</u>	<u>xx</u>	
xx	xx	أرصدة متداولة
<u>xx</u>	<u>xx</u>	أرصدة غير متداولة
<u>xx</u>	<u>xx</u>	

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
xx	xx	الرصيد في أول السنة المالية
xx	xx	عبء/ (رد) الاضمحلال خلال السنة
(xx)	(xx)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
xx	xx	مبالغ مستردة خلال السنة
xx	xx	فروق تقييم عملات أجنبية (+ / -)
<u>xx</u>	<u>xx</u>	الرصيد في آخر السنة المالية

#### ١٨ - أدون الخزانة وأوراق حكومية أخرى

xx	xx	أدون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
xx	xx	عمليات شراء أدون خزانة مع التزام بإعادة البيع (+)
(xx)	(xx)	عمليات بيع أدون خزانة مع التزام بإعادة الشراء (-)
xx	xx	صكوك البنك المركزي المصري
<u>xx</u>	<u>xx</u>	شهادات إيداع البنك المركزي المصري
<u>xx</u>	<u>xx</u>	
<u>xx</u>	<u>xx</u>	
		<b>وتتمثل أدون الخزانة في</b>
xx	xx	أدون خزانة استحقاق ٩١ يوما
xx	xx	أدون خزانة استحقاق ١٨٢ يوما
		.....
(xx)	(xx)	عوائد لم تستحق بعد
<u>xx</u>	<u>xx</u>	اجمالي

السنة الحالية  
السنة المقارنة

جنيه

جنيه

### ١٩- أصول مالية بغرض المتاجرة

أدوات دين :

xx	xx	- سندات حكومية
xx	xx	- أدوات دين أخرى
xx	xx	أسهم شركات محلية
xx	xx	أسهم شركات أجنبية
xx	xx	وثائق صناديق استثمار
<u>xx</u>	<u>xx</u>	إجمالي الأصول المالية بغرض المتاجرة

### ٢٠- قروض وتسهيلات للبنوك

xx	xx	حسابات مدينة
xx	xx	قروض لأجل
(xx)	(xx)	يخصم: مخصص خسائر الاضمحلال
<u>xx</u>	<u>xx</u>	أرصدة متداولة
<u>xx</u>	<u>xx</u>	أرصدة غير متداولة
<u>xx</u>	<u>xx</u>	

### تحليل مخصص خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات للبنوك

xx	xx	الرصيد في أول السنة المالية
xx	xx	عبء/رد) الاضمحلال خلال السنة (+)(-)
(xx)	(xx)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
xx	xx	مبالغ مستردة خلال السنة
<u>xx</u>	<u>xx</u>	فروق تقييم عملات أجنبية (+)(-)
<u>xx</u>	<u>xx</u>	الرصيد في آخر السنة المالية

## ٢١ - قروض وتسهيلات للعملاء

سنة المقارنة	السنة الحالية	
جنيه	جنيه	
		أفراد
xx	xx	حسابات مدينة
xx	xx	بطاقات ائتمان
xx	xx	قروض شخصية
xx	xx	قروض عقارية
—	—	
XX	XX	اجمالي ( ١ )
—	—	
		مؤسسات شاملا القروض الصغيرة للأشطة الاقتصادية
xx	xx	حسابات مدينة
xx	xx	قروض مباشرة
xx	xx	قروض مشتركة
xx	xx	قروض أخرى
—	—	
XX	XX	اجمالي ( ٢ )
—	—	
xx	xx	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء ( ٢ + ١ )
(xx)	(xx)	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
—	—	
XX	XX	الصافي ويوزع إلى :
—	—	
xx	xx	أرصدة متداولة
xx	xx	أرصدة غير متداولة
—	—	
xx	xx	

قام البنك خلال السنة المالية المنتهية في ..... بقبول أوراق مالية متداولة تبلغ قيمتها العادلة .... جنيه مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة ضماناً لقروض تجارية ، التي يمكن للبنك بيعها أو إعادة رهنها منها .... جنيه مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة تم إعادة رهنها أو إقراضها للغير لفترات لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ التحويل . وتتضمن القروض والتسهيلات للبنوك العوائد المستحقة المتعلقة بذلك بمقدار ..... جنيه مقابل ..... جنيه خلال سنة المقارنة .

قام البنك خلال السنة المالية المنتهية في ..... بتحويل قروض بمبلغ ..... جنيه إلى شركة تمويلية مع حق الرجوع على البنك في مقابل نقدية مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة والمعاملة غير مؤهلة لإلغاء الاعتراف وتم المحاسبة عنها باعتبارها اقتراض بضمان .

**مخصص خسائر الاضمحلال**

**تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً لأنواع**

( بالجنيه )

السنة الحالية	حسابات مدينة	أفــــراد		الاجمالي
		بطاقات ائتمان	قروض شخصية	
الرصيد في أول السنة المالية	xx	xx	xx	xx
عبء الاضمحلال	xx	xx	xx	xx
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)
مبالغ مستردة خلال السنة +	xx	xx	xx	xx
فروق تقييم عملات أجنبية ( + / - )	xx	xx	xx	xx
الرصيد في آخر السنة المالية	xx	xx	xx	xx

السنة الحالية	حسابات مدينة	مؤسســــات		
		قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض أخرى
الرصيد في أول السنة المالية	xx	xx	xx	xx
عبء الاضمحلال	xx	xx	xx	xx
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)
مبالغ مستردة خلال السنة	xx	xx	xx	xx
فروق تقييم عملات أجنبية ( + / - )	xx	xx	xx	xx
الرصيد في آخر السنة المالية	xx	xx	xx	xx

( بالجنه )

أفراد

<u>الإجمالي</u>	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات مدينة	سنة المقارنة
xx	xx	xx	xx	xx	الرصيد في أول السنة المالية
xx	xx	xx	xx	xx	عبء الاضمحلال
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
xx	xx	xx	xx	xx	مبالغ مستردة خلال السنة
xx	xx	xx	xx	xx	فروق تقييم عملات أجنبية ( - / + )
—	—	—	—	—	
xx	xx	xx	xx	xx	الرصيد في آخر السنة المالية
==	==	==	==	==	

<u>الإجمالي</u>	مؤسسات		قروض مباشرة	حسابات مدينة	سنة المقارنة
	قروض أخرى	قروض مشتركة			
xx	xx	xx	xx	xx	الرصيد في أول السنة المالية
xx	xx	xx	xx	xx	عبء الاضمحلال
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
xx	xx	xx	xx	xx	مبالغ مستردة خلال السنة
xx	xx	xx	xx	xx	فروق تقييم عملات أجنبية ( - / + )
—	—	—	—	—	
xx	xx	xx	xx	xx	الرصيد في آخر السنة المالية
==	==	==	==	==	

## ٢٢ – أدوات المشتقات المالية وأنشطة التغطية

### المشتقات

يقوم البنك باستخدام أدوات المشتقات التالية لأغراض التغطية ولغير أغراض التغطية.

يتعرض البنك لخطر الائتمان من عقود الخيار المشتراة فقط وفي حدود القيمة الدفترية التي تمثل قيمتها العادلة، وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها:

القيمة بالجنيه القيم العادلة		المبلغ التعاقدى/ الافتراضي	القيم في آخر السنة المالية
الأصول	الالتزامات		
			(أ) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة مشتقات العملات الأجنبية مشتقات معدلات العائد
XX	XX		إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة أ
			(ب) مشتقات مصنفة تغطية للقيمة العادلة
XX	XX	XX	عقود العملات المستقبلية
XX	XX	XX	عقود مبادلة عائد
XX	XX	XX	عقود مبادلة عوائد و عملات
XX	XX		اجمالي (١)

القيمة بالجنيه

القيم العادلة

المبلغ التعاقدى /  
الافتراضي

الأصول

الالتزامات

مشتقات مصنفة تغطية للتدفقات النقدية

XX XX XX عقود مبادلة عملات

XX XX XX عقود خيارات العملة المُدرجة في السوق

XX XX

إجمالي (٢)

XX XX

إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المحتفظ بها للتغطية ب (٢+١)

XX XX

إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المعترف بها (أ + ب)

XX XX

أرصدة متداولة

XX XX

أرصدة غير متداولة

XX XX

القيم في آخر سنة المقارنة

(أ) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة

مشتقات العملات الأجنبية

مشتقات معدلات العائد

XX XX

إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة أ

القيمة بالجنيه  
القيم العادلة

<u>الالتزامات</u>	<u>الأصول</u>	<u>المبلغ التعاقدى/ الافتراضي</u>
-------------------	---------------	---

( ب ) مشتقات مصنفة تغطية للقيمة العادلة

XX	XX	XX	عقود العملات المستقبلية
XX	XX	XX	عقود مبادلة عائد
XX	XX	XX	عقود مبادلة عوائد و عملات
—	—	—	
XX	XX	—	اجمالي (١)

مشتقات مصنفة تغطية للتدفقات النقدية

XX	XX	XX	عقود مبادلة عملات
XX	XX	XX	عقود خيارات العملة المُدرجة في السوق
XX	XX	—	اجمالي (٢)
—	—	—	

إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المحتفظ بها للتغطية ب (٢+١)

XX	XX	—	إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المعترف بها ( أ + ب )
—	—	—	

XX XX أرصدة متداولة

XX XX أرصدة غير متداولة

XX XX

## ٢٣- أصول مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>حنيه</u>	<u>حنيه</u>	
XX	XX	أدوات دين وحقوق ملكية
XX	XX	قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك
		بالنسبة للقروض والتسهيلات المبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة :
XX	XX	- الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان
XX	XX	- التأثير المتراكم للتغير في القيمة العادلة الناتج عن التغير في خطر الائتمان

## ٢٤- استثمارات مالية

### استثمارات مالية متاحة للبيع

		أدوات دين - بالقيمة العادلة :
XX	XX	- مدرجة في السوق
		أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة
XX	XX	- مدرجة في السوق
<u>XX</u>	<u>XX</u>	- غير مدرجة في السوق
<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع (١)

### استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

		أدوات دين - بالتكلفة المستهلكة :
XX	XX	- مدرجة في السوق
XX	XX	- غير مدرجة في السوق
<u>(XX)</u>	<u>(XX)</u>	يخصم مخصص خسائر الاضمحلال
<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (٢)
<u>XX</u>	<u>XX</u>	إجمالي استثمارات مالية (٢+١)
XX	XX	أرصدة متداولة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	أرصدة غير متداولة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

القيمة بالجنيه

الإجمالي	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	استثمارات مالية متاحة للبيع	
XX	XX	XX	الرصيد في أول السنة المالية (السنة الحالية)
XX	XX	XX	إضافات
(XX)	(XX)	(XX)	استبعاذات (بيع / استرداد)
XX	XX	XX	فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملة الأجنبية
XX	XX	XX	أرباح التغير في القيمة العادلة (إيضاح ٤٢)
(XX)	(XX)	(XX)	عبء خسائر الاضمحلال
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	الرصيد في آخر السنة المالية
XX	XX	XX	الرصيد في أول السنة المالية (سنة المقارنة)
XX	XX	XX	إضافات
(XX)	(XX)	(XX)	استبعاذات (بيع / استرداد)
XX	XX	XX	فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملة الأجنبية
XX	XX	XX	أرباح التغير في القيمة العادلة (إيضاح ٤٢)
(XX)	(XX)	(XX)	عبء خسائر الاضمحلال
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	الرصيد في آخر السنة المالية

سنة المقارنة	السنة الحالية	أرباح (خسائر) الاستثمارات المالية
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	أرباح ( خسائر ) بيع أصول مالية متاحة للبيع
(XX)	(XX)	خسائر اضمحلال أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع
(XX)	(XX)	(خسائر) رد اضمحلال أدوات الدين المتاحة للبيع
XX	XX	أرباح ( خسائر ) بيع قيمة شركات تابعة وشقيقة
(XX)	(XX)	خسائر اضمحلال قيمة شركات تابعة وشقيقة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	أرباح ( خسائر ) بيع أدوات دين محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
		تسويات مخصص خسائر الاضمحلال للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
XX	XX	الرصيد في أول السنة المالية
XX	XX	عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان خلال السنة
(XX)	(XX)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	مبالغ مستردة خلال السنة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	الرصيد في آخر السنة المالية

٢٥ - استثمارات في شركات تابعة وشقيقة

بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات التابعة والشقيقة كما يلي :

آخر السنة الحالية	البلد مقر الشركة	الرصيد	نسبة المساهمة
		جنيه	%
شركة تابعة أ	اسم البلد	XX	XX
شركة تابعة ب	اسم البلد	XX	XX
شركة تابعة ...	اسم البلد	XX	XX
شركة شقيقة أ	اسم البلد	XX	XX
شركة شقيقة ب	اسم البلد	XX	XX
شركة شقيقة ...	اسم البلد	XX	XX
<b>الاجمالي</b>		<b>XX</b>	

آخر سنة المقارنة

شركة تابعة أ	اسم البلد	XX	XX
شركة تابعة ب	اسم البلد	XX	XX
شركة تابعة ...	اسم البلد	XX	XX
شركة شقيقة أ	اسم البلد	XX	XX
شركة شقيقة ب	اسم البلد	XX	XX
شركة شقيقة ...	اسم البلد	XX	XX
<b>الاجمالي</b>		<b>XX</b>	

٢٦- أصول غير ملموسة

سنة المقارنة	سنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	الشهرة :
		صافي القيمة الدفترية في أول السنة
(xx)	(xx)	مخصص خسائر الاضمحلال
<u>XX</u>	<u>XX</u>	اقتناء شركة تابعة خلال السنة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	صافي القيمة الدفترية في آخر السنة

بلغت قيمة مخصص خسائر الاضمحلال ... جنيه في آخر السنة المالية المنتهية في ..... مقابل .... جنيه آخر سنة المقارنة

٢٧- أصول أخرى

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	الايرادات المستحقة
XX	XX	المصروفات المقدمة
XX	XX	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
		الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون (بعد خصم الاضمحلال)
XX	XX	أخرى
<u>XX</u>	<u>XX</u>	الإجمالي

٢٨ - أصول ثابتة

الاجمالي

	<u>الرصيد في أول السنة المالية السابقة</u>
XX	التكلفة
(XX)	مجمع الاهلاك
<u>XX</u>	صافي القيمة الدفترية في أول السنة المالية السابقة
XX	اضافات
(XX)	استبعادات
(XX)	تكلفة اهلاك
(XX)	مخصص خسائر الاضمحلال
<u>XX</u>	صافي القيمة الدفترية في آخر السنة المالية السابقة
	<u>الرصيد في أول السنة المالية الحالية</u>
XX	التكلفة
(XX)	مجمع الاهلاك
(XX)	مخصص خسائر الاضمحلال
XX	صافي القيمة الدفترية
	<u>رصيد السنة المالية الحالية</u>
XX	صافي القيمة الدفترية أول السنة
XX	اضافات
(XX)	استبعادات
(XX)	تكلفة اهلاك
(XX)	مخصص خسائر الاضمحلال
<u>XX</u>	صافي القيمة الدفترية في آخر السنة المالية الحالية
	<u>الرصيد في آخر السنة المالية الحالية</u>
XX	التكلفة
(XX)	مجمع الاهلاك
<u>XX</u>	صافي القيمة الدفترية

هناك أصول مستأجرة بموجب القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ تتمثل في معدات مستأجره من طرف ثالث بيانها كالتالي:

السنة الحالية	سنة المقارنة	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	إجمالي مدفوعات الإيجار التعاقدية
XX	XX	إجمالي القيمة الشرائية عند انتهاء الإيجار
XX	XX	متوسط العمر الإنتاجي
XX	XX	مدفوعات الإيجار السنوية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	مصروفات صيانة الأصول المؤجرة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

هناك أصول مؤجرة بموجب القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ تتمثل في معدات مؤجرة لطرف ثالث:

السنة الحالية	سنة المقارنة	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	التكلفة
(XX)	(XX)	مجمع الإهلاك
<u>XX</u>	<u>XX</u>	صافي القيمة الدفترية

وتتلخص حركة المعدات المؤجرة لطرف ثالث بموجب القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ كالتالي:

السنة الحالية	سنة المقارنة	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	صافي القيمة الدفترية أول السنة
XX	XX	صافي القيمة الدفترية للأصول المؤجرة خلال السنة
(XX)	(XX)	صافي القيمة الدفترية للأصول المستبعدة عند انتهاء عقد الإيجار
(XX)	(XX)	مصروف الإهلاك
<u>XX</u>	<u>XX</u>	صافي القيمة الدفترية آخر السنة

٢٩- أرصدة مستحقة للبنوك

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	حسابات جارية
XX	XX	
<u>XX</u>	<u>XX</u>	ودائع
<u>XX</u>	<u>XX</u>	
XX	XX	بنوك مركزية
XX	XX	بنوك محلية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	بنوك خارجية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	
XX	XX	أرصدة بدون عائد
XX	XX	أرصدة ذات عائد متغير
<u>XX</u>	<u>XX</u>	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>XX</u>	<u>XX</u>	
XX	XX	أرصدة متداولة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	أرصدة غير متداولة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

٣٠ - ودائع العملاء

سنة المقارنة جنيه	السنة الحالية جنيه	
XX	XX	ودائع تحت الطلب
XX	XX	ودائع لأجل وبإخطار
XX	XX	شهادات ادخار وإيداع
XX	XX	ودائع توفير
XX	XX	ودائع أخرى
XX	XX	
XX	XX	ودائع مؤسسات
XX	XX	ودائع أفراد
XX	XX	أرصدة بدون عائد
XX	XX	أرصدة ذات عائد متغير
XX	XX	أرصدة ذات عائد ثابت
XX	XX	
XX	XX	أرصدة متداولة
XX	XX	أرصدة غير متداولة

تتضمن حسابات العملاء وداائع قدرها ..... جنيه مقابل ..... جنيه فى تاريخ المقارنة ،

تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستندية - تصدير والقيمة العادلة لتلك

الودائع هي تقريبا قيمتها الحالية.

### ٣١ - أدوات دين مصدرة

متوسط سعر العائد (%)

السنة الحالية	السنة المقارنة	السنة الحالية	السنة المقارنة	
XX	XX	XX	XX	سندات ذات عائد متغير استحقاق ...
XX	XX	XX	XX	سندات .....
XX	XX	XX	XX	سندات .....
XX	XX	XX	XX	سندات ذات عائد ثابت استحقاق ...
XX	XX	XX	XX	سندات .....
XX	XX	XX	XX	سندات .....
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	
XX	XX			أرصدة متداولة
<u>XX</u>	<u>XX</u>			أرصدة غير متداولة
<u>XX</u>	<u>XX</u>			

### ٣٢ - قروض أخرى

السنة الحالية	السنة المقارنة	معدل العائد (%)	
XX	XX	XX	قروض قصيرة الأجل
XX	XX	XX	قرض ( وديعة ) مساند بدون عائد استحقاق
XX	XX	XX	قرض ( وديعة ) مساند ذو عائد متغير استحقاق .....
XX	XX	XX	قرض ( وديعة ) مساند ذو عائد ثابت استحقاق
<u>XX</u>	<u>XX</u>	XX	قرض ( وديعة ) مساند ذو عائد ثابت استحقاق
<u>XX</u>	<u>XX</u>		
XX	XX	XX	سندات قابلة للتحويل
<u>XX</u>	<u>XX</u>	XX	أسهم ممتازة قابلة للاسترداد
<u>XX</u>	<u>XX</u>		
XX	XX		أرصدة متداولة
<u>XX</u>	<u>XX</u>		أرصدة غير متداولة
<u>XX</u>	<u>XX</u>		

### ٣٣ - سندات قابلة للتحويل

قام البنك في .... بإصدار سندات قابلة للتحويل بمبلغ ..... جنيه بمعدل عائد ..... % وقيمة اسمية ..... جنيه للسند. وتستحق السندات بعد .... سنة من تاريخ الإصدار بالقيمة الاسمية إلا إذا تم تحويل السندات إلي أسهم البنك العادية بناء علي خيار حامل السند بمعدل ..... سهم لكل ..... جنيه.

و تتمثل السندات القابلة للتحويل في تاريخ الميزانية فيما يلي:

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	القيمة الاسمية للسندات القابلة للتحويل المصدرة
XX	XX	مكون حقوق الملكية المؤجل (بالصافي بعد الالتزام الضريبي)
<u>XX</u>	<u>XX</u>	التزامات ضريبية مؤجلة
XX	XX	القيمة التي تمثل التزام في أول السنة المالية
XX	XX	مصروفات العائد
<u>(XX)</u>	<u>(XX)</u>	عائد مدفوع
XX	XX	القيمة التي تمثل التزام في آخر السنة المالية

#### الاعتراف الأولي :

تم حساب العائد علي السندات باستخدام معدل العائد الفعال (..... % ) على السندات غير القابلة للتحويل المعادلة للجزء الذي يمثل التزام السندات القابلة للتحويل وبلغ ..... جنيه للسنة المالية الحالية مقابل ..... جنيه في سنة المقارنة وبلغ العائد المدفوع ..... جنيه خلال السنة المالية الحالية مقابل ..... جنيه خلال سنة المقارنة.

يمكن للبنك استدعاء السندات القابلة للتحويل بالقيمة الاسمية في أي وقت بعد سنة ..... إذا لم يتم استخدام خيار التحويل من قبل حملة السندات.

### ٣٤ - أسهم ممتازة قابلة للاسترداد

قام البنك في ..... بإصدار ..... سهم ممتاز مجمعه للأرباح قابلة للاستدعاء بقيمة اسمية .... جنيه للسهم ويمكن استدعاء الأسهم بناء علي خيار حامل السهم بالقيمة الاسمية في ..... أو عن طريق البنك في أي وقت قبل هذا التاريخ.

تم تحديد التوزيعات بمعدل ..... % من سعر الإصدار ولها الأولوية علي التوزيعات للأسهم العادية وتستحق السداد في ..... من كل سنة . ويتم ترحيل التوزيعات إذا لم يستطيع البنك تسديد التوزيعات لعدم كفاية الأرباح، وفي حالة التصفية يكون للأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء الأولوية علي الأسهم العادية.

### ٣٥ - التزامات مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

سنة المقارنة  
جنيه

السنة الحالية  
جنيه

XX

XX

أدوات دين مصدره (جميعها غير متداولة )

يتم مطابقة بعض أدوات الدين طويلة الأجل مع عقود مبادلة العائد في اطار إستراتيجية إدارة مخاطر سعر العائد المعتمدة ، ويظهر عدم التكافؤ المحاسبي عند المحاسبة عن أدوات الدين بطريقة التكلفة المستهلكة، وذلك بإعتبار أن المشتقات المرتبطة بها يتم قياسها بالقيمة العادلة، مع إثبات التغير في القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. وبتصنيف أدوات الدين طويل الأجل بالقيمة العادلة، يتم إثبات التغير في القيمة العادلة للديون طويلة الأجل في قائمة الدخل بما يؤدي الى تلاشي أثر عدم التكافؤ المحاسبي .

القيمة التعاقدية غير المخصومة التي يجب سدادها في تاريخ الاستحقاق للسندات أعلاه هي ..... جنيه . لا توجد أرباح أو خسائر هامه ناتجة عن التغير في خطر الائتمان لتلك الالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في..... مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة.

### ٣٦- التزامات أخرى

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	عوائد مستحقة
XX	XX	ايرادات مقدمة
XX	XX	مصروفات مستحقة
XX	XX	دائون
<u>XX</u>	<u>XX</u>	أرصدة دائنة متنوعة
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

### ٣٧- مخصصات أخرى

XX	XX	الرصيد في أول السنة المالية
XX	XX	فروق تقييم عملات أجنبية
XX	XX	المُحمل علي قائمة الدخل
(XX)	(XX)	المستخدم خلال السنة المالية
<u>XX</u>	<u>XX</u>	الرصيد في آخر السنة المالية

### يتضمن بند مخصصات أخرى ما يلي :

مخصص إعادة هيكلة بمبلغ ..... جنيه للسنة المالية المنتهية في ..... مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة. وقد بدأت أعمال إعادة الهيكلة في فرع البنك بدولة ( ..... ) في ..... تم عقد اتفاقية مع ممثل النقابة في ..... تم من خلالها تحديد عدد العاملين الذين قرروا انهاء الخدمة بالمعاش المبكر والمبالغ الواجب سدادها لهم .

تم تكوين مخصص بمبلغ ..... جنيه للسنة المالية المنتهية في ..... مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة لمواجهة الالتزامات العرضية والارتباطات التعاقدية ، متضمنة ضمانات مالية مقدمة للغير بناءً على طلب العملاء بمبلغ ... جنيه مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة ، وارتباطات بمبلغ ..... جنيه مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة .

### ٣٨- ضرائب الدخل المؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي .... % عن السنة المالية الحالية مقابل ..... % عن سنة المقارنة .  
لا يُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة.

### الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

فيما يلي أرصدة وحركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

### أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

<u>الالتزامات الضريبية المؤجلة</u>		<u>الأصول الضريبية المؤجلة</u>		
<u>سنة المقارنة</u>	<u>السنة الحالية</u>	<u>سنة المقارنة</u>	<u>السنة الحالية</u>	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
xx	xx	xx	xx	الأصول الثابتة
xx	xx	xx	xx	المخصصات (بخلاف مخصص خسائر اضمحلال القروض)
xx	xx	xx	xx	فروق القيمة العادلة
xx	xx	xx	xx	الخسائر الضريبية المرحلة (يتعين الإفصاح عن عدد السنوات التي سيتم الاستفادة فيها من ترحيل الخسائر الضريبية)
xx	xx	xx	xx	بنود أخرى
xx	xx	xx	xx	اجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل (التزام)
xx	xx	xx	xx	صافي الضريبة التي ينشأ عنها أصل (التزام)

حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

<u>الالتزامات الضريبية المؤجلة</u>		<u>الأصول الضريبية المؤجلة</u>		
السنة الحالية	سنة المقارنة	السنة الحالية	سنة المقارنة	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	XX	XX	الرصيد في بداية الفترة
XX	XX	XX	XX	الإضافات
XX	XX	XX	XX	الاستبعادات
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	الرصيد في نهاية الفترة

يبلغ عبء (دخل) الضرائب المؤجلة المرتبط بالتغير في أسعار الضريبة أو فرض ضرائب جديدة مبلغ ..... جنيه.

الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها

لم يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة بالنسبة للبند التالية :

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	مخصص خسائر اضمحلال القروض بخلاف نسبة الـ ٨٠% من المكون خلال السنة
XX	XX	خسائر ضريبية لم يتم الاعتراف بها
XX	XX	بنود أخرى

الضريبة المؤجلة المثبتة مباشرة في حقوق الملكية

سنة المقارنة	السنة الحالية
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>
XX	XX
XX	XX

٣٩- التزامات مزايا التقاعد

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	<u>التزامات مدرجة بالميزانية عن:</u>
XX	XX	- مزايا المعاشات
		- المزايا العلاجية بعد التقاعد
		المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل :
XX	XX	- مزايا المعاشات
<u>XX</u>	<u>XX</u>	- المزايا العلاجية بعد التقاعد
<u>XX</u>	<u>XX</u>	
<u>XX</u>	<u>XX</u>	فروق تغيير خطة المزايا

و تتمثل الفروض الاكتوارية الرئيسية المستخدمة فيما يلي:

سنة المقارنة %	السنة الحالية %	
XX	XX	معدل الخصم
XX	XX	معدل العائد المتوقع على الأصول
XX	XX	معدل الزيادة المستقبلية في المرتبات
XX	XX	معدل الزيادة المستقبلية في مزايا المعاشات
XX	XX	معدل الوفيات

#### (ب) المزايا العلاجية بعد التقاعد

يقوم البنك بتنفيذ العديد من برامج مزايا التقاعد. وتماثل المعالجة المحاسبية ، والافتراضات ومدة التقييم تلك المستخدمة في لوائح المعاشات.

يتمثل الفرض الاكتواري الرئيسي في الزيادة طويلة المدى في تكلفة الرعاية الصحية بنسبة .... % سنويا مقابل .... % في سنة المقارنة أما الافتراضات الأخرى فهي تماثل تلك المستخدمة في خطط المعاشات السابق ذكرها.

بلغ العائد الفعلي للأصول المدرجة لمزايا العاملين مبلغ ..... جنيه مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة . تتضمن أصول لوائح مزايا العاملين الأسهم العادية للبنك بقيمة عادلة ..... جنيه للسنة المالية المنتهية في .... مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة .

#### ٤٠ - التزامات مالية بغرض المتاجرة

السنة الحالية	سنة المقارنة
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>
XX	XX

التزامات مالية بغرض المتاجرة

تتمثل الالتزامات المالية بغرض المتاجرة في قيمة أدوات الدين التي أصدرها البنك المقيدة

بالبورصة التي ينوي البنك إعادة شرائها في الأجل القصير.

٤١ - رأس المال

علاوة الإصدار ضمن الاحتياطي القانوني	الإجمالي	أسهم خزينة	أسهم عادية	عدد الأسهم (بالمليون)	
XX	XX	(XX)	XX	XX	الرصيد في أول السنة المالية السابقة
					<u>لائحة خيار الأسهم للعاملين</u>
XX	—	—	—	—	قيمة الخدمات المقدمة
	Xx	—	XX	XX	المحصل من إصدار أسهم
Xx	(XX)	(XX)			مشتريات (مبيعات) أسهم خزينة
—	—	—	—	—	
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>(XX)</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	الرصيد في آخر السنة المالية السابقة
					<u>لائحة خيار الأسهم للعاملين</u>
XX	—	—	—	—	قيمة الخدمات المقدمة
—	Xx	—	XX	XX	المحصل من إصدار أسهم
Xx	(XX)	(XX)	—	—	مشتريات (مبيعات) أسهم خزينة
-	—	—	—	—	
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>(XX)</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>	الرصيد في آخر السنة المالية الحالية

يبلغ رأس المال المصرح به ..... جنيه في آخر السنة المالية المنتهية في ... بقيمة اسمية .... جنيه للسهم مقابل رأس مال مقداره ..... جنيه في تاريخ المقارنة وجميع الأسهم المُصدرة مسددة بالكامل . يقوم البنك بشراء وبيع أسهمه في إطار نشاطه في المتاجرة بالأسهم طبقاً للنظام الأساسي للبنك وبما يتفق في جميع النواحي مع أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ومتطلبات الهيئة العامة لسوق المال . ويتم معالجة تلك الأسهم خصماً من حقوق الملكية. الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع أو استرداد أسهم الخزينة يتم إضافتها أو تحميلها علي بند علاوة الإصدار ضمن الاحتياطي القانوني . وفي نهاية السنة المالية بلغ عدد أسهم الخزينة القائمة ..... سهم مقابل ..... سهم في تاريخ المقارنة .

## خيار الأسهم

يقدم البنك خيارات شراء أسهم للمديرين والعاملين التي تزيد مدة خدمتهم عن ..... سنة . ويقل سعر الممارسة للخيار الممنوح بنسبة .... % عن السعر السوقي للأسهم في تاريخ المنح . وجميع الخيارات مشروطة ببقاء العامل في الخدمة لمدة .... سنة (فترة الاستحقاق Vesting Period) . ويصبح حق الخيار قابلاً للممارسة بعد ... سنة من تاريخ المنح بشرط تحقيق البنك للأرباح المستهدفة؛ وتبلغ الفترة التعاقدية للخيارات .... سنة ، ولا يوجد على البنك التزام قانوني أو استدلالي لإعادة شراء عقود الخيار أو تسويتها نقداً.

سنة المقارنة	السنة الحالية	تاريخ انتهاء الخيار
<u>خيار أسهم</u>	<u>خيار أسهم</u>	
XX	XX	٢٠٠ X .....
XX	XX	٢٠٠ X .....
XX	XX	٢٠٠ X .....
XX	XX	٢٠٠ X .....
<u>XX</u>	<u>XX</u>	٢٠٠ X .....
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

## ٤٢ - الاحتياطات والأرباح المحتجزة

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	<u>الاحتياطات</u>
XX	XX	احتياطي المخاطر البنكية العام
XX	XX	احتياطي قانوني
XX	XX	سندات قابلة للتحويل
XX	XX	فروق ترجمة عملات أجنبية
XX	XX	احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع
XX	XX	احتياطي تغطية مخاطر التدفقات النقدية
—	—	
XX	XX	إجمالي الاحتياطات في آخر السنة المالية
==	==	

وتتمثل الحركة على الاحتياطات فيما يلي :

	XX	(أ) احتياطي المخاطر البنكية العام
		الرصيد في أول السنة المالية
XX	XX	محول من (الي) الأرباح المحتجزة
—	—	
XX	XX	الرصيد في آخر السنة المالية
==	==	

تقضى تعليمات البنك المركزي المصري بتكوين احتياطي المخاطر البنكية العام لمقابلة المخاطر غير المتوقعة ، ولا يتم التوزيع من هذا الاحتياطي إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري.

وفقاً للقوانين المحلية يتم احتجاز ٥% من صافي أرباح السنة لتغذية احتياطي غير قابل للتوزيع وذلك حتى يبلغ رصيده ما يعادل ١٠٠% من رأس المال .

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	<b>(ب) احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع</b>
XX	XX	الرصيد في أول السنة المالية
XX	XX	صافي أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة (إيضاح ٢٤ )
(XX)	(XX)	يخصم: ضرائب الدخل المؤجلة (إيضاح ٣٨)
XX	XX	صافي الأرباح والخسائر المحولة إلي قائمة الدخل نتيجة الاستبعاد (إيضاح ٢٤)
(XX)	(XX)	الخسارة المحولة إلي قائمة الدخل نتيجة الاضمحلال
(XX)	(XX)	يخصم: ضرائب الدخل المؤجلة (إيضاح ٣٨ )
<u>XX</u>	<u>XX</u>	الرصيد في آخر السنة المالية
		<b>(ج) احتياطي تغطية مخاطر التدفقات النقدية</b>
<u>الإجمالي</u>	<u>عقود الخيارات</u>	<u>مبادلة عملات</u>
XX	XX	XX
		الرصيد في .... X ٢٠٠ ( أول سنة المقارنة )
		الحركة خلال سنة المقارنة
XX	XX	XX
		أرباح التغيرات في القيمة العادلة المُحملة علي حقوق الملكية
(XX)	(XX)	(XX)
		يخصم: ضرائب الدخل المؤجلة (إيضاح ٣٨ )
XX	XX	XX
		خسائر تم استبعادها من حقوق الملكية وإدراجها ضمن :
(XX)	(XX)	(XX)
		صافي أرباح المتاجرة
(XX)	(XX)	(XX)
		ضرائب الدخل المؤجلة (إيضاح ٣٨ )
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>
<u>XX</u>	<u>XX</u>	<u>XX</u>
		الرصيد في آخر سنة المقارنة
		<u>يتمثل في:</u>
XX	XX	XX
		- إجمالي قيمة الأرباح والخسائر
(XX)	(XX)	(XX)
		- يخصم: ضرائب الدخل المؤجلة (إيضاح ٣٨ )
XX	XX	XX

### الحركة خلال السنة الحالية

XX	XX	XX	أرباح التغيرات في القيمة العادلة المُحملة علي حقوق الملكية
(XX)	(XX)	(XX)	يخصم: ضرائب الدخل المؤجلة (إيضاح ٣٨)
XX	XX	XX	خسائر تم استبعادها من حقوق الملكية وإدراجها ضمن:
(XX)	(XX)	(XX)	صافي أرباح المتاجرة
(XX)	(XX)	(XX)	ضرائب الدخل المؤجلة (إيضاح ٣٨)
XX	XX	XX	
XX	XX	XX	الرصيد في آخر السنة الحالية
			يتمثل في:
XX	XX	XX	- إجمالي قيمة الأرباح والخسائر
(XX)	(XX)	(XX)	- يخصم: ضرائب الدخل المؤجلة (إيضاح ٣٨)
XX	XX	XX	

### ٤٣ - توزيعات الأرباح

لا يتم تسجيل توزيعات الأرباح قبل أن يتم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين. ويقترح مجلس الإدارة على الجمعية المزمع عقدها بتاريخ .... أن يتم توزيع ..... جنيه للسهم الواحد عن سنة ... بإجمالي مبلغ .... جنيه (بلغت التوزيعات الفعلية ..... جنيه للسهم الواحد بإجمالي .... جنيه عن سنة المقارنة) بالإضافة إلى توزيعات الأرباح على المساهمين ، يقترح مجلس الإدارة - وفقاً لنظام البنك الأساسي - على الجمعية العامة للمساهمين المُقبلة توزيع مبلغ .... جنيه للعاملين حصة في الأرباح ومبلغ ..... جنيه مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة (بلغت التوزيعات الفعلية .... جنيه للعاملين ومبلغ .... جنيه مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن سنة المقارنة) لم يتم الاعتراف في هذه القوائم المالية بهذا القرار وسوف يتم إثبات توزيعات الأرباح على المساهمين وكذلك حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة ضمن حقوق الملكية توزيعاً من الأرباح المحتجزة في السنة المالية المنتهية في .....

#### ٤٤ - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية (ضمن إيضاح ١٦)
XX	XX	أرصدة لدى البنوك (ضمن إيضاح ١٧)
XX	XX	أدون الخزنة وأوراق حكومية أخرى (ضمن إيضاح ١٨)
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

#### ٤٥ - التزامات عرضية وارتباطات

##### (أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في .... ولم يتم تكوين مخصص لتلك القضايا حيث انه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها .

##### (ب) ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية ... جنيه في .... مقابل ..... جنيه في تاريخ المقارنة متمثلة في مشتريات مباني ومعدات و..... وتوجد ثقة كافية لدي الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

### (ج) ارتباطات عن قروض و ضمانات وتسهيلات

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن قروض و ضمانات وتسهيلات فيما يلي:

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	ارتباطات عن قروض
XX	XX	الأوراق المقبولة
XX	XX	خطابات ضمان
XX	XX	اعتمادات مستندية استيراد
<u>XX</u>	<u>XX</u>	اعتمادات مستندية تصدير
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

### (د) ارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي

يبلغ مجموع الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار عن عقود إيجار تشغيلي غير قابلة للإلغاء وفقا لما يلي

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	لا تزيد عن سنة واحدة
XX	XX	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات
<u>XX</u>	<u>XX</u>	أكثر من خمس سنوات
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

### ٤٦ - معاملات مع أطراف ذوى علاقة

يتبع البنك الشركة الأم بنك ..... ( أسم الدولة) التي تمتلك .... % من الأسهم العادية. أما باقي النسبة (... %) فهي مملوكة لمساهمين آخرين .

تم الدخول في العديد من المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة من خلال النشاط العادي للبنك ، ويتضمن ذلك لقروض ، والودائع ومبادلات العملات الأجنبية. ولا يوجد تعاملات مع الشركة الأم فيما عدا السداد لتوزيعات الأسهم العادية.

القروض الممنوحة لأفراد الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين خلال السنة البالغة .... جنيه (مقابل ... جنيه خلال سنة المقارنة تسدد ..... شهريا ولمدة ..... بمعدل عائد .... % (مقابل عائد .... % فى سنة المقارنة ) ، والقروض والتسهيلات المشار اليها مضمونة بأسهم مقيدة ببورصة الأوراق المالية. وقد بلغت القيمة العادلة لتلك الأسهم .... جنيه (مقابل .... جنيه فى سنة المقارنة) .

- القروض والتسهيلات الممنوحة للشركات التابعة والشقيقة بدون ضمان ، وهى ذات عائد متغير وتسترد عند الطلب .

#### مزاي مجلس الإدارة والإدارة العليا

سنة المقارنة	السنة الحالية	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
XX	XX	المرتبات والمزايا قصيرة الأجل
XX	XX	ترك الخدمة (نظم المعاشات)
<u>XX</u>	<u>XX</u>	الأسهم الممنوحة فى اطار مزايا للعاملين وفقا للوائح المزايا
<u>XX</u>	<u>XX</u>	

#### ٤٧- الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية

الافصاح عن أى أحداث لاحقة لتاريخ القوائم المالية التى قد تؤثر على تلك القوائم .

٤٨ - صندوق استثمار بنك .....(ذو العائد الدوري والنمو الرأسمالي) :

صناديق الاستثمار أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة ..... لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ..... وثيقة قيمتها ..... جنيهه خُصص للبنك ..... وثيقة منها ( قيمتها الاسمية ..... جنيهه) لمباشرة نشاط الصندوق . وقد قام البنك بشراء عدد ..... وثيقة بمبلغ ..... جنيهه بلغت قيمتها الاستردادية فى تاريخ الميزانية ..... جنيهه .

# فهرس



## فهرست

## قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

مسلسل	الفصل	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع
	اسم البند	القوائم المالية	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	قواعد الإعداد والتصوير	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	أساليب معالجة حالات خاصة	القوائم المالية المجمعة	قواعد نشر القوائم المالية
	<b>أولاً : القوائم المالية :</b>							
	<b>أ، الميزانية :</b>							
-١	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية ( في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي )	١	٤٥، ٨٠، ٨١، ٩١، ١٠٩، ١٥٦	١٧١، ٢١٢	٢٣٤، ٢٣٥، ٣٣٢، ٣٤٥			٤٤٤، ٥٠٩
-٢	أرصدة لدى البنوك (تشمل البنوك المركزية بخلاف الأرصدة خارج إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي)	١	٤٥، ٨٠، ٨١، ٩١، ١١٠، ١٥٦	١٧٢، ٢١٢	٢٣٥، ٣٣٢، ٣٤٥			٤٤٤، ٤٩٨، ٥٠٩
-٣	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	١	٤٥، ٥٦، ٧٢، ٨٠، ٨١، ١١١، ١٥٦	١٧٢، ٢١٢، ٢١٥	٢٣٥، ٣٣٢			٤٤٤، ٤٧٨، ٤٨٣، ٥١٠
-٤	الأصول المالية		٢١		٣٥٠			٤٥٥
-٥	اضمحلال الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة		٣٥					٤٦٣

## تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

مستسل	الفصل / اسم البند	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع
		القوائم المالية	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	قواعد الإعداد والتصوير	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	أساليب معالجة حالات خاصة	القوائم المالية المجمعة	قواعد نشر القوائم المالية
٦-	أصول مالية بغرض المتاجرة	١	٢١، ٢٣، ٨٠، ١١٢، ٨١	١٧٤	٢٣٦، ٣٣٠، ٣٤٥، ٣٥٠			٥١١، ٤٤٤
٧-	قروض وتسهيلات للبنوك	١	٢٣، ٥٣، ٦٥، ١١٣، ٩١	١٧٣، ٢١٥	٢٣٧، ٣٣٢، ٣٤٤			٤٥٥، ٤٧٧، ٥١١، ٤٩٨
٨-	قروض وتسهيلات للعملاء	١	٢٣، ٥٣، ٦٥، ١١٤، ٩١	١٧٣، ٢١٥	٢٣٧، ٣٣٢، ٣٤٤			٤٥٥، ٤٧٧، ٥١٢، ٤٩٨
٩-	عقود الضمانات المالية		٤٦					٤٧١
١٠-	الديون المُعاد جدولتها (هيكلتها)		٣٤، ٧١		٣١٢، ٣١٣			
١١-	مخصص خسائر الاضمحلال		١١٠، ١١٣، ١١٥		٢٣٩، ٢٥٣			٥١٠، ٥١١، ٥١٣، ٥١٢
١٢-	اضمحلال الأصول المالية والأدلة الموضوعية على ذلك		٣٥		٢٤٩			
١٣-	ضمانات القروض				٢٥٢			

تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الفصل اسم البند	مسلسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	القوائم المالية		
			٢٥٩				معاملة الحسابات الجارية عند تحديد مؤشرات إخفاق العمل	-١٤
			٢٦١				خسائر الائتمان المستقبلية	-١٥
				١٩٧	١٥٥ ، ١٥٢ ، ٦٢		احتياطي المخاطر البنكية العام	-١٦
			٢٤٧				المؤسسات المؤهلة لحساب التدفقات النقدية واعتبارات تقدير التدفقات النقدية المتوقعة	-١٧
			٣١٢ ، ٢٦٦		٣٥		طريقة العائد الفعلى ومعدل العائد الفعلى	-١٨
			٢٦١				التدفقات النقدية التعاقدية أو المتوقعة	-١٩
			٢٦٢				العائد المتغير للأصول والالتزامات المالية	-٢٠

## تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

مستسل	الفصل / اسم البند	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع
٢١-	مشتقات مالية (أصول ، التزامات)	١ ، ٢	٢٨ ، ٥٨ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٦ ، ٩٦ ، ١١٧	١٧٦ ، ١٩٠	٢٦٨ ، ٣٣٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٦	أساليب معالجة حالات خاصة	القوائم المالية المجمعة	قواعد نشر القوائم المالية
٢٢-	الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة		٣١ ، ١٥٦					٤٦٠
٢٣-	احتياطي تغطية مخاطر التدفقات النقدية		١٥٤					٥٣٧
٢٤-	أصول مالية ميوّبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١	٢١ ، ١٢٦	١٧٨	٢٧٠ ، ٣٣١ ، ٣٤٦			٤٤٤ ، ٤٥٥ ، ٥١٨
٢٥-	استثمارات مالية متاحة للبيع	١	٢٤ ، ٩١ ، ١٢٧	١٧٩	٢٧١ ، ٢٧٤ ، ٣٣٤ ، ٣٤٦			٤٤٤ ، ٤٥٥ ، ٥١٨
٢٦-	اضمحلال الأصول بخلاف القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء والاستثمارات المالية				٣٠٠			
٢٧-	اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع		٣٩ ، ٩٦		٣١٩			٤٦٦
٢٨-	احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع		١٥٢ ، ١٥٣	١٩٧				٥٣٧

**تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس**

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الفصل اسم البند	مسلسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	القوائم المالية		
٤٥٥، ٤٤٤، ٥١٨، ٤٩٨			٣٤٧، ٣٣٣، ٢٧٧	١٨٠	٩٧، ٩١، ٢٤، ١٢٧	١	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-٢٩
٥٢١، ٤٤٤	٤١٩، ٤١٨		٣٣٦، ٣٣٥، ٢٨٠، ٣٤٨	١٨٢	١٣٠، ١٨، ١٧	١	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة	-٣٠
٥٤٢					١٦٠		صناديق استثمار	-٣١
٤٦٧، ٤٤٤، ٥٢٢			٣٤٨، ٣٣٨، ٢٨٣	١٨٥	١٣١، ٤٠	١	أصول غير ملموسة	-٣٢
			٣٢٦، ٢٨٤				استهلاك الأصول غير الملموسة	-٣٣
٥٢٢، ٤٤٤			٣٤٩، ٣٤٠، ٢٨٥	٢١٦، ١٨٦	١٣١	١	أصول أخرى	-٣٤
٥٢٢			٣٤٩، ٢٨٥	٢١٦	١٣١		أصول آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون	-٣٥
٤٦٨			٣٢٦	٢٠٨	٤٣		اضمحلال الأصول غير المالية	-٣٦

تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الفصل / اسم البند	مسلسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس لأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	القوائم المالية		
٥٣١ ، ٤٤٤			٣٣٩ ، ٢٨٩	١٨٦	١٤٢	١	أصول ضريبية مؤجلة	.٣٧
٥٣١ ، ٤٧٤					١٤١		ضرائب الدخل المؤجلة	.٣٨
٤٦٧			٣٣٩ ، ٢٨٩ ، ٣٤٩	١٧٩	٤٠		الاستثمارات العقارية	.٣٩
٤٦٧ ، ٤٤٤ ، ٥٢٣			٣٣٨ ، ٢٩٨ ، ٣٤٩	٢١٣ ، ١٨٧	١٣٢ ، ٤٢	١	أصول ثابتة	.٤٠
٥٢٣			٣٢٥				إهلاك الأصول الثابتة	.٤١
٤٦٩			٣٢٨		٤٤		الإيجارات ( تمويلي ، تشغيلي )	.٤٢

## تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الفصل اسم البند	مسلسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس لأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتمة للقوائم المالية	القوائم المالية		
٤٩٨ ، ٤٤٤ ٥٢٥			٣٤٢ ، ٣٠٥	١٨٨	١٣٤ ، ٩٢	٢	أرصدة مستحقة للبنوك	.٤٣
٤٩٨ ، ٤٤٤ ٥٢٦			٣٤٢ ، ٣٠٥	١٨٨	١٣٥ ، ٩٢	٢	ودائع العملاء	.٤٤
٥٣٣ ، ٤٤٤			٣٤١ ، ٣٠٥	١٨٩	١٤٨	٢	التزامات مالية بغرض المتاجرة	.٤٥
٤٩٩ ، ٤٤٥ ٥٢٧			٣٤٢ ، ٣٠٦	١٩١	١٣٦ ، ٩٢	٢	أدوات دين مُصدرة	.٤٦
٤٧٥					٥٠		الاقتراض	.٤٧
٥٢٨ ، ٥٢٧					١٣٨ ، ٥١ ١٥٣		سندات قابلة للتحويل	.٤٨

ابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الفصل / اسم البند	مسلسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	القوائم المالية		
٥٢٩ ، ٥٢٧					١٣٩ ، ٥١		أسهم ممتازة قابلة للاسترداد	.٤٩
٥٢٧ ، ٤٤٥			٣٤٢ ، ٣٠٦	١٩٢	١٣٧	٢	قروض أخرى (التزامات)	.٥٠
٥٢٨ ، ٤٤٥			٣٤٢	١٩٢	١٣٩	٢	التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	.٥١
٥٢٩ ، ٤٤٥				١٩٣	١٤٠	٢	التزامات أخرى	.٥٢
٤٧٠ ، ٤٤٥ ٥٣٠			٣٤٣ ، ٣٠٧	٢١٣ ، ١٩٤	١٤٠ ، ٤٥	٢	مخصصات أخرى	.٥٣
٤٤٥			٣٤٣	١٩٥		٢	التزامات ضرائب الدخل الجارية	.٥٤
٥٣١ ، ٤٤٥			٣٤٣ ، ٢٨٩	١٩٦	١٤٢	٢	التزامات ضريبية مؤجلة	.٥٥

## تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الفصل اسم البند	مسلسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	القوائم المالية	التزامات مزايا التقاعد	.٥٦
٥٣٢ ، ٤٤٥		٤٠٦	٣٤٣ ، ٣٠٩	١٩٦	١٤٤	٢		
٤٤٥ ، ٤٧٥ ، ٥٣٤				١٩٧	١٤٩	٢	رأس المال المدفوع	.٥٧
٤٩٩				٢٢٩	٩٢		إدارة رأس المال	.٥٨
٥٣٤ ، ٤٤٥		٣٦١		١٩٧	١٥٢	٢	الاحتياطيات	.٥٩
٤٤٥		٣٦١		١٩٨	١٥٥	٢	الأرباح (الخسائر) المحتجزة	.٦٠
		٣٦٢		١٩٨		٣	صافي أرباح (خسائر) السنة	.٦١

تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

مستسل	الفصل	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع
	اسم البند	القوائم المالية	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	قواعد الإعداد والتصوير	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	أساليب معالجة حالات خاصة	القوائم المالية المجمعة	قواعد نشر القوائم المالية
.٦٢	احتياطي قانوني		١٥٣					٥٣٤
.٦٣	فروق ترجمة عملات أجنبية		١٥٣					
<b>ب- بنود خارج الميزانية :</b>								
.٦٤	التزامات عرضية وارتباطات		١٥٧	١٩٩				٥٣٩
.٦٥	مطالبات قضائية		١٥٧					٥٣٩
.٦٦	ارتباطات رأسمالية		١٥٧					٥٣٩
.٦٧	الارتباطات المتعلقة بالائتمان (قروض و ضمانات وتسهيلات)		١٥٧، ٥٩					٥٤٠

تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الفصل اسم البند	مسلسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	القوائم المالية		
							<b>ج- قائمة الدخل :</b>	
٤٤٦، ٤٦١					٣٢		إيرادات ومصروفات العائد	.٦٨
٤٤٦				٢٠٠	١٠٤	٣	عائد القروض والإيرادات المشابهة	.٦٩
٥٠٦، ٤٤٦				٢٠١	١٠٤	٣	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	.٧٠
٥٠٦، ٤٤٦				٢٠٠	١٠٤	٣	صافي الدخل من العائد	.٧١
٤٤٦، ٤٦٢، ٥٠٦				٢٠١	١٠٥، ٣٤	٣	إيرادات الأتعاب والعمولات	.٧٢

تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الفصل اسم البند	مسلسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	القوائم المالية		
٥٠٦، ٤٤٦				٢٠١	١٠٥	٣	مصروفات الأتعاب والعمولات	.٧٣
٥٠٦، ٤٤٦				٢٠١	١٠٤	٣	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات	.٧٤
٤٤٦، ٤٦٣، ٥٠٧			٣١٦	٢٠٢	١٠٥، ٣٥	٣	إيرادات توزيعات الأرباح	.٧٥
٥٠٧، ٤٤٦			٣١٦	٢٠٢	١٠٥	٣	صافي دخل المتاجرة	.٧٦
٥٠٧، ٤٤٦			٣١٨	٢٠٣	١٠٦	٣	صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	.٧٧
٥١٩، ٤٤٦			٣١٩	٢٠٣	١٢٩	٣	أرباح (خسائر) الاستثمارات المالية	.٧٨

## تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الفصل اسم البند	مسلسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	القوائم المالية		
٥٠٨ ، ٤٤٦			٢٧٨ ، ٢٤٢	٢٠٤	١٠٧ ، ١١٣ ، ١١٥	٣	(عبء) رد الاضمحلال عن خسائر الائتمان / الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٧٩.
٥٠٧ ، ٤٤٦			٣٢٠	٢٠٤	١٠٦	٣	مصرفات إدارية	٨٠.
٥٠٧ ، ٤٤٦			٣٢٧	٢٠٨	١٠٦	٣	إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى	٨١.
٤٧٤ ، ٤٤٦ ، ٥٠٨				٢١٠	١٠٧ ، ٩٨ ، ٤٩	٣	مصرفات (إيرادات) ضرائب الدخل	٨٢.
٥٠٨ ، ٤٤٦					١٠٨	٣	نصيب السهم (الأساسي ، المخفض)	٨٣.
٥٣٨ ، ٤٧٥					١٥٥ ، ٥١		توزيعات الأرباح على أسهم البنك	٨٤.
٤٧٣					٤٩		المدفوعات المبنية على أسهم	٨٥.

تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الفصل / اسم البند	مسلسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	القوائم المالية		
٤٧٢			٣٢٠	٢٠٤	١٠٦، ٤٧		تكلفة مزايا العاملين	.٨٦
					١٥٠		خيار الأسهم للعاملين	.٨٧
٥٤٠					١٥٨		ارتباطات عن إيجار تشغيلي وتمويلي	.٨٨
							<b>د - قائمة التدفقات النقدية</b>	
				٢١٢		٣	قائمة التدفقات النقدية وقواعد إعدادها وتصويرها وإرشادات متعلقة بها	.٨٩
٤٧٠، ٤٤٤ ٥٣٩				٢١٢	١٥٦، ٤٥		النقدية وما في حكمها	.٩٠

تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الفصل	مسلسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	القوائم المالية	اسم البند	
							ثانياً : الإيضاحات :	
٤٥١					٩		معلومات عامة	.٩١
٤٥٢					١٠		أسس إعداد القوائم المالية	.٩٢
٥٠٠				٢٣١ ، ٢٣٠	٩٥		التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة	.٩٣
				١٦٢			الاعتبارات العامة لقواعد إعداد وعرض القوائم المالية	.٩٤
٤٥١					٩		ملخص السياسات المحاسبية	.٩٥
			٣٥٣				الأحكام الانتقالية	.٩٦

تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الفصل اسم البند	مستسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس لأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	القوائم المالية	الأحداث اللاحقة	.٩٧
٤٥١					١٦٠			
٤٥٣					١٩		ترجمة العملات الأجنبية	.٩٨
٤٧٦					٥٢		أنشطة الأمانة	.٩٩
٤٧٦					٥٢		أرقام المقارنة	.١٠٠
٥٠٤، ٤٨٥، ٥٠٥	٤٤٠، ٤٣٩				١٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٣		التقارير القطاعية والتحليل القطاعي	.١٠١
	٤١٧						قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية المجمعة	.١٠٢

تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الفصل / اسم البند	مسلسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	القوائم المالية		
							ثالثاً : إيضاحات بنود الميزانية:	
٤٦٣					٣٥		اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء	١٠٣
					٩٧		المؤسسات ذات الغرض الخاص	١٠٤
٤٧٨					٦٠		سياسات الاضـمـحلال والمخصصات	١٠٥
			٢٦٣ ، ٢٣٨				التكلفة المُستهلكة	١٠٦

تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الفصل اسم البند	مستسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	القوائم المالية	إدارة المخاطر المالية	.١٠٧
٤٧٦					٥٢		سياسات الحد من وتجنب المخاطر	.١٠٨
٤٧٨					٥٦		نموذج قياس المخاطر البنكية العام	.١٠٩
٤٧٩					٦١		متطلبات الإفصاح عن المخاطر المالية	.١١٠
				٢١٨			خطر الائتمان	.١١١
٤٧٧				٢١٩	٥٣		الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات	.١١٢
٤٨٠					٦٣		تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان	.١١٣
٤٨٤					٧٣			

## تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الفصل	مسلسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	القوائم المالية	اسم البند	
٤٨٦				٢٢٣	٧٥		خطر السوق	١١٤
٤٩١				٢٢٢	٨٢		خطر السيولة	١١٥
٥٤٠					١٥٨		معاملات مع أطراف ذوى علاقة	١١٦
							<b>رابعاً : إيضاحات بنود قائمة الدخل</b>	
			٣١٢				الاعتراف بإيراد العوائد	١١٧
			٣١٤				أتعاب الخدمات المالية الخاصة بالقرروض	١١٨

تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثانى	الأول	الفصل اسم البند	مسلسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	القوائم المالية		
							<u>خامساً : حالات خاصة</u>	
		٣٦١					الأسهم المجانية	.١١٩
		٣٦١					حيازة البنك لأسهم فى شركة نتيجة لاندماجها فى شركة أخرى	.١٢٠
		٣٦١					المبالغ المدفوعة تحت حساب مساهمة فى شركة تحت التأسيس	.١٢١
		٣٦١					عدم جواز استخدام الاحتياطات والأرباح المحتجزة فى تدعيم المخصصات	.١٢٢

تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الفصل اسم البند	مسلسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	القوائم المالية		
		٣٦٢					حالة تحقق أرباح بيع أصول ثابتة مقابل خسائر محققة نتيجة نشاطات البنك الأساسية	١٢٣
		٣٦٢					تأثير صافي خسائر السنة والخسائر المتركمة على حقوق الملكية	١٢٤
		٣٦٢					المعالجة المحاسبية للقروض (الودائع) المساندة	١٢٥
٤٧٦		٣٦٤		١٩٨	٥٢		أسهم الخزينة	١٢٦
٤٩٧		٣٦٤		٢٢٦	٩٠		القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية واعتبارات تقديرها	١٢٧
٤٦٧		٣٧٣	٣٤٨ ، ٢٨٣		١٣ ، ٤٠ ، ١٣١		الشهرة	١٢٨

## تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الفصل	مسلسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	القوائم المالية	اسم البند	
٤٥٧		٣٨٥			٢٨		المقاصة بين أصل والتزام مالي	.١٢٩
		٣٨٥					استبعاد أصل مالي من الدفاتر	.١٣٠
		٤٠٥					استبعاد التزام مالي من الدفاتر	.١٣١
							<u>سادساً : القوائم المالية المجمعة :</u>	
	٤١٧						المجموعة	.١٣٢
	٤٢٨ ، ٤١٧				١٣		القوائم المالية المجمعة	.١٣٣

تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الفصل اسم البند	مسلسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	القوائم المالية		
	٤١٧						الشركة القابضة	١٣٤
	٤١٧				١٧		الشركة التابعة	١٣٥
	٤١٩				١٨		الشركة الشقيقة	١٣٦
	٤٢٠						السيطرة	١٣٧
	٤٢١، ٤١٩						حقوق الأقلية	١٣٨
	٤٢١						القواعد الأساسية لإعداد القوائم المالية المجمعة	١٣٩
	٤٢٤						متطلبات العرض والإفصاح	١٤٠

تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الفصل	مسلسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	القوائم المالية	اسم البند	
	٤٣٥						السياسات الخاصة بالقوائم المالية المجمعة	.١٤١
	٤٣٨						الايضاحات الخاصة بالقوائم المالية المجمعة	.١٤٢
							<b>سابعاً : إيضاحات قواعد نشر القوائم المالية :</b>	
٤٤١							النشر لأغراض دعوة الجمعية العامة لاعتماد القوائم المالية	.١٤٣
٤٤١							نشر القوائم المالية الملخصة	.١٤٤
٤٤١							القواعد التي تحكم نشر القوائم المالية الملخصة	.١٤٥

تابع : فهرست قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس

السابع	السادس	الخامس	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الفصل / اسم البند	مسلسل
قواعد نشر القوائم المالية	القوائم المالية المجمعة	أساليب معالجة حالات خاصة	أسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات	قواعد الإعداد والتصوير	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	القوائم المالية		
٤٤٣							متطلبات نشر القوائم المالية الملخصة وفقاً لتعليمات البنك المركزي بالصحف	١٤٦
٤٤٣							متطلبات النشر على الموقع الإلكتروني للبنك	١٤٧
٤٤٤							ملخص القوائم المالية	١٤٨